ISSN 2458 - 5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2018 - 2019 : دورة أكتوبر 2018.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2018

صفحة

- محضر الجلسة رقم 194 ليوم الثلاثاء 10 ربيع الآخر 1440 (18 ديسمبر 2018)..... 5404

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017.

صفحة

- محضر الجلسة رقم 195 ليوم الثلاثاء 10 ربيع الآخر 1440 (18 ديسمبر 2018)..... 5470

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين اثنين:

1- الموضوع الأول: "السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي"؛

2- الموضوع الثاني: "تحديات تأهيل الرأسمال البشري".

- محضر الجلسة رقم 196 ليوم الثلاثاء 17 ربيع الآخر 1440 (25 ديسمبر 2018)..... 5500

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 194

التاريخ: الثلاثاء 10 ربيع الآخر 1440هـ (18 ديسمبر 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس المجلس، والسيد عبد الحميد الصويري الخليفة الخامس للرئيس.

التوقيت: ثلاث ساعات وإثنتان وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة والثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الفصل 148 من الدستور وخاصة الفقرة الأخيرة منه، وبعد توصل مجلس المستشارين بالتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017، وعلى إثر تقديم عرض السيد الرئيس الأول لهذا المجلس حول أعمال المحاكم المالية في الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان يوم الثلاثاء 23 أكتوبر 2018، وعملا بأحكام المادة 279 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين التي تنص في فقرتها الأخيرة على أن تجري المناقشة داخل كل مجلس على حدة بين أعضائه وبين الحكومة، وتفعيلا لقرار مكتب مجلس المستشارين بتاريخ 10 دجنبر 2018.

يعقد المجلس اليوم هذه الجلسة العامة لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات وذلك وفق الترتيب الذي تم الاتفاق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء المنعقدة بتاريخ 17 دجنبر.

وعليه ستنصب المناقشة على القطاعات الحكومية التي حددها مكتب مجلس المستشارين، والتي تهم محاور ومواضيع تناولها تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017، وكذا عرض السيد الرئيس الأول لهذا المجلس أمام مجلسي البرلمان، وهي محاور ومواضيع تتسق مع الاختصاصات الموكولة لمجلس المستشارين وفق أحكام دستور 2011، والتي لها علاقة بمجالات اهتمام تركيبته الترابية والنقابية والمهنية، وتتمثل هذه القطاعات الحكومية والمحاور في :

1- وزارة الداخلية، في المحور المتعلق بتسيير الجماعات الترابية لمجالات التعمير وتدبير المجال، تدبير المشاريع، تحصيل المداخيل الجماعية، تدبير المرافق الجماعية، تدبير عقود التدبير المفوض لمرافق النظافة، وكذا في المحور المتعلق بالمنازعات القضائية المتعلقة بالجماعات الترابية؛

2- القطاع الثاني هو وزارة الاقتصاد والمالية، في مواضيع حصيلة تنفيذ قانوني المالية برسم سنتي 2016-2017 وتضم بالأساس النقط المتعلقة ببتطور المداخيل والنفقات والاستثمارات العمومية، النفقات ذات الطابع الاجتماعي، بما فيها صندوق دعم التماسك الاجتماعي، حجم المديونية، الميزان التجاري وميزان الآداءات، منظومة الإنعاش الاقتصادي، تدبير مجموعة القرض الفلاحي.

القطاع الثالث، دائما يهم وزارة الاقتصاد والمالية، ولكن أساسا الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، في موضوعي: وضعية الصندوق المغربي للتقاعد، ونظام الوظيفة العمومية.

القطاع الرابع، هو وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، في المحور المتعلق بتدبير الشركة الوطنية لتسويق البذور "سوناكوس".

القطاع الخامس، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، في الموضوع المتعلق بالسكن الاجتماعي.

القطاع السادس، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، في مواضيع تتعلق بـ:

- ظروف إعداد وسير الدخول المدرسي 2016-2017؛
- التعليم الأساسي والثانوي؛
- التكوين الأساسي والمستمر المقدم من الجامعات؛
- تقييم البرنامج الاستعجالي 2009-2012؛

القطاع السابع، هو وزارة الصحة في المحاور التالية:

- التخطيط الاستراتيجي والبرمجة؛
- الحكامة الاستشفائية؛
- تدبير الخدمات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية؛
- تدبير الموارد المالية؛
- تدبير مواعيد الكشف والإستشفاء؛
- المورد البشري الصحي.

القطاع الثامن، وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، في المحور المتعلق بتدبير المجمع الشريف للفوسفاط.

آخر قطاع مبرمج في هذه الجلسة هو وزارة الثقافة والاتصال، والوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، في المحور المتعلق بالعرض الثقافي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج.

وسنخصص لهذه الجلسة حيزا زمنيا قدره 178 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، وذلك بحصة 89 دقيقة لكل منهما.

وقبل الشروع في المناقشة، أذكر بأنه لمكونات المجلس والحكومة معا كامل الحرية في استعمال الحصص الزمنية المخولة لهم والتصرف فيها بين المناقشة والتعقيب.

والآن إذا سمحتم نفتح باب المناقشة، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم في حدود 16 دقيقة.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

السلام عليكم.

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

السيدين الوزيرين.

السيدات والسادة المستشارين.

قبل الشروع في مناقشة مضامين التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، برسم سنتي 2016-2017، نود في فريق الأصالة و المعاصرة أن نتوقف عند الأدوار والوظائف الحيوية التي يضطلع بها المجلس الأعلى للحسابات داخل المشهد المؤسساتي ببلادنا، من خلال المكانة التي خولها دستور 2011 كفاعل محوري في مراقبة تدبير المالية العمومية بالمملكة بكل استقلالية وتجرد، والمسؤول عن تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية، بالإضافة إلى مهمة التحقق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخيل ومصاريف الأجهزة الخاضعة لمراقبته بمقتضى القانون، وتقييم كيفية تدبيرها لشؤونها، واتخاذها، عند الاقتضاء، عقوبات عن كل إخلال بالقواعد السارية على العمليات المذكورة.

والثابت أن تدارك الصعوبات التي تشوب قدرة المجلس على الذهاب بعيدا في مجال تحريك المتابعة، أصبح ضرورة ملحة ومستعجلة، على اعتبار أن إقرار مبادئ الحكامة، وتخليق الحياة العامة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وإرساء أسس المساءلة والشفافية في تدبير المال العام من خلال الرقابة المالية، يجب أن تدفع في اتجاه تخويل المجلس مساحات كافية من الحرية في هذا المجال، حتى يمكن من التغلب على مختلف الإكراهات والنواقص التي تعترض مختلف مكوناته وتحد من نجاعته وفعاليته بوصفه ركيزة أساسية وحاسمة في ورش التخليق ومحاربة الفساد.

في هذا الإطار، نسائل في فريق الأصالة والمعاصرة الفعل الحكومي الموسوم بالتردد وغياب الإرادة في محاربة الفساد، مما يجعل تقارير المجلس الأعلى للحسابات للأسف عبارة عن وثائق بدون وقع ونفع، كما هو الحال للأسف، مع إنتاجات مختلف مؤسسات وهيئات الحكامة، وهو ما يشجع البعض على التمادي في نهب وتبذير المال العام، بل يصل الأمر في بعض الأحيان إلى عدم التجاوب مع قضاة المجلس والإجابة على ملاحظاتهم.

السيد الرئيس،

بعد أن استمعنا في فريق الأصالة والمعاصرة، بإمعان للعرض الذي تقدم به السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات مشكورا، أمام السيدات والسادة أعضاء البرلمان بمجلسيه، وبعد دراستنا للتقرير السنوي كاملا، عادت بنا الذاكرة إلى الجلسات الرقابية سواء الأسبوعية أو الشهرية وكذا اجتماعات اللجان التي عقدها مجلسنا، والتي عرفت نقاشات جادة بين الفرق والمجموعات البرلمانية خاصة المنتمية للمعارضة من جهة، والحكومة من جهة ثانية، حول مختلف القضايا التي تهم حاضر ومستقبل بلادنا، لنستحضر الجدل غير الصحي وغير السليم الذي كانت تفرضه علينا الحكومة كلما حاولنا تدعيم ملاحظاتنا وانتقاداتنا لتدبيرها الفاشل، بجملة من المعطيات والأرقام والإحصائيات المستقاة من تقارير ودراسات وآراء المؤسسات الدولية والوطنية، كالمجلس الأعلى للحسابات، والمندوبية السامية للتخطيط، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،.

للأسف الحكومة، اعتادت أن تَجْنَحَ إلى تكذيب كل ذلك، مدعية أن سياساتها المنتهجة حققت نتائج تعتبرها جيدة جدا، وأنها قادرة على معالجة جميع الاختلالات التي يعرفها المغرب، خاصة في القضايا الاجتماعية.

لكن الحقيقة التي تصدح بها كل التقارير، والتي تحاول الحكومة تكذيبها، يعززها الواقع المعاش، الذي يعرف تنامي وثيرة الاحتجاجات بشكل متصاعد ومخيف، وها هو جزء من هذا الواقع يؤكده اليوم هذا التقرير الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، حيث توضح الأرقام والدلائل محدودية جل السياسات العمومية لم تستطع تحقيق أهدافها، بل هناك بعض البرامج أهدرت عليها أرصدة مالية مهمة ولم تحقق أي شيء يذكر، برنامج "راميد" على سبيل المثال.

السيد الرئيس المحترم،

بالرجوع إلى تقرير المجلس الأعلى للحسابات، الذي يعد أول تقرير يصدره المجلس بعد دخول القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بالمالية حيز التنفيذ، نلاحظ أنه يشمل سنتين من التدبير المالي (2017/2016)، ما يعني أن المجلس عمل على امتصاص التأخير الزمني الذي كان موجودا في مجال مراقبة تنفيذ قوانين المالية، وهذا ما سيساعد على تعزيز الدور الرقابي للمجلس والبرلمان على حد سواء، ويمكن من مراقبة تنفيذ الميزانية في الوقت المناسب، قبل أن يطالها النسيان.

ولأجل مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، بطريقة موضوعية ودقيقة، يتطلب منا تناوله وفق المحاور التي حددها مكتب مجلس المستشارين، على أن نتوقف بالتفصيل عند بعض النقاط التي نراها بالغة الأهمية، وذات أولوية وملحاحيه.

فبخصوص حصيلة تنفيذ قوانين المالية لسنتي 2017/2016، ضم التقرير السنوي ولأول مرة تقييم تنفيذ ميزانية 2016، كما صدر تقرير خاص بتنفيذ ميزانية سنة 2017، في هذا الإطار، وإذا كانت قوانين التصفية تقدم في شكل كتلة ضخمة من الأرقام لا تساعد بتاتا على الاحاطة الكافية بكيفية صرف الميزانية العامة للدولة، فإن التقرير السنوي تميز بتشريحها ورصد اختلالاتها وقدم بشأنها الملاحظات الضرورية.

وتتجلى أهم الاختلالات التي عرفها تنفيذ ميزانيتي 2016 و2017، في العجز المسجل على مستوى الميزانية، حيث وصل سنة 2016 إلى حوالي 40.6 مليار درهم أي بنسبة 4.1% من الناتج الداخلي، بينما توقعات قانون المالية حددتها في 3.2%، وسجل عجز الميزانية تراجعا طفيفا قدر بنسبة 13.87%، بحوالي 37.843 مليون درهم، هذا في الوقت الذي تحدثت فيه الحكومة عن أن العجز سيبلغ فقط 32.969 مليون درهم.

لكن في حقيقة الأمر، هذا التحسن البسيط المسجل بين سنتي 2016 و2017، لا يرجع إلى مجهودات الحكومة، بل هو نتاج لتحسن مستوى المداخيل العادية، عبر ارتفاع مساهمات بعض دول الخليج، وكذا الزيادات الضريبية المفروضة على المواطنين، وبالتالي فالمواطن البسيط هو الذي يتحمل تبعات فشل الحكومة في تدبير عجز الميزانية.

أما بخصوص دين الخزينة، فقد نبه المجلس الأعلى للحسابات في تقريره إلى خطورة تصاعد دين خزينة الدولة والوصول بها إلى مستويات قياسية، لا يمكن تحملها، والتي ستكون لها تبعات سلبية في المستقبل على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

حيث بلغ حجم الديون نهاية سنة 2017 ما يناهز 692.3 مليار درهم، بنسبة 65.1% من الناتج الداخلي الخام، أي أن خزينة الدولة سجلت مديونية إضافية تفوق 35 مليار درهم، كما أن مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية ارتفعت إلى ما يناهز 277.7 مليار درهم، بنسبة 26.1% من الناتج الداخلي الخام.

ويشير التقرير إلى أن الحجم الإجمالي لمديونة القطاع العام ارتفع من 918.2 مليار درهم سنة 2016 إلى 970 مليار درهم مع متم 2017، أي بزيادة 51.8 مليار درهم في ظرف سنة واحدة، لتواصل المديونية وتيرتها التصاعدية خلال الفترة ما بين 2010 و2017، وهذه المرحلة بالذات لها دلالات سياسية وجب تقييمها، حيث انتقلت مديونية الخزينة من 384.6 مليار درهم إلى 692.3 مليار درهم، والمديونية العمومية من 534.1 مليار درهم إلى 970 مليار درهم، أي بتحملات إضافية بلغت 435.9 مليار درهم، بمعدل يناهز 55 مليار درهم سنويا.

ورغم أن المغرب سجل مؤشرات إيجابية خلال الثلاث سنوات الأخيرة، تمثلت في تنامي موارد المساعدات الخارجية وبتراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وانخفاض نفقات المقاصة، حيث تراجعت نسبتها مقارنة بالنفقات العادية من 25.4% سنة 2012 إلى 5.5% مع نهاية سنة 2017، إلا أن المديونية كما سبقت الإشارة واصل منحاها التصاعدي، ما يدفعنا إلى التسليم بأن الحكومتين الأخيرتين أغرقتا مؤسسات الدولة في ديون كبيرة، بدون التفكير في كيفية إرجاعها.

كل هذا له معنى واحد، هو أن السياسات المنتهجة تسير في اتجاه افلاس الدولة، ورهان تقليص نسبة المديونية إلى 60% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2021، أصبح في حكم المستحيل، وفي المقابل نجد أن الحكومة غير مكترثة بتاتا بالوضع المالي الحرج، وهو ما يتضح بالملموس من خلال رفضها لتعديلنا الذي لطالما تقدمنا به خلال قوانين المالية في السنوات الأخيرة، وأكدنا على أهميته، والرامي إلى تسقيف المديونية، تفاديا للوقوع في أزمة مالية، لكن مطلبنا هذا رغم أهميته وملحاحيته التي تؤكدها تقارير المجلس الأعلى للحسابات، فإن الحكومة أصرت على التعامل معه بمنطق الأذان الصماء.

السيد الرئيس،

لن يختلف أحد على أن تنامي المديونية العمومية بهذه الوثيرة هو غير معقول ولا مقبول، ولا يمكن مواصلة تدبير ميزانية الدولة بهذه الكيفية، ولا بد من وقفة تأمل للبحث عن حلول أخرى غير الاقتراض، هذا ما يمكن أن يصل إليه كل من اطلع على الوضع المالي ببلادنا.

لكن المثير في الأمر، هو أن الحكومة تعتزم العودة إلى عجز موازنتي يناهز 3.7% من الناتج الداخلي الخام، في سنة 2019، بعدما كانت قد حددته في 3% سنة 2018، مما يعني أن الحكومة غير مبالية بالوضعية الحرجة للمديونية، وهي ماضية في إغراق البلاد بالقروض، وبذلك ستكون كل المؤشرات الاقتصادية تنذر بالخطر.

ولا داعي للتذكير أن تنامي المديونية سيؤثر بشكل كبير على هامش التحرك والمناورة بالنسبة للحكومة القادمة، إذ بسياستكم هاته سترهنون البلاد وستتركون لها وضعية مالية محرجة، وسيكون التحدي الأساسي إن لم نقل الوحيد لمن سيخلفكم هو معالجة مديونيتكم، الشيء الذي لن يتم إلا بإحدى الوسيلتين:

إما التخفيض من النفقات مما يعني بالنسبة للحكومة القادمة التخلي عن برنامجها السياسي، أو اللجوء إلى الحل الثاني المتمثل في رفع الضرائب لتسديد، ديونكم الحالية.

علاوة على ذلك، تدهور المؤشرات السالفة الذكر سيؤدي لا محالة بمؤسسات التنقيط الدولية إلى مراجعة تقييمها للاقتصاد الوطني مما سيترتب عنه ارتفاع في كلفة اقتراضات المغرب.

وتجدر الإشارة، إلى أن هذا الوضع، ما كنا لندركه لولا تقرير المجلس

الأعلى للحسابات، لأن الحكومة، عند إعداد مشاريع قوانين المالية، نلاحظ أنها تتعمد تمويه ومغالطة البرلمان والرأي العام، حيث تتحكم في الميكانزمات والمفاهيم والأرقام وتحاول إخفاء مجموعة من الحقائق الصادمة، ضاربة عرض الحائط مبادئ الشفافية والصدقية، فعجز الميزانية مثلا، لا يشمل كل الديون المستحقة على الدولة، لا سيما، وأن مداخيل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات ليست مداخيل صافية ونهائية، لأن الخزينة مطالبة بإرجاع جزء منها للفاعلين الاقتصاديين، كما أنها تعتمد المبلغ الصافي للمداخيل الجبائية، أي بعد خصم الحصة المخولة إلى الجماعات المحلية والضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، وفي نظرنا هذه المقاربة لا تسمح نهائيا بالإلمام بالمستوى الحقيقي للضغط الجبائي على المكلفين.

السيد الرئيس،

بالنسبة للحسابات الخصوصية للخزينة، فإنها تمثل 20% من الميزانية العامة لكن البعض منها يسجل بشكل هيكلي أرصدة دائنة هامة جدا مما يطرح سؤالا حول ملاءمة مداخيلها مع حاجياتها الحقيقية. فمداخيل هذه الحسابات بلغ خلال 2016 مبلغ 4.3 مليار درهم بينما رصيدها المتراكم والقابل للتحويل بلغ 122.7 مليار درهم، وبالمناسبة سجل التقرير أن بعض الحسابات الخصوصية لم يعد هناك مبرر لوجودها أصلا، ولا حتى إضفاء الطابع الخصوصي على بعض عملياتها، وهو ما لا يتماشى ومقتضيات القانون التنظيمي الجديد المتعلق بقانون المالية، وعليه تخرق الحكومة القانون عن سبق إصرار لأسباب مجهولة ولأغراض غير واضحة.

وبخصوص المصالح المسيرة بطريقة مستقلة فتوجد في وضعية مخالفة للقانون، لكونها ملزمة بالمساهمة الذاتية في مداخيلها بنسبة 30% بينما سجل التقرير أنها تعتمد على إعانة الميزانية العامة بشكل كبير مما يدل على تفريطها في تحصيل مستحقاتها والابتعاد عن الغاية من وراء خلقها.

أما علاقة بمجهودات الحكومة في مجال تشجيع الاستثمار والانعاش الاقتصادي وتلميع صورة المغرب مع شركائه، فهي تظل ضعيفة جدا ولا ترقى إلى تطلعات الفاعلين الاقتصاديين، حيث سجل التقرير اختلالات كبيرة بالنسبة لجميع المتدخلين وعدم جدية الكثير منهم، بل وعدم جدوى بقاء البعض منهم ك"مكتب تنمية التعاون"، وضعف أداء "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات" و"المكتب الوطني المغربي لتنمية السياحة" و"المخطط الأزرق"، الذي يفترض فيه أن يشكل دعامة أساسية لمواكبة رؤية 2020، إلا أنه لوحظ عليه، غياب منهجية في عمله فبالأحرى بلوغ أهدافه.

أما الاطار التشريعي للتشجيع على الاستثمار السياحي، فقد أصبح متجاوزا ومفتقدا للنجاعة المطلوبة، ونتساءل لماذا تأخرت الحكومة في عرض مشروع مدونة استثمار جديدة ورائدة وخاصة في القطاع السياحي على البرلمان ؟.

بخصوص الجماعات الترابية كشف التقرير أن المهمات الرقابية التي أنجزتها المجالس الجهوية للحسابات بالمملكة عن العديد من اختلالات تهم خمسة مجالات كبرى هي: التعمير وتدبير المجال، تدبير المشاريع الجماعية، تحصيل المداخيل الجماعية، تدبير المرافق الجماعية، إضافة إلى مجال تدبير عقود التدبير المفوض لمرافق النظافة.

وأغلب هذه الإشكالات راجع بالأساس إلى ضعف الإمكانيات المالية والبشرية التي تتوفر عليها الجماعات الترابية، وهو ما يجعل الحكومة مطالبة باتخاذ اجراءات فورية لأجل مساعدة الجماعات الترابية خاصة الفقيرة منها، على مستوى تمكنها من الموارد البشرية ذات الكفاءة، وتنظيم دورات تكوينية لأطرها في جميع الميادين حتى تتمكن من الاضطلاع بالأدوار التي مكنها منها دستور 2011 والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، خاصة وأن المغرب يتبنى ورش الجهوية المتقدمة.

أما بخصوص المنازعات القضائية، فقد سجل التقرير، أن العديد من الجماعات الترابية لم يتم تعيين الوكيل القضائي بها رغم التنصيص عليه في القوانين التنظيمية لسنة 2015، وسجل كذلك ضعف تنفيذ الأحكام لفائدة الجماعات الترابية وتراكم المبالغ المحكوم بها على الجماعات، وصدور أحكام بالغرامات التهديدية أو أوامر بالحجز على أملاك الجماعات وضعف الاعتمادات المالية المخصصة لتنفيذ الأحكام الى غير ذلك من المشاكل.

غير أن الحكومة، ومع كامل الأسف لا تولي للأمر العناية اللازمة، ما يرهق الجماعات ويمس بمصداقية جهودها في تدبير الشأن المحلي.

كما عمل المجلس أيضا على إجراء دراسة دقيقة للصندوق المغربي للتقاعد، وأكد أنه يعرف أزمة موارد مالية هيكلية..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة في حدود 16 دقيقة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين؛

السيدات والسادة الأطر؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة التعادلية

للمساهمة في مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسنا الموقر.

بداية، لابد من الإشادة بالعمل الجاد الذي يضطلع به المجلس في الكشف عن مكامن الخلل في منظومة التدبير المالي العمومي، وذلك بالرغم من شساعة المجال موضوع المراقبة، وضعف التأطير البشري، وما لذلك من انعكاسات سلبية على محدودية عمل القاضي المالي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة؛

مما لا شك فيه، أن حصيلة عمل المجلس الأعلى للحسابات تؤكد نجاح هذه المؤسسة في الاضطلاع بمهامها الرقابية المختلفة، لكنها تكشف لنا أيضا الحاجة الملحة لمعرفة الضوابط المسطرية والمعيارية المؤطرة للعمل الرقابي للمجلس وللمجالس الجهوية للحسابات، والتي يعتريها الكثير من الغموض، لذا نتسائل:

فهل يتوفر المجلس اليوم على إستراتيجية شمولية تؤطر برمجة عمليات المراقبة بشتى أصنافها؟ وهل هناك معايير تتحكم في اختيار المهام الرقابية؟ هل عمليات المراقبة تتم بشكل عشوائي، أم أنها انتقائية موجهة إلى مؤسسات وجماعات ترابية وإدارية وعمومية دون غيرها؟

نؤكد لكم، السيد الرئيس، أنه بات من الضروري تنوير الرأي العام الوطني بالمنهجية والمعايير والضوابط المعتمدة في اختيار المهام الرقابية المختلفة، وهذا بند من بنود الديمقراطية.

السيد الرئيس،

بالنظر لتعدد تدخلات المجلس وتعدد مجالات وهيئات المراقبة، وترشيدا للزمن الرقابي، فقد استقر رأي الفريق الاستقلالي على حصر المداخلة في بعض القضايا ذات المطلب الإستعجالي للإصلاح:

وأولى هذه القضايا ما يتعلق بالملاحظات المقدمة بخصوص تنفيذ ميزانية 2017.

وفي تقدير الفريق الاستقلالي، فإن التقرير نجح إلى حد كبير في الوقوف على أهم الاختلالات المطروحة، والتي يبقى أبرزها على الإطلاق، عدم صدقية التوقعات والأرقام المقدرة.

إن هذا الأمر، ينطوي على مخاطر كبرى، من شأنها أن تزيد من فقدان الثقة في مختلف المؤسسات الحكومية، وهي ملاحظة سبق وأن نبه إليها الفريق الإستقلالي إبان مناقشته لقانون المالية لسنة 2017، وأكدها في ميزانية 2018، ولازال يؤكدها في مناقشة 2019.

فالحكومة تعمل على تقديم وإبراز أرقام غير صحيحة، والمثال نسوقه من المعطيات التي يوفرها التقرير بشأن الدين العمومي الذي بلغ منتهاه بتجاوزه عتبة 65.1% من الناتج الداخلي الخام أي بزيادة 35 مليار درهم، وأصبح كل مغربي مديون من حيث لا يدري بما يقدر ب 30 ألف درهم لكل شخص.

وعموما فالمعطيات الرسمية للحكومة تبقى مجانبة للصواب لأنها لا تأخذ في احتسابها بعض المؤشرات التي أغفلها التقرير نفسه، ونحن نحيلكم عليها:

- متأخرات الخزينة والمؤسسات العمومية؛
- الديون المضمونة وغير المضمونة من طرف الدولة المقدمة للمؤسسات العمومية؛
- الديون الخاصة بالجماعات الترابية؛
- الديون العالقة في ذمة الدولة نتيجة الأحكام الصادرة ضد الدولة.

موجز القول أيها السيدات والسادة، أن الحكومة تخفي الأرقام الحقيقية للعجز وللمديونية وللاقتصاد الوطني، والمثير للاستغراب، هو أن تنفيذ ميزانية 2017 كشفت عن حصيلة سلبية في مختلف المجالات، بالرغم من المحيط الايجابي الموسوم بتوفر محفزات عديدة، أهمها على الإطلاق، الاستقرار السياسي الذي تنعم به البلاد والتأهيل المؤسساتي والتأهيل الدستوري الذي مكن الحكومة من الإشراف على القرار الاقتصادي.

لذلك، نعتقد أن تنفيذ قوانين المالية لن يحقق الأهداف المعلنة، مادامت العوامل التي تحول دون تحقيق المردودية لم ترفع بعد، وما دامت الحكومة تتلاعب بالأرقام المقدمة في تبرير سفسطائي للأوضاع الاقتصادية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

وفيما يتعلق بالنفقات ذات الطابع الاجتماعي وفضلا عن الملاحظات التي قدمها التقرير فلابد من أن نجدد التأكيد على أنه وبالرغم من الخصاص الكبير المسجل في كل القطاعات الاجتماعية، غير أننا لازلنا نسجل فائضا في الحسابات الخصوصية ذات الطبيعة الاجتماعية، يقدر بملايير الدراهم، وهذا يمثل سكيزوفرينية محاسباتية ليس إلا.

الحكومة لم تنفق من كل 100 درهم رخصها لها البرلمان إلا 15 درهما، وبقي 85 درهم، علما أن هذه الحسابات موجهة إلى المواطن البسيط والمواطن المهمش وإلى الفئات الهشة التي تتسع يوما بعد يوم.

وبمعنى أن الحكومة لم تنجز سوى 2.9 مليار درهم، من أصل 10.8 مليار درهم، مخصصة لصندوق دعم التماسك الاجتماعي سنة 2017، الهشاشة تتسع والفقر ينتشر، والخصاص يصيب كل شيء والحكومة لم تنفق، بمعنى أن القدرة على الإنفاق جد ضعيفة، أو هي رغبة منها في الإجهاز على لحظات الإنصاف الاجتماعي.

أما بخصوص القضية المركزية الأولى بعد قضية الوحدة الترابية

والمرتبطة بالتعليم، فيبدو منذ الوهلة الأولى، أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات قد وضع الأصبع على الكثير من أعطاب القطاع، كاشفا عن أرقام صادمة ومؤسفة، خاصة فيما يرتبط بالخلاصات التي توصل إليها المجلس، فيما يخص تقييم البرنامج الإستعجالي عن الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012، والتي ينبغي أن يعقبها تحديد المسؤوليات ومحاسبة للمتورطين، تنزيلا للمبدأ الدستوري المتعلق بربط المسؤولية بالمحاسبة.

ولكم كنا نتمنى أن يشير التقرير أن الاتحاد العام للشغالين من خلال الجامعة الحرة للتعليم، اختلفنا في توجه الحكومة أنذاك، وقلنا أن المنطق يجب أن نتوجه إلى إصلاح وضعية رجال التعليم، ووضعية التعليم، لا أن نركز على قاعة الدرس ولم يسمعنا للأسف أحد.

ثم كذلك أن الحقيقة الواضحة اليوم، هي أن البرنامج الإستعجالي لم يحقق ما كان منتظرا منه، وأن التشوهات التي يعانيها قطاع التعليم لم تنفع معها مساحيق التجميل الكثيرة والأقنعة المتلونة والمتعددة التي تتفنن الحكومة في إبداعها وتسويقها في محاولة يائسة لحجبها عن عامة الناس.

فهل يعقل أن، بلادنا التي تسعى للالتحاق بالدول الصاعدة لازالت تعرف أن الظواهر الغريبة والعجيبة من قبيل ظاهرة الأقسام متعددة المستويات والتي تقدر بالآلاف في القسم الواحد، مستويات متعددة، مواد مختلفة، فهل هذا تعليم قادر على النهوض.

ثم كذلك برنامج التزم بتعميم التعليم الأولي في حدود 80%، بينما الوضعية الحالية اليوم في 2019 لم تتعد 24% من المدارس الابتدائية التي تتوفر على التعليم الأولي.

وتبقى ظاهرة الاكتظاظ، ظاهرة طاغية بكل المقاييس، حيث سجلت ارتفاعا سنة 2017 لتصل إلى 21% بالتعليم الابتدائي، و42% بالتعليم الإعدادي، و22% بالمستوى التأهيلي.

أما الهدر المدرسي فعنوان عريض لفشل المنظومة ككل، حيث 279.000 تلميذ غادروا المدرسة خلال الموسم الدراسي 2017/2016؛

موجز القول السيد الرئيس؛

بالنسبة لنا، نطرحه في سؤال، ما هي الانجازات التي تحققت من خلال البرنامج الإستعجالي الذي كلف ميزانية الدولة أزيد من 25 مليار درهم، دون احتساب نفقات الموظفين؟

لا شيء طبعا تحقق، والنتائج كانت كارثية بكل المقاييس، كما وكيفا، فلا الحكومة نجحت في الوفاء بالتزاماتها مع الشعب المغربي ومع المؤسسات الدولية المانحة، ولا هي نجحت في تجويد التعليم ببلادنا، ولا هي أنصفت رجال التعليم ولا هي اعتنت بالتلميذ.

وتبقى إحدى المعضلات التي أغفلها التقرير في انعكاس مباشر لغياب الحكامة الجيدة في تدبير القطاع وهي معضلة لجوء الوزارة الوصية إلى التوظيف بالتعاقد لتغطية الخصاص الكمي الهائل، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد المتعاقدين إلى 70000 أستاذ بما فيهم 15000 للسنة الحالية.

إننا في الفريق الاستقلالي، وإذ نجدد التأكيد على أن إصلاح المنظومة التعليمية رهين بكثافة الاستثمار في السنوات الأولى من عمر المتعلم، غير أننا نعتبر أن استنجاد الحكومة بأفواج المعطلين الشباب وتحميلهم مسؤولية ثقيلة بحجم تعليم المبتدئين، بدون تكوين بيداغوجي ولا استقرار نفسي واجتماعي، يعد استهتارا بمستقبل أجيال كاملة ويكشف عن قصور كبير في التعاطي الحكومي مع الإشكالات الكبرى المطروحة.

إن الفساد ينخر التدبير العمومي في مختلف القطاعات، خاصة حينما يتعلق الأمر بمصالح البسطاء من هذا الوطن، فالاختلالات رصدها المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات كذلك في قطاع مهم وحيوي ألا وهو قطاع الصحة، قد لا يسع الوقت المتاح لهذه الجلسة لمناقشها والإحاطة بكل تفاصيلها.

الواقع، أيها السيدات والسادة، أن الحق في الصحة والولوج إلى العلاج العمومي أضحى ضربا من الأحلام، وأضحى في الكثير من الأحيان مشهدا دراميا من مشاهد المعاناة اليومية والعذاب اليومي للمرضى ومرافقيهم.

والتقرير الذي بين أيدينا يقطع الشك باليقين، عندما يثير المعضلات الكبرى التي تعانيها المؤسسات الاستشفائية السبع موضوع المراقبة، وخاصة فيما يرتبط بنظام مواعيد الكشف والاستشفاء ما يسمى ب "موعدي".

إن هذا النظام وإن كان يتسم بالزبونية المقيتة وبالمحسوبية وبالوساطات والتدخلات، فإننا نسجل غياب التجهيزات أو قلتها، هذا ما يجعل المرضى في سباق مع الزمن والألم بسبب مواعيد تتجاوز في حالات كثيرة السنة.

أما عن جودة الخدمات المقدمة، فلا يمكن الحديث عنها ولو من باب التنكيت، فئات عريضة من المواطنين، وفئات هشة عرضة لجشع مبالغ فيه من طرف القطاع الخاص في غياب مراقبة زجرية من الحكومة، وكل ذلك يتم تحت ذريعة تحرير القطاع وفتح الاستثمار، ولكن حماية المواطن تبقى شيئا أهم من كل هذا.

بخصوص موضوع الصندوق المغربي للتقاعد، فإننا لا نتفق مع كل الملاحظات التي أبداها التقرير خاصة بإشادته الصريحة بما سمي بطلانا وبهتانا بالإصلاح الذي دخل حيز التنفيذ في شهر أكتوبر 2016.

وقد سبق أن عبرنا عن استيائنا الكبير من سياسة فرض الأمر الواقع التي تنهجها الحكومة السابقة، وتحييد الشركاء الاجتماعيين عن ملف إصلاح نظام التقاعد.

واعتبرنا أن هذا الأمر لا يعدو أن يكون إلا إجراءا ترقيعيا لا يحل

المشكل بل يزيد في تأزيمه مستقبلا، لأن منهجية الإصلاح التي اعتمدتها الحكومة أفضت إلى حلول غير واقعية وترقيعية ونتائج عكسية.

ولازلنا ندعو من هذا المنبر إلى ضرورة إصلاح شامل، وإلى ضرورة الرجوع إلى توصيات لجنة تقصي الحقائق في هذا الموضوع.

وإذا كنا نتفق مع التقرير حول نقائص منهجية الإصلاح ومضمونه الاختزالي القصير الأمد، فإننا لا نرى في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن تفاقم عجز الصندوق المغربي للتقاعد يعود إلى ارتفاع معاشات المتقاعدين أو إلى الترقية، وهذا أمر نرفضه رفضا مطلقا، لأن الاقتطاعات تسير بشكل متوازن مع الدخل، بل إننا نعتبر أن المجلس وكأنه يدعو إلى توقيف الترقيات أو البحث عن مصوغات جديدة لتفرمل ولتكبح هذه الترقية.

ونتمنى كذلك أن تمتلك الحكومة الإرادة الحقيقية من أجل إصلاح متوافق عليه يستجيب لمتطلبات مغرب الانتقال الديمقراطي ومغرب الإصلاح.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت، شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم، تفضل السيد المستشار المحترم في حدود 10 دقائق.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على محمد أشرف المخلوقين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة العرض الذي تقدم به السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان حول أعمال المحاكم المالية.

وهي مناسبة للتنويه بالتعاون الحاصل بين المؤسسة التشريعية والمجلس الأعلى للحسابات، ذلك أنها تعطي زخما تشريعيا ورقابيا وعملا تقييميا للسياسات العمومية والوقوف على فعاليتها ونجاعتها كي نتعاون جميعا ونتمكن جميعا من معالجة عدد من الإشكاليات المرتبطة بالحكامة التي تعتبر بحق اليوم أكبر أعطاب نموذجنا التنموي.

ولا يفوتني، في هذا الإطار، التنويه بإخراج عدد من المؤسسات الدستورية على فترة من الزمن، آملين أن تضطلع كل مؤسساتنا، بأدوارها الدستورية كاملة وبنزاهة وحياد تام.

وهي مناسبة نجدد فيها أيضا تضامننا المطلق مع المستشار عبد العالي حامي الدين، على إثر قرار قاضي التحقيق لدى محكمة الاستئناف بفاس بإحالة ملفه على غرفة الجنايات بنفس المحكمة، في موضوع سبق أن بت فيه القضاء نهائيا منذ ما يقارب ربع قرن، بمقرر اكتسب قوة الشيء المقضي به، ضدا على قواعد المحاكمة العادلة وعلى المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، مما يعتبر مسا وقد يكون زعزعة لأمننا القضائي.

السيد الرئيس،

إننا في فريق العدالة والتنمية، ومن منطلق حرصنا على تعزيز هذه العلاقة بين مؤسستينا، نسجل الملاحظات المنهجية على التقرير الذي تقدم به السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

أولا، عدم إدراج المجلس لجميع أعماله ضمن هذا التقرير، وخصوصا هنا أقف عند برنامج "الحسيمة، منارة المتوسط" التي شغلت الرأي العام الوطني وموضوع إقالة وزراء؛

ثانيا، التأخر أحيانا في إنجاز بعض المهام الرقابية، مما يفوت الفرصة لاستدراك ما يمكن استدراكه في برنامج معين، وأعطي مثالا بالبرنامج الاستعجالي لإصلاح منظومة التربية والتكوين، والذي خصصت له مبالغ مالية مهمة، لكن الأثر كان محدودا إن لم نقل منعدما؛

حصيلة متواضعة في مجال العمل القضائي، إذ لا تتجاوز الملفات المحالة على وزير العدل، أربع ملفات، في الوقت الذي يشغل الفساد الرأي الوطني؛

غياب منهجية وإستراتيجية واضحة في اختيار وانتقاء المؤسسات والأجهزة العمومية التي تكون موضوع مهام المجلس؛

أخيرا، الحاجة إلى بلورة آلية لتتبع مآل التوصيات التي يصدرها، وهنا أقف عند التوصيات المتعلقة بالمهام الرقابية للجماعات الترابية، فهي متشابهة وتكاد تكون موحدة، تتكرر في كل مرة فيما يتعلق بمهام المجلس.

السيد الرئيس؛

إننا في فريق العدالة والتنمية، ونظرا لضيق الوقت، وانسجاما مع الأدوار الدستورية المنوطة بمجلس المستشارين، قررنا الاقتصار على ثلاث محاور:

المحور الأول يتعلق بالتربية والتكوين:

فنقول إن الخلاصات التي تناولها عرض السيد الرئيس الأول خلاصات أوصلتنا إلى أن نعتبرها في فريق العدالة والتنمية أنها مؤسفة ومؤلمة في جميع المستويات، ذلك أن منظومتنا لازالت تعاني من هدر زمني وهدر للموارد في غياب آلية قانونية ملزمة تستند إلى منطق البناء والتراكم.

وهكذا لامسنا تنامي مؤشرات سلبية منذ سنوات خلت، إذ لازال

الهدر المدرسي اليوم يشكل هاجسا، إذ بلغ عدد التلاميذ الذين غادروا المؤسسة في الموسم 2017/2016 ما يناهز 279.000 تلميذا، وهو رقم أيضا استحضرته الحكومة وهي تقدم مشروع قانون المالية اليوم، قدمت رقما كان مهما ويعبر على أن الحكومة واقعية في تدبيرها لمثل هذه القضايا.

كما وقف التقرير عند تغطية الخصاص في الأطر التربوية عن طريق التوظيف بالتعاقد، ووقف عند عدم استفادة هؤلاء من التكوين اللازم، مما يؤثر على جودة التعليم، لكن دون أدنى إشارة لما كان يقع سابقا من توظيف مباشر ودون الاستفادة من التكوين اللازم أيضا.

وفي هذا الإطار، فإننا نثمن حزمة الإجراءات الحكومية التي جاءت لتجيب عن مختلف الملاحظات التي أشار إليها المجلس والتي ترمي إلى الرفع من أداء منظومتنا التربوية والتكوينية كما وكيفا.

ثانيا: محور الجماعات الترابية:

على اعتبار أن المجال الترابي هو المجال الأنسب لتحقيق التنمية، فإننا نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن الملاحظات المعبر عنها في هذا التقرير بخصوص عمل الجماعات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في التنزيل التدريجي للجهوية المتقدمة، خصوصا ما له علاقة بنقل الاختصاصات المنصوص عليها في القوانين التنظيمية.

لذا، ندعو إلى:

• الإسراع بإصلاح النظام الجبائي المالي؛

• إيجاد حلول جذرية للإشكاليات التي تعتري عملية التحصيل في علاقتها مع المصالح الخارجية؛

• كما رد التقرير إشكالات الجماعة إلى الموارد البشرية غير المؤهلة، لذا ندعو إلى تسريع عملية تأهيلها، وكذا إلى التحفيزات التي تغيب، وبهذه المناسبة ندعو إلى إخراج النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الترابية.

وبالمناسبة لابد أن نشير إلى أننا في فريق العدالة والتنمية سبق لنا أن تقدمنا بمقترح قانون لإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بالجماعات الترابية، يدخل هذا في باب التحفيز.

وعلاقة بتقييم تدبير الجماعات الترابية للمنازعات القضائية، فإننا في فريق العدالة والتنمية، نعتبر أن تنفيذ الأحكام الصادرة في حق عدد من الجماعات الترابية بالحجز على مبالغ مهمة من ميزانياتها يعرقل عملية التنمية، وخصوصا إذا كان التنفيذ عاجلا، وهنا أذكر على سبيل المثال ما يجري بالنسبة لجماعة طنجة.

أما بالنسبة لمحور السكن الاجتماعي:

فإن هذا المجال بالرغم من إطلاق عملية إعادة إسكان دور الصفيح منذ سنوات، لكن هذا البرنامج لم يستوف حقه ولم يبلغ مداه، لذا ندعو إلى التسريع بتقييم سياسة محاربة مدن الصفيح عن طريق مقارنة نتائجها مع الموارد التي خصصت لها.

- تفعيل السياسات الوطنية لإعداد التراب والتصاميم الجهوية لإعداد التراب؛

- الإسراع بإخراج الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل الدور الآيلة للسقوط؛

- وضع برنامج استعجالي ووقائي بشراكة مع المجالس المنتخبة والسلطات المحلية على مستوى بعض المدن التي تعاني من إشكالية الدور الآيلة للسقوط؛

- تشجيع المشاريع المتعلقة بالسكن والتجزئات المقدمة من طرف الوداديات، حيث تعرف هذه المشاريع عرقلة واضحة من طرف بعض لوبيات العقار بتواطؤ مع بعض المجالس المنتخبة.

وختاما، لا يسعني إلا أن أجدد التنويه بمستوى التعاون بين مجلسنا الموقر والمجلس الأعلى للحسابات.

كما أجدد شكري للسيد الرئيس الأول للمجلس وللسادة القضاة وأطر المجلس على ما يبذلونه من مجهودات لتحسين التدبير العمومي بما يحقق التنمية المستدامة.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي في حدود 8 دقائق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2016-2017 طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، والذي رصد واقع التدبير العمومي وإكراهاته وصعوباته، والاختلالات التي تطبعه، وذلك عبر آلية الرقابة والتقييم والمحاسبة الموكولة إليه.

بداية ننوه بهذه المبادرة التي تعتبر محطة دستورية هامة اعتبارا لكونها ترتكز على تفعيل الدور الدستوري للمؤسسة التشريعية في مراقبة أداء السلطة التنفيذية في تنفيذها للسياسات العمومية، مع مراقبة الميزانية وصرف المال العام، وهي مبادرة أيضا تساهم في تعزيز

التفاعل الإيجابي بين المؤسسات الدستورية التشريعية منها والتنفيذية والرقابية، إعمالا لقواعد الشفافية والنزاهة في تدبير المال العام، كما أننا نثمن مقاربة المجلس التي تزاوج بين البعد البيداغوجي والوقائي، وبين البعد القضائي التأديبي والزجري، هذه المقاربة التي تساهم في إشاعة ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتعزيز الثقة في تدبير الشأن العام لاسيما إذا كانت الرقابة شاملة وممنهجة ومنجزة في أجل معقول.

السيد الرئيس،

إن التقرير الذي نحن بصدد مناقشته رسم لنا صورة واضحة عن الكيفية التي تعاطت بها الحكومة مع العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والمالية العمومية، حيث تم تشخيص ومراقبة عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، بمنهجية علمية وباحترافية متميزة، لم تقف عند حدود التشخيص، بل واكبتها ببدائل وخطط استشرافية، في شكل توصيات لا شك أنها ستشكل منطلقات جوهرية للتدبير العمومي في سياق رغبة الجميع في الشفافية والإصلاح والحكامة وتخليق الحياة العامة، وتعزيز المهام الرقابية، والتقييم الأفقي للبرامج والسياسات العمومية.

وفي هذا الصدد، إذ نؤكد في الفريق الحركي إشادتنا بالعمل الجبار للمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، فإننا نؤكد كذلك على ضرورة تعبئة كل الطاقات والموارد من أجل تمكين المحاكم المالية من أداء وظيفتها الرقابية على أحسن وجه.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات المنهجية والموضوعية، ذات الصلة بالتقرير، مع العلم أن الحكومة مدعوة بدورها لأخذ ملاحظات هذه المؤسسة الدستورية بعين الاعتبار في وضع وتحيين مسار السياسات العمومية للبلاد.

أولا: على مستوى المديونية: أكد التقرير على أن دين الخزينة واصل وثيرته التصاعدية مما يحيلنا على ضرورة التفكير في ربط المديونية بتمويل الإستثمار بالمالية العمومية، وتوجيه الدين الخارجي والحيلولة دون إستخدام المديونية لحاجيات التسيير، مع الإلتزام باتخاذ سياسة حذرة إزاء المنحى التصاعدي الذي يعرفه الدين العمومي.

ثانيا: على مستوى الموارد أكد التقرير أن نسبة التحصيل سجلت تراجعا ملحوظا، مما يدفعنا إلى المطالبة بتكثيف المجهودات وتعزيز الموارد البشرية لكي يكون التحصيل في المستقبل في مستوى التطلعات.

ثالثا: بخصوص ما جاء في التقرير حول إصلاح منظومة التقاعد، فإننا في الفريق الحركي إذ نستحضر الإصلاح المقياسي الذي أقرته الحكومة سنة2016، فإننا بالمقابل نؤكد أن حجم الإختلالات التي يعرفها هذا النظام ستظل في ارتفاع ما لم يخضع لمسلسل إصلاح هيكلي عميق، وتجويد الحكامة والتدبير.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع التعليم الذي نعتبره في الفريق الحركي الرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية ببلادنا، واستحضارا لمختلف الاختلالات والنواقص التي عرفها القطاع، والتي أشار إليها التقرير بتفاصيل وأرقام في غاية الأهمية، فإننا نسجل في الفريق الحركي عدم تحقيق أهداف مجموعة من البرامج التعاقدية العامة في مختلف أصناف التعليم العالي، وكذلك غياب رؤية واضحة تمكن الجامعات من تنمية أنشطة التكوين المستمر المقدم من طرفها، وعدم تحقيق جل البرامج المسطرة في البرنامج الاستعجالي، كما نسجل ضعفا في إنشاء واستغلال المدارس الجماعاتية، وغياب إطار منظم لها، وظاهرة الإكتظاظ في العالم القروي، والفائض والخصاص في هيأة التدريس، ومحدودية برامج الدعم الاجتماعي.

ومساهمة منا في الفريق الحركي في معالجة هذه الإختلالات واقتراح وصفة للإصلاح، نقترح تجسيد خيار الجهوية وسياسة القرب في السياسة التعليمية، عبر نقل الاختصاصات من المركز إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وصياغة إستراتيجية لضمان ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل، ووضع تقييم موضوعي لبرامج الدعم الاجتماعي بمكوناتها الخمسة: الداخليات والمطاعم المدرسية، وبرنامج تيسير والنقل المدرسي وبرنامج مليون محفظة في أفق تصحيح اختلالاتها.

السيد الرئيس،

بالنسبة للقطاع الصحي، وبناء على ما قام به المجلس الأعلى للحسابات من فحص لعدة مستشفيات جهوية وإقليمية عبر ربوع المملكة، فإننا في الفريق الحركي نؤكد بأن المداخل الأساسية لإصلاح المنظومة الصحية تتجلى في إرساء عدالة صحية مجاليا واجتماعيا، مع ضرورة اللجوء إلى التعاقد خصوصا في المناطق النائية، قصد معالجة حالة الخصاص التي تعاني منها على مستوى الموارد البشرية.

وفي الميدان الفلاحي أشار التقرير في إطار الرقابة على الشركة الوطنية لتسويق البذور " سوناكوس" إلى عدم تحقيق الاتفاقيات الإقليمية المبرمة في إطار المخطط المغربي الأخضر، بالنسبة لإنتاج وتسويق البذور، والى تراجع المساحة المنجزة خلال الموسم الفلاحي 2015 – 2016، ولتجاوز هذه الإشكالات نقترح في الفريق الحركي ضرورة، دعم الفلاح الصغير لاقتناء البذور المختارة والأسمدة بأثمنة محفزة ومدعمة.

السيد الرئيس،

بالرغم من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الوزارة لإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، فإننا في الفريق الحركي، نلاحظ أن الإدارة لازالت تعاني من عدة إختلالات، لذا وجب على الحكومة والوزارات المعنية بذل مزيد من المجهودات لبلورة آليات إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة

الجيدة، تماشيا مع أحكام الدستور، وما يستجيب لتطلعات جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بغية خلق المناخ المناسب لإنعاش وتشجيع الاستثمار والنهوض بأوضاع الموظفين لتحفيزهم على أدائهم لمهامهم في أحسن وجه.

السيد الرئيس،

وانطلاقا مما سبق نؤكد في الفريق الحركي على ضرورة تمكين الجماعات الترابية من الوسائل المالية اللازمة والوسائل البشرية المؤهلة، بغية تعزيز دور الجماعات كآلية أساسية للتنمية المحلية وتنزيل الجهوية المتقدمة.

السيد الرئيس،

ختاما، نؤكد في الفريق الحركي أن ترسيخ قيم الشفافية والحكامة وربط المسؤولة بالمحاسبة خيارات لا محيد عنها لبناء دولة الحق والقانون، إذ لا ديمقراطية بدون شفافية ورقابة ومحاسبة.

وفي الأخير، نجدد التنويه بعمل المجلس الأعلى للحسابات الذي لا محالة سيعزز الدور الرقابي والتشريعي لمؤسسة البرلمان، وأملنا أن تستثمر هذه التقارير في تعزيز المهام الدستورية للبرلمان، وأن تحظى بتفاعل إيجابي من طرف الحكومة خدمة لمصلحة الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، في حدود 7 دقائق.

<u>المستشار السيد لحسن أدعي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

إنها من اللحظات الدستورية الهامة التي يناقش فيها مجلسنا الموقر التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات والذي يعزز بمقتضاها المبدأ الدستوري الرامي إلى ربط المسؤولية بالمحاسبة لحظة بالفعل تحيلنا على ما تضمنته الخطب الملكية السامية الذي أكد فيها غير ما مرة جلالته على ضرورة تفعيل هذا المقتضى الدستوري الذي جاء في دستور 2011، 16 مرة.

لحظة مهمة وحاسمة لأن خطب جلالة الملك تأتي في سياق التفاعل مع قضايا الشعب وما يدافع عنه من محاربة الفساد والاستبداد وغيرها من القضايا التي تؤرقنا جميعا وما ندافع كذلك من موقعنا كحزب سياسي يشارك في تدبير الشأن العام عنه في كل مناسبة من داخل هذه المؤسسة الدستورية.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كان تقرير السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم السنتين الماليتين 2016و2017 قد تطرق لتدبير العديد من القطاعات فإنني سأقتصر في مداخلة فريقي على قطاع الصحة وما شابه من اختلالات نحاول داخل فريق التجمع الوطني للأحرار الإجابة على ما تضمنه العرض محاولا طرح بعض البدائل الممكنة لمعالجتها والذي لا يسمح لي سرد كلها خلال هذا الحيز الزمني الضيق.

السيد الرئيس المحترم،

لقد دأب فريق التجمع الوطني للأحرار في العديد من المناسبات التطرق إلى إشكالية تدبير قطاع الصحة حيث توقف بشكل دقيق عند الاختلالات الحقيقية التي يعانيها بعدما تأكد لنا وبالملموس أن الإشكالية الحقيقية لهذا القطاع هي ضعف الحكامة على جميع المستويات التدبيرية وفي مختلف هياكل الوزارة التي تحتاج اليوم إلى مشروع مارشال لإصلاحها، ذلك أن المديريات الثمانية أصبحت تدبر بشكل تقليدي يقتضي النجاعة والإلتقائية، حيث أن غياب التنسيق فيما بينها وسوء توزيع للإمكانيات المادية والبشرية في غياب خريطة صحية تستجيب للحاجيات الملحة للساكنة تجعل القطاع يعاني دائما، لذلك وجب طرح السؤال التالي، لماذا المواطن لم يرض عن الخدمات المقدمة لحد الان؟

السيد الرئيس المحترم،

سؤال يحتاج إلى جواب واحد هو أن تدخلات المرفق الصحي بكل أنواعه تشتغل بشكل فوضوي وتفتقر إلى الخيط الناظم بين مختلف مكوناته حيث أن الجسم الصحي اليوم يعيش احتقانا كبيرا، هذا الخيط يساعد على فك شفرات هذا القطاع الذي يتكون من أطباء بمختلف تخصصاتهم، ممرضين، مهندسين، إداريين، أعوان مكونات مختلفة أصبحت اليوم عائقا أمام تطوره لذلك فإنه مهما بلغت مجهودات السادة الوزراء الذين تعاقبوا على تدبير القطاع لن يستطيعوا حل الإشكاليات المطروحة، ولن يساهموا في دعم المنظومة الصحية ما دام الإحتقان هو الجو السائد في هذا القطاع والذي يؤثر بشكل كبير على الحكامة وعلى الولوج المتكافئ للخدمات الصحية الأساسية.

السيد الرئيس المحترم،

بالأرقام نحدد أهمية ما تم رصده من سنة 2013 إلى 2019 لدعم هذا القطاع على كافة المستويات تجعلنا نقف عند حقيقة أن الإمكانيات المرصودة لابأس بها ومهمة لتحسين أداء القطاع لو تم توظيفها توظيفا جيدا يراعي نقط الخصاص وهذا ما توقفت عنده وثيقة مسار الثقة التي طرح فيها حزب التجمع الوطني للأحرار قطاع

الصحة لنقاش عمومي واسع حيث أوجدت له بعض البدائل الممكنة لمعالجة بعض الإختلالات ذات الطابع الإستعجالي وبالرجوع إلى ما تم رصده نجدها موزعة على الشكل التالي:

- على مستوى الموارد المالية: خصصت قوانين المالية ميزانية مهمة بدأت سنة 2013 ب 12.490 مليار درهم وصلت إلى 16.5 مليار درهم سنة 2019.

- الموارد البشرية: 4336 منصب إلى 4500 منصب سنة 2019 أي ما مجموعه 22.430 خلال ست سنوات إنها مبالغ مهمة وموارد بشرية أكثر أهمية دون أن ننسى في هذا الإطار ما رصدته المراكز الإستشفائية الجامعية والتي تجاوزت 5140 منصب مالي خلال هذه الفترة رغم كل ذلك الخصاص لا زال قائما.

- على مستوى الإستثمار: رغم كل الجهود المبذولة خلال فترة 2016-2017، والتي أدت إلى توسيع العرض الصحي حيث تم تشغيل مجموعة من المستشفيات بطاقة سريرية تصل إلى 670 على مستوى الأدوية التي تعالج الأمراض المزمنة على وجه الخصوص تم تخفيض أثمنتها حيث لاحظنا أن كل مشروع قانون مالية نقترح جميعا على تخفيض ثمن مثل هذه الأدوية والتي ستكون تكلفتها غالية على المواطن مما فاقم أوضاع مؤسسات التأمين الصحي.

السيد الرئيس المحترم،

الخلاصة أن هناك مجهود مالي كبير وجبار ترصده الحكومة لدعم قطاع الصحة هناك نية جماعية للبرلمان بكل مكوناته لإنجاح كل المشاريع والبرامج الهادفة إلى إصلاح قطاع الصحة ودعمه، إذن هناك رغبة سياسية واضحة لا يختلف عليها إثنان من أجل دعم القطاع وجعل المواطن الساخط اليوم على الوضع الصحي يستفيد من العرض الصحي المقدم. مؤكدين لكم أن فريق التجمع الوطني للأحرار يدعم كل مبادرة إصلاحية وعلى رأسها مشروع مخطط الصحة 2025 الذي نتمنى أن يلبي الإحتياجات المختلفة للمنظومة الصحية ويساهم في تحسين العرض الصحي الوطني وعبر المحاور الطموحة التي اعتمد عليها والتي تصل إلى 25 محور، ب 125 إجراء.

وفي الأخير وإذا كنا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندافع على مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة إلا أن مثل هذه التقارير والضبابية التي تتعامل بها في التعاطي مع قضايا تدبير الشأن العام تفرض على أصحابها اليوم الخروج إلى الرأي العام لتوضيحها وتوضيح حجم الإختلالات فيها لأن مثل هذه التقارير تخلق مع الأسف ارتباكا كبيرا على مستوى تدبير الشأن العام، واحتقانا كبيرا خصوصا على مستوى الإدارة التي يبدو أنها استقالت من أداء وظيفتها وهجرت الإبداع في التعامل مع القضايا المطروحة عليها وهو ما خلق درجة كبيرة من الركود داخلها مما كان له الأثر السيء لأداء المرفق العمومي وبالتالي يجب التعاطي بحذر مع هذه التقارير على المستوى الإعلامي، كانت هذه مداخلة فريقنا تاركا لباقي مكونات مجلسنا الموقر مناقشة باقي المواضيع المطروحة للنقاش.

والسلام عليكم ورحمة الله.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار

أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، في حدود 7 دقائق.

المستشار السيد ابو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لا بد أن أثير انتباه الجميع للظرفية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، على اعتبار أننا في إثارتنا لهذا الوضعية نضع الجميع فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين أمام مسؤولياتهم التاريخية.

نعم، إن الوضع الاجتماعي العام بالمغرب يتخبط في أزمة تتجلى للعيان يوميا من خلال مؤشرات ومظاهر ومسلكيات وحوادث تنحو في مجملها نحو الإقرار بوضع اجتماعي محتقن، قد ينعكس سلبا على الوضع السياسي والاقتصادي، ما لم يتم احتواءه بشكل آني ومستعجل عبر برامج اجتماعية وتنموية إستراتيجية لها امتداد في الزمن على المستويين المتوسط والبعيد.

إننا اليوم أمام تجليات لهذه الأزمة تظهر في شكل مظاهر مجتمعية متنوعة ومتعددة وبادية للجميع، كانت أبرز سماتها بروز أشكال اجتماعية تنبثق بين الفينة والأخرى في شكل احتجاجات مجالية ذات بعد جهوي (كقضية الحسيمة، جرادة، زاكورة واوطاط الحاج) وترفع شعارات مطلبية ذات أبعاد اجتماعية مختلفة ولكنها متكاملة، كانت معبرا حقيقيا للساكنة بحجم الانخراط فيها ومستقطبة للرأي العام الوطني والدولي وكاسحة لكل مواقع التواصل الاجتماعي.

كما أن عودة بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية وبشكل علني وباستقطاب لكل فئات المجتمع وباتساع رقعتها الجغرافية أعطت صورة قاتمة عن الانعكاسات السلبية للسياسات المتبعة طيلة عقد من الزمن على الوضع الاجتماعي، وهو ما شكل لنا في الفريق الاشتراكي ناقوس خطر لن تستطيع المقاربة الأمنية لوحدها حل معضلاتها، بل يتطلب الأمر تدخل كل الأطراف المعنية برؤية مستقبلية ناجعة وعاجلة.

وفي ظل هذا الوضع، يأتي تقرير المجلس الأعلى للحسابات في النسخة الحالية لهذه السنة، مؤكدا ما أشرنا إليه سابقا من فشل للسياسات العمومية وانعكاساتها السلبية، وهو ما يجعلنا نطالب مبدئيا بالتنزيل الحقيقي والإجرائي لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والذي نعتبره مطلبا

حيويا يرسخ قيم الدولة الديمقراطية ومدخلا لانفراج اجتماعي باعث للأمل في أوساط المواطنات والمواطنين.

لقد تبنى السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات حجم الاختلالات بكل مسؤولية ومطلب ضرورة توفر الإرادة السياسية للحكومة قصد فتح نقاش عميق ومثمر حول كل الإشكاليات التي تعرفها المالية العمومية، وهو بالنسبة لنا مطلب مستعجل نطالب به الحكومة إلى تفعيله لما يشكل من فضاء حقيقي للحوار الوطني في أسمى تجلياته، حيث تتداخل المسؤولية السياسية مع المسؤولية الوطنية.

لقد تضمن التقرير دعوة صريحة للحكومة لتحسين جودة المالية العمومية وكذا الاستثمار العمومي من خلال وضع تصور جديد للاستثمار العمومي، ينبني أساسا على معايير النجاعة والمردودية والحكامة، وهي دعوة نعتبرها تكملة للحوار الوطني القادر على تحقيق الأهداف وعلى رأسها العدالة الاجتماعية والفائدة المجتمعية والتي تمر عبر تجميع الجهود وتوحيدها عبر آلية تنسيقة ناجعة، بإستراتيجية واضحة تقطع مع وضعية التشتت وترمي إلى تقليص الفوارق والحد من مظاهر الفقر والهشاشة الممتدة على طول خريطة الوطن.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين نعلن عن تحفظنا عن مطلب المجلس الأعلى للحسابات الحكومة باتخاذ إجراء توسيع الوعاء الضريبي قصد تقليص عجز الخزينة لاعتبارات تجد أساسها في كون المطلب جاء عاما ومفتوحا على كل تأويل، وهو ما قد ينعكس سلبا على المواطنين والمقاولة في نفس الوقت، ونعتبر أن تكريس مبدأ العدالة الجبائية والضريبية يعد المدخل الأساسي لكل سياسة ضريبية وهو ما يستدعي فتح نقاش وطني ببعد تشاركي يشمل كل المعنيين بالأمر.

كما نعتقد أن حصر أزمة الصندوق المغربي للتقاعد وتدهوره ناجم عن وتيرة الترقية في الوظيفة العمومية مجانب للمنطق، مع العلم على اعتبار أن الصندوق عند تأسيسه كان يضع معطى الترقية الطبيعية في الوظيفة العمومية وبالتالي فإننا نحصر أزمة الصندوق المغربي للتقاعد في غياب بدائل ناجعة يكون لها أثر إيجابي على مردودية وفعالية الصندوق، وهو ما يتطلب الانفتاح على التجارب العالمية الناجحة واستلهامها والأخذ بما يخدم الصندوق والمتقاعد.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

إن في التقرير الذي بين أيدينا–وكما هو حال كل التقارير السابقة– نقف بحيرة و دهشة أمام معضلة الحكامة الجيدة، و هي معضلة مشتركة بين جل المؤسسات العمومية والخاصة بما فيها صندوق الإيداع والتدبير ومكتب الشريف للفوسفاط، وإذا بنا نجدها معضلة شاملة تتقاسمها كل المكونات، مما يستدعي الانتقال بمطلب تحقيق الحكامة إلى الشق الذي ينبغي أن نكون فيه.

السيد الرئيس،

هناك أزمة حقيقية، وهي أزمة (SONACOS) التي تعرف اختلالات كبيرة لابد من إيجاد حلول ناجعة لها لإنقاذ الفلاح المغربي من هذا الاستهتار.

ختاما، السيد الرئيس، نكون اليوم أمام امتحان حقيقي يشكك في مصداقية تنزيل مبدأ المحاسبة التي كرسها دستور 2011، على اعتبار حجم الاختلالات وفظاعتها والتي تعتري سياساتنا العمومية المكرسة لهدر المالية العامة بشكل فوضوي أناني بلا حسيب ولا رقيب، تعطي انطباعا عاما عارما سلبيا عن الفاعل السياسي، تدعم في العمق التوجهات العدمية التي ترمي إلى التقليل منه عبر التشهير والتشويه.

أمام ما تضمنه التقرير من نقائص، نجد أنفسنا ملزمين أغلبية ومعارضة وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين على تحمل المسؤولية كاملة والدفع نحو بدائل حقيقية عملية على المستوى الاقتصادي والتنموي، تنعكس إيجابا على الجانب الاجتماعي، مكرسة مبدأي العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، لأنه بكل وضوح سنكون متجاوزين من قبل المواطنين الذين مازالوا يضعون أملهم في مؤسسات الدولة للنهوض بأوضاعهم.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد العربي العرائشي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أَتشرف اليوم بِتَناول الكلمة في هذه الجلسة باسم فريقنا وذلك بمناسبة مناقشة تقرير الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، وهي فرصة لنشيد بالدور الهام والمحوري للمجلس الأعلى للحسابات في تقوية منظومة الحكامة والمراقبة المؤسساتية ببلادنا.

السيد الرئيس،

نظرا للدور الهام للتجارة الخارجية في بناء منظومة اقتصادية قوية قادرة على تحقيق نمو ثابت ودائم، أضحى العالم يعيش على إيقاع مجموعة من التحولات الاستراتيجية تتجلى أساسا في الحرب التجارية بين القوى العظمى، وما نتج عن ذلك من تدابير حمائية وتغيرات بنيوية في منظومة التجارة العالمية، تمهّد لنظام اقتصادي عالمي جديد، وعلى

سبيل المثال لا الحصر، المبادرة الصينية المسماة "الحزام والطريق".

وقد تَبَنَّتْ بلادُنا النَّهْج الليبرالي كاختيار صائب منذ الاستقلال، والذي خلق علاقات اقتصادية دولية ونسيج اقتصادي متنوع، حيث بلغت نسبة انفتاح الاقتصاد المغربي حوالي 80% وهي من بين أعلى المعدلات المسجلة عالميا.

ومن تجليات هذا الانفتاح الاقتصادي، إبرام المغرب اتفاقيات التبادل الحر مع 65 دولة، إضافة لاتفاقية KIGALI حول "منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية".

هذا الزَّخَمْ من الاتفاقيات فتح الباب لاقتصادنا أمام سوق واسعة تضم أكثر من مِليارين ونصف مُستهلك بعد تفعيل اتفاقية KIGALI، والتي سَتشَكِّل اللَّبِنَة الأخيرة للاندماج الإفريقي للاقتصاد الوطني.

هذا بالإضافة لتبني بلادنا مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج القطاعية التي تهدف إلى تقوية العروض التصديرية لبلادنا، وجعل الاقتصاد الوطني أكثر انصهارا مع متطلبات المنظومة التجارية العالمية، وخاصة فيما تعلق بالمهن العالمية، كصناعة السيارات والطيران والصناعات الإلكترونية والمبتكرة.

السيد الرئيس،

إننا نعتبر أن بلادَنا لم تستثمر كثيرا الإمكانات الهائلة التي يتيحها هذا الانفتاح الكبير لمنظومتنا الاقتصادية، وهو ما أكده التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2017، حيث أشار إلى تفاقم عجز الميزان التجاري من 184.9 مليار درهم سنة 2016 إلى 188.7 مليار درهم سنة 2017، بفارق قدره 3.8 مليار درهم نظرا لتزايد الواردات ب26.6 مليار درهم، في حين سجلت الصادرات نموا يناهز 22.8 مليار درهم.

في حين تحسن ميزان الأداء حيث انتقل عجز حسابه الجاري، من 4.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2016 إلى 3.6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2017.

كما يؤكد التقرير، التطور المتنامي للتصدير الذي حُقِّقَ خلال سنة 2017 حيث سجل نموا بنسبة 10.1% وارتقى إلى 248.5 مليار درهم، وذلك راجع إلى تطور قطاع السيارات ب 4.1 مليار درهم لتصل قيمة الصادرات إلى 58 مليار درهم، ومبيعات الفوسفاط ومشتقاته ب 4.6 مليار درهم لتبلغ 44 مليار درهم، بجانب تطور أداء المهن العالمية للمغرب وقطاع الفلاحة والصناعات الغذائية.

في وقت سجلت فيه مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة شبه استقرار في مستوياتها (حوالي 25 مليار درهم).

وكل هذا يدعوننا جميعا للعمل أكثر بغية تطوير بنية التجارة الخارجية الوطنية وضمان التجانس والتنسيق بين السياسات القطاعية.

السيد الرئيس،

إننا نُلاحظ أن أَثَر اتفاقيات التبادل الحر كان ولا يَزال محدودا على تَنمية وتَنافُسِية المقاولات، وذلك بسبب الارْتِجالية التي طبعت المفاوضات، وغياب دراسات اسْتِشْرافِية حول آثار الاتفاقيات على الاقتصاد الوطني، وهو ما يفسر بشكل كبير وجود خلل عميق وبِنْيوي دائم على مُستوى الميزان التجاري.

كما أن الحكومة لم تُباشِرْ عمليات تأهيل النسيج الصناعي إلا بعد الشُّروع في تفعيل اتفاقيات التبادل الحر، مما نَتَج عنه مُنافَسة غير مُتكافِئَة وصُعوبة وُلوج المنتوجات الوطنية للأسواق التي فَتَحَتْها هذه الاتفاقيات، بِسَبَب خَلْق حَواجِز غَيْر جُمركية.

إضافة لتحدي اختراق مختلف الحدود الوطنية من قبل شبكات التهريب سواء في الجنوب أو عبر الثغرين المحتلين سبتة ومليلية، وهنا ندعو الحكومة لتدبير استشرافي ومحكم للحدود الاقتصادية ببلادنا.

إن المبتغى العام من اتفاقيات التبادل الحر، ليس في التوقيع عليها وآثار ذلك الديبلوماسية، لكن في جوهرها الذي يجب أن يكون رابح-رابح(Win-Win) ، وفي مصلحة كل الأطراف وذلك على كل الأصعدة وخاصة التجارية والاقتصادية.

وبهذة المناسبة، فنحن ندعو لاعتماد آلية وطنية يعهد إليها التقييم والتتبع(Monitoring) العام لكل اتفاقيات التبادل الحر، والعمل على رصد كل الاختلالات وضمان تصحيحها، لأن بعضها أدى إلى اندثار قطاعات بِرُمَّتِها والتي كانت تَنْشط داخل السوق الداخلي وما تَرَتَّب عنه من تَحْطيم القِيَم، وفُرص الشغل والثَّروة..

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

يمكن لكم تسليم مداخلتكم لضمها للحصيلة الوثائقية للمجلس.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل، في حدود ستة دقائق.

المستشارة السيدة امال العمري:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني باسم فريقنا في الاتحاد المغربي للشغل في هذه اللحظة الدستورية، التي تسمح بالوقوف عند العمل المهم الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات كأعلى هيئة للرقابة في تدبير المالية العمومية، أن أتفاعل مع مضامين تقرير 2016-2017 الذي نعتبره دعامة أساسية لمؤسستنا التشريعية في ممارسة الرقابة المالية، والذي يمكننا من

تقييم السياسات العمومية ومساءلة الحكومة في مجال تدبير المالية العمومية وترسيخ ثقافة المحاسبة ومحاربة الريع وتعزيز تموضع البرلمان في سيرورة المراقبة الفعلية، طموحنا في ذلك الارتقاء بدور البرلمان من الرقابة السياسية إلى السياسة الرقابية على المال العام.

السيد الرئيس،

لقد أثار هذا التقرير العديد من القضايا المحورية والملاحظات الجوهرية في المجال الاجتماعي، التي نتقاسم جلها في الاتحاد المغربي للشغل، ولطالما عبرنا عن مواقفنا إزاءها، سواء داخل المؤسسة التشريعية أو خارجها ومن أهم هذه القضايا:

- محدودية أثر البرامج والاستراتيجيات القطاعية على التنمية بصفة عامة وإحداث فرص الشغل بصفة خاصة؛

- غياب النجاعة والمردودية في اختيار البرامج واستهداف تنمية مستدامة تستفيد منها كافة الشرائح الاجتماعية وعبر مختلف مجالات التراب الوطني؛

- المخاطر الناجمة عن استدامة المديونية العمومية ووتيرتها التصاعدية، وآثارها الوخيمة اقتصاديا واجتماعيا؛

- فشل المقاربة الانفرادية للحكومة في معالجة إشكالية التقاعد، عبر ما سمي زورا بإصلاح نظام المعاشات المدنية، وتحميل المتقاعدين من الأجيال الحالية والمقبلة تبعات اختلالاته البنيوية والهيكلية، وقد سبق للاتحاد المغربي للشغل أن ندد بالمقاربة المحاسباتية والتقنوقراطية المعتمدة من طرف الحكومة، وخاض بمعية الحركة النقابية نضالات تدعو إلى معالجة شمولية لإصلاح أنظمة التقاعد، معالجة تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي. وهو نفس الاتجاه الذي سارت عليه لجنة تقصي الحقائق.

السيد الرئيس،

لقد خصت المحاكم المالية في مراقبتها للأجهزة العمومية قطاعات حيوية واستراتيجية ذات طبيعة اجتماعية، همت بالأساس التعليم والتكوين والصحة العمومية، في وقت يعرف فيه الوضع الاجتماعي ببلادنا انتكاسة حقيقية، ما يستدعي الرفع من نجاعة الفعل العمومي.

فعلاقة بالبرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين، والذي رافقته حملة ترويجية كرؤية متكاملة قابلة للإنجاز في ظرف وجيز، تروم إعادة الثقة في المدرسة العمومية لتكون فعلا مدرسة النجاح ومدرسة الحداثة، وصلت إلى حد اعتبار هذا المخطط ميثاقا وطنيا ثانيا للتربية والتكوين.

فقد وقف التقرير على تفاوتات مالية كبرى بين الغلاف المالي المرصد الذي تعهدت الدولة بتنفيذه وما خصص بالفعل للبرنامج، حيث رصدت اعتمادات استثنائية أجهدت ميزانية الدولة دون بلوغ الأهداف المحددة، كما كشف العديد من الاختلالات التي شابت تسيير بعض الأكاديميات الجهوية التي خضعت للمراقبة، من ضعف في أداء مهام التنظيم والحكامة المنوطة بها، وعدم انسجام تنظيمها الإداري، وعدم قيام المديريات الإقليمية بإعداد خطط العمل وتقارير الإنجازات السنوية وما إلى ذلك، ما فاقم ديون هذه الأكاديميات التي تؤديها سنويا الميزانية العمومية.

وبخصوص العرض التربوي العمومي رصد التقرير كذلك العديد من الإشكالات التي تعرفها المدرسة العمومية من قبيل ضعف مستويات بنيات الاستقبال، وارتفاع نسبة الهدر، وعدم تعميم التعليم الأولي، وتفاقم نسبة الاكتظاظ، ما أدى إلى عجز البرنامج عن بلوغ الأهداف المسطرة.

الأنكى هو استمرار عجز الحكومة في معالجة الإشكالية التعليمية التي تقتضي منظورا شموليا يرتكز على المقاربة التشاركية ويضع العنصر البشري في صلب الإصلاح بقدر ما يجيب عن المضامين التربوية وإشكالية الحكامة.

في مجال آخر لا يقل أهمية، رصد كذلك المجلس العديد من الاختلالات الهيكلية في تسيير المؤسسات الاستشفائية تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي والبرمجة والحكامة الاستشفائية وتدبير الخدمات الطبية والفوترة وتحصيل المداخيل وكذا الأدوية والمستلزمات الطبية.

تلكم الاختلالات التي تنخر قطاع الصحة وتفتح المجال للوبيات الفساد التي تتاجر بصحة المواطنين والتي سبق للعديد من التقارير الوطنية والدولية أن رصدتها.

السيد الرئيس،

لا يفوتنا أن نتقاسم كذلك مضامين التقرير بخصوص صندوق التماسك الاجتماعي كحساب للخزينة تصعب الرقابة البرلمانية عليه، يراكم رصيدا يفوت 8.5 مليار درهم، أحدث بهدف تمويل برامج الدعم الاجتماعي إلا أن العديد من الاختلالات تطبع تدبيره:

- عدم تحصيل جميع المساهمات المتعلقة ببعض البرامج؛

- غياب آليات لتحديد المستفيدين؛

- غياب آليات القيادة والتقويم والقصور في النظام المعلوماتي؛

- عدم نجاعة مقاربة الاستهداف كحل لرفع الدعم في إطار تفكيك نظام المقاصة، إذعانا لتوصيات البنك الدولي، إضافة إلى محدودية آليات التتبع والتقييم، ما يؤكد ملاحظات الاتحاد المغربي للشغل بهذا الشأن.

ويمكن تعميم هذه الملاحظات على كل البرامج التي تدخل في هذا الإطار: مليون محفظة، تيسير، دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، ونظام المساعدة الطبية الذي تم تعميمه سنة 2012 ومازالت تشوبه العديد من الإشكالات البنيوية، ومنها طبعا عدم فعالية اللجنتين الساهرتين على إصلاح هذا النظام، ما أدى إلى تردي الخدمات المقدمة

إلى المستفيدين.

السيد الرئيس،

إذا كان تقرير المجلس الأعلى تضمن العديد من المعطيات الكمية والكيفية، فنحن نتساءل عن مصير هذه التقارير بغض النظر عن المخالفات التي لها طابع جنائي، فهنالك مخالفات واختلالات لا تعدو أن تكون توصيات تهم الطابع الإداري وكذلك الطابع التنفيذي، والتي يجب بشأنها إعداد مساطر لا غير، ولكنها تظل حبيسة الرفوف الحكومية، مما يستوجب إحداث مقاربة للتتبع والتقييم من أجل تفادي ذلك.

وشكرا السيد الرئيس، وأستسمح عن الوقت.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في حدود 5 دقائق.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية أتشرف بالتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لمناقشة عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، الذي تضمن خلاصات عمل المجلس الأعلى وكذلك المجالس الجهوية للحسابات.

ويأتي هذا النقاش في سياق تفعيل مبدأ التكامل بين المؤسسات الدستورية الذي كرسه دستور 2011.

وبهذه المناسبة لا يسعني إلا الشكر والتنويه بالسيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات، ومن خلاله بكل السادة القضاة والأطر العاملين إلى جانبه، والذين استطاعوا إنجاز مهام كبيرة وكثيرة في نفس الوقت، حيث تم إنجاز ما يفوق 32 مهمة رقابية في ميدان المراقبة لتسيير الأجهزة العمومية وتقييم البرامج العمومية ومراقبة استخدام الأموال العمومية كذلك.

ولابد في هذه المناسبة، من التأكيد أن مؤسسة المجلس الأعلى للحسابات كمؤسسة للحكامة استطاعت بفعل مواردها البشرية أن تلعب دورا دستوريا كاملا في حماية المال العام وفي تعزيز مكتسبات المغرب في مجال الحكامة والميثاق وحسن التدبير، مما برزت آثاره الإيجابية على تدبير المؤسسات العمومية وعلى تطوير كفاءات الآمرين بالصرف.

وهنا لابد من إبراز حقيقتين أساسيتين:

الأولى، إن معظم تدخلات المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، ترسخ قناعات خاطئة لدى الآمرين بالصرف، تعتبرها ذات أهداف عقابية أكثر منها أهداف لحماية المال العام ومساعدة الآمرين بالصرف في تحسين مناهج وطرق التدبير، ربما خلفيات سياسية وإعلامية وحتى انتخابية، تجعل الرأي العام الوطني اليوم والنخب السياسية تتلقى القرارات العقابية بانتظارية أقوى وأكثر من المجهود المبذول لتحسين ومساعدة الآمرين بالصرف.

ولأجله فإننا ندعو المجلس إلى خلق وحدة أو خلية للتواصل لوضع برامج للتحسيس والتكوين لفائدة الآمرين بالصرف، حتى لا تبقى صورة المجلس الأعلى، غالبة عليها سوء الطبيعة العقابية.

ثانيا، بخصوص المبادئ الدستورية المتعلقة بالتكامل بين المؤسسات الدستورية التي كرسها دستور المملكة لسنة 2011، وحتى يكون هدف إغناء المسار الديمقراطي لبلادنا من خلال التحري والمناقشة حول تنزيل السياسات العمومية ورصد اختلالاتها، فإن الآليات الدستورية تفتح آفاقا كبيرة أمام المؤسسات التشريعية، إلا أن المؤسسة التشريعية في حاجة إلى تطوير مواردها البشرية لتكون مؤهلة في مجالات الرقابة المالية، وهو ما يقتضي وضع خلية للتكوين مشتركة بين المجلس الأعلى للحسابات والمؤسسة التشريعية.

كما أن أطروموظفي الجماعات الترابية في حاجة إلى التكوين المستمر في هذا المجال، حيث تكون هذه المؤسسة المنتخبة مؤهلة لمواكبة المجالس الجهوية للحسابات وقادرة على تحقيق المراقبة الذاتية قبل الخضوع لعملية التفتيش والمراقبة.

حضرات السيدات والسادة،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وبناء على هاتين الحقيقتين، فإن الغاية من إحداث المجلس الأعلى للحسابات، ليست هي المتابعات والملاحقات والاتهامات والعقاب، بل هي ترشيد وتحسين تدبير المال العام وحمايته، حتى تحقق الأهداف التنموية والإستراتجية والاقتصادية وطنيا وعلى صعيد الجماعات الترابية.

ولأجل ذلك، فمن الأولى أن تتعزز مهام هذه المؤسسات المحورية بمهام التكوين والتحسيس لفائدة الآمرين بالصرف، بحكم الواقع أي الأطر والموظفين.

لابد أيضا أن تقوم هذه المؤسسة بدور استشاري بطلب من الحكومة أو البرلمان أو بطلب من الآمرين بالصرف، وهذا إجراء استباقي سيمكن من تجاوز أخطاء كثيرة وتجنب المؤسسات العمومية الكثيرة من هدر الإمكانيات والوقت أيضا.

السيد الرئيس الأول،

كنا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، قد اخترنا الحديث في محور وزارة الاقتصاد والمالية فيما يتعلق بحصيلة تنفيذ قوانين المالية ثم منظومة الإنعاش الاقتصادي وتدبير مجموعة القرض الفلاحي، لكن واجهتنا صعوبات لتكوين قناعات موضوعية، إلا أننا لا نريد نقاشا سياسيا بل نقاشا علميا وتقنيا، ولأجله نكتفي بتسجيل الخلاصات التالية:

- ارتفاع إجمال نفقات الموظفين الفعلية إلى 136 مليار درهم يمثل نسبة 12.7% من الناتج الداخلي الخام؛

- سجل المجلس الأعلى للحسابات المجهود الذي بذله من طرف الدولة بجميع مكوناته منذ سنة 2000، في إطار نموذج تنموي ارتكز أساسا على الاستثمار العمومي، ومكن بالتالي من الرفع بشكل ملموس من مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية للبلاد؛

- ارتفع الحجم الإجمالي لمديونية القطاع العام من 918.5 مليار درهم سنة 2016 إلى 970 مليار درهم مع ختم سنة 2017.

في الختام نسجل هنا دعوة المجلس الأعلى للحسابات للمزيد من التعبئة قصد الاستفادة من الفرص التي يتيحها انفتاح المغرب على الأسواق العالمية، وذلك بأسس عبر تنوير وتجويد العرض التصديري والرفع من نسبة الاندماج الاقتصادي والزيادة في القيمة المضافة المحلية لصادراتنا مع إيلاج البعد الجهوي والأهمية القصوى لبلوغ هذه الأهداف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أعطي الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود 4 دقائق.

المستشار السيد مبارك الصادي:

السلام عليكم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017، ولا يسعنا في هاته المناسبة إلا أن نقف باحترام وتقدير للمجهودات المبذولة من طرف المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، وندعو للمزيد من العمل والكشف بجرأة عن الاختلالات في التدبير المالي العمومي وخاصة في بعض الإدارات والمؤسسات العمومية الكبرى وبعض الجماعات الترابية.

ونظرا لضيق الوقت سنقتصر على بعض القطاعات، ونبدأ بالتعليم.

إن قضية التعليم تعتبر من الإشكالات الوطنية الكبرى ولا نعتقد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن بعض التدابير الحالية ستكون لها بدون شك الآثار الإيجابية على التعليم كما جاء في التقرير، والحال أن كل الوصفات العلاجية لمنظومة التعليم انتهت بالفشل، وآخرها البرنامج الاستعجالي 2009-2012، وقد سجل التقرير أهم الأعطاب والاختلالات، ونتساءل في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وماذا بعد؟

إن إصلاح التعليم له كلفة سياسية ومالية، ولا يمكن لأي عاقل اليوم أن يطمئن لمستقبل المنظومة التعليمية في ظل مؤشرات عملية تعتمد على سياسة الترقيع.

نقص الموارد البشرية أصبح ظاهرة بنيوية يتميز بها نظامنا التعليمي، التوظيف بالتعاقد 55.000 تم تعيينهم بالأقسام التعليمية دون استفادتهم من التكوين، مما سيؤثر بصفة مباشرة على جودة العملية التربوية، علما أن الحكومة السابقة قامت بفصل التكوين عن التوظيف وعمدت إلى الاستغناء عن الأطر المكونة رغم الحاجة الملحة لها.

أما بخصوص قطاع الصحة، فإن المشكل دائما في التخطيط الإستراتيجي والبرمجة والحكامة الاستشفائية وتدبير الخدمات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية وكذا الفوترة وتحصيل المداخيل، لكن لا يمكن معالجة هاته الاختلالات والتي تشكل عائقا يحول دون تقديم خدمة صحية عمومية بالجودة المطلوبة، دون إيجاد حل ملائم لأهم محدد تدبيري استشفائي، ألا وهو العنصر البشري.

وكم من مرة طالبنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالاهتمام بأوضاع الموارد البشرية من أطباء وممرضين وأطر علمية إدارية وتقنية، وطالبنا بفتح المعاهد والمدارس والكليات ذات الاستقطاب المحدود لسد الخصاص المهول في الموارد البشرية.

أما بخصوص الصندوق المغربي للتقاعد، حيث سجل التقرير، ومع كامل الأسف اعتمد على خلاصات الدراسات الاكتوارية في الموضوع، دون البحث في الأسباب والخلفيات الحقيقية التي ساهمت في تدهور أوضاع هذا الصندوق، ولم يبحث في الأسباب والخلفية التي تغيب رئيس الحكومة السابق والحالي عن اجتماعات المجلس الإداري للصندوق الذي ينعقد خارج آجاله القانونية وعن مآل الإصلاح الشامل لمنظومة التقاعد التي ما فتئ ممثلو الموظفين في المجلس الإداري المطالبة بها لسنوات طوال.

إن الإرادة السياسية المتمثلة في التخلي التدريجي عن الوظيفة

العمومية للحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية ولإرضاء المؤسسات المالية الدولية بدأت بشكل جلي بالمغادرة الطوعية وصولا إلى توقيف التوظيف في بعض القطاعات العمومية، نقص المناصب المالية في الوظيفة العمومية لسنوات متتالية، التوظيف بالتعاقد وتحويل معاشات المتعاقدين إلى صندوق آخر، عدم الاحتفاظ بالمناصب المالية في قطاعات الوظيفة العمومية التي يحال أصحابها على التقاعد، هاته الإجراءات ستقلص حتما من عدد النشيطين المساهمين في الصندوق، وستؤدي حتما إلى إفلاسه.

إذن ما الجدوى من تحميل الموظفين لوحدهم لما سمي بهتانا ب "إصلاح صندوق التقاعد" في الحكومة السابقة، بالزيادة في الاقتطاعات، الزيادة في سنوات العمل، والنقص في المعاشات.

بخصوص المديونية، نسجل فقط ارتفاع لسنة واحدة 2017، 51.8 مليار درهم في سنة 2017 كمديونية، والغريب أن في نفس السنة كاينة زيادة في الموارد والمساعدة الخارجية 9.5 مليار درهم، كاينة تراجع في أسعار بعض المواد الأساسية في الأسواق العالمية، كاينة نقص في انخفاض المقاصة، ومع ذلك الحكومة قامت بإجراءات ضريبية، زادت من إثقال كاهل المواطنين.

شكرا.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت، شكرا.

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو في حدود 4 دقائق.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لا يسعنا إلا أن نحيي المجهود الكبير الذي بذلته المحاكم المالية بمجلسها الأعلى وأجهزتها الجهوية، فإنجاز ما يزيد عن 684 مهمة وقرار قضائي، وقرار تأديبي والإحالة على المتابعات أمر لا يستهان به، ونتمنى أن يساعد ذلك على تسريع وتيرة الإصلاح في مجال تدبير وإنفاق الميزانية والتصرف في المالية العمومية.

إن هذا الفعل يحمل ثقافة جديدة نتمنى أن تأخذ مجراها، فهو وتقاريره يعتبر أداة للبرلمان من أجل التسريع والتدقيق في وظيفته الرقابية وكذلك في وظيفته التقييمية للسياسات العمومية، وهي في نفس الوقت أداة محفزة للحكومة وبالخصوص السيدات والسادة الوزراء، تساعدهم في اتخاذ بكل إجراء القرارات السياسية التي تجعلهم يتغلبون على الإكراهات والضغوطات والمشاكل التي يعانون منها داخليا وخارجيا.

لن نتناول جل ما ورد في هذا التقرير، سنقتصر على قطاع نعتبره أهم القطاعات وأخطرها ومستعجل جدا يتعلق بالتربية والتكوين.

أعطى المجلس الأعلى للحسابات أهمية قصوى لهذا القطاع. من خلال التقرير يمكن لنا أن نسجل كون المخطط الاستعجالي لوزارة التربية عرف عدة اختلالات عميقة وتعثرات لا مبرر لها، كان من الممكن تفاديها، ونتمنى أن يكون هذا التقرير أداة لتفادي المشاكل في المستقبل.

فعلى مستوى الموارد البشرية، سجل أن هناك موارد مالية أو تخصيص ميزانية الدولة مبالغ ضخمة جدا لم ينفق منها إلا في حدود 25% بمعنى أن هناك عجز في الوصول إلى الأداء.

على مستوى التطور المسجل في تعميم التمدرس وتحسين ظروف التسجيل، سجل التقرير تحسنا كميا، ولكنه في نفس الوقت لاحظ استمرار تدهور الطاقة الاستيعابية في أصل 1164 مؤسسة مزمع إنجازها ضمن الأهداف، ولم ينجز منها إلا 286، هناك قصور وتأخير في إنجاز المشروع الذي خصص له المغاربة من الأموال الشيء الكثير. كما أن المخطط لم يحقق تغطية جميع الجماعات القروية بالإعداديات المؤهلة، وهو ما كان عليه آمال معزومة جدا ولكنها لم تتحقق.

نفس التراجع عرفه استغلال المؤسسات التعليمية في وضعية متردية، مازال التردي قائما داخل مؤسساتنا في العالم القروي، ناهيك عن التعليم الأولي. هذا التعليم الأولي الذي نعتبره رهانا أساسيا في المنظومة التربوية ككل، والذي التزم المخطط ضمن أهدافه بتحقيق نسبة توفيره بالمدارس الابتدائية بنسبة 80%، على أن يتم تعميمه في 2015، لم يتحقق هذا الهدف كذلك.

ويعتبر التوظيف بالتعاقد لتغطية الخصاص في المدارس مغامرة حقيقية، يجب أن تتوقفوا عندها، وفيما يخص قدرات نظامنا التعليمي على الاستقطاب والاحتضان فمازالت محتاجة إلى مجهودات كبيرة.

وهكذا فإن المجلس الأعلى للحسابات يعتبر أن المخطط الاستعجالي لم يحقق جميع أهدافه، كما أنه لم يكن له التأثير المرتقب على منظومة التربية، بحكم أن تصاميم الحكومة والمخطط الاستعجالي لم يأخذا بعين الاعتبار وبشكل كاف بعض القواعد الأساسية لإنجاح أي سياسة عمومية، وهو ما يضع البرلمان والحكومة أمام مسؤوليتهما وما يتطلب ذلك من المبادرة والحرص على اتخاذ كل التدابير لضمان إنجاح الرؤية الإستراتيجية لقطاع التربية الوطنية في أفق 2030، التي صدرت عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين، وما يتطلبه من دعم كاف في مستوى التشريع والقرارات الحكومية المواكبة لتنفيذه، مع التشديد على المراقبة والتقييم وفقا لأحكام الدستور.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

طيب، نستمع الآن إلى تدخلات السيدات والسادة أعضاء الحكومة، وذلك في حدود الحيز الزمني المخصص لهم، بالضبط 89 دقيقة.

وسأعطي الكلمة للسادة أعضاء الحكومة بالتتابع حسب مراسلة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني المؤرخة في 17 ديسمبر، والتي أخبرفيها الرئاسة أيضا بأنه سينوب عن ثلاثة وزراء، وزير الداخلية، وزير الاقتصاد والمالية ووزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.

وأول مداخلة للحكومة تخص وزارة الداخلية، يتفضل السيد الوزير الذي سينوب عن السيد وزير الداخلية في حدود 17 دقيقة مخصصة لهذا القطاع.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الحاضرون في هذه الجلسة.

لابد في البداية من شكر المجلس على تخصيص هذه الجلسة لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية والتقرير السنوي للمجلس عن سنتي 2016 و2017.

أشكر أيضا الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات والقضاة الذين قاموا بإنجاز هذا التقرير، الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلينا.

وأيضا هاذ الشكر تيعكس قناعات الحكومة بالدور الأساسي لهاذ المجلس كمؤسسة عليا للرقابة، التفاعل معها والتعاطي بإيجابية مع المضمون وأيضا الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات.

في نفس السياق، نؤكد في الحكومة على التعاون المستمر والبناء مع المجلس الأعلى للحسابات لأدواره الأساسية بما يخدم تحسين إطار تدبير الفعل العمومي.

فيما يهم وزارة الداخلية–وأبلغكم إعتذار السيد الوزير–فإن المجالس الجهوية للحسابات تقوم بمراقبة تسيير الجماعات الترابية وهيئاتها طبق المواد 118 و147 من القانون المتعلق بالمحاكم المالية.

تقرير المجلس الأعلى للحسابات أفرد حيزهام لعدد من الاختلالات المرتبطة بالتسيير وتدبير شؤون الجماعات الترابية، وبالنسبة إلينا فإن الوزارة وزارة الداخلية بمجرد توصل بتقارير المجالس الجهوية للحسابات تقوم بفحصها، تقوم بعد ذلك إما بإيفاد لجنة من المفتشية العامة للإدارة الترابية للجماعات المعنية أو إصدار توصيات إلى رؤساء المجالس من أجل تفادي الأخطاء وتقويم الوضعية، وأيضا فإن في الحالات التي تتعلق بأخطاء جسيمة يتم العمل على اتخاذ تدابير تأديبية ومتابعات قضائية.

وهنا لابد من التأكيد أن تقارير المجلس الأعلى للحسابات لا توضع على الرفوف، منذ حوالي 2002-2003 إلى غاية اليوم راه 115 تقرير للمجلس الأعلى للحسابات تحال على القضاء، ولغاية اليوم 28 حكم قضائي نهائي صدر، راه كاين متابعات قضائية وهذا جزء من البناء الديمقراطي المؤسساتي ديال بلادنا، ما تيوقعش التجاهل ديالها، ووزارة الداخلية أكدت أيضا اليوم أنه في الحالة اللي تتكون مخالفات بسيطة راه تيوقع التجاوز ديالها بتدابير محلية، ولكن عندما يتعلق الأمر بأخطاء جسيمة يتم اتخاذ تدابير تأديبية والمتابعات القضائية اللازمة.

تم في هذا الصدد إصدار العديد من الدوريات وهنا أقف عند الملاحظات الأساسية:

أولا تعمير وتدبير المجال، هنا أثيرت ملاحظات تتعلق بصعوبات إعداد وثائق التعمير، وهاذ الأمر مرتبط بالتوسع العمراني السريع الذي عرفته بلادنا في السنوات الأخيرة، وهاذ الأمريقتضي أساسا وضع برنامج تنفيذي مرفوق ببرمجة مالية، المساهمة في تكاليف إنجاز التجهيزات وتشجيع توطين المرافق العمومية في المناطق ذات الكثافة المرتفعة.

أيضا النقطة التي تعلقت بعدم احترام المقتضيات المتعلقة بإنجاز التجزئات السكنية، هنا لابد من الإشارة أن التسلم النهائي لمشاريع التجزئات العقارية يخضع لمسطرة قانونية محددة.

الإشكال اللي تثار في تقارير المجلس الأعلى للحسابات وخاصة بعض القضايا المرتبطة بعملية التسلم النهائي لأشغال التجزئة وغيرها، لابد هنا من مراجعة المقتضيات القانونية المنظمة لذلك، راه كاين مقتضيات قانونية ما يمكن لناش نتجاوزها، خاصها تراجع، حتى يتسنى للجماعات الترابية اتخاذ الإجراءات الضرورية لمباشرة العمليات ديال التسلم ديال التجزئات حتى في حالة عدم مطالبة المجزئ بها.

أيضا فيما يتعلق بإعادة هيكلة الأحياء الناقصة للتجهيز، تعمل وزارة الداخلية على مواكبة الجماعات المعنية أثناء بلورة مشاريع اتفاقيات إعادة الهيكلة، سواء في بلورة المشاريع وصياغتها وتحديد الجدولة الزمنية أوفي مرحلة تنفيذ المشاريع، ولكن في إطار الاختصاصات الموكولة للوزارة، ما يمكن لهاش تتجاوزها.

على مستوى ثاني، الملاحظات التي جاءت في تقرير المجلس الأعلى للحسابات المتعلقة بتدبير مشاريع الجماعات الترابية، هنا لا بد من الإشارة إلى أن جل الجماعات بادرت إلى وضع برامجها وتنفيذها من أجل إعادة الهيكلة ديال العمل على المستوى الحضري أو القروي فيما يتعلق

بتقوية البنيات التحتية، تدارك الخصاص في المرافق العمومية، الرفع من مستوى جاذبية المدن، خلق فرص للشغل، تيسير حركة السير وغيرها من المقتضيات.

التدخل ديال وزارة الداخلية يهم أساسا تقديم المساعدة التقنية وتوفير الدعم المالي لإنجاز هذه المشاريع، وهنا لا بد من الإشارة أن حاليا الاتفاقيات المبرمة تنص على إحداث لجان للتتبع يترأسها السادة الولاة والعمال، وتعقد اجتماعاتها كل 3 أشهر.

أيضا هنالك دوريتين، دورية يناير 2008 و2011 لتتبع وتقييم البرامج ديال التنمية الترابية.

اشنو هو التشخيص؟ التشخيص كشف ما يلي:

أولا: هنالك تأخر في إعداد الدراسات على مستوى الجماعات الترابية في برامج التأهيل الحضري؛

ثانيا: تأخر في استكمال تنفيذ عدد من البرامج؛

صعوبات في تعبئة العقار؛

ضعف القدرات ديال الموارد البشرية ونقص التشاور محليا.

هنا لابد من القول أن هاذ الصعوبات ليست بالسهلة، وتفعيل دور اللجان المحلية اللي يترأسها السادة الولاة والعمال مكن من تجاوز أو التغلب على هذه الصعوبات في حينها.

هنالك مستوى ثالث، عدم مباشرة إجراءات إعداد برامج عمل الجماعات، هذه ملاحظة أثيرت فعلا، لكن ينبغي الإشارة أن هذا اختصاص ذاتي ديال الجماعات الترابية، طبقا لمقتضيات القوانين التنظيمية.

الجماعات في هذا الإطار مستقلة، والاختصاص الموجود عند العمال باستثناء الجماعات ديال المشور التي لا تكون مداولاتها أيا كان موضوعها قابلة للتنفيذ إلا بعد مصادقة وزير الداخلية أو من يفوض له، باستثناء هاذو الباقي هي فقط الجماعات، فقط الاختصاص ديال الولاة هو التأشير، أما الإعداد ديال البرنامج اختصاص ديال الجماعات الترابية.

الملاحظات التي أثيرت حول تحصيل المداخيل الجماعية، هنا لا بد من الإشارة أن تطوير منظومة الجبايات المحلية حلقة مهمة في مسار الإصلاحات، لكن على أرض الواقع تواجهنا تحديات كبيرة: ازدواجية التدبير، الجبايات المحلية بين وزارة المالية ومصالح الجماعات الترابية، ضعف تبادل المعلومات والتواصل بين الأطراف المعنية، ضعف الموارد البشرية وضعف التكوين المستمر لفائدة المعنيين بذلك، وأحيانا هنالك إشكاليات عملية إجرائية، كانعدام عنونة وترقيم الشوارع وأزقة الجماعات الترابية، وهذا انعكس فعلا بشكل سلبي على حجم ونسبة تحصيل الجماعات الترابية لمواردها الجبائية.

هذه الإشكاليات اللي تثارت، ما كنجيوش الآن باش نقولو هي غير موجودة.

الإجراءات التي اتخذت: في 2013 وضعت الوزارة نموذج لهيكلة الإدارة الجبائية المحلية مع نماذج وآليات للتدبير من أجل رفع قدرات الجماعات في هاذ المجال؛

أيضا تم اعتماد إطار للافتحاص أو ميثاق للافتحاص الداخلي للجماعات الترابية، وهنا كانت التجربة في كل من سلا، آسفي، الجديدة، والآن التوجه هو تعميم هذه التجربة على الجماعات الترابية الراغبة في ذلك؛

أيضا تم إطلاق دراسة شملت تحديد الإمكانيات الجبائية المحلية وتعبئتها من طرف الجماعات الترابية، ووضع لذلك برنامج عمل شمل مدن طنجة والدار البيضاء والرباط؛

أيضا كان هنالك برنامج تكويني؛

أيضا الفكرة التي طرحت حول إلغاء الباقي استخلاصه الغير القابل للتحصيل، هنا الحكومة راه دارت مشروع قانون صادقت عليه مليون 1.200.000، مليار و500 مليون درهم وزيادة من أجل إعفاء هاذ الملزمين، 80% منهم من ذوي الدخل الضعيف والمتوسط؛

أيضا إرساء نظام معلوماتي فعال، هذا واحد من العناصر الإجراءات التي اتخذت في هاذ المجال بما يشكل آلية للتتبع والتقييم وضمان تقاطع البيانات بين المتدخلين، ثم تعزيز العمل المشترك بينهم.

مستوى خامس، أثير في تقرير المجلس الأعلى للحسابات أولا ما يتعلق بتدبير المرافق الجماعية:

أولا، ما يهم الأسواق: ضعف تجهيز الأسواق الأسبوعية ونقائص على مستوى شروط الاستغلال، الوزارة أطلقت دراسة وكان من نتائجها:

إعداد برنامج وطني متعدد السنوات، تقوم الوزارة حاليا بالإنهاء ديالو، ويشمل حوالي 200 سوق أسبوعي كمرحلة أولى في إطار الشراكة مع القطاعات الحكومية المعنية، ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين وتدبير هذا المرفق وتقويته وتحسين موارده واحترام شروط الوقاية والصحة، إلى غيرها من الإجراءات، مبلغ الدعم في 2018 وصل إلى 57 مليون درهم.

مسألة الملاحظات حول الشروط الصحية في المجازر، نعم ينبغي هنا التأكيد أيضا على ما أثير من ملاحظات حول الاختلالات التي تعرفها مجموعة من المجازر، أهمها تقادم البنية التحتية وافتقادها للتجهيزات الضرورية وغياب الصيانة، مما يؤثر على جودة الخدمات.

هنا الوزارة في إطار برامج التنمية والتأهيل الحضري انخرطت في إنجاز مشاريع لتأهيل هذه المرافق أو إنجاز مجازر جديدة، وهاذ السنة تم تخصيص 117 مليون درهم، فضلا عن الإجراءات المتخذة في إطار مخطط المغرب الأخضر بين وزارة الفلاحة والصيد البحري بتنسيق مع

وزارة الداخلية، وهنالك عمل من أجل إعداد وثيقة مرجعية في هذا الصدد.

فيما يهم الدعم لاقتناء شاحنات مجهزة لنقل اللحوم، وصل الدعم هاذ السنة 4.64 مليون درهم.

على مستوى النقطة السادسة والمتعلقة بعقود التدبير المفوض لمرافق النظافة، أولا القانون التنظيمي للجماعات منح اختصاص للجماعات، خول لها اختيار نمط التدبير المفوض لتدبير مرافق النظافة، وتمارس الجماعات الترابية سلطة عامة للمراقبة المالية والتقنية ومراقبة كل ما يتعلق به.

هنا أشير أن الوزارة تقوم في إطار اختصاصاتها بدور التنسيق بين المتدخلين، مواكبة عمل الجماعات الترابية في هذا الصدد وتقديم المساعدة التقنية من خلال ما يسمى عقود نموذجية لتدارك النواقص التي ظهرت في الجيل السابق في هاذ المجال.

وهنا تم توجيه دوريات إلى السادة ولاة وعمال أقاليم المملكة، أيضا تفعيل عمل لجان التتبع مع إحداث مصالح دائمة للمراقبة، وأيضا تمت الاستعانة، في إطار البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، بمكاتب دراسات مختصة من أجل تقديم الخبرة والمساعدة التقنية الضرورية للقيام بمهام التتبع والمراقبة لهذه العقود.

والوزارة في هذا الصدد تعمل على تتبع توصيات المجلس الأعلى للحسابات وإدراجها في الدوريات أو في العمليات ديال المراجعة ديال العقود ديال التدبير المفوض.

النقطة الأخيرة والسابعة تهم المنازعات القضائية المتعلقة بالجماعات الترابية:

تقارير المجلس الأعلى للحسابات عرفت وجود ملاحظات مهمة في هذا المجال، وقد رصد التقرير التطور الهام الحاصل في المنظومة القانونية المتعلقة بمنازعات الجماعات الترابية، ورصدت هنا بعض الملاحظات:

أولا: عدم تعيين الوكيل القضائي للجماعات الترابية، كما هو معلوم حل الوكيل القضائي للجماعات الترابية محل المساعد القضائي للجماعات الترابية بمقتضى القوانين التنظيمية للجماعات الترابية.

في هاذ الصدد بادرت هذه الوزارة إلى إعداد وتوقيع قرار تعيينه وأحالته على الأمانة العامة للحكومة قصد النشر بالجريدة الرسمية، وتضمن القرار مجموعة من الآليات والمقتضيات الكفيلة بتمكين الوكيل القضائي للجماعات الترابية من القيام بمهامه في مواكبة منازعات الجماعات الترابية ومؤازرة هذه الأخيرة داخل الآجال، وطبقا للشروط والقواعد القانونية؛

هنالك صعوبات تتعلق بالإحصائيات التي تبقى نسبية إلى حدود كبيرة بالنظر للتطور المستمر لهذه المنازعات.

بالنسبة لوزارة الداخلية تعتمد الإحصائيات الواردة على السلطة الحكومية المكلفة بالعدل بخصوص عدد ملفات تنفيذ المفتوحة لدى المحاكم الإدارية، وهنا الوزارة تعمل على حث رؤساء مجالس الجماعات الترابية على رصد الاعتمادات المالية الكافية لتنفيذ الأحكام النهائية، باش ما يوقعش إشكال في هاذ المسألة.

كما يتم العمل على عقد اجتماعات تنسيقية دورية مع وزارة العدل لحصر الملفات التنفيذية المفتوحة لدى المحاكم الإدارية، وأظهرت التجربة أهمية التنفيذ بالتراضي لهذه الأحكام، بحيث عادة ما يتم تنفيذها على أشطر مع خفض المبلغ المحكوم به، التنازل عن تعويضات أو غرامات التأخير أو الغرامات التهديدية.

هنالك ملاحظة التقرير بخصوص الاعتداء المادي الذي يشكل الجزء الأكبر من الملفات القضائية بخصوص عدم.. الوزارة تنبه الجماعات إلى ضرورة احترام مسطرة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة، والوزارة اتخذت بعض الإجراءات تهم نقل الملكية بعد أداء التعويض والتدبير الوقائي للنزاعات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية، وسيقدمها السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أود أيضا بالنيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية، تجديد الشكر للمجلس على تخصيصه هذه الجلسة وتأكيد تعاون الحكومة مع المجلس الأعلى للحسابات وخاصة وزارة الاقتصاد والمالية، بالنظر لكون توصيات المجلس لها دور في ما يخدم تحسين إطار تدبير المالية العمومية وتحقيق نجاعة وفعالية الإنفاق العمومي بالشكل المطلوب.

أولا، هناك أسئلة أثيرت في ما يتعلق بالمديونية. المديونية ترتبط أولا، بمستوى عجز الميزانية وكذا بنسبة النمو المسجلة للاقتصاد الوطني، بمعنى عندما تكون نسبة العجز مرتفعة، فبالضرورة المديونية ترتفع، لأن الموارد الذاتية آنذاك تكون غير كافية لتمويل المشاريع الاستثمارية والإصلاحات الضرورية، لكن هنا ينبغي ملاحظة ما يلي:

أولا، في الفترة من 2000 إلى 2008، مؤشر مديونية الخزينة تراجع من 68.1% إلى 45%، هذا من عام 2000 إلى 2008. من 2009 إلى 2013 هاذ المؤشر كان كيرتفع ب 3.3% سنويا، لأن فرق ما بين ارتفاع حجم الميزانية وبين نسبة ارتفاع حجم المديونية وبين نسبة المديونية من الناتج الداخلي الخام. النسبة ديالها من 2000 ل 2008 تناقصت من

68 ل45%، ولكن من 2009 إلى 2013 كانت تترتفع ب 3.3% سنويا، أي من 45.4 إلى حوالي 58% كان واحد الارتفاع كبير.

لكن من سنة 2014 إلى الآن المؤشر ديال ارتفاع نسبة المديونية من الناتج الداخلي الخام بدا تيتقلص، بحيث المتوسط ديال السنوات السابقة -2014 2016 كان هو0.9%، في 2017 0.2%، بمعنى كون ما تدارتش الإصلاحات المالية اللازمة في 2012-2013 وبقينا غادين بـ 3.3% سنويا كنا غادي نتجاوزو العتبة الخطيرة اللي هي 70%، كنا غادي نوصلو لأزيد من 80%، وكان آنذاك السيادة الاقتصادية المالية ديال البلاد غادي تكون ليست فقط مهددة بل غنفقدوها.

ولهذا ينبغي تقدير أهمية الإصلاحات المالية التي أنجزت ومكنت من استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، وترشيد النفقات العمومية وتحسين المداخيل، بحيث أن نسبة العجز اللي كانت 7.7% دون احتساب مداخيل الخوصصة سنة 2012 أصبحت الآن سنة 2017 3.8%، وكل نقطة عجز تقدر بحوالي 9 مليار ديال الدرهم، وهذا ما مكن من التحكم في نسبة المديونية ديال الخزينة العمومية، وأظهرت الدراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي إلى مناعة هذا الدين وقابليته للاستمرار دون تجاوز سقف 70%.

فيما يهم مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية:

أولا المديونية ديال هاذ المؤسسات ضرورية لاستثماراتها اللي مرتبطة بأوراش كبيرة ونوعية، هذا المستوى الأول؛

المستوى الثاني مديونية المؤسسات العمومية في السابق كانت ترتفع سنويا ب10% إلى قارنا ما بين 2015 و2016، ولكن الإصلاحات التي اتخذت بعد ذلك ما بين 2016 و2017 كان الارتفاع 6% وتكرس ما بين 2016 و2017. قبل ذلك شحال كان ارتفاع مديونية المؤسسات العمومية؟ كان ترتفع ب31%، كانت ارتفاعات كبيرة، اليوم تدارت إصلاحات، لكن أين تذهب هذه المديونية؟ هاذ الاستثمارات فين تتمشي؟

كتمشي أولا في المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، 1999، 39% ديال الساكنة ديال العالم القروي هما اللي عندهم الضو والما، اليوم 99%.

ثانيا، تتمشي للشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، اليوم 1800 كيلومتر ديال الطرق السيارة بالمغرب.

كتمشي للمكتب الوطني للسكك الحديدية، واللي تدارت فيه الاستثمارات كبيرة اللي الآن تنشوفو الآثار ديالها.

كتمشي للوكالة المغربية للطاقة المستدامة، واللي الآن المغرب ربح 7 النقط في تقليص التبعية الطاقية ديالو للخارج.

كتمشي للشركة الوطنية للنقل الجوي والخطوط الملكية المغربية اللي هي الآن فاعل أساسي في السياسة الإفريقية للمغرب، كتمشي لصندوق التمويل الطرقي واللي تمكنا فقط في العالم القروي من إنجاز أزيد من 10.000 كيلومتر ديال الطرق. قبل 95 كانت 1.000 كيلومتر، اليوم كاينة 11.000 كيلومتر.

وتتمشي للوكالة الخاصة طنجة البحر الأبيض المتوسط واللي جعل من جهة الشمال ديال طنجة قطب ديال الإقلاع الصناعي.

هنا فين تتمشي البرامج الاستثمارية الطموحة، ولكن شحال ديال الدولة كتضمن في هاذ الاستثمارات؟ 115 مليار ديال الدرهم. في المقابل 53 مليار ديال الدرهم اللي هي غير مضمونة.

هنا لابد من الإشارة لواحد المعلومة أساسية أو معطى أساسي بالنسبة إلينا: هاذ الديون اللي ارتبطت بالاستثمارات 115 ولكن شحال ديال الاستثمارات أنجزت؟ أزيد من 300 مليار ديال الدرهم، الضعف، وهذا واحد الشيء مهم. من بعد فاش غنهضر على الفوسفاط فقط لأنه من المؤسسات اللي عندها مديونية، الفوسفاط 10 سنوات كيمنح للخزينة ديال الدولة إما كأرباح أو كعائدات 62 مليار درهم. في 2017: 20% من العملة الصعبة جات من المجمع الشريف للفوسفاط.

فيما يتعلق بالاستثمارات العمومية، الاستثمارات العمومية في المغرب فاعل أساسي في تحقيق نتائج كبيرة تهم الكهربة القروية، الماء الصالح للشرب، فك العزلة، تحسين مناخ الأعمال، رفع جاذبية بلادنا للاستثمارات الكبرى. لأنه فاش تتدير استثمارات عمومية كتحدث بنيات اللي كتجذب استثمارات أجنبية، فهاذ 2012-2018، 256 مليار درهم ديال الاستثمارات الأجنبية اللي جات للمغرب. قبل هذاك التاريخ شحال؟ 114 في الولاية الحكومية اللي سبقت في 2012، 114 فقط.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نسبة إنجاز الاستثمارات العمومية واللي تثارت هاذي في المناقشة في 2012 كانت 59% شحال كنقررو للاستثمار، كنجزو 59% منه. ولكن في 2017 وصلنا لنسبة إنجاز ديال 80%.

استثمارات المقاولات العمومية في 2016 كانت 72 مليار درهم، وهذا واحد الشيء مهم.

جات واحد الملاحظة، علاش هي تراجعت بشي 8.5% بالمقارنة مع 2015؟

السبب هو أن بعض المشاريع انتهت، فاش تنشوفو (l'autoroute) حتى لبني ملال ولا (l'autoroute) اللي شدات مناطق أخرى، فاش كينتهي هذاك المشروع راه انتهى، ما تجيش تقول ليا علاش ما رفعتيش هذاك الاستثمار؟ بالعكس نضجت بعض المشاريع الاستثمارية.

وهنا أشير أنه في سنة 2017 المستوى ديال الإنجاز ديال الاستثمارات العمومية من حيث القيمة 61 مليار درهم، وهذا واحد المعطى ارتبط بجوج ديال الأمور، أهمها إتمام أغلب مكونات برنامج الطرق السيارة، وأيضا هنالك التأخر في إنجاز أشغال الشبكات بالنسبة لشركة الناظور

غرب المتوسط.

في 2019 حجم الاستثمارات والمقاولات العمومية سيبلغ 99 مليار درهم، وهذا واحد التطور كبير.

الإمدادات، جات واحد الملاحظة، علاش كتديرو الإمدادات؟ بالعكس إلى ما درناش الإمدادات للمؤسسات العمومية خاصكم تساءلونا، علاش؟ لأن هذه الإمدادات إلى أين ذهبت؟ ذهبت أولا لقطاع التربية والتكوين للتعليم للقطاع الاجتماعي 4 مليار، للصحة للمراكز الاستشفائية 2.5 مليار، للفلاحة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحية 2.3 مليار، المكتب الوطني للخدمات الجامعية والثقافية 2 مليار، المكتب الوطني للسكك الحديدية 1.9 مليار درهم، الجامعات 1.9 مليار درهم، إلى غير ذلك.

بمعنى هاذي إمدادات مرتبطة بقطاعات اجتماعية أساسية، وفي حالة عدم القيام بذلك آنذاك ينبغي مساءلتنا.

المساهمة الإجمالية ديال المؤسسات العمومية وصلت في 2016 إلى 8 مليار ديال الدرهم بنسبة إنجاز ديال 98%.

فيما يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد، لابد أن نسجل أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات قدم عدد من المعطيات: أولا أكد أهمية الإصلاح المقياسي، ما خصناش نتعاطاو بانتقائية مع التقارير ديال المجلس الأعلى للحسابات، كيفما احنا، فاش تيعطينا المجلس الأعلى للحسابات ملاحظة كنقولو غنمشيو نفذوها، كذلك فاش جا تقرير المجلس الأعلى للحسابات وأشاد بالإصلاح اللي تدار لنظام التقاعد ما نقولوش ليه ما عندكش الصح، ما تعاطاوش بانتقائية، هذا راه مسألة ديال الموضوعية. علاش؟ لأن هاذ الإصلاح مكن من ضمان المعاشات ديال 400.000 متقاعد كانوا في 2021 غادي يمشيو باش يسحبو المعاشات ديالهم، كانو مهددين أن لا يجدوا شيئا، فلإصلاح نقد، نعم كانت فيه إجراءات صعبة، ولكن مكن من ضمان الاستمرارية ديال المعاشات، وآنذاك فاش كانت غتجي 2021 ما غاديش يتحاسبو الناس اللي تينتقدونا دبا غتحاسب الحكومة، علاش ما اتخذاتش الإجراءات اللازمة باش تضمن وصول المعاشات للناس، ومعه درنا إجراء ديال القانون معاشات المستقلين 10 المليون المغاربة ما عندهومش معاشات يتدرجو في هاذ النظام، وراه المراسيم صادقت عليها وتدار إجراء الرفع من الحد الأدنى من المعاشات إلى 1500 درهم، والحمد لله، وصلنا ليه راه 74.000 متقاعد هاذ السنة استفادو من ذلك.

ولكن أيضا التقرير قال راه هاذ الشي عندكم غير حتى إلى 2027، فخاص يتدار إصلاح اللي نستكملوه.

الميزان التجاري، الملاحظات اللي تثارت ينبغي هنا التأكيد، نعم عندنا عجز هيكلي في الميزان التجاري هذه ملاحظة أثارها المجلس الأعلى للحسابات، ولكن الإجراءات والسياسات اللي اتخذت، هاذ العجز تغطية الواردات بالصادرات في 2012، شحال تنصدرو؟ شحال تيغطي لنا من هذاك الشي اللي تنستورد؟ ما كانش تيفوت 47%، اليوم تنغطيو 57%، تدرات إجراءات، تدارو موانئ، تدارت مناطق صناعية، تدارت إستراتيجيات قطاعية، ولكن واش هاذ الشي كافي؟ غير كافي. ولهذا الملاحظة اللي تدارت معقولة ديال ضرورة تحسين العرض التنافسي للمغرب وضرورة تطوير الآليات ديال إنعاش المنظومة الاقتصادية. هنا أشنو دارت الحكومة؟

أولا: مشروع قانون المراكز الجهوية للاستثمار اللي تضمن إصلاحات نوعية؛

ثانيا: راجعت القوانين ديال عدد من هيئات الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات راه تصادق عليها؛

ثالثا: رفعت من الوتيرة ديال الاشتغال وديال دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، بحيث وصل لمرحلة كان في 2013-2015 في حدود 400 مليون درهم، دبا في 2015-2020 إلى 750 مليون درهم.

استثمار عمومي اللي ارتفع وتنذكرو فاش كانت عندنا أزمة المالية العمومية في 2013 هبطنا الاستثمار العمومي ب 25% ديال الميزانية ديال الدولة، 15 مليار درهم نقصت، ومشاو الناس تينتقدو وكان عندهم الحق، تيقولو غادي نجريو على العمال ما بقاتش صفقات عمومية.

اليوم ما شي فقط بهاذك الإصلاحات رجعنا وتيرة الاستثمار العمومي ل 60 مليار درهم اللي كان، دبا وصل ل 73 مليار درهم زائد استثمارات المؤسسات العمومية وغيرها، وهاذ الشي عنصر أساسي لدعم المقاولات والتشغيل، والمؤشر الهام هو مؤشر ديال مناخ الأعمال البنك الدولي، الآن حسن تصنيف المغرب إلى الرتبة 60، ربحنا 9 نقط في هاذ السنة، ولابد هنا من الشكر ديال المجلس للتعاون ديالو في إطار الدورة الاستثنائية لصدور القانون الخاص بصعوبات المقاولة، اللي كان عندو تأثير على هذا الأمر.

في العجز ديال الميزانية، الملاحظات اللي تثارت، هنا لابد من الإشارة المعطيات الخاصة ب 2016 حول العجز الميزاني، باش ما نبقاوش نقولو هذاك الكلام ديال معلومات غير صحيحة أو تضليل أو كذا، راه كاين قانون ديال التصفية هو اللي تيعطي معطيات دقيقة، وراه ناقشتوه لأنه جا من بعد التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، وتم الاعتماد ديالو وفيه المعطيات، لأنه ما كاين ما تخبي راه كاينة التقارير تتجي وراه تيدار افتحاص للمالية العمومية من طرف الدولة.

فيما يتعلق بصندوق التماسك الاجتماعي واللي تشارت بعض الملاحظات، أولا هذا واحد الإنجاز كبير، راه 13 مليار ديال الدرهم ديال النفقات، فاش تنقولو دعم الأرامل راه 155.000 يتيم هاذو وصلهم، هذا إجراء ماشي شعار قلناه هنا، هذا إجراء مالي، تحويل مالي وصل لهاذيك الأسر، فاش تنقولو دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، هذا واحد الإجراء وصل لهاذوك الأشخاص 150 مليون ديال الدرهم، فاش

تنقولو الدعم ديال النظام ديال راميد باش تيوصل لدبا 1.6 مليار درهم، 7 ملايين ديال الكشوفات أكثر من 2 مليون ديال الأمراض المزمنة، أكثر من 800 ألف ديال أمراض السكري اللي تتكفل بهم الدولة، أكثر من 140 ألف ديال داء السل، أكثر.. يعني هاذي إنجازات على الأرض ما يمكنش تقول بان صندوق التماسك الاجتماعي ما نجزش. يمكن تقول ليا رفع من الوتيرة ولكن هذا إنجاز كاين ما قبل الصندوق وما بعد الصندوق، نطوروه هاذي مسؤوليتنا.

نفس الأمر في برنامج تيسير واش 700 ألف طفل هي 2 مليون و80 ألف طفل؟ راه خاصنا نشوفو على الأرض الحالة ديال الانخراط ديال الأسر من أجل الدعم ديال الانخراط في هذا الدعم وكنشوفو الأثر.

الهدر المدرسي في المناطق اللي مطبق فيها في هذيك 400 جماعة، تقلص إلى أدنى المستويات، البلايص اللي ما مطبقش فيها باقي المستويات عالية، وهاذي 2 مليار ديال الدرهم، 2 مليار الدرهم منين غادي تجي؟ الناس اللي عندهم مداخيل عليا، الشركات الكبرى، 2 مليار درهم في إطار المساهمة التضامنية وكتمشي 2 مليار درهم للفقراء، على خلاف هذيك الصورة اللي تتروج ديال هاذ الحكومة جات باش هذوك الأغنياء نزيدوهم وهذوك اللي التحت نضربوهم. على العكس هو اللي وقع، نشوفو هاذ الشي في قانون المالية، وهذوك اللي الوسط نقصنا ليهم في الضريبة 2.5%.

فلهذا الحكم على الأداء المرتبط بالمالية العمومية، نعم كاين اختلالات، خاصنا نطورو العمل، ولكن في نفس الوقت كاين تقدم كاينة إجراءات، كاينة إنجازات اللي تتظهر الآثار ديالها على أرض الواقع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وسيلقيها السيد حمو أوحلي، كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات.

السيد حمو أوحلي، كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنا بدوري غادي نتطرق للمحتوى ديال تقرير المجلس الأعلى للحسابات اللي هو تيسعى باش يحسن الأداء ديال المؤسسات والمرافق العمومية.

وفي هذا الصدد الأمر يتعلق ب "سوناكوس" (الشركة الوطنية لتوزيع البذور). التوصيات اللي جات واللي تفاعل معها "سوناكوس" هو أولا تتطرق لتأمين مخزون البذور، من طبيعة الحال كان واحد المجهود وتنفذت هاذ التوصية هاذي بحيث وصلنا ل 1.8 ديال المليون ديال القناطر ديال البذور المختارة واللي هي تتوزع في جميع مناطق المملكة.

هناك كذلك توصية تتشمل تنويع محفظة الأصناف، وبالطبع هناك تطور فيما يخص الأصناف والجينات ديال البذور اللي "سوناكوس" تتفاعل معها وبالطبع تتزول الأصناف اللي هي تجاوزات الصلاحية ديالها، ولاسيما في الجودة ديالها وفي المردودية ديالها وتقتني أصناف جديدة.

هناك توصية فيما يخص تقوية وتحديث عملية التصنيع، بالطبع كان تجميد ديال الاستثمار ديال "سوناكوس" ما قبل 2008 لأن كانت في القائمة ديال الخوصصة، ففي ما بعد ذلك كان واحد تكثيف فيما يخص التصنيع ولاسيما الغربلة ومعالجة البذور، واقتنت الشركة معدات حديثة لهذا الغرض.

التوصية اللي مرتبطة بالتخطيط التجاري وترشيد شبكات التوزيع، بالطبع هاذ المسألة كذلك تم التنفيذ ديالها إلى حد معين، بحيث أن شركة "سوناكوس" هي عندها خدمة عمومية، فما يمكنش نكونو نديرو واحد الترشيد في توزيع البذور في مناطق نائية وبنفس الثمن اللي كيقتنيو بها المزارعين قرب الميناء بنفس الثمن، وبالتالي هاذي عندها الفاتورة ديالها، وفي بعض الأحيان يصعب الامتثال لهاذ النوع ديال التوصية.

هناك توصية كذلك كتقول أن خاص يكون إشراك الإرشاد الفلاحي، فكاين شراكة الآن مع المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية باش يمكن يكون عمل تواصلي مع المزارعين لاستعمال البذور المختارة، يمكن نقول لكم من 2008 كانت 11% ديال المزارعين الفلاحة اللي كيستعملو البذور المختارة، والآن كاينة 24%.

هناك بعض التوصيات اللي في طور التنفيذ، مثلا التبعية لاستيراد البذور من الخارج. في الحقيقة كيستورد المغرب بذور ديال واحد الجيل اللي هو ماشي الجيل اللي كيتفرق على الفلاحة، بحيث أن في المغرب كيكون الإكثار (la multiplication) اللي كيمكن أنه المزارعين كيشاركو في الإنتاج ديال هاذ البذور هاذي، والبذور الأخرى اللي يمكن مرتبطة بالبحث الزراعي فالمجلس الإداري ديال البحث الزراعي وافق وصادق على واحد البرنامج باش يمكن البحث واستنباط بذور جديدة في هاذ.

وكاين التنويع، كاين كذلك التوصية لتنويع الأنشطة و"سوناكوس" من طبيعة الحال كتقوم بتوزيع كذلك زريعة الشمندر والبطاطس وكذلك بعض الأنشطة كتوزيع الأسمدة والمبيدات.

فيما يخص الرفع من قدرات التخزين، هاذ المسألة هاذ مرتبطة من طبيعة الحال بالإمكانيات والإعتمادات اللي كتوفر عن الشركة، وكاين واحد المجهود كثير في المناطق ولا سيما في المناطق الزراعية الكبيرة

كالشاوية والغرب وسايس... فمناطق كثيرة من هاذ النوع هاذو كيتم واحد المجهود إضافي باش يمكن لنا نواجهو هاذ الشي لصالح بطبيعة الحال الزراعة الحبوبية اللي هي زراعة إستراتجية فيما يخص البلاد ديالنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

السيد عبد الأحد الفاسي الفهري، وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية أود أن أشير أننا نعتبر توصيات المجلس الأعلى للحسابات مساهمة منا ومنطلقا هاما لأجل إعادة النظر في بعض آليات المنتوج الاجتماعي ببرنامجيه 140 ألف درهم و250 ألف درهم، وتلتقي تماما مع انشغالنا لتطوير مقاربتنا بغية تحسين ظروف تنزيل شروط إنجاز هذين البرنامجين.

هذا وقبل أن أوافيكم ببعض التدقيقات والتوضيحات، وبعد إقرار أن هناك بالفعل نقط ضعف وبعض الاختلالات يجب تجاوزها، ينبغي التأكيد بأن هاذ البرنامجين عندهم المكتسبات ديالهم:

أولا التقليص ديال العجز السكني اللي انخفض ما بين 2012 و2016 تقريبا من 800000 إلى 400.000 وحدة؛

ومكنت البرامج من الولوج إلى السكن لفائدة 390.000 أسرة في غضون 10 سنوات تقريبا؛

كما أن أكثر من 70% من هذه الأسر غادية على إطار عيشها الجديد حسب واحد العدد ديال الدراسات استطلاعية؛

كما أن الإعفاءات الضريبية مكنت من تشجيع الاستثمار بشراكة قوية من طرف القطاع الخاص، بنسبة تقريبا 96% وكذا خلق مناصب شغل إضافية ساعدت على تكوين واحد القطاع ديال الإنعاش العقاري المنظم في واحد القطاع على كل الحال، الإنعاش العشوائي مازال طاغي عليه بقوة؛

وبقي بين النفقات الضريبية الإجمالية اللي الدولة بخصوص هذا البرنامج المقدرة ب 23 مليار درهم، فقد تم تسجيل قيمة مضافة تقدر ب 170 مليار درهم ما بين 2010 و2017 وكتلة أجور تقدر بأكثر من 32 مليار درهم، وتنعرفو بأن هذا القطاع على كل حال محرك لواحد العدد ديال القطاعات الأخرى.

أما فيما يخص الملاحظات ديال المجلس الأعلى:

الملاحظة الأولى غياب دراسات قبلية لإحداث آليات إنتاج السكن الاجتماعي، يجب الإشارة إلى أن الضغط الديموغرافي الذي تعرفه المدن والذي يفوق الآن 60% كان من نتيجته الحتمية تزايد الحاجيات على السكن، الأمر الذي أدى إلى اعتماد عدة برامج سكنية وعلى وجه الخصوص برنامج ديال 200.000 سكن.

وفي ظل هذه، اللي عندو المزايا ديالو ولكن لم يستجب إلى كل التطلعات المنتظرة، وفي ظل هذه الوضعية بادرت الدولة بإنجاز تقييم لهذا البرنامج، كاين واحد الدراسة تقييمية التي أسفرت عن خلق برنامج جديد للسكن الاجتماعي ديال 250.000 درهم.

أما فيما يتعلق بالملاحظة الثانية بعدم توضيح الغايات وصعوبة تعايش آليات إنتاج السكن الاجتماعي فيما بينها وكذا عدم توافق الأهداف مع طبيعة الاحتياجات والاعتماد الغير الملائم للحوافز الضريبية، هناك الولوج إلى منتوج سكني ذي القيمة العقارية المنخفضة، المشروط بمستوى الدخل بالإضافة إلى عدم الملكية، في حين أن السكن الاجتماعي ديال 250.000 درهم مشروط بعدم التوفر على الملكية فقط، كما يتجلى الفرق ما بين المنتوجين في كون المنتوج السكني ذي القيمة العقارية المنخفضة موجه بالأساس إلى الأسر المعنية ببرامج القضاء على السكن غير اللائق.

بخصوص عدم كفاية المواصفات المعمارية وعدم دقتها وضعف الإدماج المجالي ينبغي الاعتراف والإقرار أن هناك ضرورة ديال المزيد من المجهودات لتحقيق تحكم أفضل ونجاعة أكبر بالنسبة لهذين المنتوجين من حيث الجودة، وهي المسألة التي تطرقنا لها وأساسا بغيت نؤكد بأن جميع الانشغالات خذيناها بعين الاعتبار في واحد الخطة قدمناها في أكتوبر الماضي أمام المجلس الوطني للإسكان، واللي تتأكد على واحد 2 ولا 3 النقط بغيت نذكرها:

بلورة برامج لتنويع وتجويد العرض السكني عبر البرنامج سكن يعزز التماسك الاجتماعي والأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية مع استهداف المدن الصغيرة والمتوسطة، وتكييف المنتوجات مع خصائصها ومنحها امتيازات موجهة أساسا للمستفيد وليس للمنعش، وكذا توجيه الفاعلين العموميين لتكثيف تدخلاتهم في المناطق الأكثر خصاصا والفئات أكثر احتياجا.

كما نصت خارطة الطريق على وضع برنامج لمناطق تعمير جديدة ذات بعد استراتيجي، قصد تكثيف العرض العقاري.

كما أوصت الخطة بإعطاء أهمية قصوى لمسألة الجودة، وما يمكن لنا إلا نعبرو على واحد النوع من الارتياح للتعاون اللي كاين مع المهنيين اللي حقيقة هاذ القضية ديال الجودة والاستدامة، خصوصا في مجال

السكن الاجتماعي تعطاها واحد الأهمية كبيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

السيد خالد الصمدي كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

يسعدني أن أتقدم بمجموعة من التوضيحات ذات الصلة بتقرير المجلس الأعلى للحسابات بخصوص قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي.

لكن قبل ذلك أود في البداية أن اشكر المجلس على التقارير التي يرصدها بصفة دائمة والتي يقوم بواسطتها بتقييم السياسات العمومية المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والتي نعتبرها طبعا وثائق أساسية نترسمها ونحاول ما أمكن أن نستفيد منها من أجل تجويد أداء منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وهذا طبعا مبدأ دستوري مهم جدا يربط المسؤولية بالمحاسبة، ويوجه طبعا النقد كما يوجه ربما حتى بعض التوجهات الكبرى التي يمكن أن تستثمر في سبيل الارتقاء بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

من ناحية ثانية، طبعا استمعت بإمعان إلى مداخلات السادة المستشارين والمستشارات فيما يتعلق بهذا التقرير، وخاصة أنه انصب على 4 نقاط أساسية:

أولا: ظروف الدخول المدرسي والمهني والجامعي 2016-2017 وكذلك ما يتعلق بالمعطيات البيداغوجية وكذلك الإدارية والتربوية في التعليمين الأساسي والثانوي، ثم التكوين الأساسي والمستمر بالجامعات، وأخيرا طبعا تقييم البرنامج الاستعجالي 2009-2012.

إلا أنه لدي 3 ملاحظات أساسية قبل الدخول إلى صلب الجواب:

المسالة الأولى في تدخل السادة المستشارين والمستشارات فيها نوع من الربط بين تقييم هاته النقاط الأربع التي تحدثت عنها وتقييم السياسة العمومية المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وخاصة البرنامج الحكومي 2017-2021، لأنه وردت مجموعة من الأسئلة ومجموعة من التعقيبات ومجموعة من المداخلات التي لا تمس بالضرورة ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، ولكن تصب في تقييم الأداء الحكومي، وطبعا هذا اعطيناه وقتو فيما يتعلق بمناقشة قانون المالية وكذلك ربما كان وقت كافي في الغرفتين من أجل بسط الإجراءات الحكومية ذات الصلة بتجويد منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بالأرقام، واحد العدد ديال الأشياء وردت على لسان السادة المستشارين والمستشارات ما عندهاش علاقة مباشرة بطبيعة التقرير الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، ووزعنا من الوثائق ما يكفي–في تقديري–لإعطاء نظرة مفصلة عن الاكتظاظ، عن الهدر المدرسي، عن البنايات التعليمية، عن تكوين المدرسين وغير ذلك من الأشياء ذات الصلة بتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في إطار مناقشة قانون المالية والبرنامج الحكومي والأسئلة العادية وما إلى ذلك.

أنا فقط سأقتصر على النقاط الواردة طبعا في تقرير المجلس الأعلى للحسابات والتي قدمنا بشأنها أجوبة.

فلذلك على المستوى الأول وهو المتعلق بظروف إعداد وسير الدخول المدرسي2016-2017، لا بد من الإشارة إلى أن هاذ الدخول– كما تعلمون–عرف تسجيل مجموعة من الإكراهات والتحديات التي انعكست على ظروف إعداده خاصة فيما يتعلق بإحالة مجموعة كبيرة من رجال ونساء التربية والتعليم على التقاعد، الشيء الذي أثر بالفعل في الدخول المدرسي وفي التخطيط وفي الإعداد للدخول المدرسي 2016-2017 والذي عرف، كما سبق وأن بسطنا ذلك أمام هاته القبة قبة البرلمان، صعوبات جمة حقيقة في تدبير الدخول المدرسي 2016-2017. هذا الخصاص طبعا في أطر التدريس بالخصوص أدى إلى ارتفاع عدد الأقسام المكتظة بسبب الإقبال على التمدرس وضرورة توفير مقعد لكل تلميذ في الفصول الدراسية.

طبعا من أجل تجاوز هاته الوضعية لجأت الحكومة إلى التكوين في إطار النظام الأساسي لأطر الأكاديميات الجهوية لمهن التربية والتكوين لتدارس هذا الخصاص، وتعلمون على أن هناك مجهودات كبيرة جدا بدلت في سبيل توظيف أطر تغطي الخصاص المهول اللي عرفته المنظومة التربوية ووصلنا ل55.000 مدرس ومدرسة في غضون 3 سنوات الأخيرة، واليوم عندنا قريبا المباراة اللي غادي ناخذو فيها حوالي 15.000 مدرس ومدرسة.

هاذ الإجراء الذي تم وهاذ المجهود الكبير اللي بذل في المناصب المالية الخاصة لأطر هيئة التدريس مكن ابتداء من دخول 2017-2018 من تقليص نسبة الاكتظاظ حيث تقلصت في 2017-2018 في التعليم الابتدائي إلى حدود 7%، في الثانوي الإعدادي إلى 7.2%، في الثانوي التأهيلي إلى 5.1%، بانخفاض وصل على التوالي بالنسبة للنقط المئوية 14 و34 و17 على التوالي مقارنة بالدخول المدرسي 2016-2017.

طبعا هذا عندو واحد الانعكاس كبير جدا على الجودة ديال التكوينات وعلى التحكم في مسارات التعلم بالنسبة للأساتذة. صحيح أن المجلس الأعلى أثار قضية التكوين وأثيرت أيضا على لسان مجموعة من المستشارين والمستشارات، لكن دعونا نتحدث عن واقع الأمر ما هي المجهودات التي بذلت في سبيل تكوين هذا العدد الهائل من أطر التربية والتكوين ابتداء من 2017 إلى اليوم؟ ما يمكنشاي نقولو بأي حال من الأحوال أنه ليس هناك تكوين. أنا نشير هنا فقط إلى أنه في هاته القبة هنا بالضبط كنا نتحدث عن ضرورة توفير مناصب مالية لإدماج الناس ديال سد الخصاص وديال التربية غير النظامية وديال برنامج 10.000 إطار تربوي اللي خضعو لتكوين وخذاو إجازة تربوية، هذو كلهم الآن اندمجو في النسيج، وبالتالي ما يمكنش نقولو ما عندهمش التكوين، عندهم تكوين عندهم تجربة ومع ذلك برمجت الوزارة طبعا تكوينات أخرى قصيرة المدى وبالتناوب من أجل الرفع من المردودية ديال هاذ المدرسين والمدرسات.

طبعا الوزارة تتوفر على منظور لخريطة مدرسية على المدى القصير كذلك على نظام للمحاكاة يسمح برصد التوقعات ديال مدرسي وديال مدرسات في المستقبل، ولكن فرق بين التوقع وما بين ما تخصص من مناصب مالية لفائدة القطاع لكي يلبي الحاجيات الحقيقية لجودة التكوين.

فيما يتعلق بالفجوة طبعا تنسجلوها جميع وكنتو تتسجولها أيضا أنتم بين مطالب الوزارة فيما يتعلق بالمناصب المالية وكذلك الحاجيات التي يمكن أن توفرها وزارة المالية يمكن نسجل غير هاذ المعطى ديال هاذ السنة اللي نزلنا من 20 إلى 15 ألف، طبعا هذا سينعكس سلبيا على الدخول المدرسي المقبل، نتمناو إن شاء الله وعندنا وعد أنه غادي تبدا مجهودات كبيرة جدا في سبيل الرفع من عدد المناصب المالية المخصصة بالنسبة للسنة القادمة إن شاء الله لتدارك هذا الخصاص.

فيما يتعلق بالتعليم الأساسي والثانوي طبعا يكفي أن أذكر أنه تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الهامة، وهو ما تعكسه الإجراءات أو النتائج الإيجابية المسجلة، حيث وصلت نسبة التمدرس على المستوى الوطني الرقم الرسمي هو 99.5% الآن بالنسبة للتعليم الابتدائي، 89% بالنسبة للتعليم الإعدادي والثانوي، 65% بالنسبة للتعليم التأهيلي، يكفي نديرو واحد النوع من المقارنة ما بين هاذ النسبة اللي وصلنا لها اليوم مع النسب اللي كانت مسجلة في بداية البرنامج الاستعجالي لكي نعرف أن هناك تقدم كبير جدا.

صحيح أن هناك إشكال على مستوى الجودة، وهذا نقربه جميعا، ولكن أعتقد أن مجموعة من الإجراءات المواكبة وخاصة منها مثلا التكوين ديال البرنامج الذي أطلقته الحكومة وأشرف عليه السيد رئيس الحكومة مباشرة اللي هو تكوين مدرسي المستقبل، إحداث الإجازة التربوية في المؤسسات الجامعية، والذي يستهدف تكوين 20.000 أستاذ كل سنة، وغادي نوصلو إن شاء الله لحوالي 180.000 أستاذ في أفق 2030، مع إحداث المدارس العليا للتربية والتكوين وتعميمها على مختلف الجامعات، هذا إجراء الغرض الأساسي منه هو تكوين الأطر التربوية المؤهلة وأن نقطع بصفة نهائية مع الإجراءات السابقة ديال التوظيف المباشر وديال التوظيف أيضا بدون تكوين أو ربما قد لا يكون كافيا.

فيما يتعلق بالبرنامج الوطني لتعميم التعليم الأولي–وقد أثيرت هاته القضية، فقط أذكر على أنه وصلنا اليوم نسبة التمدرس على المستوى الوطني نسبة التعليم الأولي وصلت إلى 50%، هذا إجراء ورافعة أساسية في الرؤية الإستراتيجية 2015-2030، وقد انطلق برنامج مهم جدا لتعميم التعليم الأولي، والسنة القادمة إن شاء الله، غادي تعرف إحداث حوالي 4000 قسم جديد للتعليم الأولي وكذلك إطلاق برنامج لتكوين الأطر التربوية المؤهلة الكفيلة بالرفع من جودة هذا النوع من التكوين.

تكلمتو على القضية ديال الهدر، وأنا أريد أن أشير هنا إلى قضية مهمة جدا، برنامج تيسير الدراسة التي أنجزناها والتي، إن شاء الله، من المقرر أن تعطي نتائجها بشكل متطور قريبا ومستقبلا، أعطتنا أنه نسبة العودة إلى المدرسة وصلت إلى حوالي 37% من الذين انقطعوا عن الدراسة، وهذا رقم مهم جدا ينبغي أن نستحضره، فين ما نتكلمو على الهدر المدرسي نتكلمو على الإجراءات المواكبة التي تمكن من العودة إلى المدرسة مرة أخرى، من خلال مجموعة من البرامج، سواء التربية الغير النظامية أو مدرسة الفرصة الثانية أو برامج محو الأمية أو غيرها، باش يكون عندنا واحد النظرة شي شوية فيها واحد النوع من التوازن.

فيما يتعلق بالنقطتين، النقطة الثانية والثالثة المتعلقة بتقييم البرنامج الاستعجالي، فقط أريد أن أشير هنا إلى أن خلاصات المجلس الأعلى للحسابات طبعا منشورة وعرفناها جميع، فقط أشير إلى بعض العوامل الداخلية الذاتية وكذلك العوامل الخارجية التي حالت دون تحقيق هذا البرنامج من مجموعة من الأهداف التي رسمها.

فتبين بالفعل، لأنه الوزارة حتى هي دارت تقييم داخلي وهذا مهم جدا، يكون تقييم داخلي وتقييم خارجي، عدم وجود توازن بين الطموحات والأهداف المسطرة للبرنامج الاستعجالي 26 مشروع، 130 تدبير، وأكثر من 300 مؤشر، هذا تيعطينا واحد التوجه مهم جدا، وهو أنه لابد أن نتحلى بنوع من الواقعية في برمجة المشاريع وفي ربطها بقدراتنا التدبيرية.

كذلك الهيكلة الوظيفية للأكاديميات الجهوية لمهن التربية والتكوين لم تكن تسمح لها، حقيقة، لم تكن تسمح لها بالوفاء بالالتزامات الموضوعية الملقاة على عاتقها، عدم تدقيق أولويات الإنجاز بالشكل الكافي وغياب دفاتر مساطر الإنجاز بالنسبة لمجموعة من المشاريع، هذا طبعا تنوضعوه في إطار النقد الذاتي، ضيق الجدولة الزمنية المحددة لتنفيذ البرنامج الاستعجالي أدى إلى الاستعجال في برمجة مجموعة من

المشاريع في غياب إمكانية تتبع الإنجاز بشكل دقيق على مستوى الواقع.

هناك أيضا عوامل خارجية مثل ضعف السيولة النقدية في السنتين الأخيرتين من عمر البرنامج الاستعجالي، ضعف القدرات الإنجازية لدى العديد من المقاولات التي أفلست، مع كامل الأسف، وعديد من المزودين ومكاتب الدراسات، والتي دخلت طبعا في إطار مفاوضات كبيرة جدا مع الجهات المختصة من أجل تسوية وضعيتها.

هناك أيضا صعوبات في اقتناء الأراضي خاصة على مستوى البنايات، تتعرفو هاذ الشي تنعرفوه جميع، الشيء الذي أثر على آجال الإنجاز.

أود أن أشير، فيما تبقى من الوقت، إلى بعض نقط القوة لأنه ما يمكنش نقولو أن البرنامج الاستعجالي لم يحقق أهدافه بصفة نهائية وأنه في وضعية كارثية أو ما إلى ذلك، النقد ينبغي أن يكون هناك نقد، ينبغي أن تكون هناك صعوبات نحددها، وينبغي أن تكون هناك إجراءات أيضا تحققت ينبغي أن نثمنها وأعطي بعض الأمثلة:

حققت مشاريع البرنامج الاستعجالي ذات البعد البيداغوجي نسبة إنجاز بلغت 74% على المستوى الوطني، 76% على مستوى الأكاديميات الجهوية لمهن التربية والتكوين، وعلى مستوى المديريات الإقليمية للتربية والتكوين.

عرفت وتيرة إنجاز المشاريع البيداغوجية أتحدث عن الشق البيداغوجي، صحيح هناك إشكال على مستوى المؤسسات وعلى مستوى البنيات، الشق البيداغوجي تطور إيجابيا خاصة بين سنتي 2011 و2012، يعني في السنتين الأخيرتين من تطبيق البرنامج الاستعجالي، حيث تظهر الآثار، نسبة التطور ما بين 10 و12 نقطة بالنسبة للجانب البيداغوجي.

هناك مجهود كبير جدا أيضا على مستوى تتبع وأجرأة البرنامج الاستعجالي رغم الصعوبات والإكراهات للتنزيل الميداني للمشاريع من خلال المتابعة الدائمة، الشيء الذي مكن من تعزيز العمل بمقاربة المشروع، هذه مهمة جدا، وترسيخ منهجية التعاقد وإشاعة ثقافة المسؤولية بالمحاسبة، وأنا ألح على هاته النقطة بشكل كبير جدا. إذا كان من خلاصة ينبغي أن نستخلصها من البرنامج الاستعجالي ربط المسؤولية بالمحاسبة وكذلك تبسيط المساطر من أجل إنجاز المشاريع، لأن هذه نقطة معقدة ومعقدة جدا.

فيما يتعلق بقطاع التعليم العالي، طبعا أشير إلى أنه التعليم العالي يقدم التكوين الأساسي يقدم التكوين المستمر، ولولا برامج التكوين المستمر التي تقوم بها الجامعات لما استطعنا تأهيل المقاولات لكي تواكب حاجيات سوق الشغل، لأنه التكوين الأساسي لا يكفي لوحده.

صحيح أن هذا النظام يحتاج إلى إعادة نظر وأخذنا بعين الاعتبار الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات ونحن بصدد، راه تتعرفو بأننا عقدنا في 2 و3 أكتوبر الماضي ملتقى وطني ضخم لتقييم النموذج البيداغوجي في التعليم العالي، سواء تعلق الأمر بالتكوين الأساسي أو بالتكوين المستمر ونحن بصدد الأجرأة.

فيما يتعلق بالنظام البيداغوجي وخاصة ما أشار إليه جلالة الملك بخصوص المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح كلية الآداب، وكلية الحقوق وغيرها، نحن بصدد نموذج بيداغوجي جديد إن شاء الله سنحاول أن نعمل على بداية تنفيذه ابتداء من السنة القادمة يتضمن هندسة بيداغوجية جديدة بسنة تأسيسية، مع التركيز على الكفايات الأساسية من لغات ومهارات حياتية بالنسبة لجميع الطلبة، بالإضافة إلى ربط التكوينات بحاجيات سوق الشغل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة والسادة الوزراء،

أتشرف بالحضور أمام مجلسكم الموقر لتقديم تعقيب وزارة الصحة على العرض الذي ألقاه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات يوم 23 أكتوبر 2018 أمام مجلسي البرلمان.

وقبل تقديم التوضيحات اللازمة حول الملاحظات يشرفني أن أؤكد أمام مجلسكم الموقر أنه بمناسبة كل مهمة من المهمات الرقابية المتوالية التي باشرها المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات على مستوى العديد من المصالح الصحية لم تدخر مصالحنا أي جهد لتسهيل عمل القضاة والتجاوب الإيجابي مع ملاحظاتهم ومدهم بالشروحات والوثائق اللازمة، وبالإضافة إلى تسخير كل إمكانياتنا للاستجابة لتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، فإننا لا نتوانى في المبادرة لنكون سباقين إلى عرض الملفات والتقارير على أنظار المجلس لاتخاذ ما يراه مناسبا في إطار الاختصاصات الموكولة له.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أذكر بأن العديد من الإكراهات التي تواجه القطاع الصحي لها طابع مزمن وبنيوي، ازدادت حدته مع تزايد الطلب على الخدمات الصحية، خصوصا بعد تعميم نظام المساعدة الطبية "راميد" وتوسيع العرض الصحي، مما جعل الخصاص في الموارد البشرية بالخصوص يزيد اتساعا.

هذا التذكيرليس من باب التنصل من مسؤولياتنا، بل لتأكيد عزمنا على جعل التخطيط ينصب على تدارك هذا الخصاص عبر إعطاء الأولوية لتعزيز الكفاءات البشرية والبحث عن حلول مناسبة ومتنوعة لتوفير العنصر البشري الصحي وتسخير كل إمكانياتنا لتوفير الخدمات الصحية للمرتفقين، بما في ذلك شراء الخدمات لدى القطاع الخاص لفائدة المعوزين كما هو الشأن بالنسبة لتصفية الدم لمرضى القصور الكلوي المزمن.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

بعد نشر التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات يوم 17 غشت 2018، ترأست شخصيا بتاريخ 16 أكتوبر 2018 اجتماعا موسعا بمقر وزارة الصحة حضره كافة مسؤولي القطاع على الصعيد المركزي والجهوي، تم خلاله تدارس الملاحظات والتوصيات الواردة في التقارير وكذا التدابير اللازمة لتفعيلها.

وفي هذا السياق أعطينا تعليماتنا بموجب رسالة مؤرخة في 18 أكتوبر 2018 لكافة المسؤولين لوضع مخططات عمل بجدولة زمنية محددة لتفعيل التوصيات، مع مدنا بتقارير دورية تمكننا من تتبع تنفيذها.

وفي إطار تفعيل التوجهات الإستراتيجية لوزارة الصحة ووضع البرمجة الثلاثية، (la programmation triennale) 2019-2021 أعدت المديريات المركزية لوزارة الصحة برامج عملها لهذه الفترة، وهي برامج ترتكز على رؤية إستراتيجية بعيدة المدى وهي برامج كذلك ليست عمودية، بل عرضية تهم كل المديريات الثمان التي تم القيام بالتغيير على مستواها جميعا، اليوم تشتغل بشكل في إطار التنسيق وليس على شكل جزر معزولة.

ينبني كذلك هاذ المخطط الثلاثي على سياقات الصحة العالمية التي انخرط فيها المغرب من خلال أهداف التنمية المستدامة، وبطبيعة الحال أخذا بعين الاعتبار التدابير الكفيلة بتفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات، مع العلم أن الوزارة تتوخى تدعيم قدرات وصلاحيات المديريات الجهوية للصحة لتنخرط في إطار تعاقدي مع الإدارة المركزية من أجل تفعيل أمثل للمخططات، للرفع من مستوى الخدمات الصحية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تفاعلا مع الملاحظات التي ركز عليها السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى بخصوص قطاع الصحة، اسمحوا لي أن أقدم لحضراتكم ما يلي:

بخصوص التخطيط الإستراتيجي والبرمجة، أشير إلى أن التأطير القانوني يلزم توفر كل جهة على مخطط جهوي لعرض علاجات كما ينص على ذلك القانون الإطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات، وهذا المخطط يشكل أداة لتخطيط وتنظيم عرض العلاجات على المستوى الجهوي، ويحدد التوقعات المرتقبة من المؤسسات الصحية وتوزيعها المجالي وكذا التوقعات المرتقبة في إعداد الموارد البشرية.

من جهته ينص المرسوم المتعلق بالتنظيم الاستشفائي على ضرورة إعداد كل مركز استشفائي لمشروع المؤسسة الاستشفائية على أن يكون مطابقا للمخطط الجهوي لعرض العلاجات.

وبالتالي، فإننا في وزارة الصحة حريصون على استكمال توفر كل الجهات الصحية على مخططات جهوية وعلى إعداد كل المراكز الاستشفائية لمشروع المؤسسة طبقا للحاجيات المدروسة والمتوافق بشأنها، وذلك لضمان تدبير أمثل للمؤسسات الصحية بالنظر للموارد المتوفرة.

وبخصوص الحكامة الاستشفائية، تجدر الإشارة إلى أن وضع وتفعيل هيئات الدعم والتشاور داخل المراكز الاستشفائية يعتبر من أولويات تحسين الحكامة، فبالإضافة للجهود المبذولة حاليا من أجل تدارك هذا النقص الحاصل في بعض المستشفيات والذي مرده بالأساس إلى نقص في الموارد البشرية، فإننا في إطار التوجهات الإستراتيجية بصدد وضع الميكانيزمات الضرورية لتجويد الحكامة الاستشفائية من خلال إجراءات أهمها:

إحداث أقطاب استشفائية جهوية من أجل تجميع الموارد وتثمين المجهودات وتحسين التنسيق، وبالتالي ترشيد النفقات على غرار التجربة النموذجية لجهة الدار البيضاء- سطات؛

إعداد النصوص المنظمة لمواكبة أجرأة هاته الميكانيزمات؛

متابعة تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، عبر تسريع شراء الخدمات السريرية والشبه السريرية من القطاع الخاص، سواء من المستشفيات العمومية من خلال تدخلات للقطاع الخاص بالمستشفيات العمومية تدخلات الطبية أو الجراحية أو بالمؤسسات الخاصة.

وقد شرعت وزارة الصحة منذ سنوات في شراء الخدمات العامة عن طريق المناولة ثم الخدمات اللوجيستكية، وذلك ليتسنى للمسؤولين المحليين التركيز على المهام الرئيسية للمؤسسة الصحية والمتعلقة أساسا بتقديم العلاجات، كما تم توسيع المناولة ليشمل تدبير النفايات الطبية وتوفير الموارد البشرية.

وبخصوص تدبير الخدمات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية، تجدر الإشارة أن وزارة الصحة أعدت مخططا شاملا في أفق 2025، للنهوض بالقطاع الصحي من خلال 3 دعامات أساسية تهم تنظيم وتطوير عرض العلاجات بهدف تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية،

تقوية البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض ثم تطوير حكامة القطاع وترشيد، تخصيص الموارد واستعمالها.

وفي إطار دعم الولوج للخدمات الطبية المتخصصة في المناطق النائية والمناطق التي تعاني من الخصاص من الموارد البشرية، ورغبة منها في توظيف التقدم الحاصل في آليات وتقنيات التواصل لتوفير الخدمات الطبية المتخصصة، قامت وزارة الصحة بتطوير خدمة الطب عن بعد، حيث تمت المصادقة على مرسوم رقم 2.18.378 لتأطير هاذ النوع من الطب عن طريق استخدام التكنولوجيا الالكترونية بغرض التشخيص أو العلاج أو متابعة المرضى عن بعد والمساهمة في التكوين المستمر للمهنيين الطبيين، هاذ المشروع سيؤدي في نهاية السنة المقبلة إلى تغطية أكثر من 150 مركز صحي بعيد عن المستشفيات على الأقل ب 10 كلم.

ورغم الخصاص الكبير في الموارد خصوصا البشرية، وكما توضحه الإحصائيات الرسمية، فإن أداء وإنتاجية المستشفيات العمومية عرف تطورا محمودا في العديد من الخدمات الطبية ذات الأهمية خلال السنوات التي شملها تقييم المجلس، حيث نسجل المعطيات التالية كأمثلة:

تطوير أيام الاستشفاء من 1.979.456 سنة 2015، إلى 2.094.590 سنة 2017، أي بتطور يناهز6%، زيادة عدد الاستشارات الطبية التخصصية الخارجية من 3.241.490 استشارة سنة 2015، إلى 3.476.116 استشارة سنة 2017، أي بتطور فاق نسبة 7%؛

ارتفاع عدد المرضى المصابين بالقصور الكلوي المزمن المستفيدين من خدمات تصفية الدم داخل المستشفيات، 5185 مستفيد سنة 2015، إلى 6626 سنة 2017، مما يعني تطور يفوق نسبة 27%؛

ارتفاع عدد العمليات الجراحية على القلب بما فيها لفائدة المعوزين، من 1461 عملية سنة 2015 إلى 1844 سنة 2017، بزيادة بنسبة 26%.

وفي ما يتعلق بتدبير الأدوية والمستلزمات الطبية، فقد عملنا في إطار مهمات رقابية، على تشخيص نقاط الضعف المتعلقة بتخزين وتوزيع الأدوية على مختلف المصالح الصحية والاستشفائية، ونحن بصدد دراسة وتنفيذ بعض الخيارات المتعلقة بمراجعة عميقة لمسلسل الشراءات وتمويل المستشفات مع إمكانية الاستعانة في ذلك بقدرات القطاع الخاص في توزيع أكثر نجاعة للأدوية ضمانا لانسيابية التموين وتفادي نفاذ المخزون أو ضياع الأدوية. وفي هذا الصدد تم الاعتماد على صفقات الإطار لمدة ثلاثة سنوات من أجل عقلنة تدبير المشتريات واستجابة أفضل للحاجيات.

وبخصوص تدبير مواعيد الكشف والاستشفاء، تجدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة من أجل توفير خدمة أفضل وضعت منذ 2016 رهن إشارة المواطنين نظاما رقميا لإدارة المواعيد والذي يمكن من أخذ المواعيد عبر الانترنيت أو الهاتف، هاذ الخدمة تتم عبر تطبيق "موعدي"، تم منذ انطلاقها في يناير 2016 إلى غاية 12 أكتوبر 2018 حجز 5.751.341 موعد فيها عن بعد فيها 856.375 أي 15%، فعلا نحن نسعى إلى الرفع من هذه النسبة، يعني التعرف على الجودة ديال الخدمات وعلى تفادي كل ما ذكرتم فيما يتعلق بالمحسوبية، عبر الرفع من هذه النسبة ديال الأخذ مواعد عن بعد.

ونشير بهاذ الخصوص أن هذا التطبيق يمكن لي نقول لكم كذلك بأنه هاذ التطبيق المعلوماتي في أخذ المواعيد تمكن من تحقيق أمرين هامين: يساعد على ضمان عدالة أكثروشفافية في الولوج إلى الخدمات الصحية من جهة، ومن جهة أخرى يتيح هذا التطبيق تتبع تطور الآجال ديال المواعيد.

وعلى ذكر آجال المواعيد خلال الشهر الأخير، في الشهر الأخير المعدل ديال الآجال هو شهر و13 يوم، ذاك الكلام ديال 3 شهور وعام ربما هناك بطبيعة الحال هو معدل شهر و13 يوم هناك تخصصات اللي تيكون فيها آجال كبيرة ولكن ملي تتشوفو عام ولا شي حاجة راه حالات معزولة. المعدل اليوم في الشهر الأخير هو شهر و13 يوم، أخذا بعين الاعتبار جميع التخصصات.

هاذ الآجال ديال المواعيد يمكننا من تدخل الإدارة الصحية لبرمجة الحملات الطبية والأيام الجراحية بالمستشفيات للتكفل بالمرضى المسجلين في لوائح المواعيد كلما تجاوزت هذه المواعيد شهرين أو 3 أشهر حسب الاختصاصات.

بخصوص تدبير الموارد المالية نشير إلى أن الحكومة بذلت مجهودات من أجل الرفع من الميزانية المخصصة لوزارة الصحة من 14 مليار و790 مليون سنة 2018 إلى 16 مليار و331 مليون سنة 2019 بزيادة 10.42%، كما أن عدد المناصب المالية المخصصة لقطاع الصحة تم تثبيته في4000 منصب خلال سنتين متواليتين 2018 و2019.

إن الميزانية المخصصة لقطاع الصحة على عكس ما ذكر بعض المستشارين رغم الزيادة المهمة في 2019 فهي مازالت تمثل أقل من 6% من الميزانية العامة للدولة، وهي نسبة ما تزال بعيدة عن النسبة التي توصي بها المنظمة العالمية للصحة ب10 إلى 12%.

ورغم ذلك فإننا نواصل دعم المراكز الاستشفائية الجامعية والمراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية بميزانية مهمة تصل إلى 2.4 مليار درهم.

وفي هذا الصدد نواصل تمكين المستشفيات من التجهيزات الضرورية، وكمثال تخصيص جهاز الفحص بالرنين المغناطيسي IRM لكل مستشفى جهوي وجهاز سكانير لكل مستشفى إقليمي.

وبخصوص الموارد البشرية–كما لا يخفى عليكم–أن الوزارة تعرف خصاصا كبيرا فيما يخص العنصر البشري الذي يعتبر اللبنة الأساسية

التي يعتمد عليها القطاع، ويكفي التذكير هنا بأنه انطلاقا من توجيهات منظمة الصحة العالمية من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة يجب توفير ما لا يقل عن 4.45 مهني للصحة لكل 1000 نسمة في حين أنه اليوم لا نتوفر إلا 1.51 مهني لكل 1000 نسمة.

ومن أجل تدارك هذا العجز، وكذا تقوية قدرات المهنيين، فإن وزارة الصحة اتخذت العديد من الإجراءات نلخص أهمها فيما يلي:

مواصلة المطالبة بالرفع سنويا من المناصب المالية المخصصة للقطاع؛

مواصلة العمل على تقوية الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التكوين الطبي وشبه الطبي للرفع التدريجي لعدد خريجي هذه المعاهد؛

تحسين ظروف العمل من خلال تشجيع الحوار الاجتماعي، وكذا مواصلة تحديث تدبير الموارد البشرية؛

التحسين من جودة التكوين المستمر والأساسي وذلك من خلال متابعة تعديل نظام التكوين؛

تحسين ظروف عمل موظفين وتعزيز الأعمال الاجتماعية.

وقبل الختام، يجب هنا أن نتوقف قليلا للإشادة بالمجهودات الجبارة المبذولة من طرف مهنيي الصحة من أطباء وممرضين وتقنيين وإداريين، والذين يساهمون في تعزيز وحماية صحة الساكنة على الرغم من الخصاص والإكراهات التي يواجهها هذا القطاع.

وختاما، اسمحوا لي أن أجدد شكري وامتناني لكل حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين على الاهتمام الذي تولونه لقطاع الصحة، متمنيا أن يعنى هذا القطاع الحيوي بمزيد من الدعم من لدنكم، سعيا لإيجاد الحلول البنيوية للمعضلات المزمنة والمتراكمة، حتى يتسنى لهاذ القطاع الاستراتيجي القيام بدوره كاملا لضمان التكفل بصحة المواطنين بصفة خاصة وفي تطور التنمية البشرية بصفة عامة.

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير لهذا البلد الأمين، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، والتي سيقدمها السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

نيابة عن السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة الذي يوجد خارج أرض الوطن، أقدم هذا الجواب المتعلق بتقرير المجلس الأعلى للحسابات حول المجمع الشريف للفوسفاط.

في سنة 2017 بلغ رقم معاملات مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط 48.5 مليار درهم منها 44 مليار درهم من الصادرات، أي أكثر من 90%، وبلغت نسبة القيمة المضافة للمجموعة 75%، وترجمت هذه الأرقام من خلال المساهمة في الناتج الوطني الإجمالي بحوالي 5.1%.

وقد ساهمت هذه المجموعة في ميزانية الدولة بأكثر من 62 مليار درهم على شكل توزيع أرباح وضرائب وقد بلغت مشاركة المجموعة برسم سنة 2017 حوالي 17% من الصادرات الوطنية و20% من الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة.

وشكلت صادرات الفوسفاط ومشتقاته أهم الصادرات الوطنية نحو بعض الدول، مثل نيجريا 80%، الأرجنتين 91%، البرازيل 74%، الهند 72%، البنغلاديش 82%.

لمواجهة التنافسية الشريفة طور المجمع قاعدة زبنائه لتتضاعف 3 مرات مع تواجد جغرافي في 70 دولة، وقد تطلب كل ذلك عددا من الاستثمارات ناهزت 78 مليار درهم، 49 مليار منها بالدرهم المغربي لفائدة المقاولات الوطنية، بمعنى هو قاطرة للمقاولات المغربية مكنت من خلق 18 مليون يوم عمل و8100 منصب شغل وتطوير نظام بيئي صناعي وطني بمعية 400 مقاولة مغربية.

الجهود الاستثمارية متواصلة، هنا لابد من الترحيب بمهمة المجلس الأعلى للحسابات، أوصى على مستوى الشق الأول اللي هو التخطيط على المدى البعيد والمتوسط الأنشطة المنجمية. الملاحظات التي توقف عندها التقرير في هذا المجال فيما يتعلق بمسطرة نزع الملكية وما يهم القانون 69.00 لم يعد يسمح للمجمع الشريف للفوسفاط بإعمال مسطرة نزع الملكية، فهذا المشكل تحل.

فيما يتعلق ببرمجة الإنتاج على المدى القريب، هنا لا بد من تسجيل أن المجمع يتفاعل إيجابا على الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات، ولهذا الغرض سيعمل على إعادة صياغة مسطرة اقتناء الأراضي المنجمية، هيكلة سلسلة التوريد من خلال إنشاء إدارة تنفيذية جديدة، إنشاء وتدعيم الوحدات المتخصصة في التخطيط، وضع أدوات وآليات رقمية متقدمة في التخطيط المنجمي (mine planning) و (fleet management system) زائد تعزيز المراقبة التقنية التكنولوجية.

فيما يتعلق بمعالجة الفوسفاط، أيضا المكتب الشريف للفوسفاط

سيتفاعل إيجابا مع الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات، ولهذا الغرض سيقوم بوضع مساطر عملياتية ملائمة لتدبير مخزون الفوسفاط، ووضع آليات رقمية للتخطيط والإنتاج وتدبير المخزونات وإنجاز روابط إضافية للتغذية.

على مستوى الصيانة واستخدام معدات وآليات للاستغلال، أيضا المكتب سيتفاعل إيجابا مع الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات، ولهذا سوف يقوم بما يلي:

إنجاز وتوثيق سياسة اقتناء وتجديد المعدات والآليات الصناعية؛

تسريع تطبيق برنامج تحسين عمليات الصيانة والتدبير القيادي للكفاءة التشغيلية.

وفيما يتعلق بالتأثير البيئي للأنشطة المنجمية هو المحور الخامس، أيضا المجمع الشريف للفوسفاط سيتفاعل إيجابا مع ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات التي تخص تقليص التأثير البيئي للأنشطة المنجمية، ولهذا سيتم العمل على تسريع برنامج إعادة تأهيل المناجم 600 هكتار سنويا، إطلاق برنامج للبحث بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية وإطلاق التجارب لتقنية الترشيح وتنقية أوحال الغسل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تنسلم مجموع التقارير المتعلقة بجواب القطاعات الحكومية الثلاث إلى السيد الرئيس لإرفاقها بتقرير هذه الجلسة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد بدوري بالمساهمة في مناقشة العرض الذي ألقاه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، وبطبيعة الحال أشكر السيدات والسادة المستشارين على كل الملاحظات التي أوردوها في تدخلاتهم بخصوص الوظيفة العمومية.

في البداية أود أن أشير إلى أن جميع الملاحظات التي وردت في تقرير المجلس الأعلى هي ملاحظات لا نتقاسمها فقط في الوزارة، ولكن هي ملاحظات لما اطلعنا عليها منذ أول وهلة تبين أنها تؤكد الفرضيات التي اشتغلنا عليها في إعداد الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة.

وبطبيعة الحال لابد أيضا من التأكيد على أن جميع الاختلالات التي تعيشها منظومة الوظيفة العمومية، واللي تفضلتم في التدخلات ديالكم بالإشارة إليها، هي اختلالات تجد مرتكزها الأساسي في أزمة النموذج المتبع في بلادنا منذ 60 سنة، يعني منذ صدور النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية سنة 1958.

إذن فنحن لسنا أمام اختلالات جزئية تستدعي تدخلات جزئية، فئوية، تقنية، احنا أمام نموذج انتهت صلاحيته بعد التطورات المتسارعة، التي عرفها مفهوم الوظيف والوظيفة العمومية، انطلاقا من الوتيرة المتسارعة للثورة التكنولوجية والتحديات الأخرى اللي متعلقة بالمنظومات ديال التكوين وديال المهن الجديدة والتطورات اللي حصلت في هذا الميدان. إذن هذا نموذج انتهت الصلاحية ديالو وبالتالي يحتاج إلى مراجعة شاملة، وهذا ما التزمت به الحكومة في البرنامج اللي قدمتو وهو المراجعة الشاملة لمنظومة الوظيفة العمومية.

كذلك أود أن أشير إلى أنه لمجرد ما صدر هاذ التقرير بادرت وزارة إصلاح إدارة الوظيفة العمومية إلى تنظيم يوم دراسي، استدعت له المفتشين العامين لكافة القطاعات الوزارية بحضور قضاة المجلس الأعلى، وكان هناك نقاش مهم لتقاسم الملاحظات والتوصيات ديال التقرير بخصوص الوظيفة العمومية في المغرب، والخلاصات ديال هاذ اليوم الدراسي عززت بشكل كبير الجهد اللي قمنا به لإعداد المقاربة الجديدة لإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

وفيما يتعلق بالوظيفة العمومية يمكن القول بأنها الآن تنبني على أسس جديدة، عندها واحد (le paradigme)، واحد المرتكز مبدئي جديد لم يكن يؤخذ في الاعتبار في السابق وهو مبدأ الخدمة العمومية ومبدأ المرفق العام، بطبيعة الحال دستور المملكة في 2011 أدخل مفهوم الخدمة العمومية والمرفق العام، واحنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة على الميثاق الوطني للمرافق العمومية.

إذن أي إصلاح يمكن إدماجه في الوظيفة العمومية أو أي إجراء أو تدبير ينبغي أن يصب في الخدمة العمومية وفي تعزيز المرفق العام.

التدابير اللي تتضمنها الخطة الوطنية لإصلاح الوظيفة العمومية هي كلها تستجيب للملاحظات المتعددة اللي قدمها التقرير.

الملاحظة الأولى تخص إعادة الاعتبار لمنظومة القيم داخل المرفق العمومي، هذه ملاحظة وتوصية أساسية أكد عليها التقرير، واحنا بطبيعة الحال قمنا بواحد العدد ديال الإجراءات في مقدمتها إعداد مشروع مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني الخاص بموظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، وهذا المشروع سنقدمه قريبا جدا في المجلس الأعلى للوظيفة العمومية لكي نناقشه مع أعضاء المجلس للوظيفة العمومية قبل اعتماده كمرسوم.

ثم هناك مشروع ميثاق المرافق العمومية اللي غيشكل إطار مرجعي اللي كيحدد القواعد ديال العمل ديال المرافق العمومية بما فيها سلوك الموظفين والممارسات الإدارية ديالهم.

هناك إجراء يتعلق بتأهيل التواصل العمومي بالنسبة للمؤسسات الإدارية.

هناك عدد كثير من التجارب التي تدعو إلى تعزيز قيم النزاهة في المرفق العام.

الملاحظة الثانية أيضا اللي تطرق لها التقرير وتتعلق بإرساء آليات تحسين الجودة في الخدمة العمومية، وهنا يمكن لنا نقولو بأن المرسوم المتعلق بتحديد كيفية الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها يندرج في هذا الاتجاه.

ثم هناك تدوين مسطرة نزع الملكية ونشرها عبر البوابة الوطنية (Service-public.ma) كما أننا قمنا بتدوين ونشر 26 خدمة إدارية متعلقة بالمقاولة في موقع (Business-Procedures.ma).

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت المخصص، الكلمة للسيد الوزير المنتدب المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

السيد عبد الكريم ابنوعتيق الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

سعيد اليوم كذلك بدوري في إطار التفاعل مع ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، والتي تطرقت إلى إحدى أهم النقط الأساسية المحورية، ألا وهو العرض الثقافي الموجه إلى مغاربة العالم.

أولا تركزت هذه الملاحظات واللي غادي تساعدنا أكيد في تجويد هذا العرض الثقافي مادام أنه هناك إستراتيجية تعتمد في إطار التفاعل مع مغاربة العالم على مجموعة من المرتكزات:

المرتكز الأول، هو تحصين الهوية لمغاربة العالم، والعمل الثقافي جزء من هذا التحصين؛

ثانيا الدفاع على مصالحهم؛

وثالثا كذلك أن يكون العرض الثقافي له علاقة بكل الاجتهادات والإبداعات التي يعرفها وطنهم الأم.

بطبيعة الحال، هناك الملاحظة الأولى هو عدم التنسيق، فقط يجب أن نذكر جميعا بأن هناك كاين مرسوم 2.13.731 واللي صدر في 30 شتنبر 2013 واللي تيأكد على انطلاق لجنة وزارية كيترأسها السيد رئيس الحكومة واللي كتجتمع مرة في السنة واللي كتكون واحد عملية نقاش تنسيقي ما بين كل المتدخلين فيما يخص التعاطي مع مغاربة العالم ومع قضايا الهجرة، آخر اجتماع كان في يوليوز الماضي.

إذن، هذه هي الآلية ديال التنسيق اللي كتخلينا أننا دائما نراجعو مجموعة من المرتكزات اللي كتهم التعاطي مع مغاربة العالم.

التقرير تطرق كذلك إلى صعوبة تحديد الميزانية، في الميزانية هناك شطرين، كاين البنود المتعلقة بالميزانية اللي احنا بطبيعة الحال كنكونو وراء تنفيذها واللي كتكون بنودها واضحة، وكاين مجموعة من الاعتمادات التي ترصد إلى المراكز الثقافية، المراكز الثقافية هو واحد الاختيار إستراتيجي، لأن التواجد الثقافي معناه أنه غيكون موجه إلى مغاربة العالم وفي نفس الوقت غادي يساعد على العيش المشترك ما دام أنه في بلدان الاستقبال مجموعة من الدول غتعرف على المنتوج الثقافي ديالنا وعلى المرجعيات الكبرى وعلى رصيدنا التاريخي في العطاء الفكري والثقافي.

بالتالي انطلقت هاذ المبادرة الجيدة الآن المركز الثقافي ديال موريال في كندا كيشتغل بشكل جيد منذ 2016، بدأت الأشغال في مركز باريس وغتنتهي في أواخر 2019، مركز أمستردام انتهت الأشغال، ننتظر فرصة لإعطاء انطلاقته، الهدف منه هو أولا أن يكون واحد المنتوج ثقافي أولا منفتح على مغاربة العالم اللي عايشين فذيك البلدان، وثانيا منفتح على باقي الشرائح الأخرى في بلدان الاستقبال وكيساعد على التلاقح الثقافي وعلى العيش المشترك.

بطبيعة الحال تنفيذ هاذ البرامج كيتطلب إجراءات مسطرية ما دام أنه كيخضع للقوانين ديال الدول اللي احنا غنفتحو فيها هاذ المراكز، فكتكون بعض الصعوبات وكذلك كيكون إما آجالات التنفيذ ما كتحترمش وإما المساطر كتكون معقدة.

إذن احنا هاذ البرنامج قائم غنستمرو فيه لأنه عندو رؤية إستراتيجية، غيرنا المرسوم اللي كينظم هاذ المراكز الثقافية علاش؟

جعلناه في شكل (fondations) مؤسسات باش هاذ المراكز تستافد من الخصوصيات ديال تسهيلات بلدان الاستقبال، باش ما يبقاش فقط تمويل مغربي- مغربي، وهنا هاذ العمل الذكي اللي اشتغلنا عليه غادي يحدث واحد المنعرج قوي وأساسي في التعاطي مع بلدان الاستقبال ما دام أن (les fondations) في بلدان الاستقبال كتستافد من تسهيلات كبيرة ومهمة، وكتسمح كذلك للمراكز الثقافية ببلادنا أنها تدير شراكات مع مؤسسات في دول الاستقبال.

تم الإشارة كذلك على أنه بالفعل كاين غياب واحد السياسة تشاورية، احنا نعتبر بأن كل الفاعلين اللي كيتعطاو مع مغاربة العالم هما كيساهمو في هاذ المشروع الكبير، مثلا (la fondation Hassan II)

عندها المخيمات وعندها تعليم اللغة العربية، تبذل مجهود كبير في هذا المجال هذا، احنا بطبيعة الحال تنساعدو جمعيات تعلم اللغة العربية، كجمعيات ماشي كمؤسسات قائمة معترف بها، وبالتالي كتكون في إطار التفاعل مع المجتمع المدني.

عندنا كذلك الجامعات اللي كينظموها الشباب، وصلنا الآن 2656 شاب مستفيد، كانت فقط 120 في السنة، وصلنا ل 500 مشارك، وتنعبرو في إطار التلاقح والتفاعل الثقافي هاد الشباب غادي يكونو جسر غدا، جسر ما بين مجتمعات الاستقبال وما بين الوطن الأم.

فإذن أشار كذلك التقرير على أنه غياب السياسة، احنا كنستهدفو، مثلا في العمل المسرحي، كانت 15 مسرحية، هذه السنة وصلنا ل 200 مسرحية كتمشي فقط إلى أوربا، الآن انفتحنا على إفريقيا، على الخليج العربي، على الدول العربية، على أمريكا.

فإذن تجويد المنتوج الثقافي، العرض الثقافي، هو أساسي نعتبره لبنة من لبنات تقوية أواصر التواصل ما بين مغاربة العالم وما بين الوطن الأم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا سيداتي، سادتي المستشارين.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

شكرا لمساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

<u>الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة المجلس، في إطار مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017</u>

<u>1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017.</u>

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

قبل الشروع في مناقشة مضامين التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، برسم سنتي 2017/2016، نود في فريق الأصالة والمعاصرة أن نتوقف عند الأدوار والوظائف الحيوية التي يضطلع بها المجلس الأعلى للحسابات داخل المشهد المؤسساتي ببلادنا، من خلال المكانة التي خولها دستور 2011 كفاعل محوري في مراقبة تدبير المالية العمومية بالمملكة بكل استقلالية وتجرد، والمسؤول عن تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية، بالإضافة إلى مهمة التحقق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخيل ومصاريف الأجهزة الخاضعة لمراقبته بمقتضى القانون، وتقييم كيفية تدبيرها لشؤونها، واتخاذها، عند الاقتضاء، عقوبات عن كل إخلال بالقواعد السارية على العمليات المذكورة.

والثابت أن تدارك الصعوبات التي تشوب قدرة المجلس على الذهاب بعيدا في مجال تحريك المتابعة، أصبح ضرورة ملحة ومستعجلة، على اعتبار أن إقرار مبادئ الحكامة، وتخليق الحياة العامة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وإرساء أسس المساءلة والشفافية في تدبير المال العام من خلال الرقابة المالية، يجب أن تدفع في اتجاه تخويل المجلس مساحات كافية من الحرية في هذا المجال، حتى يمكن من التغلب على مختلف الإكراهات والنواقص التي تعترض مختلف مكوناته وتحد من نجاعته وفعاليته بوصفه ركيزة أساسية وحاسمة في ورش التخليق ومحاربة الفساد .

في هذا الإطار، نسائل في فريق الأصالة والمعاصرة الفعل الحكومي الموسوم بالتردد وغياب الإرادة في محاربة الفساد، مما يجعل تقارير المجلس الأعلى للحسابات للأسف عبارة عن وثائق بدون وقع ونفع، كما هو الحال للأسف، مع إنتاجات مختلف مؤسسات وهيئات الحكامة، وهو ما يشجع البعض على التمادي في نهب وتبذير المال العام، بل يصل الأمر في بعض الأحيان إلى عدم التجاوب مع قضاة المجلس والإجابة على ملاحظاتهم.

السيد الرئيس،

بعد أن استمعنا في فريق الأصالة والمعاصرة، بإمعان للعرض الذي تقدم به السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات مشكورا، أمام السيدات والسادة أعضاء البرلمان بمجلسيه، وبعد دراستنا للتقرير السنوي كاملا، عادت بنا الذاكرة إلى الجلسات الرقابية سواء الأسبوعية أو الشهرية وكذا اجتماعات اللجان التي عقدها مجلسنا، والتي عرفت نقاشات جادة بين الفرق والمجموعات البرلمانية خاصة المنتمية للمعارضة من جهة، والحكومة من جهة ثانية، حول مختلف القضايا التي تهم حاضر ومستقبل بلادنا، لنستحضر الجدل غير الصحي وغير السليم الذي كانت تفرضه علينا الحكومة كلما حاولنا تدعيم ملاحظاتنا وانتقاداتنا لتدبيرها الفاشل، بجملة من المعطيات والأرقام والإحصائيات المستقاة من تقارير ودراسات وآراء المؤسسات الدولية والوطنية، كالمجلس الأعلى للحسابات، والمندوبية السامية للتخطيط، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ...

للأسف الحكومة، اعتادت أن تَجْنَحَ إلى تكذيب كل ذلك، مدعية أن سياساتها المنتهجة حققت نتائج تعتبرها جيدة جدا، وأنها قادرة على معالجة جميع الاختلالات التي يعرفها المغرب، خاصة في القضايا

الاجتماعية.

لكن الحقيقة التي تصدح بها كل التقارير، والتي تحاول الحكومة تكذيبها، يعززها الواقع المعاش، الذي يعرف تنامي وثيرة الاحتجاجات بشكل متصاعد ومخيف، وها هو جزء من هذا الواقع يؤكده اليوم هذا التقرير الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، حيث توضح الأرقام والدلائل محدودية جل السياسات العمومية لم تستطع تحقيق أهدافها، بل هناك بعض البرامج أهدرت عليها أرصدة مالية مهمة ولم تحقق أي شيء يذكر، برنامج "راميد" على سبيل المثال.

السيد الرئيس المحترم.

بالرجوع إلى تقرير المجلس الأعلى للحسابات، الذي يعد أول تقرير يصدره المجلس بعد دخول القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بالمالية حيز التنفيذ، نلاحظ أنه يشمل سنتين من التدبير المالي (2017/2016)، ما يعني أن المجلس عمل على امتصاص التأخير الزمني الذي كان موجودا في مجال مراقبة تنفيذ قوانين المالية، وهذا ما سيساعد على تعزيز الدور الرقابي للمجلس والبرلمان على حد سواء، ويمكن من مراقبة تنفيذ الميزانية في الوقت المناسب، قبل أن يطالها النسيان.

ولأجل مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، بطريقة موضوعية ودقيقة، يتطلب منا تناوله وفق المحاور التي حددها مكتب مجلس المستشارين، على أن نتوقف بالتفصيل عند بعض النقاط التي نراها بالغة الأهمية، وذات أولوية وملحاحيه.

فبخصوص حصيلة تنفيذ قوانين المالية لسنتي 2017/2016، ضم التقرير السنوي ولأول مرة تقييم تنفيذ ميزانية 2016، كما صدر تقرير خاص بتنفيذ ميزانية سنة 2017، في هذا الإطار، وإذا كانت قوانين التصفية تقدم في شكل كتلة ضخمة من الأرقام لا تساعد بتاتا على الاحاطة الكافية بكيفية صرف الميزانية العامة للدولة، فإن التقرير السنوي تميز بتشريحها ورصد اختلالاتها وقدم بشأنها الملاحظات الضرورية.

وتتجلى أهم الاختلالات التي عرفها تنفيذ ميزانيتي 2016 و2017، في العجز المسجل على مستوى الميزانية، حيث وصل سنة 2016 إلى حوالي 40.6 مليار درهم أي بنسبة 4.1% من الناتج الداخلي، بينما توقعات قانون المالية حددتها في 3.2%، وسجل عجز الميزانية تراجعا طفيفا قدر بنسبة 13.87%، بحوالي 37.843 مليون درهم، هذا في الوقت الذي تحدثت فيه الحكومة عن أن العجز سيبلغ فقط 32.969 مليون درهم.

لكن في حقيقة الأمر، هذا التحسن البسيط المسجل بين سنتي 2016 و2017، لا يرجع إلى مجهودات الحكومة، بل هو نتاج لتحسن مستوى المداخيل العادية، عبر ارتفاع مساهمات بعض دول الخليج، وكذا الزيادات الضريبية المفروضة على المواطنين، وبالتالي فالمواطن البسيط هو الذي يتحمل تبعات فشل الحكومة في تدبير عجز الميزانية.

أما بخصوص دين الخزينة، فقد نبه المجلس الأعلى للحسابات في تقريره إلى خطورة تصاعد دين خزينة الدولة والوصول بها إلى مستويات قياسية، لا يمكن تحملها، والتي ستكون لها تبعات سلبية في المستقبل على الوضع الاقتصادي والاجتماعي. حيث بلغ حجم الديون نهاية سنة 2017 ما يناهز 692.3 مليار درهم، بنسبة 65.1 % من الناتج الداخلي الخام، أي أن خزينة الدولة سجلت مديونية إضافية تفوق 35 مليار درهم، كما أن مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية ارتفعت إلى ما يناهز 277.7 مليار درهم، بنسبة 26.1% من الناتج الداخلي الخام.

ويشير التقرير إلى أن الحجم الإجمالي لمديونة القطاع العام ارتفع من 918.2 مليار درهم سنة 2016 إلى 970 مليار درهم مع متم 2017، أي بزيادة 51.8 مليار درهم في ظرف سنة واحدة، لتواصل المديونية وتيرتها التصاعدية خلال الفترة ما بين 2010 و2017، وهذه المرحلة بالذات لها دلالات سياسية وجب تقييمها، حيث انتقلت مديونية الخزينة من 384,6 مليار درهم إلى 692,3 مليار درهم، والمديونية العمومية من 534,1 مليار درهم إلى 970 مليار درهم، أي بتحملات إضافية بلغت 435,9 مليار درهم، بمعدل يناهز 55 مليار درهم سنويا.

ورغم أن المغرب سجل مؤشرات إيجابية خلال الثلاث سنوات الأخيرة، تمثلت في تنامي موارد المساعدات الخارجية وبتراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وانخفاض نفقات المقاصة، حيث تراجعت نسبتها مقارنة بالنفقات العادية من 25,4% سنة 2012 إلى 5,5% مع نهاية سنة 2017، إلا أن المديونية كما سبقت الإشارة واصل منحاها التصاعدي، ما يدفعنا إلى التسليم بأن الحكومتين الأخيرتين أغرقتا مؤسسات الدولة في ديون كبيرة، بدون التفكير في كيفية إرجاعها.

كل هذا له معنى واحد، هو أن السياسات المنتهجة تسير في اتجاه افلاس الدولة، ورهان تقليص نسبة المديونية إلى 60% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2021، أصبح في حكم المستحيل، وفي المقابل نجد أن الحكومة غير مكترثة بتاتا بالوضع المالي الحرج، وهو ما يتضح بالملموس من خلال رفضها لتعديلنا الذي لطالما تقدمنا به خلال قوانين المالية في السنوات الأخيرة، وأكدنا على أهميته، والرامي إلى تسقيف المديونية، تفاديا للوقوع في أزمة مالية، لكن مطلبنا هذا رغم أهميته وملحاحيته التي تؤكدها تقارير المجلس الأعلى للحسابات، فإن الحكومة أصرت على التعامل معه بمنطق الأذان الصماء.

السيد الرئيس،

لن يختلف أحد على أن تنامي المديونية العمومية بهذه الوثيرة هو غير معقول ولا مقبول، ولا يمكن مواصلة تدبير ميزانية الدولة بهذه الكيفية، ولا بد من وقفة تأمل للبحث عن حلول أخرى غير الاقتراض، هذا ما يمكن أن يصل إليه كل من اطلع على الوضع المالي ببلادنا.

لكن المثير في الأمر، هو أن الحكومة تعتزم العودة إلى عجز موازنتي يناهز 3.7% من الناتج الداخلي الخام، في سنة 2019، بعدما كانت قد

حددته في 3% سنة 2018، مما يعني أن الحكومة غير مبالية بالوضعية الحرجة للمديونية، وهي ماضية في إغراق البلاد بالقروض، وبذلك ستكون كل المؤشرات الاقتصادية تنذر بالخطر.

ولا داعي للتذكير أن تنامي المديونية سيؤثر بشكل كبير على هامش التحرك والمناورة بالنسبة للحكومة القادمة، إذ بسياستكم هاته سترهنون البلاد وستتركون لها وضعية مالية محرجة، وسيكون التحدي الأساسي إن لم نقل الوحيد لمن سيخلفكم هو معالجة مديونيتكم، الشيء الذي لن يتم إلا بإحدى الوسيلتين:

إما التخفيض من النفقات مما يعني بالنسبة للحكومة القادمة التخلي عن برنامجها السياسي، أو اللجوء إلى الحل الثاني المتمثل في رفع الضرائب لتسديد، ديونكم الحالية.

علاوة على ذلك، تدهور المؤشرات السالفة الذكر سيؤدي لا محالة بمؤسسات التنقيط الدولية إلى مراجعة تقييمها للاقتصاد الوطني مما سيترتب عنه ارتفاع في كلفة اقتراضات المغرب.

وتجدر الإشارة، إلى أن هذا الوضع، ما كنا لندركه لولا تقرير المجلس الأعلى للحسابات، لأن الحكومة، عند إعداد مشاريع قوانين المالية، نلاحظ أنها تتعمد تمويه ومغالطة البرلمان والرأي العام، حيث تتحكم في الميكانزمات والمفاهيم والأرقام وتحاول إخفاء مجموعة من الحقائق الصادمة، ضاربة عرض الحائط مبادئ الشفافية والصدقية، فعجز الميزانية مثلا، لا يشمل كل الديون المستحقة على الدولة، لا سيما، وأن مداخيل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات ليست مداخيل صافية ونهائية. لأن الخزينة مطالبة بإرجاع جزء منها للفاعلين الاقتصاديين، كما أنها تعتمد المبلغ الصافي للمداخيل الجبائية، أي بعد خصم الحصة المخولة إلى الجماعات المحلية والضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، وفي نظرنا هذه المقاربة لا تسمح نهائيا بالإلمام بالمستوى الحقيقي للضغط الجبائي على المكلفين.

السيد الرئيس،

بالنسبة للحسابات الخصوصية للخزينة، فإنها تمثل 20 بالمائة من الميزانية العامة لكن البعض منها يسجل بشكل هيكلي أرصدة دائنة هامة جدا مما يطرح سؤالا حول ملاءمة مداخيلها مع حاجياتها الحقيقية. فمداخيل هذه الحسابات بلغ خلال 2016 مبلغ 4.3 مليار درهم بينما رصيدها المتراكم والقابل للتحويل بلغ 122.7 مليار درهم، وبالمناسبة سجل التقرير أن بعض الحسابات الخصوصية لم يعد هناك مبرر لوجودها أصلا، ولا حتى إضفاء الطابع الخصوصي على بعض عملياتها، وهو ما لا يتماشى ومقتضيات القانون التنظيمي الجديد المتعلق بقانون المالية. وعليه تخرق الحكومة القانون عن سبق إصرار لأسباب مجهولة ولأغراض غير واضحة.

وبخصوص المصالح المسيرة بطريقة مستقلة فتوجد في وضعية مخالفة للقانون. لكونها ملزمة بالمساهمة الذاتية في مداخيلها بنسبة 30 في المائة بينما سجل التقرير أنها تعتمد على إعانة الميزانية العامة بشكل كبير مما يدل على تفريطها في تحصيل مستحقاتها والابتعاد عن الغاية من وراء خلقها.

أما علاقة بمجهودات الحكومة في مجال تشجيع الاستثمار والانعاش الاقتصادي وتلميع صورة المغرب مع شركائه، فهي تظل ضعيفة جدا ولا ترقى إلى تطلعات الفاعلين الاقتصاديين، حيث سجل التقرير اختلالات كبيرة بالنسبة لجميع المتدخلين وعدم جدية الكثير منهم. بل وعدم جدوى بقاء البعض منهم ك"مكتب تنمية التعاون"، وضعف أداء "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات" و"المكتب الوطني المغربي لتنمية السياحة" و"المخطط الأزرق"، الذي يفترض فيه أن يشكل دعامة أساسية لمواكبة رؤية 2020، إلا أنه لوحظ عليه، غياب منهجية في عمله فبالأحرى بلوغ أهدافه. أما الإطار التشريعي للتشجيع على الاستثمار السياحي، فقد أصبح متجاوزا ومفتقدا للنجاعة المطلوبة، ونتساءل لماذا تأخرت الحكومة في عرض مشروع مدونة استثمار جديدة ورائدة وخاصة في القطاع السياحي على البرلمان؟

السيد الرئيس،

بخصوص الجماعات الترابية كشف التقرير أن المهمات الرقابية التي أنجزتها المجالس الجهوية للحسابات بالمملكة عن العديد من اختلالات تهم خمسة مجالات كبرى هي: التعمير وتدبير المجال، تدبير المشاريع الجماعية، تحصيل المداخيل الجماعية، تدبير المرافق الجماعية، إضافة إلى مجال تدبير عقود التدبير المفوض لمرافق النظافة.

وأغلب هذه الإشكالات راجع بالأساس إلى ضعف الإمكانيات المالية والبشرية التي تتوفر عليها الجماعات الترابية، وهو ما يجعل الحكومة مطالبة باتخاذ اجراءات فورية لأجل مساعدة الجماعات الترابية خاصة الفقيرة منها، على مستوى تمكنها من الموارد البشرية ذات الكفاءة، وتنظيم دورات تكوينية لأطرها في جميع الميادين حتى تتمكن من الاضطلاع بالأدوار التي مكنها منها دستور 2011 والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، خاصة وأن المغرب يتبنى ورش الجهوية المتقدمة.

أما بخصوص المنازعات القضائية، فقد سجل التقرير، أن العديد من الجماعات الترابية لم يتم تعيين الوكيل القضائي بها رغم التنصيص عليه في القوانين التنظيمية لسنة 2015، وسجل كذلك ضعف تنفيذ الأحكام لفائدة الجماعات الترابية وتراكم المبالغ المحكوم بها على الجماعات، وصدور أحكام بالغرامات التهديدية أو أوامر بالحجز على أملاك الجماعات وضعف الاعتمادات المالية المخصصة لتنفيذ الحكام الى غير ذلك من المشاكل.

غير أن الحكومة، ومع كامل الأسف لا تولي للأمر العناية اللازمة، ما يرهق الجماعات ويمس بمصداقية جهودها في تدبير الشأن المحلي.

كما عمل المجلس أيضا على إجراء دراسة دقيقة للصندوق المغربي

للتقاعد، وأكد أنه يعرف أزمة موارد مالية هيكلية، وأن مشكل عدم توازن الصندوق سيطرح من جديد، وهو ما يعني أن الاصلاح الحقيقي يحتاج إلى رؤية استراتيجية، وإصلاح عميق وشامل لنظام التقاعد برمته، بعيدا عن الاجراءات الترقيعية التي لا تمكن سوى من تأجيل الأزمة دون القضاء عليها، وفي المقابل تستنزف جيوب الموظفين وتضعف قدرتهم الشرائية.

وتطرق التقرير أيضا إلى إشكالية السكن الاجتماعي، ووقف عند غياب دراسات قبلية لإحداث آليات إنتاج السكن الاجتماعي، موضحا أن برامج سكن 140.000 درهم وسكن 250.000 درهم عرفت فشلا ذريعا، ورغم مجهودات الدولة على مستوى توفير الوعاء العقاري والامتيازات الضريبية، فإن الخصاص في مجال السكن الاجتماعي لا يزال كبيرا، لا سيما وأن فئات عريضة أقصيت من الاستفادة بحكم ضعف قدرتها التمويلية. لهذا فضعف الحكامة التعميرية في مجال إنتاج السكن الاجتماعي في رأينا يكتسي طابعا بنويا، والحكومة تتستر على العجز المزمن الذي لا يناسب الامتيازات المقدمة.

السيد الرئيس،

منظومة التعليم هي الأخرى لم تستثنى من العين الفاحصة للمجلس الأعلى، حيث سجل التقرير ملاحظات هامة على مستوى التخطيط الاستراتيجي للتكوين الأساسي بالجامعات، تتمثل في عدم توفر الوزارة الوصية على تعليم جامعي ينبني على مرجعية مؤطرة للتوجهات والمحددة للأولويات، حيث تعتري عملية التكوين الاساسي بالجامعات عدة اختلالات منها عدم احترام شروط التسجيل بالمسالك، فتح مسالك للتكوين الاساسي مؤدى عنها، وتسليم شواهد وطنية لمسالك معتمدة في إطار دبلومات جامعية.

أما بصدد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بأربع جهات، سجل التقرير مجموعة من الاختلالات على مستوى ممارسة المهام والتنظيم والحكامة ونقصان في العرض التربوي العمومي والخصوصي وكذلك تدبير الميزانية والشؤون المالية وحتى في تدبير المشاريع نفسها، كل هذه الاختلالات الجوهرية تعكس ضعف الحكامة إن لم نقل غيابها.

السيد الرئيس،

قبل أن نختتم مناقشتنا هاته، اسمحوا لنا أن نعرض لكم بعض من الخلاصات المهمة التي حاولنا استخراجها من هذا التقرير القيم: أولها أنه أكد مرة أخرى، على أن المالية العمومية تعاني باستمرار من ارتفاع مستوى الدين العمومي الذي يتعين التعامل معه بحذر شديد كأحد المخاطر التي تهدد سلامة الوضعية المالية للدولة.

ولاحظنا أيضا، أن الاختلالات الكثيرة التي رصدها التقرير ذات كلفة مالية وسياسية واجتماعية كبيرة جدا كاختلالات صندوق دعم التماسك الاجتماعي وتدبير المستشفيات والاكاديميات ... إلخ، وتعتبر السبب المباشر لتصاعد حدة الاحتقان الاجتماعي، وتفاقم ظواهر سلبية كركوب قوارب الموت وارتفاع معدل الجريمة والانتحار، ... إلى غير ذلك من الآفات الناتجة عن الفقر والهشاشة الاجتماعية. ونعتقد حسب فهمنا أن جل الخروقات المسجلة قابلة للمعالجة والوقاية منها، عبر سن سياسات عمومية واضحة ودقيقة تعتمد على النجاعة والمردودية، لكن لم يحصل شيء من ذلك، وهو ما يطرح بحدة إشكالية المساءلة التأديبية والمتابعة الجنائية والعزل السياسي.

في هذا الصدد، نؤكد أن مسطرة المتابعة تبقى منقوصة، لكونها تستثني من الرقابة والمتابعة أهم فئة من الآمرين بالصرف، وهم الوزراء الذين يديرون المالية العامة في منبعها، وهو ما يؤثر على نجاعة المحاكم المالية في الرقابة، ويجعل مراقبة المال العام محدودة، أمام صعوبة إثارة المسؤولية الجنائية للوزراء أمام المحاكم.

خاصة وأن المادة 52 من مدونة المحاكم المالية، تنص على أنه "لا يخضع للاختصاص القضائي للمجلس الأعلى للحسابات، في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، أعضاء الحكومة وأعضاء مجلس النواب ومجلس المستشارين عندما يمارسون مهامهم بهذه الصفة".

ونسجل في فريق الأصالة والمعاصرة أن القطاعات والجماعات التي يسيرها المسؤولون والمنتخبون المنتمون للأغلبية الحكومية هي الاكثر خرقا للقوانين والضوابط الجاري بها العمل، وهذا لا يعكس الشعارات المرفوعة ولا يترجم التعهدات التي ظلت تروجها حول الشفافية ومحاربة الفساد.

فبالنسبة للوزراء سواء بصفتهم الوزارية أو بصفتهم كرؤساء جماعات ترابية، لا يمكن متابعتهم قضائيا طالما أن قانونا خاصا يحدد كيفية متابعتهم أمام محاكم المملكة لازال لم يصدر بعد رغم مرور 7 سنوات من دخول الدستور حيز التنفيذ، فتقاعس الحكومة في إخراجه إلى النور، هو بمثابة اعتداء مادي على الدستور لأنه يمثل عمليا فرضا لحصانة وزارية واقعية ضد الدستور.

ونشير هنا الى أن فريق الاصالة والمعاصرة بمجلس النواب، في إطار وعيه بمسؤوليته كجزء من السلطة التشريعية، بادر الى تقديم مقترح قانون يرمي الى تحديد مسطرة كيفية متابعة الوزراء امام محاكم المملكة عند ارتكابهم لجنايات وجنح اثناء مزاولتهم لمهامهم الحكومية. لكن المقترح لا زال قابعا بمكاتب مجلس النواب.

وبالنسبة إلينا في فريق الأصالة والعاصرة، نقول بصريح العبارة أنه آن الأوان لينتقل المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية من سياسة التحسيس والتنبيه الى امتلاك قدرة حقيقية على الزجر والردع لكل مبذر أو مفرط في المال العام، ولكل منتهك للقواعد القانونية التي يدبر بها المال العام، من أجل إعطاء مقتضيات الدستور بشأن ربط المسؤولية بالمحاسبة مضمونا حقيقيا يعيد للمسؤولية هيبتها وللمال العام حرمته.

2- تتمة مناقشة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس،

اننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نعتبر أن التجارة الخارجية تشكل مدخلا هاما في أفق اعتماد وتنزيل نموذج تنموي جديد، يهدف الى دمج وضمان العدالة الفِئَوِية، والمَجَالية، والاجتماعية، والاقتصادية.

ولتحقيق هذا المُبْتَغى نَقترح عِدة مَداخل للتَّفكير، نُورِدُها كما يلي:

- ترشيد اتفاقيات التبادل الحر: من خلال تحسين الالتِقائِية ما بين السياسة التجارية الخارجية وباقي الاستراتيجيات القِطاعية، وتَحقيق التَّجانُس ما بين السياسات القِطاعية، لتَثْمين وتَنْويع العَرْض التَّصْديري الإنتاجي؛ وهنا نُذَكِّر أن المغرب يتوفر على إمكانية تَنْويع 600 منتوج جديد للتصدير، تتوزع بين الفلاحة والصناعة الكيميائية والتَّعْدين وغيرها.

- العمل على ضَمان تَقنين وضَبْط تَدُفُّقات أحسن للواردات لِتَقْليص العجز التجاري: عبر إرساء مُحَدِّدات وقَواعد مِعْيارية مع تعزيز التِّرْسانة القانونية والتنظيمية لمراقبة الجودة والمُطابقة للمَعايير، باعْتِبارها إحدى أهم مظاهر القطاع غير المُنَظَّم الذي يَخْتَرِق الاقتصاد المغربي، ويَحُدُّ من تَنافُسِية المقاولات.

- تعزيز مسلسل الإصلاحات في مجال مناخ الأعمال: لتشجيع الاستثمار، من بينها على سبيل المثال لا الحصر: تعزيز منظومة العدالة، ومُكافحة الفساد، والوُلوج إلى التمويل خصوصا بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصُّغرى والمتوسطة والصَّاعِدة، مع تَحسين المُرونة على مُسْتوى علاقات أطْراف الشُّغْل والوِقايَة من المخاطر الإدارية.

كما يتعين في نظرنا، إقرار أربع (4) مرتكزات، ذات صلة بالقيادة والحكامة في إطار السياسة المتبعة في قطاع التجارة الخارجية، وهي كالتالي:

- عقلنة مسلسل إبرام اتفاقيات التبادل الحر مستقبلا

- اختيار الشركاء بالأولوية عبر الفضاءات والجهات والمناطق التي يربطها مع المغرب امتياز تنافسي

- تعزيز وتقوية "قُدُرات اليَقَظَة" والاستشراف فيما يخص السياسة التجارية الخارجية

- تسريع عملية تأهيل الإطار المؤسساتي والتنظيمي للتجارة الخارجية.

كما نضم صوتنا للمجلس الاعلى للحسابات، الذي دعا في هذا التقرير الذي نناقشه الى المزيد من التعبئة قصد الاستفادة من الفرص التي يتيحها انفتاح المغرب على الأسواق العالمية، وذلك بالأساس عبر تنويع وتجويد العرض التصديري والرفع من نسب الاندماج الصناعي والزيادة في القيمة المضافة المحلية لصادراتنا، مع إيلاء البعد الجهوي أهمية قصوى لبلوغ هذه الأهداف.

وفي الختام، فان الاتحاد العام لمقاولات المغرب مستعد للانخراط في كل المبادرات التي تهم اقتصادنا الوطني والتجارة الخارجية ببلادنا، كما يقترح تشكيل لجنة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص للقيادة وتتبع وتقييم اتفاقيات التبادل الحر وبرامج تنزيل ميكانيزمات دعم ومواكبة المقاولة الوطنية في التصدير. كما أننا نعتبر فرصة التفكير لتبني نموذج تنموي جديد مناسبة للتأسيس لسياسات جديدة في ميدان التجارة الخارجية في خضم سعي بلادنا لولوج نادي الدول الصاعدة.

كما ندعو إلى التسريع لإخراج ميثاق الاستثمار الذي طال انتظاره إلى حيز الوجود، والعمل على تفعيل بنوده خدمة للمصالح الفضلى للاقتصاد الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل في مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء.

السيدات والسادة المستشارون.

يسعدني السيد الرئيس باسم فريقنا في الاتحاد المغربي للشغل في هذه اللحظة الدستورية، التي تسمح بالوقوف عند العمل المهم الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات كأعلى هيئة للرقابة في تدبير المالية العمومية، أن نتفاعل مع مضامين تقرير 2016-2017 الذي نعتبره دعامة أساسية لمؤسستنا التشريعية في ممارسة الرقابة المالية، والذي يمكننا كمؤسسة تشريعية من تقييم ومساءلة الحكومة في مجال تدبير المالية العمومية وترسيخ ثقافة المحاسبة، وتعزيز تموضع البرلمان في سيرورة المراقبة الفعلية، طموحنا في هذا المجال الارتقاء بدور البرلمان من الرقابة السياسية إلى السياسة الرقابية على المال العام.

السيد الرئيس،

في المجال الاجتماعي، لقد أثار هذا التقرير العديد من القضايا المحورية والملاحظات الجوهرية التي نتقاسم جلها في الاتحاد المغربي للشغل ولطالما عبرنا عن مواقفنا إزاءها سواء داخل المؤسسة التشريعية أو خارجها ومن أهم هذه القضايا:

• محدودية أثر البرامج والاستراتيجيات القطاعية على التنمية بصفة عامة وإحداث فرص الشغل بصفة خاصة؛

• غياب النجاعة والمردودية في اختيار البرامج واستهداف تنمية مستدامة ومتوازنة تستفيد منها كافة الشرائح الاجتماعية وعبر مختلف مجالات التراب الوطني؛

• المخاطر الناجمة عن استدامة المديونية العمومية ووتيرتها

التصاعدية، وآثارها الوخيمة اقتصاديا واجتماعيا؛

• فشل المقاربة الانفرادية للحكومة في معالجة إشكالية التقاعد عبر ما سمي زورا بإصلاح نظام المعاشات المدنية، وتحميل المتقاعدين من الأجيال الحالية والمقبلة تبعات اختلالاته البنيوية والهيكلية. وقد سبق للاتحاد المغربي للشغل أن ندد بالمقاربة المحاسباتية التكنوقراطية المعتمدة من طرف الحكومة وخاض بشأن ذلك بمعية الحركة النقابية نضالات تدعو إلى معالجة شمولية لإصلاح أنظمة التقاعد تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي. وهو نفس الاتجاه الذي سارت عليه لجنة تقصي الحقائق.

السيد الرئيس،

لقد خصت المحاكم المالية في مراقبتها للأجهزة العمومية قطاعات حيوية واستراتيجية ذات طبيعة اجتماعية همت بالأساس مجال التعليم والتربية والتكوين والصحة العمومية، في وقت يعرف فيه الوضع الاجتماعي ببلادنا انتكاسة حقيقية، ما يستدعي الرفع من نجاعة الفعل العمومي.

• فعلاقة بالبرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين (2009-2012) والذي رافقته حملة ترويجية كرؤية متكاملة قابلة للإنجاز في ظرف وجيز تروم إعادة الثقة في المدرسة العمومية لتكون فعلا مدرسة النجاح، ومدرسة الحداثة، ومدرسة المستقبل التنموي، وصلت إلى حد اعتبار هذا المخطط ميثاقا وطنيا ثانيا للتربية والتكوين.

فقد وقف التقرير على تفاوتات مالية كبرى بين الغلاف المالي الذي تعهدت الدولة بتنفيذه وما خصص بالفعل للبرنامج. (بلغ 10 مليار درهم) حيث رصدت له اعتمادات استثنائية اجهدت ميزانية الدولة دون بلوغ الأهداف المحددة، كما كشف العديد من الاختلالات التي شابت تسيير الاكاديميات الجهوية التي خضعت لمراقبة المجلس، من ضعف في أداء مهام التنظيم والحكامة المنوطة بها، وعدم انسجام تنظيمها الإداري، وعدم قيام المديريات الإقليمية بإعداد خطط العمل وتقارير الإنجازات السنوية. (حيث سبق لبوسعيد أن أكد أن الحكومة تواجه كل سنة ديوناً مترتبة عن الالتزامات في البرنامج الاستعجالي، صرف ما يفوق 4,2 مليار درهم من ميزانية القطاع لفائدة الديون،) وبخصوص العرض التربوي العمومي رصد التقرير العديد من الإشكالات التي تعرفها المدرسة العمومية من قبيل ضعف مستويات بنيات الاستقبال، وارتفاع نسبة الهدر المدرسي، وعدم تعميم التعليم الأولي، وتفاقم نسبة الاكتظاظ...، ما يؤكد عجز البرنامج عن بلوغ الأهداف المسطرة. الأنكى هو استمرار عجز الحكومة في معالجة الإشكالية التعليمية التي تقتضي منظورا شموليا يرتكز على المقاربة التشاركية ويضع العنصر البشري في صلب الإصلاح بقدر ما يجيب عن المضامين التربوية وإشكالية الحكامة.

السيد الرئيس،

في مجال آخر لا يقل أهمية كشف تقرير المجلس عن العديد من الاختلالات الهيكلية في تسيير المؤسسات الاستشفائية تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي والبرمجة، والحكامة الاستشفائية، وتدبير الخدمات الطبية، والفوترة وتحصيل المداخيل، وكذا تدبير الأدوية والمستلزمات الطبية. تلكم الاختلالات التي تنخر قطاع الصحة والتي سبق تشخيصها في العديد من التقارير الوطنية والدولية ما يعيق الولوج العادل للخدمات الصحية والعلاجية ويخلق تفاوتات طبقية ومجالية، ويؤكد محدودية أنظمة التغطية الصحية، في غياب استراتيجية للعمل ورؤية شمولية للمنظومة الصحية تجمع بين ما هو بنيوي وما هو تنظيمي وفق المقاربة التشاركية.

السيد الرئيس،

لا يفوتنا أن نتقاسم مضمون التقرير بخصوص صندوق التماسك الاجتماعي كحساب للخزينة تصعب الرقابة البرلمانية عليه يراكم رصيدا يناهز 8 مليار و584 مليون درهم، أحدث بهدف تمويل برامج الدعم الاجتماعي إلا أن العديد من الاختلالات تطبع تدبيره:

- عدم تحصيل جميع المساهمات المتعلقة ببعض البرامج، وغياب آليات لتحديد المستفيدين؛

- غياب آليات القيادة والتقويم، والقصور في النظام المعلوماتي؛

- عدم نجاعة مقاربة الاستهداف كحل لرفع الدعم في إطار تفكيك نظام المقاصة إضافة إلى محدودية آليات التتبع والتقييم ما يؤكد ملاحظات الاتحاد المغربي للشغل.

ويمكن تعميم هذه الملاحظة على كل البرامج التي تدخل في نطاقه مليون محفظة، تيسير، دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، ونظام المساعدة الطبية الذي تم تعميمه سنة 2012 ولازالت تشوبه إشكالات بنيوية من ضعف في التمويل وتنافي الاختصاصات وتداخلها بين الوزارة والوكالة وعدم فعالية اللجنتين الساهرتين على إصلاح هذا النظام، ما أدى إلى تردي الخدمات المقدمة إلى المستفيدين في حالة توفيرها والإقرار بفشله في غياب البنيات الاستشفائية وشح الموارد البشرية ....

كل هذه الاختلالات تحول دون بلوغ الأهداف المسطرة لهذا الصندوق في مجال محاربة الفقر ودعم التماسك الاجتماعي (ولعل السجل الاجتماعي المزمع احداثه قد يساهم في التأسيس لالتقائية لبرامج الدعم الاجتماعية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسيدات المستشارين،

إذا كان تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم 2016-2017 تضمن العديد من المعطيات الكمية والنوعية في مجال مراقبة تسيير الأجهزة العمومية وتقييم البرامج العمومية ومراقبة استخدام الأموال العمومية، وإذا كانت غرف المجلس قد أصدرت العديد من القرارات

القضائية فيما يخص مادة التدقيق والبث في الحسابات وفي ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية...فإن السؤال العريض هو: ما مصير هذه القرارات؟ وما مصير القرارات التي سبقتها التي همت السنوات المالية السابقة؟ فبغض النظر عن المخالفات ذات الطابع الجنائي، والتي تتطلب تحريك المساطر القضائية، نتساءل عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة بمختلف قطاعاتها لتصحيح الاختلالات والتجاوزات ذات الطابع الإداري والتنظيمي والتي يصدر المجلس بشأنها توصيات تبقى حبيسة رفوف الحكومة علما أن أغلبها لا تتطلب سوى تفعيل المساطر الإدارية بالعديد من المؤسسات والمرافق العمومية، والتي يشكل عدم تنفيذها كلفة اقتصادية واجتماعية أصبحت تهدد السلم والاستقرار الاجتماعيين،

وتأسيسا على ما سبق لا بد من التأكيد على ضرورة وضع استراتيجية وطنية في مجال تتبع وتنفيذ توصيات المجلس الأعلى للحسابات آملين أن يتم التعامل مع الملفات المطروحة والاختلالات المسجلة بناء على التقدير القانوني وليس التقدير السياسي.

السيد الرئيس،

إن التطلعات الكبيرة والمتعددة للشعب المغربي وفي مقدمته الطبقة العاملة وعموم الطبقات الشعبية والمتوسطة يمكن تلخيصها في كلمتين "العدالة الاجتماعية" فهل هناك عدالة اجتماعية دون عدالة الاستفادة من الخدمة العمومية؟ وهل يمكن الحديث عن الخدمة العمومية في غياب إرساء مبادئ الشفافية وتكريس نظم الحكامة والمساءلة؟

4- مداخلة المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

لا يسعنا إلا أن نحيي هذا المجهود الجبار الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية في فحص المالية العمومية ومراقبتها، وما ترتب عن ذلك من بداية تحول في أسلوب عمل الساهرين على تنفيذ ميزانية الدولة وتدبير المال العمومي وتغيير عقلياتهم والاستشعار بواجب استحضار وازع المسؤولية والمحاسبة وتوخي الترشيد والنجاعة وتحقيق الأهداف والنتائج.

فإنجاز اثنتين وثلاثين (32) مهمة رقابية في ميادين مراقبة تسيير الأجهزة العمومية وتقييم البرامج العمومية ومراقبة استخدام الأموال العمومية، بجانب إصدار غرف المجلس ل 588 قرارا قضائيا فيما يخص مادة التدقيق والبت في الحسابات و60 قرارا في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، وإحالة أربعة (4) قضايا تتعلق بأفعال قد تستوجب عقوبة جنائية على وزير العدل.. ليس بالأمر الهين، ونتمنى أن يساعد ذلك في تسريع وتيرة الإصلاح في مجال تدبير وإنفاق الميزانية والتصرف في المالية العمومية.

وبما أن المدة الزمنية المخصصة لهذه المداخلة لن تسمح بإبداء وجهة نظرنا والوقوف عند كل مضامين التقرير الدقيق والمفصل، برسم سنتي 2016 – 2017، فإننا سنقتصر على إبداء بعض الملاحظات حول ما نعتبره أهم وأكبر قطاع يستدعي المواكبة والتدقيق والتقييم، بجانب إجراءات التقويم، ألا وهو قطاع التربية والتكوين.

من خلال التقرير، يمكن لنا أن نسجل كون المخطط الاستعجالي لوزارة التربية، عرف عدة اختلالات عميقة وتعثرات لا مبرر لها، إضافة إلى غياب قواعد الحكامة في تنفيذ محتوياته، بالنظر إلى ضخامة الميزانية المخصصة وإلى الطابع الاستراتيجي والأهداف المرسومة بغاية استدراك النواقص، وتجنيد كل الطاقات لبناء منصة صلبة لإقلاع القطاع، نحو الأهداف الواردة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، واحترام للبرمجة الزمنية المخصصة له.

- فعلى مستوى الموارد المالية، التي تمت تعبئتها لفائدة المخطط، سجل التقرير أن حجم الموارد المعبئة (حوالي 43 مليار درهم) عرفت الالتزام بمبلغ 35.05 مليار درهم منها، وأداء مبلغ 25.15 مليار درهم منها، أي بمعدل أداء قدره 58٪. وتبقى هذه النسبة أدنى من معدل تنفيذ الميزانيات القطاعية المسجلة على مستوى الميزانية العامة للدولة خلال نفس الفترة، مما يفقد المخطط طابعه الاستعجالي. الشيء الذي أفشل مجهود الدولة وشكل هدرا للزمن التنموي وإضعافا لمؤشرات التنمية المستدامة.

- وعلى مستوى التطور المسجل في تعميم التمدرس وتحسين ظروفه، سجل التقرير التحسن الكمي بارتفاع عدد التلاميذ المسجلين من 5.666.429 تلميذا خلال سنة 2009 إلى 6.039.641 سنة 2017، مع ارتفاع عدد المؤسسات التعليمية خلال نفس الفترة من 9.397 مؤسسة إلى 10.756، إلا انه لوحظ استمرار تدهور الطاقة الاستيعابية من أصل 1164 مؤسسة المزمع انجازها ضمن أهداف المخطط الاستعجالي، لم يتم إنجاز إلا 286 مؤسسة فقط، أي بمعدل انجاز لا يتجاوز 25%.

- ونفس البطء عرفه توسيع المؤسسات الموجودة، وذلك ببناء 7052 حجرة درس جديدة، بنسبة إنجاز لم تتجاوز 4062 حجرة، أي بمعدل إنجاز في حدود 58٪.

- كما أن المخطط لم يحقق تغطية جميع الجماعات القروية بالإعداديات والداخليات، كما كان الميثاق الوطني للتربية والتكوين يستهدف، وجعله أحد أولويات المخطط الاستعجالي، ورغم ذلك، فالملاحظ أن هناك تراجعا كبيرا عند الوقوف على ما أنجز فعلا، حيث انتقلت هذه النسبة من 8.52٪ برسم 2008-2009 لتستقر في حدود 5.66٪ برسم 2016-2017.

- نفس التراجع عرفه استغلال المؤسسات التعليمية في وضعية متردية، بالرغم من الوسائل المرصودة لإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية. فإلى غاية موسم 2016-2017 استمر النظام التعليمي في

استغلال 6437 مؤسسة لا تتوفر على شبكة للصرف الصحي و3192 مؤسسة غير متصلة بشبكة المياه الصالحة للشرب، و681 مؤسسة غير مربوطة بشبكة الكهرباء، و9365 حجرة في وضعية متردية.

- ناهيك عن التعليم الأولي، الذي نعتبره رهانا أساسيا في المنظومة التربوية ككل، والذي التزم المخطط ضمن أهدافه بتحقيق نسبة توفيره بالمدارس الابتدائية في حدود ٪80 سنة 2012 في أفق تعميمه سنة 2015. إلا أن هذا الهدف بقي بعيد المنال، ففي الموسم الدراسي 2017-2016، ٪24 فقط من أصل 7667 مدرسة ابتدائية تتوفر على التعليم الأولي.

- أما على مستوى درجة تحسين ظروف التمدرس والرفع من جودة النظام التعليمي، فعلى الرغم من الميزانية المخصصة، تؤكد العديد من المؤشرات على عدم تحقيق الأهداف المسطرة، ونخص بالذكر منها: تفاقم معدل الاكتظاظ بنسب متفاوتة في السلك الابتدائي والإعدادي والتأهيلي إلى درجة تثير القلق، خصوصا في وضعية السلك الإعدادي.

- ويعتبر التوظيف بالتعاقد لتغطية الخصاص من المدرسين مغامرة حقيقية بمستقبل الأطفال المغاربة، بسبب ضعف مستوى التكوين والتأهيل، لأن الخصاص في هيئة التدريس لا يسمح بالمجازفة بمستقبل أجيال كاملة. ولا بد من التفكير جديا في إيجاد حلول بديلة، ولو ذات طابع انتقالي.

ويجب أن يعالج الخصاص في الموارد البشرية، بجانب تعويض المحالين على التقاعد، بطريقة منطقية ومستعجلة، لأنه بدون الجواب الشافي والمقنع على إشكالية الموارد البشرية وتجويدها وتحسين ظروف عملها، سيكون هناك تعثر مستمر.

وتقتضي المعالجة اعتماد عدة مقاربات، من ضمنها تجنيد "الفائض" والتفكير في بدائل ناجعة، وقد يكون من بينها التفكير في كيفية إشراك الجماعات الترابية في تنزيل منظومة تربوية مندمجة ملائمة وقادرة على تعبئة كل الطاقات البشرية في أفق بناء مجتمع المعرفة.

- أما على صعيد تنفيذ مشاريع القطب البيداغوجي، الذي خصص له المخطط الاستعجالي قرابة 12 مليار درهم لتنفيذ عشرة مشاريع، فعلاوة على حجم النفقات الهامة التي صرفت، لم يتم إكمال جميع التدابير المرتبطة بمشاريع هذا القطب ويتعلق الأمر بالخصوص بالمناهج الدراسية، وبإرساء نظام فعال للإعلام والتوجيه، وبدعم التمكن من اللغات وبتحسين النظام البيداغوجي. كما تم توقيف مشاريع بعد الشروع في تنفيذها، وذلك بسبب عدم وجود رؤية مندمجة للإصلاح المنشود مما يطرح السؤال حول تجويد المنظومة ككل.

- وفيما يخص قدرة نظامنا التعليمي على احتضان كل التلاميذ، فقد وفر برنامج الدعم الاجتماعي تحسنا في المؤشرات ذات الصلة، فبرسم السنة الدراسية 2017-2016 كانت إنجازات برامج الدعم الاجتماعي على النحو التالي:

- 1.085.110 مستفيدا من المطاعم المدرسية؛
- 113.632 مستفيدًا من السكن والإطعام في الداخليات؛
- 138.995 مستفيدا من النقل المدرسي؛
- 859.975 مستفيدًا من برنامج تيسير؛
- 3.835.833 مستفيدا من اللوازم المدرسية في إطار برنامج مليون محفظة.

- ومع ذلك، فإن التحسن الملموس على هذا المستوى لم يترجم على مستوى الانعكاسات الإيجابية في مجال تحسين ظروف التمدرس ولم ينعكس إيجابا على مؤشر الاحتفاظ بالتلاميذ داخل المنظومة. وذلك راجع بدون شك إلى القصور في تدبير البرامج المعدة وسوء التخطيط، مع غياب استراتيجية متكاملة للدعم الاجتماعي الموجه لفائدة التلاميذ المعوزين.

- وفي هذا الإطار، يبدو أن الهدر المدرسي، الذي له أسباب متعددة الأبعاد، ما زال يشكل تحديا حقيقيا لنظامنا التربوي، ويؤشر على عدم قدرة منظومة التربية والتكوين على الاحتضان الكافي للأطفال المغاربة.

فرغم أن معدل الهدر سجل انخفاضا مهما ما بين 2008 و2012، إلا أنه عاد ليسجل ارتفاعا خلال الموسم الدراسي 2017-2016 حيث مس الهدر المدرسي ما يقارب حوالي 280 ألف تلميذ.

وهكذا، فإن المجلس الأعلى للحسابات اعتبر أن المخطط الاستعجالي لم يحقق جميع أهدافه، كما لم يكن له التأثير المرتقب على منظومة التربية، بحكم أن تصميم وحكامة المخطط الاستعجالي لم يأخذا بعين الاعتبار، وبشكل كاف، بعض القواعد الأساسية لإنجاح أي سياسة عمومية.

مما جعل مظاهر الارتجال وعدم التمكن تغلب عليه، سواء على مستوى التشخيص أو على مستوى تقييم المخاطر والتفكير في حلول بديلة منذ البداية، وخصوصا فيما يتعلق بتعدد المتدخلين وقدراتهم والأخذ بعين الاعتبار حجم التدابير المسطرة.

ويدق تقرير المجلس الأعلى للحسابات ناقوس الخطر جراء الوضعية الصعبة التي توجد فيها أحوال نظامنا التعليمي.

وهو ما يضع البرلمان والحكومة أمام مسؤوليتهما، وما يتطلب ذلك من المبادرة والحرص على اتخاذ كل التدابير لضمان إنجاح الرؤية الاستراتيجية لقطاع التربية الوطنية في أفق 2030 التي صدرت عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين، وما يتطلبه من دعم كاف على مستوى التشريع والقرارات الحكومية المواكبة لتنفيذه مع التشديد على المراقبة والتقييم وفقا لأحكام الدستور.

5- مداخلات أعضـــاء الحكومة

- مداخلة السيد وزير الداخلية:

مداخلة السيد الوزير بمناسبة مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنتي 2016 و2017.

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

تقوم المجالس الجهوية للحسابات بمراقبة تسيير الجماعات الترابية وهيئاتها طبقا لمقتضيات المواد 118 و147 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية. وفي هذا الإطار، تقوم المجالس الجهوية بعملية المراقبة وإحالة تقاريرها المتضمنة لجميع الإجراءات بما فيها التوصيات والتأديب والأجوبة عن الاستفسارات، على المصالح المركزية بوزارة الداخلية قصد إبداء الرأي والملاحظات طبقا للمادة 152 من المدونة المذكورة.

أفردت المحاكم المالية برسم سنتي 2016 و2017، حيزا مهما لتعداد الاختلالات المرتبطة بتسييروتدبيرشؤون الجماعات الترابية التي خضعت لمراقبة التدبير من طرف المجالس الجهوية للحسابات، ومجمل هذه الاختلالات مشتركة فيما بين هذه الجماعات وبدرجات متفاوتة، وتتعلق خصوصا بمجال التعميروتدبير المجال، تدبيرمشاريع الجماعات الترابية، تحصيل المداخيل الجماعية، تدبير المرافق الجماعية، تدبير عقود التدبير المفوض وتدبير المنازعات القضائية المتعلقة بها.

تعمل هذه الوزارة بمجرد توصلها بتقارير المجالس الجهوية للحسابات، بدراستها وتحليلها والقيام بممارسة مسؤولياتها وفقا لمقتضيات القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، إذ تقوم، حسب الحالة، إما بإيفاد لجنة من المفتشية العامة للإدارة الترابية إلى الجماعات الترابية المعنية، أو بإصدار توصيات إلى رؤساء مجالسها لتفادي الأخطاء وتقويم الوضعية مع مطالبة السادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم بتتبع مدى التزام المعنيين بالتوصيات وإعداد تقارير في الموضوع.

إن بعض الاختلالات المسجلة من طرف المجالس الجهوية للحسابات تكون بسيطة ويمكن تجاوزها وتصحيحها بتدابير محلية. فيما يعتبر بعضها الآخر أخطاء جسيمة تستدعي اتخاذ تدابير تأديبية ومتابعات قضائية.

وللحد من بعض الاختلالات المتكررة وخاصة المشتركة بين الجماعات الترابية، فقد قامت الوزارة بإصدار العديد من الدوريات فضلا عن مواكبتها الدائمة والمستمرة للجماعات الترابية، وذلك قصد مساعدتها على تطوير أدائها وخدماتها، وتجاوز بعض الأخطاء التي أبانت عنها الممارسة العملية في التجارب السابقة.

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن الجماعات الترابية هي أشخاص اعتبارية خاضعة للقانون العام لها استقلالها المالي والإداري، وتدبر شؤونها بكيفية ديمقراطية ومستقلة، وبالتالي فإنها لا تعتبر مصالح خارجية لهذه الوزارة.

كما أن القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية أسندت لهذه الهيئات اللامركزية اختصاصات جديدة تقوم بها من تلقاء نفسها، وأصبحت معها تدخلات هذه الوزارة سواء بمصالحها المركزية أوإداراتها غير الممركزة المتمثلة في العمالات والأقاليم والولايات، تنحصر في مواكبة الوحدات الترابية في تصريف شؤونها، وذلك من خلال تقديم الاستشارة القانونية والتقنية في المجالات المرتبطة باختصاصاتها، دون أن تتجاوزها إلى ممارسة الوصاية عليها. وفي هذا الإطار سيتم التطرق للمحاور التالية:

أولا: التعميروتدبير المجال:

1. التعميروتدبير المجال.

- صعوبات في إعداد وثائق التعمير:

اعتبارا للدور المحوري الذي يلعبه التخطيط الحضري في التهيئة المجالية، بهدف وضع تصورات استباقية للتوسع العمراني وضبط وثيرته والتحكم في توازنه، تمارس الجماعات صلاحياتها في مجال التعمير وفقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، من خلال التدخل في إعداد ومراجعة أوتعديل مشاريع وثائق التعميروتتبع مساطر إنجازها إلى غاية المصادقة عليها.

إلا أن التوسع العمراني السريع الذي عرفته بلادنا خلال السنوات الأخيرة ترتب عنه عدة اختلالات أهمها النقص في التجهيزات المدرجة في وثائق التعمير، مما يفرض بذل جهود كبيرة والبحث عن مصادر التمويل لتداركه على مستوى البنيات التحتية والربط الطرقي وتوفير الماء الصالح للشرب والتطهير، وكذا المرافق العمومية والاجتماعية.

ولتجاوز هذا الوضع، فإن مسألة إنجاز هذه التجهيزات تقتضي، أساسا، ما يلي:

• وضع برنامج تنفيذي مرفوق ببرمجة مالية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المتضمنة في وثائق التعمير؛

• المساهمة في تكاليف إنجاز التجهيزات، كمقابل للقيمة المضافة الناتجة عن مقتضيات التعمير؛

• تشجيع توطين المرافق العمومية في المناطق ذات الكثافة المرتفعة (مناطق العمارات) من أجل ترشيد استعمال العقار.

- عدم احترام المقتضيات المتعلقة بإنجاز التجزئات السكنية:

يخضع التسلم النهائي لمشاريع التجزئات العقارية لمسطرة قانونية محددة، وفقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، والتي تلزم صاحب التجزئة العقارية بضرورة التصريح بانتهاء أشغال التجهيز المنصوص عليها في ملف مشروع التجزئة، وتكون هذه الأشغال محل تسلم مؤقت يتيح للجنة التقنية المختلطة التحقق من أن أشغال التهيئة وإعداد الأرض للبناء والصرف الصحي قد تم إنجازها، وفق ما ينص عليه ملف المشروع الذي صدر الإذن بإحداثه. أما التسلم النهائي، فهو إجراء مكمل لسابقه، وهو الآلية التي تعتمدها الإدارة الجماعية لممارسة صلاحيتها في المراقبة والتحقق من سلامة التجزئة من العيوب بعد مضي سنة على التسلم المؤقت، وكذا إلحاق الطرق وشبكات الماء والمجاري والكهرباء والمساحات غير المبنية المغروسة بالأملاك العامة للجماعة.

لهذه الغاية، تتخذ الجماعة الإجراءات والتدابير اللازمة لمواكبة مختلف مراحل إنجاز المشاريع المتواجدة بالنفوذ الترابي التابع لها وخاصة عند مرحلة التسلم المؤقت. وفي حالة عدم مطابقة الأشغال المنجزة للمستندات الموافق عليها، فإن اللجنة التقنية المختلطة تقوم بتحرير وثيقة تتضمن إثبات هذه الحالة مع دعوة صاحب التجزئة إلى القيام بتسوية الوضعية داخل أجل محدد.

ونظرا لأهمية عملية التسلم النهائي لأشغال التجزئة، ومن أجل إضفاء صفة الإلزامية عليها، فإنه يتعين مراجعة المقتضيات القانونية المنظمة لها، وذلك حتى يتسنى للجماعة اتخاذ الإجراءات الضرورية لمباشرتها، حتى في حالة عدم مطالبة المجزئ به، وكذا تقييد إسم الجماعة في الرسم العقاري الأصلي للعقار موضوع التجزئة في حينه.

والجدير بالذكر، فإن بلوغ الأهداف المنشودة يبقى رهينا بمدى تناسق وتناغم تدخلات مكونات المنظومة المحلية وقدرتها على التشخيص المشترك للإكراهات المحلية وتبني الاجتهادات والحلول المتوافق بشأنها لذلك.

2. إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز

تهدف إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز إلى تدارك النقص الحاصل في مجال البنيات التحتية، من شق للطرق وبناء المرافق السوسيو ثقافية، ومد قنوات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، وتوفير المساحات الخضراء على مستوى هذه الأحياء، حيث تعمل هذه الوزارة على مواكبة الجماعات المعنية أثناء بلورة مشاريع اتفاقيات إعادة الهيكلة، وأثناء تنفيذها، وذلك عبر الإجراءات التالية:

- مرحلة بلورة المشاريع:

مواكبة الجماعات المعنية أثناء بلورة مشاريع الاتفاقيات المتعلقة بالأحياء الناقصة التجهيز، وذلك بالحرص على أن تتضمن هذه الاتفاقيات بنودا واضحة تهم التحديد الدقيق للمشاريع من الكم والكلفة الإجمالية ومصادر التمويل ومواقع إنجاز المشاريع، وذلك حسب جدولة زمنية محددة، مع ايلاء الأهمية اللازمة لتحديد الهيئات المكلفة بتتبع وثيرة إنجازها، وذلك في إطار تشاركي يضم شركاء على المستويين المركزي والمحلي.

- مرحلة تنفيذ المشاريع:

حث السلطات المحلية على احترام التئام لجان التنسيق والتتبع بشكل دوري ومنتظم إذا دعت الضرورة، من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لتجاوز الإكراهات والعراقيل التي قد تؤثر سلبا على تنفيذ مشاريع إعادة الهيكلة وفق الجدولة الزمنية المحددة.

وتجدر الإشارة إلى أن انخراط الساكنة في مشاريع إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز، يعتبر ضمانة أساسية لإنجاحها، وعليه فكل الاتفاقيات تنص على ضرورة توفير المواكبة الاجتماعية لهذه المشاريع، والتي يتم توفيرها بتنسيق بين المصالح التابعة للعمالات والأقاليم ومكاتب دراسات متخصصة في هذا المجال.

ثانيا: تدبير مشاريع الجماعات الترابية:

بادرت جل الجماعات إلى وضع برامجها وتنفيذها من أجل إعادة هيكلة تدخلات الفاعلين بالمجال الحضري وتحسين وتقوية البنيات الأساسية وتدارك الخصاص في التجهيزات والمرافق العمومية المحلية، والرفع من مستوى جاذبية المدن، وخلق فرص للشغل وتحسين محيط العيش وتيسير حركة السير والتنقلات بالمدن وخلق ديناميكية على مستوى الحركية الاقتصادية والسياحية وجلب الاستثمار، وفق مقاربة تشاركية مندمجة مبنية على التنسيق والتشاور بين جميع الفرقاء والفاعلين المحليين.

وقد مكنت هذه البرامج من تعبئة التمويل الضروري وتقوية عمليات الشراكة بتعبئة مختلف الشركاء حولها من قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية ووكالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث شكلت رافعة مهمة للتنمية المحلية.

ويتمثل تدخل الوزارة في هذا المجال عبر تقديم المساعدة التقنية لتهيئ هذه البرامج والدعم المالي لإنجازها، وفق الضوابط المحددة للاستفادة من هذه البرامج، كتحديد نوعية المشاريع التي يجب إدراجها في البرامج ومعايير الكلفة ونسبة الاستثمار لكل فرد ونسبة مساهمة الوزارة. كما تحرص على تعميم هذه البرامج على جميع المدن المغربية ومعظم المراكز الحضرية الناشئة.

فيما يخص تتبع هذه البرامج ومراقبة تنفيذ أشغال مشاريعها، فإن الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن تنص على إحداث لجن التتبع التي يترأسها السادة الولاة والعمال، والتي تعقد اجتماعاتها كل ثلاثة أشهر وتعد على إثرها تقريرا مفصلا حول تنفيذ المشاريع المبرمجة وتعرضه على أنظار الأطراف المتعاقدة قصد الدراسة والتقييم.

كما تسهر الوزارة على جمع وتحليل كل المعطيات المتعلقة بتتبع هذه البرامج وتقييمها، تطبيقا لمقتضيات الدوريتين الوزاريتين الصادرتين خلال شهر يناير 2008 وشهر نونبر 2011 والمتعلقتين بتتبع وتقييم البرامج وبتتبع تنفيذ اتفاقيات التنمية الترابية.

ونظرا لأهمية الطابع التقني لتنفيذ هذه المشاريع وضرورة إنجازها وفق الضوابط والشروط التقنية اللازمة، يتم إشراك مكاتب للدراسات الهندسية متخصصة ومقاولات مؤهلة. فضلا عن مراقبة الأشغال من خلال عمليات الافتحاص التي تقوم بها المفتشية العامة للإدارة الترابية وكذا المجالس الجهوية للحسابات.

وقد أسفرت عملية تتبع وتقييم حصيلة برامج التأهيل الحضري عن بعض الصعوبات التي عرفها تنفيذ هذه البرامج منها:

• التأخر في إعداد الدراسات، حيث يتم التعاقد حول البرامج قبل إنجاز الدراسات الضرورية؛

• التأخر في استكمال تنفيذ بعض البرامج، نظرا للكلفة الإضافية التي تم تسجيلها بعد إنجاز الدراسات أو الإعلان عن الصفقات، أو بفعل الصعوبات المسجلة تعبئة مساهمات الشركاء، مما يستدعي البحث عن تمويلات إضافية؛

• الصعوبات في تعبئة العقار من أجل إنشاء بعض التجهيزات الجماعية كالمحطات الطرقية والملاعب الرياضية وتحويل الأسواق (المشاكل المرتبطة باقتناء وتسوية وضعية العقار)؛

• ضعف قدرات الموارد البشرية بالعمالات والجماعات في المجالات المرتبطة بضبط المشاريع ومساطر الإعلان عن الصفقات وتتبع الأشغال وتعبئة مساهمات الشركاء وفق برمجة مضبوطة؛

• نقص في التشاور محليا حول المشاريع (تحديد المشاريع والأولويات) وفي التنسيق بين السلطات المحلية والمنتخبين والمصالح الخارجية للدولة؛

• ضعف في التواصل حول البرامج رغم نجاح التجربة.

إلا أن تفعيل دور اللجن المحلية التي يترأسها السادة الولاة والعمال ولجنة القيادة برئاسة السيد وزير الداخلية مكنت من التغلب على جميع هذه الصعوبات من خلال إيجاد الحلول المناسبة في حينها من طرف جميع المتدخلين

ثالثا: عدم مباشرة اجراءات إعداد برامج عمل الجماعات:

بعد المراجعة الشاملة للقوانين المؤطرة للجماعات الترابية، نصت القوانين التنظيمية والمتعلقة بالاختصاصات الذاتية للجماعات المحلية على ضرورة إعداد برامج للتنمية بالنسبة للجهات، وأخرى بالنسبة للعمالات والأقاليم وبرامج عمل بالنسبة للجماعات، وارتأى المشرع اللجوء إلى أسلوب سلس لقيادة مسلسل التنمية المحلية وتحسين وتجويد العمل التنموي.

وللتذكير، يبقى إعداد برامج عمل الجماعات إحدى الاختصاصات الذاتية للجماعات، فطبقا لمقتضيات المادة 78 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، والمادة 6 من المرسوم رقم 2.16.301 الذي يحدد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده، أصبحت الجماعة تحت إشراف رئيس مجلسها، مدعوة لوضع برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه. ويحدد هذا البرنامج الأعمال التنموية المقرر إنجازها أو المساهمة فيها بتراب الجماعة خلال مدة 6 سنوات. ويهدف القانون التنظيمي والمرسوم السالفي الذكر إلى جعل الجماعة الترابية شريكا في التنمية المحلية عبر اعتماد برنامج عملي وواقعي قابل للتنفيذ على أرض الواقع.

وللجماعات استقلاليتها في تسيير وتدبير شؤونها وتتم عملية التأشير على برامج العمل من قبل عامل العمالة أو الإقليم، باستثناء جماعات المشور التي لا تكون مداولاتها، أيا كان موضوعها قابلة للتنفيذ إلا بعد مصادقة وزير الداخلية أو من يفوض إليه ذلك (المادة 114 من القانون التنظيمي رقم 111.14).

ويبقى دور الوزارة مقتصرا على مواكبة الجماعات في إعداد برامج عملها، الذي يتمثل في إعداد مجموعة من الأدوات المنهجية، ومنها على الخصوص الدليل المنهجي والعملي لإعداد برنامج عمل الجماعات الذي يوجد قيد الطبع.

رابعا: تحصيل المداخيل الجماعية:

لقد شكل تطوير منظومة الجبايات المحلية حلقة مهمة في مسلسل الإصلاحات التي تهم الجماعات الترابية، مما مكن من تحقيق تطور هام في حجم مواردها المالية التي تبقى دون تطلعات الجماعات من أجل ضمان الموارد الكافية لترجمة مخططاتها التنموية على أرض الواقع. ورغم المبادرات والمجهودات التي تقوم بها الوزارة والجماعات الترابية فإن نقطا متعددة تستوجب المراجعة، نذكر منها:

• ازدواجية تدبير الجبايات المحلية بين مصالح الجماعات الترابية ووزارة المالية ممثلة في مصالح المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة؛

• ضعف التواصل وتبادل المعلومات بين الأطراف المعنية بالشأن الجبائي المحلي وعلى الخصوص المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة والمحافظة العقارية والمؤسسات المكلفة بالتدبير المحلي للماء والكهرباء؛

• ضعف الموارد البشرية والمادية الموضوعة رهن إشارة الإدارة الجبائية المحلية مما يحد من نجاعتها؛

• ضعف مجال التكوين المستمر لفائدة الموظفين المكلفين بالجبايات

المحلية؛

• ضعف وأحيانا انعدام عنونة وترقيم شوارع وأزقة الجماعات الترابية.

وهذا ما ينعكس بشكل سلبي على حجم ونسبة تحصيل الجماعات الترابية لمواردها الجبائية مما نتج عنه تراكم الباقي استخلاصه الذي يعتبر من التحديات الكبرى التي يتعين معالجتها، لتأثيره السلبي على المداخيل المالية للجماعات وقدرتها على الاستثمار وكذا على العدالة الجبائية بين المواطنين والفاعلين الاقتصاديين.

ولحل هذه الإشكالية فإن المقاربة التدبيرية لهذه الوزارة ارتكزت على الإجراءات التالية:

1. الرفع من قدرات الإدارة الجبائية المحلية: من خلال تعميم هيكلة للإدارة الجبائية المحلية، والهادفة إلى تحديد وتوزيع أمثل للاختصاصات داخل هذه الإدارة، مما سيمكن من تحديد المسؤوليات وتحسين مردودية الموظفين والأعوان على مستوى تأسيس الرسوم أو على مستوى تحصيل منتوجها.

وفي سنة 2013، وضعت الوزارة نموذجا لهذه الهيكلة مصحوبا بدليل المساطر ونماذج وآليات التدبير رهن إشارة الجماعات الترابية، بغية تحسيس مختلف الأطراف المعنية بالمهام المنوطة بهم وحثهم على التدبير الرشيد والمعقلن للجبايات المحلية.

كما كلفت مكاتب للدراسات بإنجاز تسع دراسات لإعادة هيكلة الإدارة الجبائية المحلية للجماعات الترابية: الرباط، مراكش، فاس، أكادير، الجديدة، القنيطرة، بن جرير، مولاي عبد الله وطنجة.

2. إجراءات مواكبة: ومن أهمها وضع برنامج عمل يتوخى تحديد الإمكانيات الجبائية المحلية وتعبئتها بالجماعات الترابية، مع العمل على التخفيف من مبلغ الباقي استخلاصه، وتدارك ما لم يتم تحصيله من الجبايات المحلية، وما يستلزم ذلك من وضع آليات لضبط الوعاء الضريبي. وقد شمل هذا البرنامج مدن طنجة والدار البيضاء والرباط.

كما تم التوصل خلال مهام مواكبة الجماعات الترابية من أجل تعبئة مواردها الجبائية إلى خلاصات أهمها:

• الصعوبات ذات الطابع التنظيمي التي تعرفها شساعات المداخيل والتي تنعكس سلبا على أداءها؛

• عدم القيام بإحصاء دوري وشامل للمادة الجبائية، خاصة بالنسبة للرسوم التي يتم تدبيرها من طرف مصالح وزارة الاقتصاد والمالية (الرسم المهني، والرسم على الخدمات الجماعية ورسم السكن)؛

• عدم الانتظام في إنجاز الإشعارات المتعلقة ببعض الرسوم وكذا في تحديد قيمتها؛

• ضعف معدل استخلاص الرسوم المحلية؛

• عدم ضبط الوعاء الضريبي بالنسبة لبعض الرسوم المحلية ذات المردودية المرتفعة، ونخص هنا بالذكر الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية.

3. تعميم الافتحاص الداخلي للجماعات الترابية: قامت الوزارة بإعداد ميثاق للافتحاص الداخلي للجماعات الترابية مرفقا بدلائل مرجعية لتنظيم وممارسة مهمة الافتحاص، مما سيمكن، لا محالة، الجماعات الترابية من الوقوف على مكامن الخلل والمخاطر التي تحدق بالتطبيق الأمثل للجبايات المحلية. وبعد تجربة ونجاح إحداث وحدات مختصة بكل من سلا وآسفي والجديدة، سيتم تعميم هذه التجربة على الجماعات الترابية الراغبة في ذلك.

4. برامج تكوينية لفائدة أطر وأعوان المصالح الجبائية: وفي هذا الإطار، تقوم هذه الوزارة بتحيين برامج التكوين من خلال دورات تكوينية تستجيب لتطلعات هذه الفئة، مما مكن عددا مهما من أطر المصالح الجبائية المحلية من الاستفادة من هذا التكوين داخل وخارج أرض الوطن؛

5. إلغاء الباقي استخلاصه غير القابل للتحصيل: حرصت الوزارة على دعوة الجماعات الترابية إلى تفعيل المقتضيات التي تمنحها إمكانية إلغاء الباقي استخلاصه غير القابل للتحصيل. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى مشروع القانون 96-18 الذي سيعرض على أنظاركم، والذي يتعلق بإلغاء بعض الديون المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والجماعات.

6. تحسين علاقة الإدارة بالملزمين: الإدارة الجبائية عنصر أساسي من عناصر تنافسية النظام الضريبي والاقتصاد الوطني ككل. لذلك ينبغي التأسيس لثقافة جبائية جديدة ولعلاقات أفضل بين الإدارة والمواطنين، وجعل الإدارة الجبائية مثالا لسياسة الانفتاح والتواصل والقرب التي ننهجها.

7. إرساء نظام معلوماتي فعال: إن نجاح الإصلاح الضريبي رهين بإرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج ومتطور يوفر معطيات دقيقة ومحينة، وبشكل رافعة لتحديث عمل الإدارة على مستوى التتبع والتقييم وتقاطع البيانات بهدف تحسين نجاعة المراقبة والوقاية من الغش الضريبي.

8. تعزيز العمل المشترك بين المتدخلين في الشأن الجبائي المحلي: ويعتمد هذا الإجراء على غرار ما تم العمل به بعدة جماعات على تعزيز العمل المشترك عبر مقاربة تشاركية بين كافة الأطراف المعنية بالجبايات المحلية، تستهدف تحسين عمليات الإحصاء والتحصيل وتبادل المعلومات لتمكين المصالح الجبائية المحلية من تحديد المادة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي.

إن هذه الوزارة بصدد إعداد مشروع إصلاح قانون الجبايات المحلية، وفق مقاربة تشاركية ترمي إلى تمكين الجماعات الترابية من

منظومة مالية وجبائية أكثر نجاعة، تستجيب لحاجيات التنمية وتأخذ بعين الاعتبار العبء الضريبي وتشجيع الاستثمار في ظل المقتضيات الدستورية والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية.

خامسا: تدبير المرافق الجماعية:

1. ضعف تجهيزات الأسواق الأسبوعية ونقائص على مستوى شروط استغلالها:

في إطار مواكبة الجماعات الترابية في برامج تأهيل أسواقها الأسبوعية على ضوء نتائج الدراسة تمت حول هذه المرافق تقوم الوزارة بإعداد برنامج وطني متعدد السنوات يشمل حوالي 200 سوق أسبوعي كمرحلة أولى، حيث يتم إعداد إطار للشراكة مع القطاعات الحكومية المعنية، تحدد من خلاله التركيبة المالية للبرنامج وآليات تتبعه وتنفيذه وتقييمه لتعميمه على باقي الجماعات. ويهدف هذا البرنامج على الخصوص إلى:

- تحسين تنظيم وتدبير هذه المرافق؛
- تقوية تجهيزات الأسواق الأسبوعية وتحسين شروط استغلالها؛
- تشجيع المشاريع البينجماعاتية فيما يخص إحداث وتدبير الأسواق؛
- تحسين الموارد المالية للجماعات والخدمات المقدمة للمرتفقين؛
- احترام شروط الوقاية والصحة بهذه المرافق خاصة المذابح؛
- تحسين جاذبية الوسط القروي وظروف عيش الساكنة.

كما تواكب هذه الوزارة الجماعات بخصوص تأهيل الأسواق الأسبوعية من خلال توفير الدعم المالي والتقني خاصة بالنسبة للجماعات التي تعرف نقصا حادا في تجهيز هذه المرافق، حيث وصل مبلغ الدعم خلال 2018، إلى 57 مليون درهم.

2. غياب الشروط الصحية في المجازر:

تعرف مجموعة من المجازر اختلالات أهمها تقادم بنيتها التحتية وافتقادها للتجهيزات الضرورية وغياب الصيانة وعدم ملائمة طرق تنظيم العمل بها وتدبيرها، مما يؤثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة من طرف هذه المرافق. ولتجاوز هذه الوضعية، تقوم العديد من الجماعات، إما بمبادرة خاصة منها أو في إطار برامج التنمية أو التأهيل الحضري بإنجاز مشاريع تأهيل هذه المرافق أو بناء مجازر جديدة تستوفي الشروط الصحية والتقنية اللازمة مع اقتناء التجهيزات الضرورية. وفي هذا السياق تم هذه السنة تخصيص مبلغ 117 مليون درهم لتحديث وعصرنة وتجهيز بعض المجازر الجماعية.

ومن جانب آخر، وتنفيذا لاستراتيجية مخطط المغرب الأخضر خاصة فيما يتعلق بتأهيل قطاع اللحوم الحمراء، تم إعداد مخطط مديري للمجازر وأسواق الماشية من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري بتنسيق مع وزارة الداخلية، وذلك من أجل التوفر على وثيقة مرجعية تمكن الجماعات والقطاع الخاص من توجيه استثماراتها في هذا القطاع.

كما تم عقد لقاءات تواصلية جهوية حول تأهيل مجازر اللحوم الحمراء، حيث قدمت مخرجات التصميم المديري للمجازر على صعيد كل جهة، والذي يروم تقليص عدد المجازر والمذابح من خلال إنجاز مجازر بيجماعتية جديدة، وإعادة هيكلة بعض المجازر من أجل الحصول على الاعتماد الصحي وإحداث مخازن لجمع وتوزيع اللحوم بالجماعات التي سيتم إغلاق مجازرها ومذابحها القروية. أما بخصوص مرفق نقل اللحوم، فإن الوزارة تعمل على مواكبة الجماعات من خلال توفير الدعم المالي لاقتناء شاحنات مجهزة لنقل اللحوم حيث وصل الدعم سنة 2018 إلى 4.64 مليون درهم.

سادسا: تدبير عقود التدبير المفوض لمرافق النظافة:

تجدر الاشارة إلى أن القانون التنظيمي للجماعات يخول لها اختيار نمط التدبير المفوض لتدبير مرافق النظافة الذي يتم في إطار مقتضيات القانون 05-54 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العمومية.

وتمارس الجماعات الترابية سلطة عامة للمراقبة المالية والتقنية ومراقبة كل ما يتعلق بتسيير المرافق المفوضة. وتتمثل آلياتها في كل من لجنة التتبع وكذا المصلحة الدائمة للمراقبة التي من المفروض أن تقوم السلطات المفوضة بإحداثها وتحديد اختصاصاتها، والتي تشمل تتبع سير المرافق المفوضة وإنجاز تقارير وإجراء معاينات ميدانية إلى جانب فحص وتدقيق التقارير السنوية المهيأة من طرف المفوض له، ويمكن لها اللجوء إن اقتضى الحال إلى خبراء مستقلين يتوفرون على الكفاءات المطلوبة.

كما تقوم هذه وزارة في إطار المهام المنوطة بها بدور التنسيق بين كافة المتدخلين وتعمل على مواكبة الجماعات الترابية وتقديم المساعدة التقنية للسلطات المفوضة، ومدها بجيل جديد من العقود النموذجية، تم من خلالها تدارك بعض النواقص التي كانت تشوب الجيل السابق من العقود مع دعم مؤهلاتها، لكي تتمكن من الاضطلاع بالالتزامات المنصوص عليها في عقود التدبير المفوض وخصوصا تلك المتعلقة بالمراقبة والتتبع.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية قامت بتوجيه دوريات إلى السادة ولاة وعمال عمالات وأقاليم المملكة تحث من خلالها على مجموعة من التدابير التي من شأنها تحسين وتجويد مستوى تدبير هذا المرفق، حتى يستجيب لمتطلبات الساكنة. ومن بينها تفعيل عمل لجن التتبع مع إحداث مصالح دائمة للمراقبة كما هو منصوص عليها في عقود التدبير المفوض لهذا المرفق، والتي تتضمن مقتضيات خاصة لتوفير الإمكانيات المالية الضرورية من أجل تمكينها من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها.

وفي إطار مواصلة مواكبة ودعم الجماعات الترابية في هذا الشأن،

فقد تمت الاستعانة في إطار البرنامج الوطني للنفايات المنزلية بمكاتب دراسات مختصة من أجل تقديم الخبرة والمساعدة التقنية الضرورية للقيام بمهام التتبع والمراقبة لعقود التدبير المفوض.

وتعمل هذه الوزارة جاهدة على دعم قدرات الجماعات الترابية في هذا الميدان واطلاعها من خلال الندوات والطاولات المستديرة والدورات التكوينية على مدى أهمية التتبع والمراقبة في ضبط كافة العمليات المتعلقة بالتدبير المفوض.

وأخيرا لابد من الإشارة إلى أن هذه الوزارة تعمل على تتبع التوصيات الواردة عن المجلس الأعلى للحسابات، والعمل على إدراجها من خلال الدوريات وعمليات مراجعة هذا النوع من العقود.

سابعا: المنازعات القضائية المتعلقة بالجماعات الترابية:

تضمن تقرير أعمال المحاكم المالية برسم سنتي 2016 و2017 مجموعة من الملاحظات الهامة والقيمة المتعلقة بتدبير منازعات الجماعات الترابية، ومجموعة من الخلاصات في تطوير وتحسين هذه المنازعات التي أصبحت تشكل عبئا حقيقيا على هذه الأخيرة، مما يقتضي إيلائها أهمية كبيرة تتناسب ورهاناتها وآثارها على مالية الجماعات الترابية وعلى عمل مرافقها العمومية.

وقد رصد التقرير التطور الهام الحاصل في المنظومة القانونية المتعلقة بمنازعات الجماعات الترابية سواء منها ما يتعلق بمهام ومسؤوليات التمثيل القانوني للجماعات الترابية أمام القضاء أوالمساطر الخاصة برفع الدعاوى القضائية في مواجهة الجماعات الترابية، وكذا مهام الدعم والمؤازرة الموكولة للمساعد القضائي للجماعات المحلية سابقا والوكيل القضائي للجماعات الترابية حاليا.في المقابل فقد تم رصد بعض الملاحظات التي يتعين التعقيب عليها كما يلي:

- عدم تعيين الوكيل القضائي للجماعات الترابية: فكما هو معلوم فقد حل الوكيل القضائي للجماعات الترابية محل المساعد القضائي للجماعات المحلية بمقتضى القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، ومن أجل تفعيل ذلك، بادرت هذه الوزارة إلى إعداد وتوقيع قرار تعيينه وأحالته على الأمانة العامة للحكومة قصد النشر بالجريدة الرسمية. وتضمن القرار مجموعة من الآليات والمقتضيات الكفيلة بتمكين الوكيل القضائي للجماعات الترابية من القيام بمهامه في مواكبة منازعات الجماعات الترابية ومؤازرة هذه الأخيرة داخل الآجال وطبقا للشروط والقواعد القانونية المعمول بها.

- لامس التقرير الصعوبات المتعلقة بالإحصاءات الخاصة بمنازعات الجماعات الترابية التي تبقى نسبية إلى حدود كبيرة بالنظر إلى التطور المستمر لهذه المنازعات، وكذا اختلاف طبيعة المعلومات المتوفرة لدى كل متدخل. وفي هذا الصدد، فإن هذه الوزارة تعتمد في تحديد عدد الأحكام النهائية مثلا على الإحصائيات الواردة عن السلطة الحكومية المكلفة بالعدل بخصوص عدد ملفات التنفيذ المفتوحة لدى المحاكم الإدارية في مواجهة الجماعات الترابية.

- أورد التقرير مجموعة من الإحصائيات التي تؤكد ضعف تنفيذ الجماعات الترابية للأحكام النهائية، ويعود عدم التنفيذ غالبا إلى عدم توفر الجماعات الترابية على الموارد المالية، أو عدم رصد الاعتمادات الكافية للتنفيذ. وفي هذا الباب فقد سبق للقوانين التنظيمية للجماعات الترابية أن أوردت الأحكام النهائية ضمن النفقات الإجبارية التي يجب أن تتضمنها الميزانية وجوبا، كما يتم العمل سنويا على حث رؤساء مجالس الجماعات الترابية على رصد الاعتمادات المالية الكافية لتنفيذ هذه الأحكام النهائية، وذلك بمناسبة إعداد ميزانيات الجماعات الترابية.

على صعيد آخر، تعمل الوزارة من خلال اجتماعات تنسيقية دورية مع وزارة العدل على حصر الملفات التنفيذية المفتوحة لدى المحاكم الإدارية في مواجهة الجماعات الترابية قصد تتبع تنفيذها، بحيث يتم مراسلة جميع الجماعات الترابية المعنية بهذه الملفات قصد الوقوف على مآل التنفيذ وموافاة المصالح المعنية بالوثائق المثبتة لذلك، مع التذكير بإمكانية بحث التنفيذ بالتراضي لهذه الأحكام بما يحفظ مصالح الأطراف.

وقد أظهرت التجربة لدى بعض الجماعات الترابية أهمية التنفيذ بالتراضي لهذه الأحكام، بحيث عادة ما يتم تنفيذها على أشطر مع خفض المبالغ المحكوم بها، والتنازل عن التعويضات أو عن غرامات التأخير أو عن الغرامات التهديدية، وهو ما يساهم في أداء مبالغ هذه الأحكام في ظروف أفضل بالنسبة للجماعات الترابية.

- بخصوص ملاحظة التقرير المتعلقة بالاعتداء المادي الذي يشكل الجزء الأكبر من الملفات القضائية لدى الجماعات الترابية، والتي تسفر عن أحكام قضائية بمبالغ هامة، فإن هذه الوزارة لا تفتأ تنبه الجماعات الترابية إلى ضرورة احترام مسطرة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة لتفادي هذه الأحكام، كما تحرص سلطة المراقبة الإدارية، في إطار مهام التأشير على الاتفاقيات المتعلقة بإنجاز المشاريع، على التأكد من تسوية الوضعية القانونية للعقار المراد إنجاز المشروع عليه، وذلك وفق ما دأبت عليه في إطار اختصاص المصادقة على هذه الاتفاقيات الذي كانت تمارسه قبل دخول القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية حيز التنفيذ.

- أما فيما يتعلق بنقل الملكية بعد أداء التعويض المتعلق بالاعتداء المادي، فقد سبق لمحكمة النقض أن أقرت في هذا الباب أن أداء التعويض في إطار الاعتداء المادي من دون نقل للملكية يعتبر إثراء بلا سبب. ويقتضي الحكم بإقران أداء التعويض عن الاعتداء المادي بنقل لملكية العقار لفائدة الإدارة المعنية، وهو القرار الذي تحرص مصالح هذه الوزارة على تعميمه بين الجماعات الترابية مع دعوتها احتياطا لطلب نقل الملكية في إطار دعاوى الاعتداء المادي التي تقام في مواجهتها.

- فيما يخص التدبير الوقائي للمنازعات، فإن المصالح المختصة بهذه الوزارة تضع خدماتها رهن إشارة الجماعات الترابية من أجل توفير الاستشارة القانونية لفائدتها بهدف التأمين القانوني لأعمالها، وهي تعالج في هذا الباب مجموعة من طلبات الاستشارة التي تتوصل بها وتوافي الجماعات الترابية المعنية بعناصر الاستشارة المطلوبة.

من جهة أخرى، تضمنت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية مساطر خاصة للتدبير الوقائي من المنازعات وخاصة مسطرة طلب الوصل التي تستهدف منح الجماعة الترابية والطرف المشتكي إمكانية التوصل إلى حل توافقي تحت إشراف مصالح والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم حسب الحالة، كما خولت هذه المسطرة للأطراف اللجوء إلى وساطة هذه الوزارة في حال عدم التوصل إلى حل تحت إشراف والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم. إلا أن فعالية هذه المسطرة تتوقف على رغبة وإرادة الطرفين المعنيين من جهة، كما تتوقف على تنفيذ الخازن المختص لمقتضيات عقود الصلح المبرمة في إطارها، ولذلك فقد تم إدراج اتفاقيات الصلح ضمن تبويب ميزانيات الجماعات الترابية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- مداخلة السيد وزير الاقتصاد والمالية:

جواب السيد وزير الاقتصاد والمالية على الملاحظات والتساؤلات التي أثيرت ضمن عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية والتقرير السنوي للمجلس عن سنتي 2016 و2017.

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أود أن أشكر مجلسكم الموقر على عقد هذه الجلسة العمومية لمناقشة مضمون عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية والتقرير السنوي للمجلس عن سنتي 2016 و2017.

كما أشكر السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات والقضاة الذين قاموا بإنجاز هذا التقرير الذي يكتسي أهمية بالغة على مستوى مساءلة الإكراهات والتحديات المرتبطة بتدبير المالية العمومية، إيمانا منا بأن إصلاح الدولة، يمر أساسا عبر إصلاح المالية العامة ومراقبة وتتبع الإنفاق العمومي.

وانطلاقا من القناعة الراسخة لدى الحكومة بالدور الأساسي والهام لهذا المجلس كمؤسسة عليا للرقابة، فقد تفاعلت وكعادتها بإيجاب مع مضمون هذا التقرير، حيث سبق لها أن وضعت رهن إشارته مجموعة من المعطيات والتوضيحات والتعقيبات على الملاحظات الواردة بالتقرير المذكور.

وعليه، فإن الحكومة تؤكد مرة أخرى حرصها الدائم على التعاون المستمر والبناء مع مجلسكم الموقر وكذا مع المجلس الأعلى للحسابات نظرا لدوره المحوري كمؤسسة دستورية لمراقبة المالية العمومية، وذلك من خلال التجاوب مع ملاحظاته وتساؤلاته وتزويده بكافة المعطيات التي تمكنه من القيام بدوره الرقابي، وكذا التفاعل الإيجابي مع توصياته بما يخدم تحسين إطار تدبير المالية العمومية وتحقيق نجاعة وفعالية الإنفاق العمومي بالشكل المطلوب.

وعليه، فإني جد سعيد أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر للإجابة على التساؤلات وتوضيح بعض القضايا التي تضمنها التقرير المذكور، من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: حصيلة تنفيذ قوانين المالية برسم سنتي 2016 و 2017

في إطار مناقشة الملاحظات التي أثيرت حول حصيلة تنفيذ قوانين المالية برسم سنتي 2016 و 2017، والتي قام المجلس الأعلى للحسابات بإدراجها في تقريره السنوي برسم سنتي 2016 و 2017، أود تقديم التوضيحات التالية:

1. بالنسبة للملاحظات المتعلقة بالعناصر التوضيحية لعجز الميزانية: فبداية، لابد من الإشارة إلى أن المعطيات المرقمة المعتمدة في الملاحظات المختلفة الواردة في التقرير تكتسي طابعا إحصائيا ومؤقتا إلى حين صدور قوانين التصفية التي تحصر نتائج التنفيذ، إلا أنها تعطي الملامح الأولية لظروف تنفيذ توقعات قانون المالية.

أما فيما يتعلق بالملاحظات المتعلقة بانخفاض الإيرادات الضريبية بحوالي 2,1 مليار درهم برسم سنة 2016، فتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذا المستوى من التحصيل، والذي يبقى دون المستوى المتوقع، يتعلق بالمداخيل الجبائية الصافية من التسديدات والإرجاعات الضريبية.

وبناء عليه، وإذا أخذنا بعين الاعتبار تطور هذه التسديدات (6,9 مليار درهم) مقارنة بالتوقعات (5,2 مليار درهم)، أي بزيادة قدرها 1,7 مليار درهم، فإن الانخفاض في إجمالي المداخيل الخام يتراجع فقط بما يقارب 300 مليون درهم.

وبالإضافة إلى ذلك، نشير إلى أن انعكاس هذه التسديدات على المداخيل الجبائية للميزانية العامة لم يتجاوز 6,9 مليار درهم، بينما تم صرف المبلغ المتبقي من خلال الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، خاصة تلك المرتبطة بتحويلات حصص الجماعات الترابية من بعض المداخيل الضريبية.

أما فيما يتعلق بتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2017، فقد أسفر تنفيذ قانون المالية لهذه السنة عن عجز قدره 37,8 مليار درهم.

وهكذا، بلغت المداخيل العادية، دون احتساب التحويلات الجبائية لفائدة الجماعات الترابية، ما يناهز 229,9 مليار درهم مسجلة بذلك تحسنا بحوالي 11,5 مليار درهم بالمقارنة مع سنة 2016، وذلك بفضل ارتفاع المداخيل الجبائية، خاصة الضريبة على الشركات (+ 7 مليار درهم) والضريبة على القيمة المضافة (+4 مليار درهم) والضريبة الداخلية على الاستهلاك (+ 1,2 مليار درهم). أما الهبات الممنوحة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي فقد بلغت 9,5 مليار درهم (+ 2,3 مليار درهم)، فيما عرفت موارد الاحتكار المتأتية من المؤسسات العمومية ومساهمات الدولة انخفاضا طفيفا بحوالي 26 مليون درهم لتبلغ 8 مليار درهم.

أما فيما يخص النفقات العادية، فقد بلغت 205,8 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاعا بما يناهز 2,8 مليار درهم بالمقارنة مع سنة 2016 وذلك نتيجة زيادة نفقات المعدات والخدمات بمبلغ 1,8 مليار درهم ونفقات الدعم بما يناهز 1,2 مليار درهم، فيما سجلت نفقات الموظفين انخفاضا طفيفا بحوالي 261 مليون درهم لتبلغ 104,6 مليار درهم. وبخصوص نفقات الاستثمار، فقد عرفت الإصدارات ارتفاعا بمبلغ 3,2 مليار درهم لتبلغ 66,9 مليار درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن عجز الميزانية نسبة للناتج الداخلي الخام بلغ 3,6% عوض 3,5% كما نشر مسبقا، وذلك بالنظر إلى آخر المعطيات الفعلية المتعلقة بالحسابات الوطنية لسنة 2017 كما نشرتها المندوبية السامية للتخطيط.

وللتوضيح، ففيما يتعلق بالفارق بين معطيات النشرة الشهرية لإحصاءات المالية العامة للخزينة العامة للمملكة وبيان الموارد والنفقات الذي تعده مديرية الخزينة والمالية الخارجية، فنشير إلى أن هذين المصدرين لهما طبيعة مختلفة، حيث تصف الأولى عمليات الموارد والنفقات لقانون المالية على أساس محاسباتي فيما يتعلق بكل من التوقعات والإنجازات، فيما يستند بيان مديرية الخزينة والمالية الخارجية على منهجية تحليلية وفق المعايير الدولية في هذا المجال.

وفيما يتعلق بمنهجية إدراج عمليات الحسابات الخصوصية للخزينة في بيان الموارد والنفقات الذي تعده مديرية الخزينة والمالية الخارجية، تجدر الإشارة الى أنه باستثناء "الصندوق الخاص بالطرق" و "صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية" واللذين يتم إدراجهما حسب الطابع الاقتصادي لعملياتهما، فباقي الحسابات الخصوصية للخزينة تقدم على أساس صاف. وتعزى هذه المقاربة إلى أنه، في المرحلة الحالية، تسجل عمليات كل حساب على حدة بصفة إجمالية و على أساس محاسباتي دون إبراز طابعها الاقتصادي. وفي إطار المجهودات الرامية إلى تجويد إحصائيات المالية العامة، تعمل الوزارة حاليا على توفير الشروط اللازمة من أجل تقديم عمليات كل من الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة على أساس موحد.

2. فيما يتعلق بالملاحظات التي همت جودة المعلومات المقدمة بمناسبة صدور نتائج تنفيذ الميزانية؛

فتجدر الإشارة إلى أن الملاحظات الواردة في هذا الباب تعتمد كمرجعية لها على قواعد التسجيل المستندة على أساس الاستحقاق، ولا تأخذ بعين الاعتبار قواعد المحاسبة الخاصة بالميزانية المعمول بها في بلدنا والتي تخضع لأحكام المادة 32 من القانون التنظيمي لقانون المالية و التي تنص على أنه يتم بالنسبة للمحاسبة الميزاناتية إدراج المداخيل في حسابات السنة المالية التي يتم خلالها تحصيلها من قبل المحاسب العمومي، والنفقات في حسابات السنة المالية التي يؤشر خلالها المحاسبون المكلفون بتخصيص النفقات على الأوامر بالصرف أو الحوالات. ويجب أن تؤدى هذه النفقات من اعتمادات السنة المذكورة أيا كان تاريخ الدين.

وللتوضيح، فإن إعداد إحصاءات ماليتنا العمومية يرتكز على بيانات محاسباتية لا تتبنى بعد قاعدة الاستحقاق كأساس لتسجيل العمليات، سواء تعلق الأمر بالمداخيل أو النفقات.

كما أن تقديم المبلغ الصافي للمداخيل على أساس صافي، أي بعد خصم الحصة المحولة إلى الجماعات المحلية والجهات برسم كل من الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، ناتج عن حاجية المقارنة مع توقعات قانون المالية، حيث تدرج المداخيل الجبائية على أساس صافي على مستوى الميزانية العامة في حين تدرج التحويلات الى الجماعات المحلية والجهات على مستوى الحسابات المرصودة لأمور خصوصية المعنية.

وبناء على هذا، فإن تقييم الضغط الضريبي لا يقتصر على دمج التحويلات الجبائية للجماعات الترابية، وإنما يجب أن يشمل أيضا الضرائب الخاصة لهذه الجماعات وكذا المداخيل الشبه ضريبية.

3. بالنسبة للملاحظات المتعلقة بهيمنة التحويلات على نفقات فصل المعدات والنفقات المختلفة؛

بداية، لابد من التوضيح بأن تحويلات الاعتمادات هي عمليات ميزانياتية مسموح بها ومؤطرة قانونيا طبقا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية والمادتين 23 و24 من المرسوم رقم 2-15-426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تغييره وتتميمه. وهي عمليات تساعد على مرونة تدبير الاعتمادات حسب متطلبات تنفيذ الميزانية خلال السنة وعلى تأمين نمط سير عادي وسلس للمرافق العمومية، وذلك من خلال القيام بتحويل الاعتمادات داخل نفس الفصل. وعموما، لم تتجاوز نسبة التحويلات المنجزة المؤشر عليها من طرف مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنتي2016 و 2017، معدلا يتراوح ما بين 8 و10% من مجموع الاعتمادات المفتوحة.

أما فيما يخص التحويلات التي تهم ميزانية التسيير للتكاليف

المشتركة، فيتم إجراؤها أساسا لتمويل إنجاز بعض العمليات التي تكتسي طابعا استعجاليا أو ذات منفعة عامة والتي لم تتم برمجتها مسبقا. وقد شملت هذه العمليات أساسا التسديد لفائدة صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن وذلك لتغطية النفقات المتعلقة بتحمل آثار الإجراءات المواكبة التي تهدف إلى التخفيف من وقع حذف الدعم الموجه للمحروقات من خلال دعم قطاع النقل على وجه الخصوص. وقد خصصت هذه المبالغ أساسا لتمويل برنامج تجديد سيارات الأجرة من الصنف الأول (سيارات الأجرة الكبيرة) ولتصفية المتأخرات المتعلقة بدعم النقل المدرسي والجامعي وكذا لتغطية التزامات وزارة الداخلية الموقعة مع مختلف الفاعلين في قطاع النقل.

وفي الأخير، لابد من الإشارة إلى أن القانون التنظيمي رقم 130-13 لقانون المالية قد وضع آليات جديدة لتعزيز تأطير تحويل الاعتمادات خلال تنفيذ الميزانية، كما تنص على ذلك المادة 23 من المرسوم رقم 2-15-426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية. هكذا، وانطلاقا من سنة 2018، تم إخضاع تحويل الاعتمادات بين البرامج وبين الجهات داخل نفس البرنامج لترخيص مسبق من الوزير المكلف بالمالية. في نفس السياق، لا يمكن أن يفوق مجموع الاعتمادات موضوع تحويل على مستوى البرامج خلال نفس السنة، سقف 10% من المخصصات الأولية المفتوحة بموجب قانون المالية، وذلك فيما يتعلق بفصل المعدات والنفقات المختلفة وفصل الاستثمار من الميزانية العامة. وكلها آليات من شأنها أن تعزز أكثر احترام مبدأ تخصيص الاعتمادات.

4. فيما يتعلق بالملاحظات حول إمكانية إدراج نفقات التسيير من فصل التكاليف المشتركة في ميزانيات الوزارات المعنية: فتجب الإشارة بداية إلى أنه طبقا لأحكام المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية فإن الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة لا يمكن أن يتضمن إلا التكاليف التي لا يمكن إدراجها ضمن ميزانيات القطاعات الوزارية أو المؤسسات.

وبناء عليه، لابد من التأكيد على أن نفقات التسيير المدرجة ضمن الفصل المتعلق بالنفقات المشتركة تهم بالأساس دعم أثمنة الاستهلاك والإجراءات المواكبة، والمساهمة في أنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي، بالإضافة إلى المعاشات والإيرادات والتعويضات كالتعويضات الخاصة في حالة الوفاة والإعانات الخاصة لفائدة قدماء المحاربين والإعانات الاجمالية لضحايا مكفولي الأمة. علما، أنه ابتداء من سنة 2020، سيتم تجميع نفقات الموظفين ومساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد في فصل نفقات الموظفين، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 15 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

أما فيما يتعلق بنفقات الاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة، فقد تم العمل على تحويل عدة نفقات تتعلق بمشاريع قطاعية معينة كانت مدرجة ضمن هذا الفصل إلى ميزانيات الاستثمار للقطاعات الوزارية المعنية كالتسديد لفائدة صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية الذي تم تحويله إلى ميزانية الاستثمار لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والتسديد لفائدة مؤسسة الشيخ خليفة الذي تم تحويله إلى ميزانية الاستثمار لوزارة الصحة، بالإضافة إلى النفقات المتعلقة بإنجاز كل من الطريق السريع بين تيزنيت والعيون وميناء طنجة المتوسط 2 (المرحلة الثانية) التي تم تحويلها إلى ميزانية الاستثمار للوزارة المكلفة بالتجهيز والنقل واللوجستيك.

وعليه، لم يتم الاحتفاظ في ميزانية التكاليف المشتركة إلا بالنفقات المرتبطة بتمويل المشاريع المهيكلة الكبرى بحكم طابعها الأفقي وكذا تلك المتعلقة بدعم تفعيل السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، وذلك في إطار اتفاقيات أو عقود برامج تتعهد من خلالها وزارة الاقتصاد والمالية بالمساهمة في تمويلها. ويتعلق الأمر على الخصوص بتمويل برنامج التنمية المجالية لإقليم الحسيمة والبرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة الرباط وتهيئة موقع بحيرة مارشيكا وكذا إنجاز المسرحين الكبيرين للرباط والدار البيضاء، بالإضافة إلى دفع مبالغ لفائدة بعض الحسابات الخصوصية للخزينة كالصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات وصندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

5. بخصوص الملاحظات المتعلقة بعدم الاستجابة الدائمة للنفقات الطارئة لشرط انعدام إمكانية التنبؤ بها؛

فبداية، لابد من التوضيح بأن الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية يخضع لدراسة الطلب الذي يتقدم به القطاع الوزاري الذي يعاني من الخصاص، أخذا بعين الاعتبار حاجاته الملحة، حيث يتم صرف النفقات حسب نوعية العمليات وأهميتها. ويبقى مبدأ تدبير هذا الفصل قائم على ضمان السير العادي لمؤسسات الدولة دون اللجوء إلى تراكم الديون، خاصة فيما يتعلق ببعض نفقات التسيير ذات الطابع الاستعجالي كالمصاريف المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية (حوالي 38% من اقتطاعات الفصل خلال سنة 2016) ودعم المصالح الأمنية (حوالي 16% من اقتطاعات الفصل خلال سنة 2016) وكذا المصاريف المتعلقة بتنظيم الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية بمراكش (COP 22) (حوالي 15% من اقتطاعات الفصل خلال سنة 2016).

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم إجراء جرد سنوي للعمليات المتكررة على الأقل لمدة سنتين متتاليتين والتي لا تكون ذات طابع ظرفي، حيث يتم برمجة هذه العمليات ورصد الاعتمادات المتعلقة بها على مستوى ميزانيات القطاعات الوزارية المعنية برسم السنوات الموالية. فعلى سبيل المثال مكن جرد العمليات المتكررة برسم تنفيذ قانوني المالية لسنتي 2016 و2017 من تسجيل مجموعة من العمليات على مستوى ميزانيات القطاعات الوزارية المعنية، برسم قانون المالية لسنة 2018، مما مكن من تقليص الاعتمادات المتوقعة بهذا الفصل من 3,3 مليار

درهم سنتي 2016 و2017 إلى 1,7 مليار درهم سنة 2018.

6. فيما يتعلق بارتفاع نسبة الاعتمادات المرحلة؛

فوعيا منها بضرورة تقليص حجم الاعتمادات المرحلة، اتخذت الحكومة سلسلة من التدابير. ويتعلق الأمر بالأساس بإلغاء اعتمادات الأداء المرحلة المتعلقة بالنفقات التي لم تكن محل أمر بالأداء مؤشر عليه من طرف مصالح الخزينة العامة للمملكة لمدة خمس سنوات ثم ثلاث سنوات. هذا، إضافة إلى تسريع وتيرة إنجاز ميزانية الاستثمار.

وقد مكنت هذه المجهودات من تقليص حجم الاعتمادات المرحلة، حيث انتقلت من 21,3 مليار درهم خلال سنة 2013 إلى 18,20 مليار درهم سنة 2014، و17,29مليار درهم سنة 2015 و 16,31 مليار درهم سنة 2016، لتصل إلى 15,74 مليار درهم خلال سنة 2017. هكذا، بلغ معدل الاعتمادات المرحلة بالنسبة لمجموع اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار 37% سنة 2014 و32% سنة 2015 و26,6% سنة 2016 ثم 25% سنة 2017.

كما انعكست هذه المجهودات إيجابيا على وتيرة تنفيذ نفقات الاستثمار حيث سجلت نسبة الإنجاز 68,7% سنة 2014 و71,10% سنة 2015 و75% سنة 2016 ثم 80% سنة 2017.

من جهة أخرى، وفي إطار التحكم في حجم الاعتمادات المرحلة والتقليص منه، اعتمد القانون التنظيمي للمالية قاعدة جديدة للترحيل دخلت حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2018، تتمثل في تحديد سقف الاعتمادات المرحلة في حدود 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار للسنة المالية الجارية. وقد ساهم هذا التدبير الهام في التخفيف أكثر من حجم الاعتمادات المرحلة، إذ سجلت 11,75 مليار درهم حسب النتائج المؤقتة لتنفيذ قانون المالية لسنة 2018، مما يعني أن المجهودات المبذولة مكنت من تقليص الاعتمادات المرحلة إلى حوالي النصف خلال الخمس السنوات الماضية.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون التنظيمي للمالية، طبقا لمقتضيات الفصل 63 منه وفي إطار مقاربة التدرج، قد أجاز إمكانية تخفيض سقف 30% بموجب قانون المالية للسنة.

7. بالنسبة للملاحظات التي همت الحسابات الخصوصية للخزينة؛ فلابد أن أؤكد على ما يلي:

أولا: طبقا للقانون التنظيمي لقانون المالية الذي صادقتم عليه، فكل عمليات الحسابات الخصوصية للخزينة تُقرر وتُنفذ طبق نفس الشروط المتعلقة بعمليات الميزانية العامة.

فقبل الشروع في تنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة، فإن الجهة الآمرة بصرف هذه النفقات مطالبة بوضع برنامج استعمال لهذه النفقات مؤشر عليه من طرف وزارة المالية للتأكد من مطابقته للنص المحدث للحساب، إضافة إلى المراقبة التي تقوم بها مصالح الخزينة العامة للمملكة.

كما تشكل دراسة مشروع قانون المالية بالبرلمان مناسبة لكم لمساءلة الوزراء الذين يدبرون هذه الحسابات، في إطار اللجان القطاعية. ويتضمن التقرير السنوي حول الحسابات الخصوصية للخزينة معطيات مفصلة حول الاعتمادات المرصدة لهذه الحسابات وإنجاز مختلف المشاريع والبرامج الممولة في إطارها. كما أن هذه الحسابات تخضع لمراقبة المجلس الأعلى للحسابات وللبرلمان في إطار قانون التصفية.

ثانيا: لابد أن أؤكد على أن الهدف من إحداث هذه الحسابات هو كونها إطارا مرنا للتدبير المالي يمكن من مواكبة مشاريع وبرامج هيكلية متعددة السنوات، كبرامج محاربة السكن العشوائي والسكن المهدد بالانهيار في إطار صندوق التضامن للسكنى، وبرامج محاربة الفقر والهشاشة في إطار صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرامج فك العزلة عن العالم القروي في إطار الصندوق الخاص بالطرق.

وبالتالي، فمن الطبيعي أن نتحدث عن ترحيل أرصدة هذه الحسابات لمواكبة هذه البرامج الهامة التي حققت نتائج ملموسة على مستوى محاربة الفقر والهشاشة وتنمية وفك العزلة عن العالم القروي، ومحاربة دور الصفيح.

أما ما هو غير طبيعي ومجانب للصواب، فأن نتحدث عن أرصدة هذه الحسابات وإغفال ما تحتويه من التزامات اتجاه المقاولات ومقدمي الخدمات.

فإذا كانت هذه الحسابات تتوفر على أرصدة مرحلة، فإنها تتوفر في نفس الوقت على اعتمادات والتزامات مُرحَّلة.

8. أما بالنسبة للملاحظات المتعلقة بالتغيرات المهة التي تعرفها توقعات موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لبعض القطاعات الوزارية وكذا ضعف معدل تنفيذ ميزانيات هذه المرافق؛

فلابد من الاشارة إلى أن التقديرات الواردة بقانون المالية لمداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تبقى مجرد توقعات يمكن تجاوزها بقرار حكومي خاصة في الحالتين التاليتين:

الحالة الأولى: وجود فائض للمداخيل متأتي من السنوات الماضية؛

الحالة الثانية: استخلاص موارد استثنائية (هبات أو إعانات، أو تزايد النشاط أو تغيير التعريفة بمرسوم،...) تفوق التقديرات المسجلة بقانون المالية. وعليه، فإن التغييرات المسجلة على مستوى التوقعات خاصة موارد الاستثمار، ناتجة بالأساس عن عمليات رفع سقف التحملات خلال السنة.

أما فيما يخص ضعف نسب تنفيذ الاعتمادات المحققة من طرف بعض المرافق، لابد من الإشارة من جهة إلى أن نسب الإنجاز تتفاوت من مرفق إلى آخر، ومن جهة أخرى إلى أنه طبقا لمقتضيات القانون

التنظيمي للمالية يمكن، إن اقتضى الحال، أن ترصد الزيادة المحتملة لمداخيل الاستغلال على النفقات لتمويل نفقات الاستثمار التي تنجزها مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. وبناء عليه، يجب أخذ هذا المعطى بعين الاعتبار عند احتساب نسبة إنجاز نفقات الاستغلال بالنسبة لهذه المرافق. إذ يجب عدم احتساب الزيادة المرصودة لنفقات الاستثمار ضمن مداخيل الاستغلال عند تحديد نسبة الانجاز بالنسبة لنفقات الاستغلال وهو الأمر الذي لا يقوم به المجلس الأعلى للحسابات.

وإذا ما أخذ هذا المعطى بعين الاعتبار، فنسب الانجاز لدى بعض المرافق ستسجل ارتفاعا كبيرا مقارنة مع النسب المسجلة من طرف المجلس الأعلى للحسابات وكمثال على ذلك فإن نسبة إنجاز نفقات الاستغلال لدى مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون ستنتقل من 14% المسجلة من طرف المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2016 إلى نسبة 80 %.

عناصر الاجابة حول الملاحظات المتعلقة بالاستثمارات العمومية.

بداية، لابد من التأكيد بأن نسبة مهمة من الاستثمارات العمومية، هي استثمارات تخص البنيات الأساسية والقطاعات ذات الطابع الاجتماعي، وكما تعلمون فإن هذا النوع من الاستثمارات لا يكون له وقع فوري وسريع، بل تقاس نتائجه على الأمد الطويل.

كما أنه لا يمكن الحديث عن مردودية الاستثمارات العمومية فيما يخص خلق الثروة وإحداث فرص الشغل بمعزل عن دورها في خلق الظروف اللوجستيكية الضرورية لتطوير الاستثمارات الخاصة المسؤولة بشكل مباشر عن خلق فرص الشغل.

وفي هذا الإطار، لابد من التأكيد بأن المجهودات الكبيرة التي بدلتها بلادنا على مستوى الاستثمارات العمومية، مكنت من تحقيق نتائج مهمة على مستوى تطوير الأوراش الكبرى للبنية التحتية، وإطلاق استراتيجيات قطاعية ساهمت في تغيير بنية الاقتصاد الوطني. كما ساهمت في تمويل مشاريع الكهربة القروية والتزويد بالماء الصالح للشرب وفك العزلة عن المناطق البعيدة والنائية.

وقد مكنت هذه الاستثمارات، إلى جانب المجهودات المبذولة على مستوى مناخ الأعمال والتحفيزات الجبائية والعقارية، من تحسين جاذبية بلادنا لاستقطاب استثمارات كبرى، كرونو وبوجو وبومبارديي...

أما فيما يخص الملاحظات بخصوص نسب إنجاز الاستثمار بالميزانية العامة، فالمجهودات المبذولة خلال السنوات الماضية مكنت من رفع هذه النسبة على مستوى الميزانية العامة من 59% سنة 2012 إلى 80% سنة 2017، وهي نسبة إنجاز استثنائية لم يتم تحقيقها من قبل. وقد انعكست هذه الوتيرة السريعة في الإنجاز بشكل إيجابي على مستوى تقليص حجم الاعتمادات المرحلة من 21 مليار درهم سنة 2013 إلى 15,7 مليار درهم سنة 2017. ومع تطبيق سقف 30% من الاعتمادات المفتوحة سنة 2018، فقد تقلصت الاعتمادات المرحلة إلى 11,75 مليار درهم، أي أنه تم تقليص هذه الاعتمادات إلى النصف في ظرف 5 سنوات.

وبالنسبة للتساؤلات المتعلقة بضعف نسبة إنجاز استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية والإجراءات التي من شأنها تحسين وتيرة إنجاز استثمارات هذه الهيئات؛

فبداية، يجب التذكير بأنه خلال سنة 2016، بلغت استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية ما مجموعه 72.675 مليون درهم، مسجلة انخفاضا نسبته 8,5% مقارنة بسنة 2015 ويرجع ذلك بالأساس إلى بلوغ مستوى جديد من الاستثمار منذ 2012 (77.545 مليون درهم)، وبالإضافة إلى نضج بعض المشاريع المهيكلة مثل الطرق السيارة والنقل السككي والبنيات التحتية للموانئ والمطارات.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يقارب 60% من هذه الاستثمارات تم إنجازها من طرف سبع مؤسسات ومقاولات عمومية وهي المجمع الشريف للفوسفاط (10.872 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (10.213 مليون درهم) ومجموعة التهيئة العمران (5.875 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (5.796 مليون درهم) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (5.457 مليون درهم) والشركة الوطنية للنقل الجوي-الخطوط الملكية المغربية (2.516 مليون درهم) ومجموعة الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط (2.177 مليون درهم).

وقد تأكد هذا المنحى خلال سنة 2017 حيث تم تسجيل تراجع في مستوى إنجازات استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية بلغت نسبته ناقص 16% (61.286 مليون درهم) وفي نسبة الإنجاز التي بلغت 60% مقابل 65% خلال سنة 2016. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى:

- o إتمام أغلب مكونات برنامج الطرق السيارة؛
- o تأخر تنفيذ أشغال الشبكات بالنسبة لشركة الناظور-غرب المتوسط؛
- o تأخير إطلاق طلبات العروض والدراسات الأولية المتعلقة بالطرق الجديدة لصندوق التمويل الطرقي؛
- o صعوبة الدراسات المتعلقة بإعادة الهيكلة والتعقيدات التي تطبع أشغال خطوط الطراموای بالنسبة لشركة الدار البيضاء للنقل؛
- o تأخر مجموعة من مشاريع معالجة المياه العادمة نظرا لصعوبة تعبئة العقار الضروري لهذه المشاريع من طرف الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء.

وتجدر الإشارة إلى أن توقعات اختتام الاستثمارات برسم سنة 2018 تتجاوز 60.000 مليون درهم حيث ستسجل نسبة إنجاز قدرها 65%،

مما يؤكد استقرار الاستثمارات في نفس مستواها الحالي.

أما فيما يتعلق بسنة 2019، فيقدر حجم استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية المتوقعة بما يناهز 99.011 مليون درهم، مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 8% مقارنة بالتوقعات الأولية لسنتي 2018 و2017. ويرتبط هذا الانخفاض بتحسن برمجة استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية بحيث يتم الحرص أكثر على تلبية الشروط المسبقة لإنجاز المشاريع كتصفية العقار وتعبئة التمويل وتوفر الدراسات الأولية.

ويتم العمل حاليا على إعادة التوجيه النوعي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية وذلك على أساس الأهداف المرتبطة بدعم الاندماج الاجتماعي وإحداث فرص الشغل والثروات وتطوير المقاولة، وهذا بالموازاة مع تعزيز المكتسبات الكبرى المرتبطة بالشبكات والتجهيزات والبنيات التحتية. وسوف يتركز الاهتمام من الآن فصاعدا على الاستغلال الأمثل للبنيات التحتية المنجزة ودعم صيانتها وتحقيق فعالية أكثر للجهود المبذولة في هذا المجال.

أما بخصوص الملاحظات المتعلقة بآثار ارتفاع قيمة إمدادات الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية على عجز الميزانية العامة للدولة وأسباب انخفاض مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة؛

بداية، يجب التذكير بأن التحويلات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية تعكس بنية المحفظة العمومية إذ تساهم الهيئات ذات الطابع التجاري بالإضافة لبعض المؤسسات المالية العمومية في الميزانية العامة للدولة، فيما تستفيد الهيئات ذات الطابع غير التجاري من الإمدادات المالية المرصدة من الميزانية العامة للدولة لتمويل نفقات التسيير والتجهيز.

وعليه، فإن التحويلات المالية للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية؛ بلغت سنة 2016 ما مجموعه 26.476 مليون درهم تم تخصيص 50% منها للتسيير و40% للتجهيز و10% للزيادة في رأس المال. وتمثل هذه الإمدادات ما قدره 12,2% من مجموع نفقات الميزانية العامة للدولة بما في ذلك نفقات الاستثمار.

ويشكل القطاع الاجتماعي (14.729 مليون درهم، أي 56%) والفلاحة (4.305 مليون درهم، أي 16%) والنقل (2.765 مليون درهم، أي 10%) والطاقة والمعادن (1.288 مليون درهم، أي 5%)، أهم القطاعات المستفيدة من التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية.

وتمثل المؤسسات والمقاولات العمومية التالية أهم المستفيدين من إمدادات الدولة خلال سنة 2016: الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (4.332 مليون درهم) والمراكز الاستشفائية (2.551 مليون درهم) والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (2.312 مليون درهم) والمكتب الوطني للخدمات الجامعية والثقافية (2.149 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (1.952 مليون درهم) والجامعات ومؤسسات التعليم العالي (1.918 مليون درهم) والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (1.150 مليون درهم) والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية (817 مليون درهم) وشركة الطرق السيارة للمغرب (800 مليون درهم) والوكالات الحضرية (644 مليون درهم) والناظور غرب المتوسط (400 مليون درهم) والتعاون الوطني (384 مليون درهم) والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية (328 مليون درهم).(

أما فيما يخص إنجازات سنة 2017، بلغت الإمدادات المالية الموجهة للمؤسسات والمقاولات العمومية ما مجموعه 28.781 مليون درهم مسجلة نموا قدره 8,7% مقارنة بسنة 2016. ويرجع هذا الارتفاع أساسا للتحويلات الموجهة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين. وقد تم تخصيص 50% من مجموع الامدادات للتسيير و40% للتجهيز و10% للزيادة في رأس المال. وتمثل هذه الإمدادات ما قدره 10,6% من مجموع نفقات الميزانية العامة للدولة بما في ذلك نفقات الاستثمار.

أما برسم قانون المالية لسنة 2018، فقد بلغت الإنجازات ما قدره 24.913 مليون درهم في نهاية شهر أكتوبر 2018 أي بنسبة إنجاز بلغت 74% من التوقعات لسنة 2018 (33.575 مليون درهم).

فيما يخص مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة؛ فقد بلغت خلال سنة 2016 ما قدره 8.184,4 مليون درهم أي بنسبة إنجاز بلغت 98% بالنسبة لتوقعات قدرها 8.330,37 مليون درهم. وسجلت هذه الإنجازات انخفاضا بلغ 9% مقابل إنجازات سنة 2015 (8.955,8 مليون درهم). ويعزى ذلك أساسا إلى تراجع مساهمات بعض المؤسسات والمقاولات العمومية منها المجمع الشريف للفوسفاط وذلك ارتباطا بالوضعية غير المواتية للسوق الدولي وبالرغم من ذلك حافظ المجمع على مكانته. كما يعزى انخفاض المساهمات إلى تراجع مساهمة شركة اتصالات المغرب وكذا إلى عدم مساهمة مجموعة صندوق الإيداع والتدبير خلال سنة 2016. إلا أن هذه الانخفاضات قابلتها مساهمات إضافية من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ومكتب الصرف.

أما فيما يخص سنة 2017، فقد بلغت الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 7.958 مليون درهم (مقابل إنجازات متراكمة بلغت 8.184 مليون درهم حتى متم دجنبر 2016)، أي بنسبة إنجاز بلغت 88% بالنسبة لتوقعات قدرها 9.067 مليون درهم ونسبة إنجاز قيمتها 98% مسجلة في نهاية 2016.

وتبلغ توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية برسم قانون المالية لسنة 2018 ما قدره 9.821 مليون درهم أي بزيادة 8% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2017 (+754 مليون درهم). أما التوقعات المحينة في 07 دجنبر 2018، فقد بلغت 9.489,2 مليون درهم أي بانخفاض بلغ 331,8 مليون درهم مقارنة مع توقعات بداية

السنة وذلك علاقة مع الارتفاعات والانخفاضات المسجلة لدى بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، والتي تتمثل فيما يلي:

o ارتفاعات تبلغ 578,76 مليون درهم متأتية أساسا من أرباح كل من شركة اتصالات المغرب (+222,62 مليون درهم) وشركة استغلال الموانئ (+170,52 مليون درهم) والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (+145,62 مليون درهم) واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير (+40 مليون درهم)؛

o انخفاضات بلغت 910,56 مليون درهم وهمت على الأساس، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (-500 مليون درهم) وبنك المغرب (-109 مليون درهم برسم حصص الأرباح) والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن (-200 مليون درهم) والقرض الفلاحي للمغرب (-100 مليون درهم).

وبلغت الإنجازات المتراكمة في 07 دجنبر 2018 ما قدره 8.288,51 مليون درهم (مقابل 7.025,98 مليون درهم متراكمة في نهاية نونبر 2017)، أي بنسبة إنجاز 84,4% مقارنة مع توقعات بداية السنة. وشملت هذه الإنجازات، بالأساس، الموارد المتأتية من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (2.500 مليون درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (2.000 مليون درهم) وشركة اتصالات المغرب وشركة استغلال الموانئ (1.853 مليون درهم).

وتناهز توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية برسم قانون المالية لسنة 2019 ما قدره 11.450 مليون درهم) دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة) أي بزيادة متوقعة قدرها 17% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2018 (9.821 مليون درهم).

وتقدر توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنوات 2020 و2021 بما قيمته 10.347 مليون درهم و11.091 مليون درهم، على التوالي.

أما بالنسبة للإجراءات الهادفة لتحسين مردودية المحفظة العمومية؛ فيجب التذكير بأن تحسين أداء مساهمة المحفظة العمومية في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها المغرب يتطلب حتما تقوية المنجزات العملياتية والمالية لمكونات هذه المحفظة وذلك من خلال عصرنة حكامتها وتكريس شفافيتها. كما أن تدبير هذه المحفظة مرتبط برؤية مهيكلة ومندمجة لدور الدولة المساهمة الذي يجب إبرازه وتأطيره بالموازاة مع المهام الأخرى التي تقوم بها الدولة تجاه المحفظة العمومية (دور الموجه الاستراتيجي وضامن المرفق العام ودور المراقب...).

وفي هذا الصدد، فإن برمجة الموارد المتأتية من هذه الهيئات تتم وفق مقاربة تشاركية حيث ركزت منشورات السيد وزير الاقتصاد والمالية المتعلقة بإعداد مشاريع ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية، خاصة بالنسبة لسنتي 2017 و2018، على توجيهات هامة بهذا الخصوص، منها:

- ضرورة وضع برمجة متعددة السنوات لمساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة بغية ضمان رؤية واضحة بالنسبة لكل من الدولة وهذه الهيئات؛

- تحديد آجال لأداء مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة، علما أن هذه المساهمات تعتبر صافية من أي اقتطاع ضريبي، وأنه يتوجب دفعها موزعة على ثلاثة أشطر (مارس ويونيو وشتنبر) من كل سنة.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الإرساء التدريجي للتدبير النشيط للمحفظة العمومية الذي يؤطر دور الدولة المساهمة، تم الشروع في وضع سياسة لتوزيع الأرباح وذلك لضمان رؤية أفضل فيما يخص الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا تناسقها فيما يتعلق بالتزامات هذه الهيئات والمرتبطة أساسا ببرامجها الاستثمارية.

بخصوص الملاحظات المتعلقة بالنفقات ذات الطابع الاجتماعي (بما فيها صندوق دعم التماسك الاجتماعي)

بداية، لا بد من الإشارة إلى العناية الخاصة التي توليها الحكومة للقطاعات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، نوضح النقط التالية:

1. فيما يخص المجهود المالي المخصص لقطاع التربية الوطنية:

لقد جعلت الحكومة في صميم أولوياتها مسألة التنزيل الفعلي والعملي المتجانس للرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030 "من أجل إرساء مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء"، التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بتكليف من جلالة الملك، حيث تمت ترجمة مضامين هذه الرؤية الاستراتيجية، التي توافقت عليها مختلف مكونات المجلس، في مشروع القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والذي تمت صياغته تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لجلالة الملك الذي دعا الحكومة إلى "صياغة هذا الإصلاح في إطار تعاقدي وطني ملزم، من خلال اعتماد قانون-إطار يحدد الرؤية على المدى البعيد."

وقد عرفت الاعتمادات المرصودة لصالح قطاع التربية الوطنية خلال السنوات الأخيرة تطورا مهما يتماشى مع الأهداف المرسومة لهذا القطاع حيث استفاد هذا الاخير خلال سنتي 2016 و2017 من اعتمادات بلغت على التوالي 3.86 مليار درهم و4.9 مليار درهم في اطار ميزانية الاستغلال مخصصة لاسيما لتغطية نفقات الدعم المدرسي وتسيير المؤسسات التعليمية والشأن التعليمي و 2.6 مليار درهم و3.8 مليار درهم برسم ميزانية الاستثمار مخصصة لتقوية العرض المدرسي عبر مشاريع البناء والتوسيع والتجهيز والتأهيل بما فيه استبدال المفكك وقد تم خلال هاتين السنتين تحويل الإعانات المخصصة لصالح الأكاديميات بنسبة 100% من اجل توفير السيولة اللازمة لتمكينها من

متابعة تنفيذ برامجها وأداء الديون الجاهزة.

كما تم خلال سنتي 2016 و2017 دعم منظومة التربية والتكوين بالإمكانيات البشرية اللازمة من خلال عمليتين للتوظيف بموجب عقود شملت 35.000 أستاذ، وذلك من أجل التخفيف من ظاهرتي الاكتظاظ والأقسام المشتركة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية استمرت خلال سنة 2018 التي عرفت توظيف 20.000 أستاذ متعاقد ومن المرتقب التعاقد مع 15.000 أستاذ سنة 2019.

وقد مكنت المجهودات المبذولة من التخفيف من ظاهرتي الاكتظاظ والأقسام المشتركة حيث سجلت نسب الاكتظاظ انخفاضا كبيرا خلال الموسم الدراسي 2017-2018 حيث بلغت 1,5% في الابتدائي و 0,7% في الثانوي الإعدادي و 0,3% في الثانوي التأهيلي، مقابل 10,9% و15% و 7,2% بالنسبة لهذه المستويات على التوالي برسم السنة الدراسية 2016-2017.

وفي إطار تحسين حكامة النظام التربوي تمت خلال سنة 2016 مراجعة الهيكلة التنظيمية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والتي ترتكز على تعزيز نهج اللامركزية واللاتمركز ودعم قدراتها التنظيمية والتدبيرية ومصالحها الإقليمية وذلك من خلال احداث أقسام ومصالح جديدة (قسم تدبير الموارد البشرية وقسم الشؤون الادارية والمالية و كذا مراكز جهوية واقليمية لنظم الاعلام) اضافة الى تعزيز آليات التعاقد وتطوير الكفاءات التدبيرية للمتدخلين على كافة المستويات ومواصلة الجهود المبذولة فيما يخص الأنظمة المعلوماتية والتقييم.

تذكير بالمجهود المالي المخصص للقطاع خلال الفترة 2016-2019:

النفقات	2016	2017	2018	2019
نفقات الموظفين	38 867 531 000	36 241 000 000	35 976 819 000	34 982 885 000
المناصب	8340	38000	(1) 20000	(1) 15000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	3 865 569 000	4911000000 (2)	7 681 000 000 (3)	10 050 000 000 (3)
نفقات الاستثمار	2 629 800 000	3 825 566 000	4 500 000 000	5 291 000 000

(1) يتعلق الامر بالموظفين بموجب عقود لدى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

(2) بما فيها اعتمادات مالية اضافية تقدر ب 980 مليون درهم في إطار النفقات الطارئة لتغطية تكاليف اجور المتعاقدين وتم تحويلها للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

(3) بما فيها تكاليف أجور المتعاقدين.

2. بالنسبة للمجهود المالي المخصص لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛ وفي هذا الإطار، سنركز على نقطتين اثنتين:

أولا: المجهود المالي في قطاع التعليم العالي:

في ما يخص قطاع التعليم العالي، وعلى غرار باقي مكونات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، يندرج المجهود المالي للدولة في إطار التوجهات الأساسية للرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، التي انبثقت عنها الخطة الاستراتيجية للقطاع برسم نفس الفترة. وترتكز هذه الخطة على أربعة محاور رئيسية و39 مشروعا وإجراءات عملية للتنفيذ، وذلك وفق برمجة زمنية تأخذ بعين الاعتبار المدى القريب والمتوسط والبعيد.

وقد انتقلت الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع من 8,2 مليار درهم سنة 2010 إلى 10,7 مليار درهم برسم سنة 2018 بارتفاع 29%. يعزى هذا الارتفاع، خاصة، إلى ارتفاع الاعتمادات المخصصة للنفقات والمعدات المختلفة 73% برسم نفس الفترة وكذا نفقات الموظفين 20%، كما هو مبين في الجدول الآتي:

	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المناصب المحدثة	500	500	400	700	700
الموظفون	5384,53	5803,00	5930,14	6200,00	6323,78
المعدات والنفقات المختلفة	2840	3193,50	3203,5	3372,8	3630,78
الاستثمار	800	896,00	876,00	1160,18	1360,78
المجموع	8584,53	9892,50	10009,65	10732,98	11315,30

من جهة أخرى، فإن ميزانية تسيير قطاع التعليم العالي توجه أساسا وفي جزء كبير منها، إلى تغطية منح الطلبة وإعانة الجامعات وكذا البحث العلمي، حيث أصبحت النفقات الخاصة بالمنح تمثل 50% من مجموع النفقات في السنوات الأخيرة بدل 25% سنة 2010 كما ان نفقات التسيير الموجهة للجامعات عرفت تطورا ملحوظا منذ نهاية المخطط الاستعجالي سنة 2012 حيث تبلغ حاليا 28% من مجموع نفقات التسيير للقطاع بدل 16% سنة 2012. أما فيما يخص نفقات التسيير المخصصة للبحث العلمي فقد عرفت استقرارا منذ سنة 2010.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تمويل البحث العلمي عبر عدة مؤسسات أهمها الصندوق الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، حيث بلغ سقف اعتماداته لسنة 2018 ما قدره 599 مليون درهم، توجه أساسا إلى المؤسسات العمومية والخاصة العاملة في البحث وكذا منح التميز وإعانات لمؤسسات ومعاهد البحث والابتكار.

ثانيا: تطور مؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي:

توسيع عرض التكوين والرفع من جودته: عرف معدل التمدرس ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقل من 28.1% برسم السنة الجامعية 2014-2015 إلى 31.1% برسم السنة الجامعية 2015-2016، ثم 33% برسم سنة 2016-2017. أما فيما يخص بنيات الاستقبال، فقد انتقل عدد المقاعد من 430.868 مقعدا سنة 2014-2015 إلى 484.167 مقعدا سنة 2016-2017 بنسبة تطور تتجاوز 12%. وقد مكن هذا التطور، نسبيا، من مواكبة تطور العدد الإجمالي لطلبة التعليم العالي الذي عرف بدوره ارتفاعا ملحوظا منذ السنة الجامعية 2010-2011، حيث

انتقل من 473.106 طالب إلى 747.000 طالب سنة 2016-2017، أي بزيادة تقدر ب 71% ويرتقب أن يصل إلى 822.191 طالب سنة 2017-2018. ومن جهة أخرى، لا يتجاوز عدد الخريجين 15% من العدد الاجمالي للطلبة رغم أنه في تزايد متواصل حيث انتقل بنسبة 52% من سنة 2011-2012 بما يناهز 72.773 متخرج إلى 110.688 سنة 2015-2016.

تحسين نسبة التأطير البيداغوجي والإداري: انتقل عدد موظفي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من 23.230 موظف سنة 2010 إلى 23.517 موظف سنة 2017 بارتفاع 1.24%. ويعزى هذا الارتفاع لاستفادة قطاع التعليم العالي طيلة الفترة المذكورة من إحداث 4.196 منصبا ماليا منها 980 منصب مالي تم خلقها بموجب قوانين المالية 2015 و2016 في إطار عملية تحويل مناصب إدارية لحاملي الدكتوراه في الإدارة العمومية إلى مناصب بيداغوجية لتوظيفهم كأساتذة مساعدين وذلك لمواكبة تزايد أعداد الطلبة وتحسين نسب التأطير البيداغوجي والإداري. أما بالنسبة لسنة 2018 فقد تم إحداث 700 منصب جديد وكذا تحويل 800 مناصب إدارية لحاملي الدكتوراه في الإدارة العمومية إلى مناصب بيداغوجية لتوظيفهم كأساتذة مساعدين.

الخدمات الاجتماعية للطلبة: شهد عدد المستفيدين من المنحة الدراسية تطورا مهما بحيث انتقل من 215.507 مستفيد برسم السنة الجامعية 2012-2013 إلى 330.000 مستفيد برسم سنة 2016-2017 أي بزيادة قدرها 53 % والتي ترتبت عنها زيادة في الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض بنسبة 112%، حيث انتقلت من 848 مليون درهم سنة 2012 إلى 1.800 مليون سنة2017.

فيما يخص الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية، فقد بلغت 58.887 سريرا سنة 2016-2017 محققة بذلك ارتفاعا بنسبة 78% بالمقارنة مع سنة 2011-2012، التي كانت القدرة الاستيعابية إبانها تناهز حوالي 033.00 سرير. وقد تمت برمجة 6 أحياء جديدة مع توسعة 5 أحياء أخرى مستقبلا كي تكون جاهزة في أفق سنة 2018 و2019.

البحث العلمي: تتوفر بنيات البحث العلمي الجامعية على 1348 بنية للبحث معتمدة من طرف مجالس الجامعات، 06 مراكز للدراسات والبحث، 564 مختبر للبحث و13 مجموعة للبحث و765 فريق بحث غير منتمين لأي مختبر، أما بالنسبة لمراكز الدكتوراه فهناك 53 مركزا بالجامعات و5 مراكز بمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات. فيما يخص مخرجات الإنتاج العلمي، فقد سجلت 117 براءة اختراع مسجلة باسم الجامعات ومراكز البحث سنة 2017 مقابل 11 براءة سنة 2009، مسجلة بذلك مساهمة بنسبة 65 % من مجموع الطلبات من أصل مغربي والبالغ عددها 182 براءة، وكذا فإن عدد المنشورات العلمية في المجلات الدولية المحكمة بقاعدة SCOPUS بلغ 5656 في 2016 و عدد المنشورات المفهرسة المشتركة بين الجامعات المغربية ونظيراتها الأجنبية 2143 خلال 2016، كما أن عدد مشاريع البحث والابتكار التي أنجزت بشراكة مع المقاولات في إطار طلبات العروض الوطنية خلال الفترة 2015-2017 بلغت 21 مشروعا، وقد تم تحميل 906.479 منشور علمي من قواعد البيانات الإلكترونية التي يوفرها المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني إلى حدود 16 أكتوبر 2017.

3. بالنسبة لصندوق دعم التماسك الاجتماعي:

1.3: فيما يخص نفقات صندوق التماسك الاجتماعي لسنتي 2016-2017 (بمليون درهم)

النفقات	2016	2017
نظام المساعدة الطبية	1017	1225
تيسير	500	500
مليون محفظة	667	250
الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة	285	588
دعم الأشخاص في وضعية إعاقة	100	111
المجموع	2569	2674

2.3: فيما يخص حكامة الصندوق

غياب استراتيجية مندمجة: بالنسبة للنقط المرتبطة بغياب استراتيجية مندمجة لبرامج الصندوق، فينبغي التوضيح أن الحكومة تسهر حاليا على تطوير سياسة مندمجة وموحدة للحماية الاجتماعية وذلك عملا بمبدأ إرساء التقائية وتكامل السياسات الاجتماعية العمومية وتحسين حكامتها، حيث ينبغي الحرص على ضمان حكامة جيدة لمجموع هذه البرامج، مع ضبط وترشيد النفقات وتحديد المهام والمسؤوليات والتنسيق بين جميع المتدخلين في تدبير هذه البرامج.

عدم توفر برمجة متناسقة لموارد الصندوق ونفقاته: من أجل ضمان حسن تدبير صندوق دعم التماسك الاجتماعي، تم الحرص على رصد الاعتمادات المالية اللازمة لمجموع برامج الدعم المستفيدة من مداخيل هذا الصندوق وذلك في إطار تعاقدي مع الأطراف المعنية يستجيب لقواعد الحكامة الجيدة، وكذا بناء على دراسة الحاجيات والمتطلبات من أجل المساهمة في سد الخصاص لتمويل هذه البرامج. كما يجدر التوضيح أن الاعتمادات المبرمجة في هذا الصندوق يتم احتسابها بناء على دراسة المعطيات المتوصل بها من طرف القطاعات المستفيدة، وذلك لتحديد المبالغ اللازمة للمساهمة في تمويل حاجيات البرامج المعنية. وبالتالي فإن هذه الممارسة توفر برمجة متناسقة لموارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي، كما تستجيب لسياسة ضبط وترشيد النفقات العمومية وكذا متطلبات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، لا سيما فيما يخص تعميم ثقافة التدبير المرتكز على النجاعة والمردودية، وخلق التوازن بين الحاجات التمويلية لمختلف

السياسات وبين الإمكانيات المتاحة.

تأخر في تفعيل خدمات الصندوق: تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من عدم تفعيل الصندوق سنة 2012، فلقد تم الحرص على رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتمويل البرامج الاجتماعية المستفيدة منه والتي انطلقت قبل هذه السنة في إطار الميزانية العامة وذلك عبر فصل التكاليف المشتركة أو من خلال تعزيز الميزانية المخصصة للوزارة المعنية بتدبير البرنامج.

لقد شكلت سنة 2013 منعرجا حاسما لتعميق التفكير في طريقة تدبير وتسيير هذا الصندوق، فأمام غياب معايير الاستفادة والإطار التعاقدي وكذا عدم توفر دلائل الإجراءات والمساطر الخاصة لصرف المنح، كان من الضروري تخصيص هذه السنة لنهج ووضع المعايير الضرورية التي تؤطر طريقة صرف الإعانات على مستوى هذا الصندوق.

وابتداء من سنة 2014، تم الشروع في صرف الإعانات المالية للبرامج الاجتماعية وذلك في إطار تعاقدي مع الأطراف المعنية يستجيب لقواعد الحكامة الجيدة في تدبير الصندوق، وكذا بناء على دراسة الحاجيات والمتطلبات من أجل المساهمة في سد الخصاص لتمويل هذه البرامج.

تراكم رصيد في حين تعرف كل البرامج الممولة عدة اختلالات ترجع بالأساس إلى ضعف التمويل: ينبغي التوضيح أن الرصيد المتوفر حاليا في الصندوق يصل إلى 7,49 مليار درهم وذلك إلى غاية نهاية شهر دجنبر 2017، في حين أن المداخيل الصافية السنوية للصندوق، لا يتعدى معدلها المتوسط 3 مليار درهم خلال الفترة 2012-2017، ولم تبلغ سوى 1,78 مليار درهم إلى غاية نهاية شهر دجنبر 2017 مقابل نفقات تتجاوز 2,88 مليار درهم برسم هذه السنة. حيث تجدر الإشارة إلى الارتفاع المهم الذي عرفته نفقات هذا الصندوق مقابل الانخفاض الذي سجلته المداخيل، وذلك نظرا لحذف بعض من هذه المداخيل دون تعويضها أو إدراج مداخيل جديدة كحصيلة المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة عن الأرباح والمداخيل. وبالتالي ينبغي السهر على اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية من أجل الحفاظ على التوازنات المالية للصندوق والتحكم في نفقاته وكذا الحرص على استدامة موارده مع دراسة إمكانية إدراج موارد جديدة يستفيد منها هذا الصندوق.

وتجدر الإشارة إلى أنه علاوة على المجهودات المبذولة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي، عرفت القطاعات الاجتماعية اهتماما كبيرا من طرف الحكومات المتتالية، لا على مستوى تخصيص الموارد المالية والبشرية ولا على مستوى الإصلاحات الهيكلية الكبرى وكذا اعتماد سياسات عمومية تنصب على الاستجابة لحاجيات المواطنين خاصة منهم الفئات الهشة. على رأس هذه الإصلاحات إصلاح التعليم، والنهوض بالقطاع الصحي، وتوفير فرص الشغل والسكن اللائق، وتقليص الفوارق المجالية، وخاصة بالعالم القروي والمناطق النائية.

3.3: تدبير برنامج "مليون محفظة"

تتجلى هذه المبادرة في توزيع المحفظات والأدوات المدرسية والمقررات والكتب على تلاميذ التعليم الابتدائي والإعدادي وذلك حسب مستويات التعليم في الوسطين القروي والحضري.

ومنذ سنة 2014، استفاد هذا البرنامج في إطار موارد "صندوق دعم التماسك الاجتماعي" من اعتمادات مالية مهمة، فقد بلغت مجموع الاعتمادات المرصدة خلال الفترة 2014-2018 ما يفوق 1,47 مليار درهم منها 667 مليون درهم تم رصدها سنة 2016 مكنت من تمويل الحاجيات وتصفية جميع المتأخرات المسجلة بالنسبة لهذا البرنامج.

كما أنه ابتداء من شهر غشت 2016 تم إعداد وتوقيع اتفاقية شراكة من أجل إنجاز برنامج "المبادرة الملكية مليون محفظة" من مجموعة من الأطراف المعنية من جهة ووزارة الداخلية من خلال التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. تهدف هذه الاتفاقية إلى توزيع المحافظ و الأدوات المدرسية لفائدة التلميذات و التلاميذ المنحدرين من الأسر المعوزة. كما تقوم بتحديد الكلفة المالية السنوية ومساهمة كل الأطراف المتعاقدة بالإضافة إلى التزامات وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ووزارة الاقتصاد والمالية وكذا التزامات وزارة الداخلية – التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية-.

وتنص هذه الاتفاقية على إحداث لجنة القيادة للسهر على المصادقة على المقترحات المتعلقة بتنفيذ البرنامج والمصادقة على الفئات المستهدفة والميزانية والتركيبة المالية وكذا المصادقة على التقرير السنوي وتجتمع على الأقل مرة في السنة، وكلما دعت الضرورة لذلك. ولجنة تقنية لتتبع انجاز العمليات المبرمجة وتجتمع بصفة منتظمة وكلما دعت الضرورة لذلك.

4.3: تدبير برنامج "تيسير"

من أجل تحقيق إلزامية التمدرس بالنسبة للأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 6 إلى 15 سنة من خلال تعزيز الطلب على التمدرس في المناطق النائية، يقوم برنامج تيسير بالتحويلات النقدية المشروطة في تقديم منح مدرسية لجميع الأطفال بنفس المستويات داخل نفس المؤسسة شريطة الاحترام التام لشروط الانضباط المحددة في عدد حصص الغياب التي لا يجب أن تتجاوز 4 مرات في الشهر.

فقد بلغت مجموع الاعتمادات المرصدة خلال الفترة 2014-2018 مبلغ 3,18 مليار درهم مكن من صرف جميع الإعانات المستحقة، حيث استفاد هذا البرنامج من مبلغ 500 مليون درهم سنويا تم رصدها في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي ابتداء من سنة 2014 ومبلغ 1.181 مليون درهم برسم سنة 2018.

5.3: تدبير برنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة

تتمثل مجالات تدخل صندوق دعم التماسك الاجتماعي فيما

يخص النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتحسين ولوجهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية فيما يلي:

o المساهمة في اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية الأخرى؛

o المساهمة في تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة؛

o الدفع لفائدة المنظمات المتعاقد معها برسم تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل؛

o المساهمة في وضع وتسيير مراكز الاستقبال.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار تفعيل خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تم بتاريخ 30 مارس 2015 توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية ومؤسسة التعاون الوطني، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الشروط والقواعد المنظمة للشراكة بين الأطراف المتعاقدة، وذلك من أجل المساهمة في تمويل المساعدة في إطار اتفاقي للأشخاص في وضعية إعاقة، بطريقة تضمن تدبيرا أمثل وشفاف للموارد المالية المرصدة لهذه العملية.

وبرسم الفترة الممتدة ما بين 2015-2018، تم رصد مبلغ 411 مليون درهم، لفائدة التعاون الوطني في إطار موارد "صندوق دعم التماسك الاجتماعي".

6.3: تدبير برنامج المساعدة الطبية

إن دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بأجرأة نظام المساعدة الطبية لفائدة المعوزين وذوي الدخل المحدود، تستدعي الوقوف عند مجموعة من التعثرات والمشاكل المطلوب دراستها والبحث عن حلول ملائمة لها.

ومن أجل معالجة هذه الاختلالات، تقوم الحكومة بمجموعة من الإجراءات من أهمها متابعة تأهيل المستشفيات العمومية من خلال إطلاق برنامج وطني لتأهيل البنيات الاستشفائية والتجهيزات والمعدات والموارد الصحية مركزيا وترابيا، وخاصة بالعالم القروي. كما تعمل الحكومة في إطار تحسين عملية الاستهداف، على إخراج السجل الاجتماعي الموحد حيث سيمكن هذا الأخير من توحيد المعلومات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وبالتالي تحديد الفئات الهشة والفقيرة، وفرز الفئات التي ستستفيد من دعم الدولة. ويعتبر نظام المساعدة الطبية من بين المشاريع الاجتماعية التي توجد على رأس هذا السجل الاجتماعي الموحد. وبرسم سنة 2019، تعتزم الحكومة على اتخاذ التدابير الضرورية لتصحيح الاختلالات التي يعرفها تنفيذ نظام المساعدة الطبية "راميد"، وذلك وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

<u>بخصوص الملاحظات المتعلقة بتطور حجم المديونية</u>

بداية، يجب الإشارة إلى أن تطور المديونية يرتبط بالأساس بمستوى عجز الميزانية وكذلك بنسبة النمو المسجلة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

ففي السنوات التي يكون فيها عجز الميزانية كبيرا ترتفع المديونية إذ أن الموارد الذاتية تكون غير كافية لتمويل المشاريع الاستثمارية والاصلاحات الهيكلية التي تعتبر ضرورية من أجل الرفع من مستوى النمو والخفض من البطالة، الشيء الذي يتطلب تمويله اللجوء إلى موارد إضافية داخلية وخارجية عن طريق الاقتراض. في المقابل، تتناقص المديونية عندما ينخفض عجز الميزانية. كما أن نسبة النمو، هي الأخرى، لها تأثير واضح على تطور مؤشر المديونية وقابليتها للاستمرار.

وعليه، ففي متم سنة 2017، بلغ حجم دين الخزينة 692,3 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 34,9 مليار درهم أو 5% مقارنة بسنة 2016 (657,5 مليار درهم). و رغم هذا الارتفاع المسجل في حجم الدين، فإن وثيرة ارتفاعه انخفضت بشكل ملحوظ مقارنة مع تلك المسجلة بين 2009 و2014 و التي بلغت، كمتوسط سنوي 9%.

وقد اتسم منحى تطور مؤشر المديونية للخزينة، الذي يمثل حجم الدين بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الخام، ببروز فترتين أساسيتين:

الفترة الممتدة ما بين 2000 و2008: والتي تميزت بتراجع مهم لمؤشر مديونية الخزينة بحيث انتقل من 68,1% إلى 45,4% (أي بتراجع يناهز 22,7 نقطة مئوية للناتج الداخلي الخام)؛

وفترة ما بعد 2008: والتي عرفت فيها وتيرة ارتفاع مؤشر المديونية سرعتين مختلفتين. فخلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و2013 ارتفع هذا المؤشر، في المتوسط السنوي، بحوالي 3,3 نقطة مئوية من جراء ارتفاع نفقات المقاصة الناجمة عن الارتفاع المهم لأسعار النفط في الأسواق الدولية وكتلة الأجور في إطار الحوار الاجتماعي، من جهة، والانخفاض المسجل للمداخيل الضريبية من جهة أخرى.

وابتداءً من سنة 2014 تميزت وتيرة الارتفاع لمؤشر المديونية بتحكم تدريجي في منحاها بحيث تم خفض نسبة التغير السنوية المتوسطة إلى 0,9% نقطة مئوية للناتج الداخلي الخام ليتم تسجيل 0,2 نقطة فقط بمتم سنة 2017. و يعزى هذا التطور أساسا، رغم الوضعية العالمية الصعبة، إلى السياسة الحكومية المتبعة و التي جعلت من أولوياتها استعادة التوازنات الماكرواقتصادية من أجل الحفاظ على استمرارية المديونية (Soutenabilité de la dette) وبالتالي، فقد ساهمت التدابير المتخذة من أجل ترشيد النفقات العمومية وتحسين المداخيل، من تقليص عجز الميزانية إلى حدود 3,8%.

من جهة أخرى، تم إدخال قاعدة ذهبية جديدة ضمن القانون التنظيمي الجديد للمالية والتي تنص على حصر الاقتراضات في تمويل نفقات الاستثمار وسداد أصل الدين فقط، مما سيساهم بشكل كبير في التحكم في تطور المديونية خلال السنوات المقبلة.

ومن جهة أخرى، فقد أظهرت الدراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي بتعاون مع الوزارة حول استمرارية الدين العمومي مناعة هذا الدين وقابليته للاستمرار دون تجاوز سقف 70% بالنسبة للناتج

الداخلي الخام، من خلال مختلف الصدمات التي تم إجراؤها على النموذج التحليلي والتي همت عجز الميزانية ونسبة الفائدة وكذلك سعر الصرف إما بتأثيرات فردية أو جماعية.

كما أظهرت هذه الدراسات بعض الهشاشات التي يجب الانتباه إليها بالرغم من كونها إجمالا معتدلة:

o فالهشاشة المتعلقة بمستوى المديونية الخارجية والمرتبطة أساسا بالعجز المسجل للحساب الجاري لميزان الأداءات تبقى على المدى المتوسط متحكم فيها بالنظر إلى التحسن المتوقع للاستثمارات الخارجية والتي من شأنها تقليص هذا العجز وكذا بفضل بنية الدين الخارجي الذي يرتكز أساسا على الدائنين الثنائيين و المتعددي الأطراف والذي يتميز بأجل استحقاق طويل الأمد وبأسعار فائدة منخفضة؛

o أما حاجيات التمويل الاجمالية، والتي ترتبط أساسا بخدمة الدين القائم على المدى القصير، فقد تراجعت عن النسبة المرجعية لـ 15% من الناتج الداخلي الخام منذ سنة 2014 ومن المتوقع أن تواصل تقلصها، على المدى المتوسط، لتبقى في مستويات آمنة بفضل التدابير المتخذة للحفاظ على بنية سليمة للدين من حيث المدة الزمنية المتوسطة المتبقية للسداد والتي تفوق 6 سنوات ونصف بمتم سنة 2017 وذلك بالموازاة مع استقرار معدل التكلفة الاجمالية للدين في حدود 4,1%.

إضافة الى قابلية الدين العمومي للاستمرار، ينبغي كذلك التركيز على بنية هذا الدين التي تبقى سليمة وذلك كنتيجة للتطور الكبير الذي عرفه تدبير الدين في بلادنا. هذه البنية السليمة تسمح لنا بالتحكم في الكلفة وفي المخاطر إذ أن هذا التحسن الملاحظ في بنية الدين مكن من التحكم في تحملات فوائد الدين حيث أن حصة الناتج الداخلي الخام المخصصة لأداء الفوائد لا تتعدى 2,7% عوض 4,7% سنة 2000 كما مكن من تقليص متوسط كلفة الدين الذي تراجع من 6,8% سنة 2000 إلى 4,1% متم 2017.

ورغم أن الهدف المسطر مسبقا لتقليص نسبة المديونية إلى حدود 60% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2021، سيكون من الصعب بلوغه نظرا لانخفاض نسب النمو وكذا ارتفاع نسب عجز الميزانية مقارنة بالتوقعات نتيجة لارتفاع أسعار النفط وعدم تعبئة مبالغ المنح المبرمجة، فان الحكومة ستواصل الجهود للتحكم في عجز الميزانية والزيادة في نسبة النمو وكذلك التوفر على الموارد الذاتية لتمويل المشاريع الانمائية.

فيما يتعلق بارتفاع مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية؛

بداية، لابد من الاشارة إلى أن الاستدانة تعتبر في شقيها الداخلي والخارجي، واحدة من أهم الموارد التي تلتجئ إليها المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل ضمان تمويل المشاريع الهيكلية الكبرى للبلاد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الموارد المالية الضرورية تعبأ من أجل مواكبة استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تعرف نموا متواصلا حيث بلغت الإنجازات ما يناهز 373,8 مليار درهم برسم الفترة 2012-2016 مقابل 117,6 مليار درهم من المديونية الخارجية خلال نفس الفترة، مع العلم أنه لا يمكن الاعتماد فقط على الموارد الذاتية التي تمثل حوالي 30% من مجموع الاستثمار وتحويلات الميزانية العامة للدولة (إعانات للاستثمار بقيمة 66 مليار درهم خلال الفترة 2012-2016) لتمويل هذه الاستثمارات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الديون الخارجية للمؤسسات والمقاولات العمومية يتم التعاقد بشأنها بعد دراسة معمقة لجدوى هذه الاستثمارات وآثارها وكذا قدرة هذه الهيئات على تسديد هذه الديون وذلك بعد الدراسة والموافقة عليها من طرف المجالس التداولية لهذه المنشآت ومصادقة وزارة الاقتصاد والمالية.

كما يجب التذكير بأن لجوء المؤسسات والمقاولات العمومية إلى التمويل الخارجي لتغطية حاجياتها يتم بطريقة متحكم فيها بحيث تنهج سياسة ترمي إلى تحقيق التوازن بين الموارد الداخلية والخارجية. كما يتم إيلاء الأولوية للديون التي تمنح بشروط مالية متميزة وتفضيلية (حجم الديون ونسبة الفائدة والأهلية وفارق الاستهلاك) خاصة تلك المتعاقد عليها مع الدائنين متعددي الأطراف. وتعمل المديريات المعنية لوزارة الاقتصاد والمالية بالتشاور فيما بينها قبل الموافقة على طلبات الاستدانة الموجهة إليها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية.

وقد سجلت ديون التمويل (DETTES DE FINANCEMENT) بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية سنة 2016 ارتفاعا بنسبة 10% مقارنة مع سنة 2015 لتصل إلى 267,1 مليار درهم منها 168,8 مليار درهم من الديون الخارجية (63%) أي بزيادة قدرها 6% مقارنة بسنة 2015. وتمثل هذه الديون الخارجية 54% من المديونية العامة الإجمالية لسنة 2016. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الديون الخارجية قد سجلت تباطؤا في نسبة نموها منذ سنة 2013 حيث مرت من 31% بين عامي 2013 و2014 إلى 17% بين عامي 2014 و2015 ثم 6% بين عامي 2015 و2016، مع معدل نمو سنوي قدره 12% بين عامي 2012 و2016.

ويعزى ما يقرب من 91% من هذه الديون الخارجية برسم سنة 2016 إلى ثمان هيئات هي المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمجمع الشريف للفوسفاط والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية والوكالة المغربية للطاقة المستدامة والشركة الوطنية للنقل الجوي-الخطوط الملكية المغربية وصندوق التمويل الطرقي والوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط.

كما أن تطور هذه الديون خلال سنة 2016، يرجع بالأساس إلى زيادات الديون المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية التالية:

الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (67,4+%) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (21,8+%) وصندوق التمويل الطرقي (10,4+%) مع العلم أن جميع هذه الهيئات منخرطة في برامج استثمارية طموحة.

وتتكون الديون الخارجية للمؤسسات والمقاولات العمومية من ديون تحظى بضمانة الدولة بمبلغ 115 مليار درهم في نهاية سنة 2016 مقابل حوالي 105,6 مليار درهم سنة 2015 وديون غير مضمونة من طرف الدولة بمبلغ 53,6 مليار درهم في نهاية سنة 2016 مقابل حوالي 53,5 مليار درهم سنة 2015. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة نمو هذه الديون الخارجية قد عرفت تباطؤا ملحوظا حيث بلغت 17% ما بين سنتي 2014 و2015 مقابل 6% ما بين سنتي 2015 و2016.

وقد تأكد هذا المنحى سنة 2017 حيث استقرت نسبة نمو الديون الخارجية للمؤسسات والمقاولات العمومية في 6% بين سنتي 2016 و2017. وقد بلغت هذه الديون 178 مليار بينما عرفت انخفاضا لأول مرة بنسبة 1% عند نهاية يونيو 2018، حيث بلغت هذه الديون مقارنة مع نهاية سنة 2017، 176,4 مليار درهم.

لكن ورغم أن لجوء المؤسسات والمقاولات العمومية إلى التمويل الخارجي لتغطية حاجياتها يتم بطريقة متحكم فيها بحيث تنهج سياسة ترمي إلى تحقيق التوازن بين الموارد الداخلية والخارجية إلا أن المديونية الخارجية وصلت إلى مستويات مقلقة في بعض المؤسسات والمقاولات العمومية.

وهكذا ومن أجل تحقيق استقرار مديونية هذه الهيئات وتحسين جودة مراقبتها، قامت وزارة الاقتصاد والمالية، سنة 2016، بإصدار دورية متعلقة بتسديد الديون موجهة إلى مختلف مسيري الهيئات المذكورة تدعوهم فيها إلى ضرورة توفير متابعة دقيقة ومنتظمة لمختلف الالتزامات والمصاريف المالية وكذا إلى الالتزام الصارم بالمواعيد النهائية لسداد القروض. كما نصت الدورية على إنشاء آلية على مستوى الوزارة تقوم بالسهر على سداد القروض الخارجية في آجالها والتنبيه إلى أي تقصير محتمل في هذا المجال. ومن جهة أخرى، تم إصدار مذكرة موجهة إلى مختلف أعوان المراقبة المالية للدولة التابعين لها تحثهم فيها على متابعة أكثر دقة للمشاريع التي تستفيد من تمويلات خارجية والتأكد من قدرة الهيئات المعنية على الالتزام بتسديد قروضها داخل الآجال المحددة. وفي هذا الصدد قررت الوزارة جعل اللجوء إلى ضمان الدولة يكتسي طابعا استثنائيا مع اعتماد مقاربة ربط برمجة المشاريع المقترحة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية بقابليتها للتمويل أو برمجتها في إطار بروتكول تفاوضي بين الدولة وهذه الهيئات.

كما تقوم وزارة الاقتصاد والمالية بالسهر على ورش تقليص ديون المؤسسات والمقاولات العمومية الأكثر مديونية وذلك عبر العمل على إيجاد حلول وطرق مبتكرة للتمويل دون اللجوء الأوتوماتيكي للاستدانة.

ومن جهة أخرى، فإن الاصلاح الهيكلي المرتقب لبعض المؤسسات العمومية، الرامي لتحسين نموذجها الاقتصادي والمالي من شأنه أن يرفع من مواردها الذاتية ويقلص من لجوئها للاستدانة.

واستشعارا منها لحساسية هذا الموضوع، أسست وزارة الاقتصاد والمالية لورش تتبع المخاطر المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية، والذي من بين أهدافه تتبع مستوى مديونية هاته المنشآت وآثارها وكذا استباقية المخاطر التي قد تطرأ بسببها.

فيما يتعلق بالملاحظات المتعلقة بالميزان التجاري وميزان الأداءات.

تجدر الإشارة إلى أن وضعية التجارة الخارجية لبلادنا قد تميزت على مدى السنوات الأخيرة بتحولات كبيرة على مستوى البنية الجغرافية والقطاعية للصادرات، فبالإضافة إلى تحسن الجودة والمحتوى التكنولوجي للمنتجات المغربية، فقد انعكس هذا التطور إيجابا على قدرتها التنافسية وذلك من خلال أهم المؤشرات التالية:

ارتفاع الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب بنسبة 3,5% في المتوسط خلال الخمس سنوات الأخيرة وهي نسبة أعلى من متوسط تطور التجارة العالمية. وخلال سنة 2017، ارتفع الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب بنسبة 5,4%.

تحسن حصة المغرب في السوق العالمية والتي عرفت منحى تصاعديا منذ سنة 2013، حيث سجلت سنة 2017 أعلى مستوى لها 0,15% ارتباطا بالأداء الجيد لصادرات مهن المغرب العالمية، خاصة قطاعي صناعات السيارات والطيران.

تنوع متزايد للصادرات المغربية مع تحسن مستمر للمحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية والتي عرفت تطورا إيجابيا لفائدة المنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية.

تنوع جغرافي للصادرات المغربية مع تعزيز حصة السوق خاصة في إفريقيا وأمريكا وآسيا.

<u>استقرار سعر الصرف الحقيقي للدرهم.</u>

لكن، ورغم هذه التطورات الإيجابية لايزال الميزان التجاري لبلادنا يعاني من عجز هيكلي يرتبط أساسا بالحجم الكبير لواردات بلادنا وبنيتها والتي تتكون أساسا من مواد التجهيز والمواد النصف المصنعة ارتباطا بالاستثمارات في إطار الأوراش التي تعرفها بلادنا، وكذا الطاقة والحبوب التي لا يمكن الاستغناء عنها علما أنها معرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

ولتقليص مستوى عجز الميزان التجاري، تواصل الحكومة مقاربتها الشمولية من خلال تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية والسياسات القطاعية، سواء منها الهادفة إلى تطوير العرض التصديري وتعزيز تنافسيته أو إلى الحد من تنامي الواردات. ومن أهم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار، نذكر:

تكثيف وسائل دعم ومواكبة عرض وتنافسية المنتوج الوطني القابل للتصدير من خلال دعم المقاولات في تنمية أنشطة التصدير وكذا الرفع من وتيرة الجهود الرامية لترويج المنتجات المغربية في أهم الأسواق الدولية.

تحسين جاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية عبر تسريع مختلف السياسات القطاعية بما فيها السياسة الصناعية والسياسة الطاقية والسياسة الفلاحية، وكذا العمل على الرفع من درجة استفادة النسيج الاقتصادي الوطني من هذه الاستثمارات عبر تشجيع تحويل التكنولوجيا المرتبطة بها واندماج النسيج الإنتاجي الوطني.

العمل على الحد من تنامي الواردات من خلال مواصلة تفعيل إجراءات الحماية التجارية (Défense commerciale) وتعزيز مراقبة السلع المستوردة بما في ذلك الحرص على احترام المواصفات التقنية وقواعد المنشأ، بالإضافة إلى تسريع تطبيق برنامج النجاعة الطاقية والاستمرار في تطوير التجربة المغربية في مجال الطاقات البديلة.

ومن جهة أخرى، ينبغي الإشارة إلى أن الحكومة قد عملت على تفعيل القانون 91-14 الجديد المتعلق بالتجارة الخارجية الذي وضع إطارا جديدا للتفاوض يؤطر ويحدد الأهداف التجارية والاقتصادية وكذا السياسية المنتظرة من إبرام الاتفاقيات التجارية الدولية. كما يحدد الأنشطة والمجالات التي ينبغي إدراجها في المفاوضات، والمستوى العام للتنازلات المتبادلة بالنسبة لكل قطاع ونشاط ومجال موضوع التفاوض وكذا التدابير المواكبة التي تمكن من ضمان تنفيذ الاتفاق بشكل يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني. كما تحرص الحكومة على أن تتم استشارة ممثلي المنظمات المهنية المعنية بصفة دورية من أجل تقوية وتعزيز دور المقاولات المغربية في هذه المفاوضات.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الأخير، أود التأكيد على أن توصيات المجلس الأعلى للحسابات الواردة بالتقريرين موضوع النقاش تتلاق في كثيرها مع التدابير المتخذة في إطار القانون التنظيمي لقانون المالية والتي تهدف إلى تحسين إطار تدبير المالية العمومية في مراحل البرمجة والتنفيذ والمراقبة. وللإشارة، فإن بعض التوصيات دخلت حيز التنفيذ، والبعض الآخر سيدخل حيز التنفيذ تدريجيا طبقا للجدولة الزمنية الواردة في القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه. كما أن هناك عدة مشاريع إصلاح إحصاءات المالية العمومية تم الشروع في إعدادها من طرف هذه الوزارة بهدف تحسين جودة هذه الإحصاءات وجعلها أكثر ملاءمة مع المعايير الدولية.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

<u>المحور الثاني: يتعلق بمنظومة الإنعاش الاقتصادي</u>

1. بالنسبة لوسائل إنعاش الاقتصاد:

لقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات من أجل تحفيز الاستثمار، وفي هذا الصدد قامت بمجموعة من الاصلاحات أهمها إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، كما أن الحكومة بصدد القيام بإصلاح شامل لميثاق الاستثمار وذلك بغية تعزيز تنافسية المغرب وجاذبيته للاستثمارات الخارجية.

2. بالنسبة للأنشطة المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي بالمغرب:

- لقد عملت الحكومة على إعادة النظر في اختصاصات ومجال تدخل الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات قصد تحقيق فعالية أكبر في تدخلاتها. وفي هذا الإطار تم إدماج المركز المغربي لإنعاش الصادرات مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات ومكتب معارض الدار البيضاء في مؤسسة " الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات"، وذلك من أجل تجديد دور الوكالة في إنعاش الاستثمارات والصادرات.

وتناط بالوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات مهام الإشراف على استراتيجيات تنمية وإنعاش الاستثمارات واقتراح استراتيجية للتواصل حول فرص الاستثمار بالمغرب والتعريف بعروض التصدير المغربية وكذا إبرام عقود وشراكات مع الفاعلين في القطاعين العام والخاص قصد تنمية الاستثمار وإنعاش التصدير في إطار التفاعل المتناسق على صعيد القطاعات الإنتاجية وتطوير مناطق مخصصة لقطاعات الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الجديدة.

وفي هذا الإطار، يتم حاليا القيام بعمل جوهري من أجل تمكين الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات من احترام التزاماتها وعقودها المبرمة. كما ستعمل الوكالة على استكمال التدابير التي سبق الشروع فيها من طرف الهيئات التي تم حلها.

وفيما يخص إنعاش الاستثمارات وهي المهمة التي كانت موكولة سابقا للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، فقد همت إنجازات سنة 2016 تنظيم 64 حدثا للترويج مقابل 35 حدثا سنة 2015 والبحث والتنقيب التجاري عبر إنجاز 13 مشروعا والتقدم في 33 عملية بحث وكذا دراسة 45 مشروع اتفاقية تم تقديمها للجنة الوطنية للاستثمار قصد المصادقة.

ويُظهر التوزيع حسب قطاعات الاستثمار أن قطاع الطاقات المتجددة يحتل المقام الأول بنسبة 39% من الاستثمارات التي فحصتها اللجنة التقنية للتحضير والتتبع بما مجموعه 7.000 مليون درهم متبوعا بقطاع النقل والبنى التحتية بنسبة 26% من المشاريع الاستثمارية التي تم فحصها بمبلغ 4.700 مليون درهم.

وتتصدر الاستثمارات الوطنية اللائحة إذ تمثل 64% من الاستثمارات التي تمت دراستها من طرف اللجنة التقنية للتحضير والتتبع.

كما يبين التوزيع الجهوي للاستثمارات أن 43% من المشاريع تهم

بجهة الدارالبيضاء-سطات بما قيمته 7.700 مليون درهم متبوعة بجهة العيون-الساقية الحمراء بما يعادل 22% من مجموع الاستثمارات أي ما قيمته 4.000 مليون درهم.

وقد بلغت مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب مع متم سنة 2016، ما قدره 33.000 مليون درهم مقابل 38.700 مليون درهم مع نهاية سنة 2015، أي بانخفاض قدره 15% بفعل السحب الملاحظ لبعض الاستثمارات.

أما في مجال إنعاش الصادرات، فقد همت إنجازات "المغرب تصدير" 142 إجراء ترويجيا مع متم 2016 مقابل 130 في 2015، بغلاف مالي قدره 154,9 مليون درهم مقابل 211 مليون درهم لسنة 2015، أي بانخفاض في القيمة بنسبة 27% مقابل زيادة بنسبة 9% في عدد العمليات المنجزة.

وقد أثرت العمليات الترويجية المذكورة على مؤشرات أنشطة المغرب تصدير على النحو التالي:

o عدد القطاعات التي تمت مواكبتها: 20؛

o عدد الاسواق المستهدفة: 40؛

o عدد الشركات المشاركة بالتظاهرات المرتبطة بالإنعاش: 3.891 شركة؛

o عدد المقاولات المستفيدة لأول مرة: 181؛

o عدد علاقات الأعمال التي تم ربطها: 20.107؛

o المساحة المعبأة خلال المعارض: 8.052 متر مربع.

ويبين التقسيم الجغرافي لأنشطة الإنعاش التي تم إنجازها سنة 2016 هيمنة العمليات على مستوى الاتحاد الأوروبي بنسبة 31% من الجهود الترويجية تليها أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 26% من الجهد المبذول.

وقد شهد النصف الأول من سنة 2017 تنظيم 68 عملية ترويجية مقابل 59 عملية لنفس الفترة من سنة 2016 (15%+) وتشمل ما يلي:

o مشاركة 1.338 شركة منها 644 مشاركة دولية؛

o مشاركة 76 شركة لأول مرة؛

o مواكبة 417 شركة و17 قطاعا اقتصاديا؛

o إنجاز 151 زيارة ميدانية؛

o ربط 8.140 علاقة أعمال.

- لقد شهدت الاعتمادات المرصودة لدعم المقاولات الصغيرة جدا و الصغيرة والمتوسطة تطورا هاما حيث انتقلت من 400 مليون درهم (2013-2015) إلى 750 مليون درهم في إطار تعاقدي بين الدولة و الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة المتعلق بدعم تنافسية المقاولات (2015-2020).

- فيما يخص الترويج السياحي فقد ركز المكتب الوطني المغربي للسياحة جهوده على تقوية استراتيجية الترويج وتنويع الأسواق المستهدفة بما فيه الدعم على تقوية استراتيجية الترويج وتنويع الأسواق المستهدفة التي تم جذبها منذ سنوات عديدة، وعلى تحسين ربط الوجهات السياحية الأقل وجهة بالاعتماد على النقل الجوي والرقمية والإشهار وكذلك على السياحة الداخلية باعتبارها رافعة للتنمية. وترصد اعتمادات مهمة في هذا المجال حيث يستفيد المكتب من دعم سنوي يقدرب 300 مليون درهم، إضافة إلى مداخيل الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة التي تقدر سنويا ب 350 مليون درهم.

- بالنسبة للمخطط الأزرق الذي يعتبر دعامة أساسية لمواكبة رؤية عام 2020، فإن الحكومة تعمل حاليا على دراسة تقديم الحصيلة مع الاستئناس بتوصيات تقارير هيئات التفتيش والمحاسبة، وسيتم إعادة النظر بشكل شامل في استراتيجية السياحة وإعداد استراتيجية جديدة.

كما أنه في إطار هذه الاستراتيجية سيتم إعادة النظر في تدخلات المؤسسات التابعة لوزارة السياحة (الشركة المغربية للهندسة السياحية والمراكز الجهوية للسياحة ....) وذلك لتدارك الاختلالات وتقويمها.

- بالنسبة للصناعة التقليدية، فإن الحكومة بصدد إعداد استراتيجية جديدة تمكن من إنعاش القطاع.

- أما بخصوص بيئة الأعمال التجارية والقدرة التنافسية للمغرب، التزمت الحكومة بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية لتحسين مناخ الأعمال تأكيدا من المغرب على التزامه بضرورة انفتاحه اقتصاديا على نطاق عالمي أوسع.

وقد كان لهذه الإصلاحات أثر إيجابي على مناخ الأعمال في المغرب عن طريق تحسين مرتبة المغرب في التقارير الدولية.

- وهكذا صنف تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2018، الصادر نهار اليوم الثلاثاء 31 أكتوبر، المغرب في المرتبة 69 عالميا من بين 190 دولة، بحصيلة 67,91 نقطة، ليسجل بذلك تراجعا بمركز واحد عن تصنيف تقرير سنة 2017 وحل المغرب في صدارة دول شمال إفريقيا متقدما على تونس التي جاءت في المرتبة 88، ومصر صاحبة المركز 128، والجزائر التي حلت في الرتبة 166 عالميا.

اما إفريقيا، فحل المغرب في المرتبة الثالثة خلف كل من جزر الموريس صاحبة المرتبة 25، ورواندا في المرتبة 41 عالميا، فيما تقدم على بوتسوانا التي جاءت في المرتبة 81، وجنوب إفريقيا صاحبة لمركز 82 عالميا.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

المحور الثالث: مهم تدبير مجموعة القرض الفلاحي

في إطار مناقشة الملاحظات المتعلقة بتسيير القرض الفلاحي للمغرب والتي قام مجلس الحسابات بإدراجها في تقريره السنوي برسم سنتي 2016 و2017، أود تقديم التوضيحات التالية:

بداية، لابد من التذكير بأن مهام القرض الفلاحي للمغرب تتمحور حول تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم القروي وذلك بهدف تحقيق الاستقرار لسكان العالم القروي عن طريق تحسين مستوى معيشتهم على أساس مستدام.

اعتمادًا على خصوصية وإمكانات التنمية في كل منطقة، يقوم البنك بتنفيذ استراتيجيات التنمية القروية التي تتمثل أهدافها في:

o تسهيل وصول المزارعين إلى أشكال الاستغلال الحديثة والمربحة؛

o تطوير الأعمال المصرفية للمزارعين وسكان القرى من خلال مجموعة من الخدمات المالية الملائمة؛

o دعم إنشاء المشاريع الزراعية وتحسين حصولها على التمويل المناسب؛

o تعزيز المشورة والخبرات للمزارعين لزيادة الإنتاج؛

o تثمين الإنتاج الزراعي من خلال إدراج الزراعة الصناعية والتسويق.

أما فيما يخص الوضعية المالية للبنك، فتجدر الإشارة إلى أنه بفضل الدعم المالي الذي تقدمه الدولة إلى القرض الفلاحي للمغرب، لاسيما من حيث الأرصدة الرأسمالية والتحسن المسجل في السنوات الأخيرة من حيث حوكمتها، فإن الربحية والسلامة المالية للبنك تحسنت. وفي هذا الصدد، تم تحقيق فائض دخل صاف مع الامتثال التام للقواعد الاحترازية التي أقرها بنك المغرب بما في ذلك نسبة الأموال الذاتية من الدرجة الأولى One Tier التي انتقلت من 5,75% سنة 2010 إلى 9,10 % سنة 2016 ونسبة الملاءة التي تعرف ارتفاعا منذ سنة 2009 بانتقالها من 7,7% إلى 12,1% سنة 2016، وبخصوص مؤشر السيولة فقد بدأ القرض الفلاحي للمغرب يحترم القواعد الاحترازية ابتداء من سنة 2015، بتسجيله نسبة سيولة بقيمة 126% سنة 2015 و104% سنة 2016.

فيما يخص الملاحظات المتعلقة بجودة محفظة القروض الممنوحة من طرف القرض الفلاحي للمغرب في إطار دعمها للقطاع الفلاحي (تكرار عمليتي التوطيد وإعادة الجدولة، نقص في تكوين المؤونات، عدم الامتثال لتعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بتحديد القروض المتعثرة، عدم التطبيق الأوتوماتيكي للخصومات على الضمانات)، تجدر الإشارة إلى أن هذه المعطيات غالبا ما تلاحظها بعثات البنك المركزي ويتم تتبع معالجتها وتصحيحها من قبل بنك المغرب ولجنة تدقيق القرض الفلاحي.

وعلاقة بتمويل مخطط المغرب الأخضر فقد تم دمج مخطط المغرب الأخضر بشكل كامل في الخطة الاستراتيجية للبنك والفروع التابعة له، مما سمح للقرض الفلاحي بتجاوز أهدافه بشكل كبير.

كما لم يكن تحقيق المنجزات الهائلة للقرض الفلاحي في إطار الدعم المالي لمخطط المغرب الأخضر، والمقدرة بنسبة 120% ممكنا إلا بفضل الدمج الكامل لعناصر هذه الخطة الاستراتيجية للبنك وذلك عبر تقسيم مختلف سلاسل القيم ووضع أكثر من 150منتجا ماليا متكيفا مع كل شريحة ومعرفة أفضل بالقطاعات، والمناطق المناخية الفلاحية والجهات الفاعلة العاملة في هذا القطاع.

فيما يتعلق بالاستراتيجية التجارية للبنك، يندرج المخطط الاستراتيجي آفاق 2021 الذي تم وضعه من طرف مجموعة القرض الفلاحي للمغرب في إطار تعزيز مكاسب مخطط أفق 2016 ويسعى إلى تدعيم تنمية المجموعة وتعزيز مواكبة مخطط المغرب الأخضر والفلاحة المغربية وذلك من خلال رقمنة قوية للعمليات بما فيها العلاقة مع الزبائن وتنويع مصادر النمو وتحسين أداء المجموعة.

أما فيما يخص الحكامة، فبالإضافة إلى مجلس الرقابة، يتوفر البنك على لجنة التدقيق ولجنة الاستثمار ولجنة المخاطر ولجنة التعيينات. وتعقد هذه الأجهزة اجتماعاتها بشكل منتظم حيث ينعقد مجلس الرقابة على الأقل مرتين في السنة، إحداهما مخصصة لدراسة خطة العمل والميزانية، والأخرى للمصادقة على الحسابات. كما أن لجنة التدقيق تعقد أكثر من 4 اجتماعات في السنة تخصص لتقييم منظومة تدبير المخاطر ونجاعة المراقبة الداخلية والمنظومة المعلوماتية كما تتبع أشغال المدققين الخارجيين والداخليين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

جواب السيد وزير الاقتصاد والمالية بخصوص الملاحظات المسجلة من طرف المجلس الأعلى للحسابات حول وضعية الصندوق المغربي للتقاعد

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار التفاعل مع ملاحظة المجلس الأعلى للحسابات حول استمرار مؤشرات ديمومة نظام المعاشات المدنية برسم سنة 2017 في التدهور، وذلك بالرغم من أهمية الإصلاح الذي باشرته الحكومة ودخل حيز التنفيذ ابتداء من شهر أكتوبر 2016، وكذا التوصية المقترحة والمتمثلة

في إحداث قطب موحد للقطاع العمومي بهدف بناء نظام للتقاعد يستجيب لشروط التوازن والاستدامة ولقواعد الحكامة الجيدة، تجدر الإشارة بداية إلى أن الصندوق المغربي للتقاعد يدبر أساسا نظامين للتقاعد هما نظام المعاشات المدنية ونظام المعاشات العسكرية.

لقد تطرق تقرير المجلس الأعلى للحسابات لنظام المعاشات المدنية، حيث تناوله بالتحليل من خلال ثلاث نقاط تهم:

o أولا : تشخيص نظام المعاشات المدنية وتقييم الإصلاحات المتعلقة به؛

o ثانيا : توظيف وتدبير الاحتياطيات؛

o ثالثا : الحكامة ونفقات التسيير.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد اطلعت الحكومة بكل اهتمام على تقرير المجلس الأعلى للحسابات وسجلت توافق أغلب مُخْرَجَاتِه، إن على مستوى التشخيص أو التوصيات، مع ما أقرته سابقا اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد وكذا مختلف المؤسسات التي اهتمت بهذا الموضوع.

فعلى مستوى التشخيص سجل المجلس أن نظام المعاشات المدنية يعرف منذ عدة سنوات، اختلالا كبيرا فيما يخص توازناته المالية نتيجة عوامل متعددة لخصها التقرير كما يلي:

o أولا، سخاء هذا النظام، قبل إصلاح 2016، من حيث القسط السنوي الممنوح عن كل سنة اشتراك ومن حيث اتخاذ آخر أجر كوعاء لتصفية المعاشات؛

o ثانيا، التدهور المستمر للمؤشر الديمغرافي الذي انتقل من 12 نشيطا لكل متقاعد واحد سنة 1986 إلى 2,32 سنة 2016، وينتظر أن يصل إلى 1,74 سنة 2024.

وقد أكد المجلس الأعلى للحسابات على أهمية الإصلاح المقياسي الذي أقرته الحكومة في صيف 2016 والذي مَكَّنَ من إبطاء تفاقم العجز الذي يعاني منه النظام مما أدى إلى تأخير أَجَلِ نَفَادِ احتياطاته من سنة 2022 إلى سنة 2027 وكذا تخفيض ديونه الضّمنية بما يناهز النصف.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن التقرير سجل أداء الدولة لمتأخرات مساهماتها كمشغل وكذا المبالغ المتعلقة بأثر عملية المغادرة الطوعية لموظفي الدولة سنة 2005.

كما وجب التذكير أنه موازاة مع الإصلاح المِقْياسي، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات تصب في نفس الاتجاه. حيث تم العمل مثلا على تقوية منظومة إدارة الأموال الاحتياطية للصندوق بتعزيز إدارة المخاطر المتعلقة بالنشاط الاستثماري، مع اعتماد أفضل الممارسات في هذا المجال. وقد مكنت هذه التدابير الصندوق المغربي للتقاعد من تخفيف وطأة العجز التقني البنيوي لنظام المعاشات المدنية. فمثلا خلال سنة 2017 بلغت العائدات المالية للأرصدة الاحتياطية لنظام المعاشات المدنية 3 ملايير و841 مليون درهم مما مكن من تغطية 68% من العجز التقني السنوي. وقد أكد تقرير المجلس الأعلى للحسابات تطور احتياطيات نظام المعاشات المدنية ومردوديتها مع تكاليف تدبير في مستوى متحكم فيه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار التفاعل مع ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، نود بداية الإشارة إلى أن الصندوق المغربي للتقاعد قد واصل خلال سنة 2017 أنشطته وفقاً لمخطط العمل 2014-2017 الذي يهدف إلى العمل من أجل ضمان ديمومة أنظمة التقاعد التي يديرها وتعزيز منظومة حكامته وتحسين نظامه المعلوماتي والتدبيري وترشيد موارده البشرية وتمكين المؤمنين والمنخرطين وباقي الشركاء من خدمات ذات جودة عالية.

وبالنسبة للفترة 2018-2019، يعتزم الصندوق المغربي للتقاعد تركيز تدخلاته حول خمسة محاور استراتيجية تروم تحقيق الأهداف التالية وذلك في إطار مشروع عقد البرنامج الذي سوف يتم إبرامه مع الدولة برسم الفترة 2018-2020:

o دعم مبادئ الحكامة الجيدة وتحسين شفافية الصندوق وتطوير مسؤوليته الاجتماعية والبيئية؛

o تبني مبادئ الحكامة الجيدة فيما يخص تدبير الاحتياطات وتعزيز تدبير المخاطر المرتبطة بالتوظيفات وتحسين التدبير العملياتي للتوظيفات وتعزيز التدبير المفوض وإدماج القطاع العقاري في إطار الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق وكذا ترشيد تدبير الخزينة؛

o تبسيط المساطر للمرتفقين والتحكم في آجال الخدمات المقدمة وتعزيز سياسة القرب؛

o تعزيز التوافق الاستراتيجي وحكامة النظام المعلوماتي وأتمتة العمليات ونزع الصفة المادية عنها وتعزيز أداء وأمن النظام المعلوماتي؛

o تطوير الموارد البشرية وعقلنة وترشيد الموارد المادية.

وبخصوص التجاوب مع توصية المجلس الأعلى للحسابات بخصوص خلق قطب للقطاع العمومي يتميز بتوحيد قواعد احتساب المعاشات بالنسبة لجميع مكونات القطاع العمومي وتعريفة خدمات تأخذ بعين الاعتبار النمو الديمغرافي والسوسيو-اقتصادي للبلاد، مع معدل تعويض معقول يأخذ بعين الاعتبار الموظفين الأقل دخلا مع وضع آليات القيادة الملائمة لمعالجة مصادر عدم التوازن على النحو الأمثل وفي الوقت المناسب، تجدر الإشارة إلى أن وزارة الاقتصاد والمالية

قد أعلنت عن طلب عروض لاختيار مكتب دراسات من أجل إنجاز دراسة لبلورة نظام للتقاعد يعتمد على قطبين (قطب عمومي وقطب خاص) وذلك طبقا للسيناريو المعتمد من طرف اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد وتحديد آليات تفعيل هذا الإصلاح. وقد نص دفتر تحملات هذه الدراسة على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لكل التقارير التي أنجزها المجلس الأعلى للحسابات في هذا المجال.

كما أوصى تقرير المجلس الأعلى للحسابات، أن تكون مخرجات هذه الدراسة موضوع مشاورات مع جميع الأطراف المعنية لتوفير شروط نجاح الإصلاح والوصول إلى منظومة تقاعد تتميز بإنصافها وكذلك بديمومتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

- مداخلة السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

السيد الرئيس،

سيداتي المستشارات المحترمات، السادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

سيداتي سادتي،

يتوفر المغرب على موارد طبيعية هامة ومنها الفوسفاط الذي تشكل احتياطاته أكثر من نصف الاحتياطات العالمية حسب تقديرات الهيآت الدولية المتخصصة في هذا المجال.

في سنة 2017، بلغ رقم معاملات مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط 48,5 مليار درهم، منها 44 مليار درهم من الصادرات (أي أكثر من 90%)، فيما بلغت نسبة القيمة المضافة للمجموعة 75%، وترجمت هذه الأرقام من خلال المساهمة في الناتج الوطني الإجمالي بحوالي 1,5% .

كما ساهمت مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط خلال العشر سنوات الأخيرة ميزانية الدولة بأكثر من 62 مليار درهم على شكل توزيع أرباح وضرائب، وقد بلغت مشاركة المجموعة برسم سنة 2017 حوالي 17% من الصادرات الوطنية و20% من الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة.

وشكلت صادرات الفوسفاط ومشتقاته أهم الصادرات الوطنية نحو بعض الدول، نذكر منها على سبيل المثال: نيجيريا 80%، الأرجنتين 91%، البرازيل 74%، الهند 72% والبنغلاديش 82%.

ولمواجهة التنافسية الشرسة، دعمت مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط تواجدها الدولي على مستوى القارات الخمس، من خلال محفظة متنوعة من الزبناء تضاعفت ثلاث مرات خلال العشر سنوات الأخيرة، وتوسيع التواجد الجغرافي لأكثر من 70 دولة، وهو ما مكنها من مضاعفة حصتها العالمية في مجال الأسمدة.

ولمواكبة تطورها على المستوى الدولي ودعم ريادتها في الأسواق العالمية للفوسفاط ومشتقاته، أطلقت مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط برنامجها الصناعي الذي يهدف إلى مضاعفة إنتاج الأسمدة ثلاث مرات إلى جانب تخفيض تكاليف الإنتاج ولأجل ذلك ستتضاعف قدرات استخراج الفوسفاط مرتين، وقد تطلب هذا التحول الهيكلي العميق استثمارا يناهز 78 مليار درهم، تم صرف 49 مليار منها بالدرهم المغربي لفائدة المقاولات الوطنية، الشيء الذي مكن من:

- خلق 18 مليون يوم عمل خلال مرحلة البناء و8100 منصب شغل قار؛

- تطوير نظام بيئي صناعي وطني بمعية 400 مقاولة مغربية معنية في مختلف القطاعات الهندسية: الهندسة المدنية، الميكانيكية، الكهرباء والتجهيزات، وقطاعات أخرى؛

- إنشاء شركة JESA (جاكوبس للهندسة ش.م) بشراكة مع مجموعة جاكوبس الأمريكية، والتي تعتبر حاليا الشركة الهندسية الأولى على الصعيد الإفريقي حيث تشغل 1650 متعاون من بينهم 1100 مهندس مغربي.

بالإضافة إلى ذلك، عرف الموقع المنجمي لخريبكة تطورا غير مسبوق على مستوى الاستخراج والمعالجة المنجمية ولا سيما من خلال مشروع الأنبوب الناقل للفوسفاط والذي شكل ثورة تكنولوجية في هذا المجال.

ويربط الأنبوب الناقل للفوسفاط، الذي يناهز طوله إلى 200 كيلومتر، المنجم الأول للفوسفاط على الصعيد العالمي بمدينة خريبكة بالمنصة الأولى عالميا لتحويل الفوسفاط الجرف الأصفر، وذلك في ظروف اقتصادية وبيئية مثالية، مما مكن من تخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون بحوالي مليون طن وتخفيض استهلاك المياه بأكثر من 3 ملايين متر مكعب سنويا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجهود الاستثمارية المتواصلة تمت بالمحافظة على المؤشرات المالية التي ظلت متينة، مقارنة مع الشركات العالمية التي تنشط في قطاع الأسمدة، حيث تراوحت نسبة هامش الأرباح قبل خصم الفوائد والضريبة والأرباح والاستهلاك (EBITDA) ما بين 26% و30%.

في حين ظلت مديونية مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط التي تقاس بنسبة "الدين الصافي/الأرباح قبل الاقتطاعات" جيدة وعرفت هذه النسبة تحسنا بفعل تسديد ديون الضريبة على القيمة المضافة من طرف الدولة.

لقد ركزت مهمة مراقبة التدبير داخل مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط على الأنشطة المنجمية بالموقعين المنجميين لخريبكة والكنتور)ابن جرير واليوسفية(، كما اهتمت بشكل رئيسي بالجوانب المتعلقة بالتخطيط وبرمجة الأنشطة المنجمية، وكذا معالجة ونقل

الفوسفاط إلى جانب تدبير جودة المنتجات المستخرجة. كما تناولت المهمة أيضا الجوانب المتعلقة باستخدام وصيانة آليات ومعدات الإنتاج بالإضافة إلى البيئية المرتبطة بالأنشطة المنجمية. ونسجل هنا ترحيب مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط بتوصيات لجنة المجلس الأعلى للحسابات وتؤكد على التزامها بوضع جميع الآليات المناسبة لتنفيذها. وتتلخص أهم الملاحظات الصادرة عن هذه اللجنة في النقط التالية:

1. التخطيط على المدى البعيد والمتوسط للأنشطة المنجمية.

يُمَكن التخطيط على المدى البعيد والمتوسط للأنشطة المنجمية من تكوين فكرة عامة على السنوات القادمة من أجل توجيه مستويات القرارات الاستراتيجية والتشغيلية، ويعتبر هذا التمرين ضروريا لتتبع ملامح المواقع المستقبلية للاستغلال وكذا مختلف المناجم المكونة لها، من أجل تحضير وإعداد المواقع المنجمية الضرورية للاستخراج مستقبلا، وذلك للحفاظ على مستوى الإنتاج أو الرفع منه للحفاظ على إستمرار الإنتاج المخطط له في ظروف مقبولة.

وتتلخص أهم النقاط والملاحظات التي توقف عندها التقرير في هذا المجال في:

- المسطرة العملياتية لاقتناء الأراضي المنجمية غير موثقة في سياق القيود القانونية الجديدة المرتبطة بالنظام الأساسي الجديد لمجموعة المجمع الشريف للفوسفاط؛

- تعزيز عملية التخطيط بالوثائق الكافية، حتى لا يتأخر إنجاز بعض المشاريع المنجمية.

وفي هذا الصدد، أوصت لجنة المجلس الأعلى للحسابات مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط بتحسين نظام تخطيط الأنشطة المنجمية من خلال وضع مساطر عملياتية ملائمة وموثقة، لا سيما من أجل تدبير المشاريع التوسعية والتخطيط لفتح مناجم جديدة واقتناء الأراضي المنجمية.

وهنا يجب التذكير إلى أن تحويل المكتب الشريف للفوسفاط إلى شركة وطنية خاضعة للقانون رقم 69.00 لم يعد يسمح لهذه الأخيرة بإعمال مسطرة نزع الملكية.

2. برمجة الإنتاج على المدى القريب.

أبدى المجلس الأعلى للحسابات ملاحظات حول البرمجة على المدى القريب، والتي تهدف إلى تطوير برنامج مثالي للإنتاج والمبيعات فيما يخص هامش الربح، وتتعلق بتدبير عملية إعداد مشروع الاستغلال السنوي الغير الموثق بما فيه الكفاية، وكذا تنفيذ برنامج الإنتاج الذي لا يتوافق مع التوقعات المبرمجة في غالب الأحيان.

أوصت اللجنة مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط بتطوير نظام لبرمجة الإنتاج واستكماله من خلال وضع مساطر موحدة وموثقة تشمل كذلك الرصد التقني والتكنولوجي الذي يمكن من تحسين أساليب التشغيل والاستغلال، وتوقع حجم المبيعات بشكل أفضل، وهو ما سيساهم في تخفيض الفارق بين التوقعات والإنجازات.

وفيما يخص هاتين النقطتين، فإن التخطيط القريب، المتوسط والبعيد المدى للأنشطة المنجمية فإن مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط ستعمل على:

- إعادة صياغة مسطرة اقتناء الأراضي المنجمية رغم أن مشكل عدم إمكانية اقتناء الأراضي ذات الطابع الفلاحي من طرف المجمع الشريف للفوسفاط يظل مطروحا مما يلزم ضرورة التفكير في تجاوز هذه الإشكالية بشكل هيكلي وعلى مستوى القانون الجاري به العمل.

- هيكلة سلسلة التوريد من خلال إنشاء إدارة تنفيذية جديدة مسؤولة عن التخطيط المندمج والشامل للعمليات على المدى البعيد والمتوسط؛

- إنشاء وتدعيم الوحدات المتخصصة في التخطيط وتدبير سلسلة التوريد على مستوى المواقع المنجمية؛

- وضع أدوات وآليات رقمية متقدمة تمكن من هيكلة ودعم عمليات التخطيط والقيادة، ومنها على الخصوص "Mine Planning" و ""Fleet Management System؛

- المراقبة التقنية والتكنولوجية التي تمكن من تطوير ومواكبة أساليب الاستخراج.

3. معالجة الفوسفاط.

أما على مستوى معالجة الفوسفاط، فتجدر الإشارة إلى أنه في إطار مخطط التنمية الصناعية لمجموعة المجمع الشريف للفوسفاط الذي انطلق سنة2008 ، عرف تثمين الفوسفاط تطورا كبيرا في القدرات، حيث انتقل من 10 ملايين طن سنويا إلى 34 مليون طن بنهاية2017 ، وقد مكن ذلك من تثمين الطبقات الفقيرة لمناجم الفوسفاط وترشيد استعمال الأراضي المنجمية وتلبية حاجيات الطلب المتزايد والمتنوع.

تطرقت ملاحظات اللجنة أساسا إلى نقص التحكم في المخزون وكذا التوقفات لأسباب هيكلية، مما يؤدي في الغالب إلى تدفق متوتر لوحدات الغسل والمعالجة.

وفي هذا الصدد، أوصت لجنة المجلس الأعلى للحسابات مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط بتحسين عملية تشغيل واستغلال آليات الكفاءة الصناعية، ووضع مساطر عملياتية موثقة لتدبير المخازن وحل المشاكل المتكررة التي تعرفها وحدات الغسل والمعالجة.

أما عن الإجراءات التي ستقوم بها مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط والمتعلقة بمعالجة الفوسفاط في هذا المجال:

- وضع مساطر عملياتية ملائمة لتدبير مخزون الفوسفاط مع

القيادة المندمجة لسلسة التوريد؛

- تطوير آليات رقمية للتخطيط والإنتاج وتدبير المخزونات البينية لوحدات الغسل؛

- إنجاز روابط إضافية للتغذية تمكن من تحسين مرونة إمدادات وحدات غسل الفوسفاط.

4. الصيانة واستخدام معدات آليات الاستغلال.

تشكل الصيانة واستخدام معدات الاستغلال الرافعات الرئيسية نحو التميز التشغيلي، وقد تم وضعها في صلب نظام الإنتاج لمجموعة المجمع الشريف للفوسفاط تخص الملاحظات الرئيسية المتعلقة بالمبادرات المتخذة في هذا الإطار، التأخر في تنزيل مشروع الصيانة الاحترافية، وإنجاز سياسة اقتناء وتجديد المعدات والآليات وتجانس التجهيزات.

أوصت اللجنة كذلك مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط بتفعيل ورش الصيانة الاحترافية، ووضع وتنفيذ سياسة لاقتناء وتجديد المعدات والاليات والعمل بها من أجل التوصل إلى تجانس التجهيزات بنسبة معقولة.

وفي هذا الإطار ستعمل المجموعة على اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالصيانة واستخدام معدات وآليات الاستغلال التالية:

- إنجاز وتوثيق سياسة اقتناء وتجديد المعدات والآليات الصناعية؛

- تسريع تطبيق برنامج تحسين عمليات الصيانة، وبهم:

- الاستخدام الموسع للآليات الرقمية، ومنها GMA (تدبير عمليات الصيانة بواسطة الحاسوب)؛

- تعزيز الهياكل التنظيمية والكفاءات المعنية بعمليات الصيانة، من خلال الوحدات المختصة "مكتب مناهج العمل"؛

- التدبير القيادي للكفاءة التشغيلية؛

- تطوير الصيانة التنبئية بحسن استغلال البيانات المجمعة والوسائل التكنولوجية المعبأة ولاسيما الرقمنة ومعالجة البيانات الكبرى.

5. التأثير البيئي للأنشطة المنجمية.

من أجل تخفيض البصمة البيئية الناجمة عن أنشطة الاستخراج على الأراضي المستغلة، اعتمدت مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط على مبادرات لإعادة تأهيل هذه الأراضي في إطار برنامج للتميز البيئي والذي تم إطلاقه سنة 2013. ومع ذلك، فقد تبين أن هذه المبادرات تظل غير كافية لتشمل معالجة جميع الأراضي المستغلة منذ انطلاق عمليات الاستخراج والتي لم تتم إعادة تأهيلها. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل زيادة هامة في مساحة الحواجز والأحواض التي تستقبل أوحال الغسل من وحدات المعالجة.

هكذا، أوصت لجنة المجلس مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط بتطوير وتنفيذ مخططات أكثر أهمية لإعادة تأهيل الأراضي المنجمية تمكن من معالجة الأراضي المتبقية التي لم تخضع للتأهيل في أفق زمني معقول، والبحث عن حلول تمكن من التحكم في انتشار الحواجز التي تستقبل المياه والأوحال مع الاعتماد بشكل رئيسي على رافعة البحث والتطوير.

لذلك، ستعمل مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط والمتعلقة بالأنشطة المنجمية، التي تخص تقليص التأثير البيئي لهذه الأنشطة على:

- تسريع برنامج إعادة تأهيل المناجم مع التركيز على الهدف المتمثل في إعادة تأهيل ضعف المساحات المستغلة كل سنة إلى حوالي 600 هكتار سنويا منها 300 هكتار التي يتم استغلالها سنويا و300 لاستدراك التأخر الحاصل خلال السنوات الماضية؛

- إطلاق برنامج للبحث بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية (UM6P) يهدف إلى تحديد الزراعات الملائمة وذات قيمة مضافة؛

- إطلاق تجارب لتقنيات ترشيح وتنقية أوحال الغسل من أجل التحكم في توسعة الحواجز والأحواض التي تستقبل المياه والوحل.

محضر الجلسة رقم 195

التاريخ: الثلاثاء 10 ربيع الآخر 1440هـ (18 ديسمبر 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين اثنين:

1- الموضوع الأول: "السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي"؛

2- الموضوع الثاني: "تحديات تأهيل الرأسمال البشري".

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241، 242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين اثنين:

- الأول يتعلق بـ"السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي"؛

- والموضوع الثاني يتعلق بـ" تحديات تأهيل الرأسمال البشري".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

لقد توصل مجلس المستشارين من مجلس النواب بالنصوص التالية:

1- مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص؛

2- مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار؛

3- مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة؛

4- مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016؛

5- مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية، في إطار قراءة ثانية؛

6- مشروع قانون رقم 12.16 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، في إطار قراءة ثانية؛

7- مقترح قانون لتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (الموافق 12 غشت 1913) بشأن قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتتميمه.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 18 دجنبر 2018، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 9 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 13 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

ونشرع الآن في معالجة أسئلة المحور الأول المتعلق ب" السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي"، وقد توصلنا بشأن هذا المحور ب7 أسئلة نبدأها بأول سؤال لفريق الأصالة والمعاصرة المحترم.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

إخواني أخواتي،

نسائلكم السيد رئيس الحكومة حول تحقيق السلم الاجتماعي ومقومات الإقلاع الاقتصادي.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

ثاني سؤال في هذا الباب هو للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية المحترم.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في نفس السياق، كنسألكم السيد رئيس الحكومة عن العمل الحكومي للحفاظ على السلم الاجتماعي في علاقته مع تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

وشكرا.

السيد الرئيس:

وثالث سؤال لفريق العدالة والتنمية المحترم.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أو التي تعتزم اتخاذها من أجل تحقيق متطلبات الإقلاع الاقتصادي وإرساء مستلزمات السلم الاجتماعي ببلادنا؟

السيد الرئيس:

سؤال في نفس الموضوع، وربما من زاوية أخرى للفريق الحركي المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر السلم الاجتماعي منطلقا وهدفا لكل إقلاع اقتصادي حقيقي.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول التدابير التي ستتخذونها لإقرار سلم اجتماعي يوفر المناخ الملائم للإقلاع الاقتصادي المنشود.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الفريق الاشتراكي المحترم لديه سؤال في نفس المحور.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد رئيس الحكومة،

ما هي المقاربة الحكومية لإقرار السلم الاجتماعي قادر على إنتاج نمو اقتصادي حقيقي؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

ومن زاوية نقابية، السؤال لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد حيتوم:

سؤالنا السيد الرئيس هو: ماذا أعدت الحكومة لإقامة سلم اجتماعي حقيقي من أجل الإقلاع الاقتصادي؟

السيد الرئيس:

وآخر سؤال في المحور لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

دور الحكومة في إقرار السلم الاجتماعي دون الحوار الاجتماعي.

شكرا.

السيد الرئيس:

السيد رئيس الحكومة، تفضلوا للإجابة على الأسئلة التي استمعنا إليها.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

أريد أن أشكر الجميع على اختيار هذا الموضوع وعلى هذا السؤال ذات الأهمية الكبيرة في موضوع السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي.

فلا شك أن السلم الاجتماعي هو واحد العامل مهم، عامل أول لتوفير الأمن وتوفير الاستقرار، عامل ثاني لتحقيق التنمية وتحقيق الازدهار في أي مجتمع من المجتمعات.

وانطلاقا من ذلك، فإن العوامل التي يمكن أن تساهم في السلم

الاجتماعي، كما تعرفون جميعا، متعددة، ولكن نبغي نقول واحد القضية، عندما نتمعن، إلى فكرنا في الدول اليوم التي تعاني من الاضطراب الاجتماعي، أو التي تضرر فيها السلم الاجتماعي، هذه الدول، من ماذا تعاني؟ ما هي الأسباب اللي أدت لهاذ الشي؟ وكيفاش نقيمو روسنا في هذا السبيل؟

بغيت نقول، كاين عدد من العوامل، ولكن بغيت حتى أنا نهضر بالخصوص على جوج أو ثلاثة ديال العوامل:

العامل الأول، هو تعزيز الحقوق والحريات، وتوفير الثقة بين الفاعلين وفي الفاعلين؛

ثانيا، تعزيز السياسات الاجتماعية؛

ثالثا، تحسين المناخ الاجتماعي.

فيما يخص الموضوع الأول، اللي هو تعزيز الحقوق والحريات، يمكن أن نقول بأنه المغاربة يمكن أن يفخروا، لأن الحمد لله بلادهم حققت عدد من المكاسب في هذا المجال، مكاسب مهمة، والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان هي الضامن الأساس والأول والمحوري في السلم الاجتماعي، ويمكن أن نرجع إلى الوراء لنذكر ونتذكر سنة 2010-2011، لما انطلقت 20 فبراير، وانطلقت عدد من المطالبات في بلادنا، وكيف أن خطاب جلالة الملك في 9 مارس الذي أعطى فيه الانطلاقة لتعديل الدستور وإعداد دستور جديد (دستور 2011)، وأعطى الانطلاقة لعدد من الإصلاحات، وكيف أن هاذ الخطاب ديال جلالة الملك هدأ الأمور، وأعطى واحد المقاربة مغربية عرف بها المغرب، مقاربة مستقبلية، مقاربة إصلاحية، مقاربة تشاركية بالطريقة التي وضع بها مشروع الدستور آنذاك، ومقاربة تنصت إلى الوطن وإلى المواطنين.

ثم بعدها جاء الاستفتاء على دستور 2011 وجاءت الانتخابات ديال 2011 أيضا، وكيف أن هاذ القفزة التي خطتها بلادنا بتعاون الجميع، وعلى رأسنا جميعا جلالة الملك محمد السادس، جنبت بلادنا كثير من المطبات عاشتها وتعيشها ولا تزال تعيشها بلدان أخرى.

لابد أن نتذكر هاذ اللحظات لأن هي اللي غادي تعطينا واحد الإضاءة على المستقبل القريب والبعيد.

ولابد إذن في هذا الإطار أن نقول بأن التعزيز ديال هاذ المسار هو شيء ضروري، أساسي.

صحيح أنه بلادنا باقي فيها إشكالات، باقي، لا ينكره أحد، ولابد أن نتعاون جميعا لمواجهة هاذ الإشكالات، ولكن أيضا هذا ما خصوش ينسينا أن بلادنا أيضا دارت عدد من الخطوات الإيجابية الكبرى في هذا المجال، وإذا ما تذكرناش الإيجابيات ما يمكنش نهائيا نعالجو السلبيات.

اليوم، الحمد لله، بلادنا تتوفر على مؤسسات دستورية تعززت صلاحياتها وتغني مسيرتنا الديمقراطية وأغنتها، عندنا أيضا استقلالية السلطة القضائية واستقلالية النيابة العامة، اللي جات بعد دستور 2011 واللي كرست استقلالية القضاء في قضاء مستقل، وعندنا تطوير في الحكامة الأمنية.

ويمكن أن أقول أن الحكومة من نهار جات في البداية ديالها، وهاذ الشي سجلناه في البرنامج الحكومي، قامت بالتحيين والمصادقة على الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وعيا منها بالأهمية ديال هاذ الموضوع، ووعيا منها بأن خاصنا نديرو مزيد من التطوير في ديمقراطيتنا وفي منظومة حقوق الإنسان عندنا.

واليوم راه هاذ الشي غادي يتطور أكثر، الحمد لله، كاين بزاف في البرامج ديال هاذ الخطة، اللي الحمد لله جلالة الملك طلب السيد وزير الدولة في حقوق الإنسان باش يوضع الخطة التنفيذية، وهي في القريب غادي تكون موجودة بإذن الله، هاذ الخطة التنفيذية اللي غادي تمشي بنا إلى الأمام .. بعض الاختلالات التي لا تزال موجودة، صحيح أنه مثلا الحكامة الأمنية تطورت، ولكن الحكامة الأمنية خاصها تتطور أكثر، واليوم راه في التدخلات الأمنية اللي يمكن تقوم بها في إطار صلاحيات السلطات الأمنية، دابا الآن غادي يبداو يسجلو بالكاميرا جميع تلك التدخلات باش نحميو حقوق المواطنين، نحميو حقوق رجال الأمن أيضا، ونحميو حقوق المؤسسات، ونحميو الممتلكات العامة والخاصة، وغادي تكون عندنا حجج على، هل كاين التجاوزات ولا ما كايناش التجاوزات؟ واش هذا تم في إطار القانون أو ما تمش في إطار القانون؟ وهذا شيء مهم، هذا جزء من الحكامة الأمنية الذي سيزيد بلادنا خطوات إلى الأمام.

أيضا هناك دليل التعامل الأمني مع الاحتجاجات، وهاذ الدليل هذا سيتم إعداده، وغادي يكون عندو واحد الدور كبير في عقلنة الحكامة الأمنية، اليوم عندنا فيما يخص مخافر الشرطة، عندنا الإطعام، راه في مشروع قانون المالية هذا ينص على تعزيز حقوق الأفراد الذين يكونون تحت الحراسة النظرية، تعزيز حقوقهم، تعزيز حقوقهم.

ولكن وقت ما حققنا شي حاجة احنا كنطمعو نحققو أكثر، احنا راه ما عندناش باقيين طامعين نزيدو أكثر، هاذ الشي يمكن يتم إلى تعاملنا مع الإنجازات اللي حققتها بلادنا، أولا، بالعرفان، ثانيا، حققناها جميعا، راه ماشي واحد، حققها هاذ الحزب ولا هاذ لا، ولا حتى هاذ الحكومة، كل حكومة كتزيد شوية، باش نكونو منصفين، كتزيد شوية، ولكن احنا عندنا الآن تحدي باش نزيدو أكثر في المستقبل.

إذن الحمد لله على هاذ المستوى، راه حققنا أمور ونطمع في تحقيق أكثر، وهاذ الخطة بإذن الله غادي تشكل لنا واحد خارطة الطريق في هاذ المجال، وبالخصوص أنها تم وضعها بطريقة تشاورية وتشاركية مع الفاعلين الحقوقيين، مع الإدارات المعنية، مع المؤسسات الدستورية، كلشي ساهم باش تخرج الجميع يتملكها أو الجميع يخدم باش يطبقها في الواقع.

هناك أيضا اللي هو داخل في الديمقراطية وحقوق الإنسان، أن

تكون الإدارة في خدمة المواطن، وهذا راه درنا فيه عدد من الإجراءات ومن القرارات، والهدف منها هو تعزيز الثقة، ثقة المواطن في الإدارة، ثقة المواطن في المؤسسات، ثقة المواطن في وطنه، لأن به غادي تزداد الثقة ديال المواطن، واحنا هاذ الثقة كاملين نعززها، ليس أمرا بيد جهة دون جهة أخرى، الفاعلين السياسيين كلهم خاصهم يعطيو واحد الوجه حضاري، نبيل للممارسة السياسية، لأن الثقة إذا انهارت تنهار في جميع المؤسسات، ما يمكنش نقولو الثقة ما غاديش تكون في الحكومة وغادي تكون في البرلمان، وغادي تكون في البرلمان ما غاديش تكون في جهاز آخر، أو في فاعل آخر، جميع الفاعلين.

وهاذ الشي فيه التعاون ديال الجميع، خاصنا وبدءا برئيس الحكومة، مرورا بالوزراء وبالبرلمانيين وبالمسؤولين الإداريين حيثما كانوا، خاص الجميع يكون في بلاصتو قادر، يكون العمل ديالو والكلام ديالو فيه المصداقية، كيعطي المصداقية للمواطنين.

وأنا اللي مسؤول على الحكومة هاذ الشي اللي كنقولو للوزراء باستمرار، ما كاين مجلس حكومي ولكن كنحاول ما أمكن نعاود هاذ الهضرة هاذي، الوزراء عليهم أن يكونوا مع المواطنين، خاصهم يقومو بالواجب ديالهم، ما عنديش أنا، ما كاينش في هاذ الحكومة وزير فوق العادة أو وزير كنسميوه (super) وزير، وزير عندو امتياز خاص، ماكاينش.

الوزراء يجب أن يقوموا بواجبهم، وفي آخر مجلس تحدثت على الحضور في البرلمان وتحدثنا على الأسئلة الكتابية والجواب عليها، وغادي نقيمو أكثر، هذا غير جانب، ولكن في الجوانب الأخرى نفس الشيء، ولكن هذا خاصو ينسحب على الفاعلين الآخرين أيضا، على الأحزاب السياسية، على النقابات، على البرلمانيين، وعلى الجماعات، على رؤساء الجماعات، على المستشارين الجماعيين، خاص الطبقة السياسية تعطي إشارات قوية على أنها نزيهة، على أنها مع المواطن، على أنها تستحق ثقة المواطن، هاذ الشي اللي يمكن أيضا نستعدو بهاذ الثقة في الفعل السياسي، في العمل السياسي، في الأحزاب السياسية، باش نزيدو عدد المنتمين للأحزاب السياسية يفوت هاذيك 2.5 و3% اللي كاينة، يفوت عدد المنقبين اللي داخلين في النقابات 5 ولا 6% على أكبر تقدير اللي كاينة دبا، خاص نزيدو ما يمكن نزيدو إلا بأن نقنع المواطن بأن هذه الأحزاب تستحق ثقتهم.

إذن هذا بالنسبة للمحور الأول: اللي هو المحور ديال تعزيز الحقوق والحريات وتعزيز الثقة في المؤسسات وفي الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، الفاعلين العموميين كلهم، بطبيعة الحال الإعلام عندو دور وحتى هو يجب أن يستعيد ثقة المواطن.

المحور الثاني: هو تعزيز السياسات الاجتماعية، وهو محور اهتمت به الحكومة اهتماما خاصا، يمكن نقول بأن قانون المالية 2018 وقانون المالية دابا راكم صادقتو عليه في مجلس المستشارين 2019 بجوج عندهم نفس اجتماعي قوي، بل نفس اجتماعي تقوى من قانون إلى قانون، ولكن هناك أيضا عدد من الإجراءات اتخذناها في هاذ المجال.

المحور الأول فهاذ التعزيز ديال السياسات الاجتماعية هو بطبيعة الحال البرامج الاجتماعية، البرامج الهادفة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. الحمد لله الآن هاذ البرامج تعددت ولكن تقوت، واحنا جينا وقلنا من البداية بأن كل برنامج عندو هاذ الطابع هذا كان قبل منا سواء الحكومة السابقة أو الحكومة اللي قبل منها أو الحكومات الأخرى، نحن سنوسعه وسنطوره وغنعززوه وغنحرصو باش يوصل في النتائج ديالو إلى المواطنين والمواطنات الذين يستحقونه.

ثانيا: أن نبدع برامج جديدة أيضا تسير في نفس الاتجاه الذي هو تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ودعم الفئات الفقيرة والهشة والمتوسطة الدنيا. وهذا فيه عدد من البرامج، فيه مواصلة تنفيذ برنامج تقليص التفاوتات المجالية والاجتماعية.

هاذ البرنامج ديال تقليص التفاوتات المجالية اللي هو بدا في 2017، 2018 وبرنامج 2019 إن شاء الله غادي نحرصو باش يتوسع هاذ السنة في 2019 غادي تكون الميزانية ديالو 7.4 مليار، ماشي كلها من الصندوق المخصص للعالم القروي، هذاك فيه واحد النسبة ولكن نسبة غادي تجي من القطاعات الحكومية المعنية، نسبة من الجهات، نسبة من الجماعات، ولذلك هناك شركاء متعددين اللذين يساهمون في هذا البرنامج، وكنحرصو باش هاذ البرنامج يكون موجه إلى.

أولا، إلى الجهات وإلى المناطق المعنية والمحاور ديالو معروفة، الطرق، التعليم، الصحة بالخصوص باش يمكن هاذ التفاوت المجالي اللي كاين نقلصوه في 5 أو 4 سنوات المقبلة، وإن شاء الله هذا غادي، وإلى شفتو راه البرامج ديالو الحمد لله كتحقق، ولكن بطبيعة الحال ما يمكنش نبداو كلشي، ذاك الشي اللي ف 2021 غينتظر 2021، كاين برامج لكل إقليم، والبرامج بالمناسبة كتدار محليا ما كتدارش مركزيا، مركزيا غير غادي كنشوفوها وكتدوز لجنة وطنية، وإلا هي برامج كتم على مستوى العمالات، على مستوى كل إقليم وكل عمالة محليا كيشاركو فيها الفاعلين المحليين.

هذا درنا ليه واحد نظام حكامة هي اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، هي اللي غادي أسمو.. وغادي نعقدوها لأول مرة بعد شهر أو شهر ونصف، الهدف ديال العقد ديالها أشنو هو؟ هو تقييم البرامج السابقة، كشف الاختلالات أو النقص أو التأخر فهاذيك البرامج ديال السنة الماضية والمصادقة على التوجهات ديال البرنامج ديال السنة التي تليها.

لا بد أن أتحدث هنا عن مواصلة تنفيذ برامج اجتماعية سابقة في مجال التعليم، "تيسير" لأول مرة غيتدعم، وكما قلت غير منذ أسبوع أو أسبوعين في مجلس النواب من قبل فين ما مشينا كيجيو رؤساء الجماعات وكيقول لك جماعة قروية حدايا كيستافد من "تيسير" احنا

ما كنستافدوش من "تيسير"، وعندو تأثير على الهدر المدرسي، اليوم راه تعمم وهذا واحد الإجراء الذي وعد به في البرنامج الحكومي، الحمد لله لقي مباركة جلالة الملك وتقدمت هاذ البرامج الاجتماعية أمام جلالة الملك، وغادي نقفزو الآن من 700.000 تلميذ إلى مليون 1.100.000 تلميذ وبطبيعة الحال من 700 مليون درهم إلى 2.1 مليار درهم، وغادي يشمل في الابتدائي جميع المناطق في العالم القروي، وفي الإعدادي جميع المناطق في العالم القروي والعالم الحضري، وهذا غير مسبوق وهاذي قفزة مهمة في تنفيذ هاذ البرنامج ديال "تيسير". باش نطوروه أكثر من قبل احنا ما نكرهوش نطوروه، ولكن هذا التطوير، هذه قفزة هاذ البرنامج اللي بدا من 2006 إلى اليوم راه مهم.

بطبيعة الحال رفع الدعم، رفع العدد ديال الأرامل المستفيدات من صندوق الأرامل اللي بدا في إطار الحكومة السابقة اللي وصلنا الآن لأكثر من 87.000 أرملة، وكيهم حوالي 155.000 يتيم، هذا برنامج غادي يتعزز أكثر وغادي يبقى مستمر لأن حتى هو مهم.

بطبيعة الحال قمنا بتوسيع لائحة المستفيدين من خدمات صندوق التكافل الاجتماعي كما كتعرفو، واللي كيهم بالخصوص بالنسبة للنساء المطلقات المستحقات ديال النفقة والآن وسعناه ماشي فقط النساء المطلقات ولكن النساء المعوزات عندما يتبين عوز الزوجة وقع لها مشاكل مع الزوج ديالها وما بقاش ينفق عليها، حتى هذه، ودخلنا حتى الناس المستحقون ديال النفقة من الأولاد بعد وفاة الأم، وخا ما تكونش الأم، توفت إلى كانت الخالة ولا الجدة هي اللي تتكفل به، زدنا مستحقو النفقة من الأولاد الخاضعين للكفالة وهاد الشي دازفي قانون المالية ديال 2018 ودوزناه أيضا في التعديل ديال القانون ديال القانون الخاص بخدمات صندوق التكافل الاجتماعي.

برنامج التعويض عن فقدان الشغل اللي هو برنامج بدا في إطار الحكومة السابقة، والآن هناك عمل لتطوير عن طريق تعديل قانون الشروط ديالو باش يمكن يتوسع أكثر ويستفدو منو الشغيلة الذين يفقدون شغلهم.

هناك برامج لدعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، هذه عندها فيه عدد من البرامج كثيرة الحمد لله أدت الدور ديالها هذه غير 3 سنوات باش تطورت بشكل كبير، وأريد أن أشير هنا إلى إجراء مهم لأول مرة غادي نديروه، وغادي تكون أول مباراة خاصة مشتركة لذوي الإعاقة وهذا مطلب قديم لأول مرة غادي تكون في الأحد المقبل إن شاء الله 50 منصب، والسنة المقبلة راه خصصنا لها في مشروع قانون المالية ديال 2019، 200 منصب إضافة إلى 7%، اللي غادي تكون في القطاعات، وهذا أنا كنظن بأنه شيء مهم أيضا.

بطبيعة الحال، مواصلة مكتسبات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي حتى هي تطورت كما وكيفا في هذه المرحلة الثالثة ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

إذن على المستوى الاجتماعي يمكن أن أقول هناك على مستوى البرامج الاجتماعية هناك اهتمام لتطويرها وتنويعها وتوسيعها، ولكن على الرغم من هذا احنا طامعين في أكثر، ولذلك درت واحد المناظرة وطنية للحماية الاجتماعية منذ أسابيع فقط، الهدف منها هو هذه الحماية الاجتماعية كلها اللي داخل فيها هذه البرامج وداخل فيها أمور أخرى كيفاش نديرو التنسيق فيما بينها واللي ورثنا 139 برنامج اللي جاء على مدى 15 سنة تقريبا أو أكثر، كيفاش نشوفو تنفع أكثر الفئات الهشة والتي تستحق هذه البرامج، كيفاش يمكن نطورو الحكامة ديالها، وهاد الشي إن شاء الله هذه المناظرة خرجت لنا عدد من التوصيات، هناك دراسة لها وغادين في 4 ديال المحاور باش نطورو هذه الحماية الاجتماعية تكون توسع كما وكيفا، ولكن من أهم ما فيها هو ماذا؟ هو السجل الاجتماعي الموحد اللي غادي يمكنا باش يكون الاستهداف فعلا يذهب إلى المستحقين.

راه قلنا مرارا بأن "راميد" اللي هو نظام المساعدة الطبية هذا اللي كتعطى لهم بطاقة ديال المساعدة الطبية، اكتشفنا بأن 11% أو 10% من الناس اللي كيستفدو منه لا يستحقونه فعلا، كتوقع أخطاء، كتوقع فلذلك هاد برنامج الاستهداف غادي يصحح لنا هذه الاختلالات في المستقبل إن شاء الله وغادي نجيبو مشروع قانون خاص بهذه المسألة قريبا إن شاء الله، ربما في أسابيع محدودة غادي يكون هاد مشروع القانون موجود باش يمكن نطورو عملية الاستهداف، هذا ثانيا.

ثالثا: لابد أن نتحدث عن تحسين المناخ الاجتماعي، وتحسين المناخ الاجتماعي فيه عدد من الإجراءات تهدف أولا لتحسين علاقات الشغل بين المشغلين وأرباب الشغل، وهاذ الشي أولته الحكومة واحد الاهتمام خاص واتخذنا فيه، بالتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين ومع المقاولات، عدد من الإجراءات، وبالتالي في هذا الصدد هناك التتبع اليومي لمناخ الشغل داخل الوحدات الإنتاجية، لضمان التدبير الجيد للنزاعات ديال الشغل من قبل الوزارة المعنية.

هناك تعزيز حكامة تدبير العلاقات المهنية وتحسين المناخ الاجتماعي وضمان استقراره، هناك أيضا عرف مجال إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية تطور ملحوظ، حيث تم تسجيل خلال الثلاث سنوات الأخيرة إبرام 26 اتفاقية شغل جماعية، كان لها أثر إيجابي في استقرار المناخ الاجتماعي داخل الوحدات الإنتاجية، وبالتالي تعزيز تنافسيتها، وبالتالي أيضا الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأجراء وللمقاولة على حد سواء، وبهذا نعرف كيف أن تحسين علاقات الشغل وتحسين المناخ الاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي.

ولكن أيضا مواصلة الحوار الاجتماعي بطبيعة الحال، كما تعرفون وهاذ الشي أصبح واضحا، والحكومة عندها واحد الاهتمام خاص بالحوار الاجتماعي، بمأسسته، بإدامته واستمراره، وبالتالي تعقدت عدد من الجولات في هاذ المرحلة اللي تمت، وتدارت فيها واحد مجموعة الخطوات، على الرغم بأننا اليوم باقي ما وصلناش لواحد الاتفاق، ولكن

احنا عندنا كل الإرادة للاستمرار وكل العزم على الاستمرار للوصول إلى الاتفاق في هاذ المجال على جميع المستويات، وبطبيعة الحال الاتفاق الثلاثي.

ولكن أريد أن أشير إلى أن الحوار الاجتماعي متواصل على مختلف المستويات ماشي فقط على هذا المستوى، وذلك من خلال انتظام اجتماع الهيئة الثلاثية التركيب اللي كلها حوار اجتماعي، مجلس طب الشغل مثلا، مجلس المفاوضة الجماعية وغيره من المجالس اللي هي كلها التي تنعقد بانتظام واللي هي أيضا مجال ديال الحوار الاجتماعي متواصل.

وأيضا أريد أن أقول بأن الحكومة مهتمة بالتشاور حول أسس ميثاق اجتماعي جديد يحقق السلم والتماسك الاجتماعي ويرسي قواعد تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة، مع الاستفادة من رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الموضوع، والحكومة منكبة على بلورة هاذ الميثاق تنفيذا لالتزامات، بموجب البرنامج الحكومي بطبيعة الحال اللي وعدنا فيه بهذا، غير أن هاذ المشروع في الواقع لا يهم الحكومة وحدها يهم جميع الفرقاء، وبالتالي غادي يكون مجال التشاور ومجال التشارك في حوار هادئ وحوار رصين مع جميع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين في القريب، إن شاء الله.

واحنا تنأملو باش يكون هاذ الميثاق الاجتماعي واحد الإطار تعاقدي، الذي يحدد مجالات الحوار، مستويات الحوار، منهجية الحوار، آليات الحوار في المستقبل، وأيضا يحدد التزامات مختلف الأطراف وآليات تنفيذ الالتزامات الناتجة عن الاتفاقيات الجماعية وآليات تسوية الخلافات المترتبة عن ذلك.

وأتمنى أن يكون هذا الميثاق إطار مرجعي لبناء التوافقات الكبرى بشأن مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتحديات الآنية والمستقبلية لبلادنا.

هذه إذن هي المحاور الثلاث في العموم، دون الدخول في عدد من التفاصيل، التي إذا رغب السيدات والسادة المستشارين أن أرجع، يمكن أن أرجع إليها.

لكن بغيت نأكد في الأخير على الوعي ديال الحكومة في هاذ المستويات الثلاث وغيرها على أهمية الحفاظ على السلم الاجتماعي، وأننا لما قلنا في البداية حكومة الإنصات والإنجاز على أساس أنه نحن مستعدون للإنصات إلى أي اقتراحات وإلى أي مطالب وإلى أي انتظارات يمكن أن نلبيها ونعمل على تلبيتها، ودليله أنه مشروع قانون المالية الحالي استجابت الحكومة لعدد من التعديلات ديال الفرق لا ديال الأغلبية ولا ديال المعارضة.

وأيضا نحن عازمون على المضي إلى الأمام في هذه المستويات الثلاث بتحقيق مزيد من الانجازات ذات الطابع الحقوقي، ذات الطابع السياسي، ذات الطابع الاجتماعي وذات الطابع الاقتصادي، التي تعزز السلم الاجتماعي، الذي هو مهما تكن الإشكالات اللي كاينة ومهما تكن ردود الفعل اللي تتكون أحيانا–وهي محترمة–من المواطنات والمواطنين في السلم الاجتماعي، الحمد لله، تنعم بلادنا بحظ مقبول منه، احنا بغينا نطوره، نديرو أكثر ولكن هناك حظ مقبول.

وأريد أن أشير في الأخير، مرة أخرى، إلى ضرورة أن نعمل جميعا على الحفاظ على الثقة في الفاعلين السياسيين، الثقة في الفاعلين الاجتماعيين، الثقة في مؤسساتنا كي تستطيع أن تقوم بدورها في الحفاظ على هذا السلم الاجتماعي.

شكرا جزيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على الجواب الذي استمعنا إليه، وأول كلمة لفريق الأصالة والمعاصرة تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نود في فريق الأصالة والمعاصرة أن نؤكد منذ البداية على الأهمية البالغة التي يكتسيها موضوع السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي، الذي يندرج ضمن الأولويات المطروحة القصوى على جدول أعمال بلادنا، نظرا لارتباطه باستمرار واستدامة الاستقرار بأبعاده السياسية والاجتماعية في سياق إقليمي ودولي مليء بالاضطرابات وسريع التحولات.

إن تأمين السلم الاجتماعي قد أضحى اليوم مطلبا حيويا، فهو بقدر ما يشكل إحدى متطلبات الإقلاع الاقتصادي، فإنه عنصر أساسي وصمام أمان لتفادي ومعالجة مختلف بؤر الحاضر والمستقبل.

للأسف مجهود الحكومة في هاذ الباب ظل محدودا، وهو ما ساهم بشكل ملحوظ في تأسيس نوع من الشك في المستقبل وتعاظم الشعور بانعدام الثقة، الذي ما انفك يأخذ منحى تصاعديا، مع ما ينتج عن ذلك من آثار سلبية على التماسك الاجتماعي.

إن استمرار العديد من الأعطاب التي يعرفها كل الارتقاء الاجتماعي واقتصاد الريع والفوارق الاجتماعية والمجالية والصعوبات المتعلقة بالولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية والعمل والشغل وارتفاع

معدل البطالة، ساهمت مجتمعة في تعزيز واقع الإحساس بالشك في المستقبل وفقدان الثقة، والتي كان من نتائجها توسيع خريطة الفقر وخاصة الفقر النقدي، لدرجة أصبح يشمل جزءا هاما من الطبقة المتوسطة، بالإضافة إلى ما عرفه الاقتصاد الوطني من انحدار خطير إذ شهد تدهورا بنيويا غير مسبوق تجسده نسب نمو ضعيفة بلغت 1.6% في سنة 2016.

وهكذا، فإن السمة الأساسية لاقتصادنا الوطني هي الضعف وغياب الأثر الاجتماعي، مما زاد عدد العاطلين في المغرب ب 49.000 شاب وشابة تتراوح أعمارهم ما بين 15 و25 سنة.

وحسب معطيات خاصة بالبنك الدولي لسنة 2017 فهناك أزيد من 2.5 مليون شاب وشابة مغاربة لا نعرف أين هم، وماذا يفعلون. ومع الأسف السيد رئيس الحكومة المحترم، فهؤلاء الشباب يجدون ضالتهم في الانحراف وفي قوارب الموت وفي غيرها من الظواهر التي تفتك بأمل هذا الوطن وقوته الحقيقية، وهو ما يدفعهم للأسف للتعبير عن قلقهم بإبداعات تعبيرية وشعاراتية، كانت أهمها "في بلادي ظلموني" التي تهتز بها مدرجات الملاعب الوطنية كل نهاية أسبوع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

قد نتفق جميعا بأن إصلاح صندوق المقاصة يشكل أحد المداخل الأساسية لإصلاح منظومة الدعم ببلادنا وتجويدها. وتأكيدا منا على موقف الحزب من خلال برنامجه الانتخابي لسنة 2016 ودرءا لكل الإدعاءات إن لم نقل التزوير، فإننا نشدد على كون إصلاح صندوق المقاصة لا يجب أن يكون على حساب القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، لأن ذلك سيشكل خطرا استراتيجيا على السلم الاجتماعي ببلادنا، فلا يمكن التحدث عن رغبة الحكومة لضمان السلم الاجتماعي، وهي تسعى دائما لإنقاذ فشلها بالتوجه لجيوب المواطنات والمواطنين، وقد لاحظنا جميعا كيف تتمادى الحكومة في الرفع من الأسعار والزيادة في الضرائب وضرب القدرة الشرائية للمواطن المغربي بحجة الاستقرار، لكن كل سياسات الحكومة تتجه بالبلاد مع الأسف للمجهول وتخلق حالة من الشك لدى الجميع، وحالة الشك هذه جعلت المغاربة يخرجون في العديد من المدن إلى الشوارع والميادين للمطالبة بالكرامة والعدالة الاجتماعية، وما مؤشر 11000 احتجاج ومظاهرة في السنة الماضية حسب تصريح الناطق الرسمي للحكومة إلا تأكيد على أزمة الثقة التي تعيشها بلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تدركون جيدا مدى الحساسية الكبيرة لموضوع الحوار الاجتماعي في سياق السلم الاجتماعي، لكن نلاحظ أن العرض الحكومي في هاذ الإطار يبرز عدم القدرة على تقديم حلول براغماتية لتقوية المنظومة الاجتماعية الوطنية والسعي لسلم اجتماعي متقدم وصلب، ولا يمكن أن نتوقع سلما اجتماعيا في ظل حالة التشنج والتوتر والنزاع بين الفرقاء الاجتماعيين والفاعلين الحكوميين والتأخر في إخراج القانون التنظيمي للإضراب، فضلا عن منطق التجاهل واللامبالاة للعديد من المبادرات الجادة، ونستحضر في هذا الباب دعوة جلالة الملك لجميع المعنيين بالأمر للتفكير في إيجاد الحلول وصيغ مبتكرة من أجل الإسراع وبإنجاح الحوار الاجتماعي مع استحضار المصلحة العليا والتحلي بروح المسؤولية والتشارك والتوافق، قصد بلورة ميثاق اجتماعي متوازن ومستدام مما يضمن تنافسية المقاولة ويدعم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة بالقطاعين العام والخاص.

وبهذه المناسبة، نود أن نتوجه إليكم السيد رئيس الحكومة المحترم، معبرين عن استيائنا البليغ من تجاهلكم لمقترحاتنا الاستعجالية بخصوص الوضع الاجتماعي المقلق التي وجهناها لكم كحزب سياسي وكمعارضة برلمانية، في سياق تفاعلنا الإيجابي مع متطلبات المرحلة الراهنة واستحضارا للتدابير والتوجهات التي رسمتها العديد من الخطب الملكية السامية، وهو ما نعتبره ضربا من اللامسؤولية في التعاطي مع مقترحات مكون مركزي من مكونات المعارضة البرلمانية، وترجمة لسلوك حكومي ومؤسساتي غير لائق، يضرب في العمق فلسفة وتوجهات دستور 2011، بل ويترجم التمثلات غير الديمقراطية لرئاسة الحكومة في تعاطيها مع مبادرتنا.

نتأسف السيد رئيس الحكومة المحترم لاستمرار حكومتكم في معاكسة كل الاقتراحات الجادة التي من شأنها خلق وئام اجتماعي مستدام وصلب، خاصة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي تمر ببلادنا.

ونتأسف أيضا عن فشلكم في خلق المناخ الملائم في تحقيق التماسك الاجتماعي والحد من الفوارق، أهم نجاح حققتموه هو ضمان استمرار العوائق التي تعترض المبادرات الاقتصادية ولا تشجع على خلق الثروات وتوزيعها العادل، بالإضافة إلى إثقال البلاد بالديون.

فعن أي سلم اجتماعي سنتحدث السيد رئيس الحكومة المحترم؟ سلم هش يكرسه غليان في الشوارع والميادين ووسائط التواصل الاجتماعي، والأجدر بالقول إننا نعيش غليان اجتماعي يهدد الإقلاع الاقتصادي ويرهن مستقبل البلاد.

سيسجل التاريخ عليكم السيد رئيس الحكومة المحترم سنوات عجاف وتخلف اقتصادي واجتماعي، كما سيسجل على حكومتكم أنها أخلفت موعدها مع التاريخ بهدر مكتسبات دستورية متقدمة لفترة ما بعد 2011.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ندعوكم في فريق الأصالة والمعاصرة، من أجل تدارك هذا الهدر للتفكير في إحداث آليات تعهد إليها مهام الرصد وتتبع التحديات التي يطرحها موضوع السلم الاجتماعي وتقييم آثاره على الاستقرار والإقلاع الاقتصادي، كما ندعوكم إلى الإسراع في وضع تدابير براغماتية وواقعية

لتبديد مشاعر الشك والإحساس بالخوف من المستقبل، مع التحلي بسمة التواضع في العلاقة مع باقي الفرقاء وامتلاك الوعي الكافي بحجم مسؤوليتكم في إرساء دعائم السلم الاجتماعي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد رحال المكاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

استمعنا في الحقيقة بإمعان لمداخلاتكم اللي تكلمتو فيها على المداخل ديال السلم الاجتماعي، تكلمتو على الحقوق والحريات، السياسات الاجتماعية، المناخ الاجتماعي، وهنا فين كاين واحد يمكن سوء الفهم بينتنا حول السلم الاجتماعي كيفاش كنتكلمو عليه، لأنه في الضفة الأخرى ديال البحر الأبيض المتوسط، كاينة دول عندها ديموقراطيات عريقة وعندها منظومة ديال الحماية الاجتماعية من أحسن المنظومات على الصعيد الدولي، ولكن لأنه تقاست القدرة الشرائية ديال المواطنين ديالها أو واحد الشريحة مهمة من المواطنين، جعلت أنه السلم الاجتماعي في هاذ الدول هاذ أصبح مهددا، واضطرت معه الحكومة ديال هاذ الدول لاتخاذ إجراءات سريعة.

طبعا السلم الاجتماعي أو الإقلاع الاقتصادي مهم، لأنه هو خلق الثروة في بلادنا، وهاذ الثروة هي الأساسية إلى كان التوزيع ديالها عادل، كان التوزيع ديالها كيخلق الشغل، وإلى كان كيخلق الحماية الاجتماعية وإلى كان كيحد من الفوارق الاجتماعية، الفوارق المجالية، وكان كيحافظ على القدرة الشرائية هي اللي كتعطي أيضا واحد الثقة اللي بدورها أساسية لخلق المقاولة، لاتخاذ المبادرة وللإقلاع الاقتصادي، وبالتالي هاذي الرسالة ديالنا الأولى لكم السيد رئيس الحكومة، هو أنه لا يجب على الحكومة أن تتهاون في هاذ الموضوع ديال السلم الاجتماعي، ويجب أن تأخذه مأخذ الجد بمقاربة استباقية، لأن هاذ النقط اللي تكلم عليها بعض الإخوان ديال بعض الاحتجاجات اللي كانت طيلة السنة والمقاطعة، الاحتجاجات المهنية، هاذي مؤشرات كان خاصكم تاخذوها بالجد، لما قلتم بأنكم حكومة ديال الإنصات والإنجاز أتساءل السيد رئيس الحكومة فين هو الإنصات؟

الحزب ديالنا الفريق ديالنا، الإنصات وا خاص الإنصات إيجابي ماشي فقط الاستماع، احنا تنطلبو الإنصات الإيجابي، يعني تسمعو واستقبلتونا وتكلمنا على المقترحات وقلتو بأنها جدية وكانت صعوبة أنها تنفذ في 2018 وأنها غتكون في 2019 ما دخلاتش، منها ما يتعلق بالقدرة الشرائية للمواطنين اللي تآكلات بفعل واحد المجموعة ديال الأمور، كاع المكتسبات ديال الطبقة العاملة وديال الموظفين اللي ربحوها في حكومة عباس الفاسي ضاعت مع الوقت، مع الزيادة في الأسعار ومع تحرير أسعار المحروقات ومع الزيادة في الما والضو وتكاليف التعليم وهاذ الشي ديال التقاعد دبا الاقتطاعات إلى غير ذلك، وكنا درنا لكم اقتراحات لتقوية القدرة الشرائية.

الحوار الاجتماعي درتو واحد العرض، الحكومة إلى كانت دايرة عرض يعني هذا الحد الأدنى نبداو بيه طبقوه، طلبنا لكم تطبقوه هاذ السنة في إطار قانون المالية التعديلي ما درتوهش، هاذ العام ما جيتوش بيه، ما كاينش حديث كاع على الحوار الاجتماعي في النقاش ديال قانون المالية.

الحماية الاجتماعية اللي تكلمتو عليها السيد رئيس الحكومة فيها شق أساسي، اللي هو التغطية الصحية ديال المستقلين، هاذي 7 سنوات وهاذ الناس المستقلين الحرفيين، الفلاحة، التجار كيتسناو هاذ التغطية الصحية، تدار القانون أين هي المراسيم التطبيقية؟ حتى لين غيبقاو يتسناو هاذ الناس؟ إلى الراميد ما خدماش لأن هاذ الناس تيمشيو حتى هما يحاولو يستافدو من الراميد لأن ما عندهومش التغطية الصحية، الفلاح الصغير.

الفوارق المجالية، السيد رئيس الحكومة تكلمتم منذ قليل على المصداقية، فين هي المصداقية إلى قلتو لينا دبا تقليص الفوارق المجالية غيكون في 4 أو 5 سنوات؟ كتيقو هاذ الكلام؟ كتكون تقليص الفوارق المجالية في 4 أو 5 سنوات؟ فهاذ المناطق الحدودية والجبلية وبعض الجهات بحال بني ملال، بحال الراشيدية، هاذو زعما نقولو ليهم دبا راه من هنا 4 ولا 5 سنين الفوارق المجالية ما غتبقاش؟ احنا كنا كنتكلمو لكم غير على مركز استشفائي جامعي في بني ملال هاذي 5 سنين واحنا تنتكلموعليه ما زال ما هداكمش الله تديروه، كنتكلم طبعا كاستمرار للحكومة السابقة السيد رئيس الحكومة.

فاش كتكلمو على مليون و200 ألف منصب شغل في 5 سنين، هاذي مصداقية؟ يعني راه احنا كنعملو لكم ملاحظات السيد رئيس الحكومة ماشي للتنقيص من التقدم اللي حققته بلادنا فواحد العدد ديال المجالات اللي تكلمتو عليها، لأنه كاينة رؤية ديال جلالة الملك وكاين تتبع للبرامج وكاين خطب ملكية بالمناسبة اللي حتى هي كنتمناو أنكم تنفذو ذاك الشي اللي جا فيها، ديال النموذج التنموي، تحديث الإدارة، ديال تشغيل الشباب، نقطة أساسية ما تكلمتوش عليها ديال الشغل السيد رئيس الحكومة، أساسية بالنسبة للمدخلات ديال السلم الاجتماعي هو التشغيل.

كيفاش غنعبأ أكثر من 1.2 مليون عاطل في بلادنا، وعندنا أكثر من مليون اللي كيعملو بشغل ناقص، يعني هاذو ناس اليوم ما عندهمش دخل بالأساس، هاذي هي المدخلات ديال السلم الاجتماعي، وهذا مرتبط بالاقتصاد.

اليوم فاش كنقدمو لكم انتقادات السيد رئيس الحكومة، ماشي لبلادنا، كنقدموها لكم كحكومة مسؤولة قدمت واحد البرنامج انتخابي وفيه التزامات وخاصها تنفذها، كنتكلمو مع الحكومة، أما اللي حققته بلادنا من تقدم فواحد المجموعة ديال الأمور ومجموعة من المجالات هذاك راه كلشي متفق عليه، وبالتالي خاصكم تاخذو الانتقادات ديالنا بهاذ المستوى هذا.

مشكلة أخرى اللي تتكلمو عليها دائما السيد رئيس الحكومة وهي التقييم، فاش تتجيو تتكلمو على مجالات وعلى أشنو درتو، كتقولو أشنو هي الإمكانيات اللي توضعت، تتكلمو على هذا البرنامج هذا العام، أو قانون المالية ذو صبغة اجتماعية بناء على الإمكانيات اللي توضعت، احنا تنشوفو أشنو هي النتائج وكنطلبو منكم أنكم مثلا في قانون المالية الجاي إن شاء الله أنكم تبداو تحيلوه على واحد التقييم ديال أشنو هي النتائج ديالو، أشنو هي النتائج اللي حققت هذه الحكومة في التشغيل.

اليوم كل الالتزامات اللي عملت الحكومة الأساسية اقتصاديا اللي هي التنمية، النمو، نسبة النمو اللي كنتو كتكلمو على 5% دبا تنازلتو عليها، احنا ولينا في 3%، 3.2% البطالة اللي قلتو غادي توصلو 8.5% تراجعتو عليها. الوزير ديالكم السابق في المالية قال بأن هذا الهدف أصبح بعيد المنال وما يمكنش يتحقق في بلادنا.

إلى هاد الجوج تم التراجع عليهم وإلى المقاولة الصغرى والمتوسطة تعاني اليوم خلال آجالات الأداء بين القطاع الخاص والقطاع الخاص من خلال التمويل، بلا ما نعطيكم الرقم ديال 8000 شركة صغرى متوسطة اللي تفلس سنويا، بلا ما نتكلم على الإدارة وعلى الحكامة وعلى المنافسة وعلى الإحساس بتكافؤ الفرص ما بين المواطنين، ما بين الشركات، ما بين، ما نتكلمش على هذه المواضيع هذه.

إذن بالنسبة لنا السيد رئيس الحكومة باش نختم لأن الوقت لا يكفي، كننتقدكم من باب الغيرة على بلادنا، باش تاخذو المسؤولية ديالكم للحد من كل ما يمكن أن يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي اللي كيهدد السلم الاجتماعي في بلادنا.

إذن تحملو المسؤولية ديالكم كما كنتحملو حتى احنا المسؤولية ديالنا بالنقد البناء وبإمدادكم بالاقتراحات الواقعية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نعتبر بداية أن مساعي تحقيق متطلبات الإقلاع الاقتصادي يجب أن تندرج ضمن ما تبذله بلادنا من مجهودات لبلورة نموذج تنموي جديد، قوامه ديمقراطية حقيقية تحترم فيها إرادة المواطنين وتحفظ كرامتهم واقتصاد قوي تمتد آثاره إلى مختلف المجالات، ويلمس المواطن آثاره بشكل إيجابي وملموس في معيشه اليومي.

وفي حقيقة الأمر وبكامل الموضوعية، نلمس لديكم السيد رئيس الحكومة ولدى حكومتكم وتلك التي سبقتها إرادة قوية ومجهودات حثيثة ومتواصلة للارتقاء بالاقتصاد الوطني، وهو ما مكن من إطلاق ومواصلة إصلاحات هيكلية غير مسبوقة خلال 7 سنوات الأخيرة منذ التصويت على دستور 2011، لا يمكن أن ينكرها إلا من أصيب بعمى الألوان وسجن نفسه داخل منطق التبخيس والتيئيس لحسابات صغيرة لا تخفى.

وقد مكنت هذه الإصلاحات من تحقيق إنجازات معتبرة، كما هو الشأن مؤخرا بالنسبة لربح بلادنا ل 9 نقط في سنة واحدة في مؤشر ممارسة الأعمال، مما سيعزز إن شاء الله جاذبية بلادنا للاستثمارات الخارجية، ويقوي طموحنا في ربح رهان تحسين ترتيب اقتصادنا على المستوى العالمي.

وإذا كان البعض يصر على اعتبار هذه السنوات 7 الأخيرة سنوات عجافا، فإننا نعتبرها سنوات وضعت بلادنا على سكة تفعيل وتنزيل الإصلاحات الدستورية والسياسية الاقتصادية والهيكلية التي جنبت بلادنا مصير بلدان غير بعيدة عنا بالمنطقة.

كما نثمن السيد رئيس الحكومة المقاربة التي تعتمدها حكومتكم بالعمل بشكل متوازم مع تطوير الاقتصاد الوطني، على جعل السياسات الاجتماعية في صلب أولوياتها، وهو ما تعكسه مختلف التدابير ذات الطابع الاجتماعي المعتمدة في البرنامج الحكومي وضمن قانون المالية لسنة 2019، الذي صادق عليه مجلسنا في الأسبوع المنصرم، الأمر الذي يؤكد إيمانكم بكون توفير متطلبات الإقلاع الاقتصادي وتحقيق مستلزمات السلم الاجتماعي أمران متلازمان.

ونجدد التأكيد بهذه المناسبة على أن النموذج التنموي الذي يعتبر الإطار الأوسع، الذي ينبغي أن يندرج ضمنه الإقلاع الاقتصادي المنشود، ينبغي أن يستهدف وضع أسس ومرتكزات لازمة، أهمها من جهة تعزيز وترسيخ مبادئ وقيم الديمقراطية في أفق بلوغ استقرار سياسي حقيقي، ومن جهة أخرى تعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي،

إلى جانب ضمان تنافس اقتصادي شريف بالقطع مع جميع أشكال الفساد والاحتكار وفتح المجال للاستثمار في القطاعات الكفيلة بتنمية قدرات اقتصادنا الوطني وتحسين تنافسيته على المستوى الدولي.

ونثمن في هذا الإطار تفعيل مجلس المنافسة، والذي ينتظر منه أيضا الاضطلاع بالدور المنوط به في حماية حقوق المستهلك المغربي، بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، من خلال مراقبة وزجر الأعمال المنافية للمنافسة الشريفة والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار.

كما نشدد في فريق العدالة والتنمية على الدور الحيوي، الذي ينبغي أن يلعبه القضاء في سيادة القانون الكفيل بترسيخ وزيادة منسوب ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المغربية، ولا تفوتنا المناسبة كي نؤكد أنه بقدر اعتزازنا بالخطوات الهامة التي قطعتها بلادنا، كما ذكرتم السيد رئيس الحكومة، في مجال إصلاح منظومة العدالة واستقلال السلطة القضائية، بقدر ما نعبر كذلك عن جملة من التخوفات المشروعة من بعض الأخطاء المستغربة والمنزلقات الخطيرة في بعض الملفات التي عرضت على القضاء خلال المرحلة الأخيرة، والتي من شأن التمادي فيها أن يمس ويسيء لمسار استقلال القضاء ببلادنا، ومن ضمنها خلال الأسبوع المنصرم إحالة الملف المتعلق بمتابعة الدكتور عبد العلي حامي الدين على غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بفاس، والذي تعود وقائعه إلى ربع قرن خلا سنة 1993، وصدر بشأنه حكم نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به، في خرق واضح لإحدى القواعد المستقرة في القضاء المغربي المتعلقة بمبدأ أسبقية البت ودون مراعاة للمقرر التحكيمي الذي صدر عن هيئة الإنصاف والمصالحة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا بقدر تأكيدنا على أهمية الإصلاحات والانجازات التي تم تحقيقها، نؤكد أيضا على أن تدقيق المعطيات المتعلقة بواقع الاقتصاد الوطني، يبرز بجلاء محدوديته في إنتاج الثروة، ويعزى ذلك لأسباب موضوعية وأخرى مرتبطة أساسا بإشكاليات ونواقص التدبير والحكامة، دون أن نغفل بطبيعة الحال ما تمت مراكمته من اختيارات على مستوى السياسات العمومية في المجال الاقتصادي منذ الاستقلال، والتي أضحت متجاوزة وأثبتت محدوديتها، ومن تجليات ذلك ما يلي:

ضعف نسب النمو المحققة سنويا؛

قيام الاقتصاد الوطني على الاستهلاك الداخلي الذي بلغ مداه في مقابل التعبئة غير الكافية للطلب الخارجي؛

ارتهان الاقتصاد الوطني وتأثره الكبير بالتغيرات والاضطرابات التي يعرفها السوق الدولي، خاصة فيما يتعلق بالمواد الطاقية؛

عجز في الميزان التجاري، خاصة مع الدول التي أبرم المغرب معها اتفاقيات للتبادل الحر؛

عدم كفاية الموارد المالية الضرورية لتمويل عدد من الاستثمارات الكبرى؛

محدودية فرص الشغل التي يتم خلقها سنويا مقارنة مع عدد من يلج سوق الشغل، خاصة من حاملي الشهادات العليا.

ولذلك فإن أداء الاقتصاد الوطني، وإن كان يستجيب للحدود المطلوبة التي تمكن من الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، إلا أن قدرته على الاستجابة للحاجيات المتزايدة للمجتمع المغربي بمختلف فئاته، خاصة الطبقة المتوسطة والفئات في وضعية هشاشة، تبقى ضعيفة.

وفي هذا السياق، نؤكد على أن من بين أوجه القصور التي يمكن أن تهدد السلم الاجتماعي ببلادنا، والتي ينبغي مواصلة وتعزيز الجهود التي أطلقتموها من أجل معالجتها التفاوتات المجالية والاجتماعية:

واقع الفئات في وضعية هشاشة؛

واقع الأجور خاصة في القطاع الخاص بالموازاة مع ارتفاع تكلفة المعيشة؛

ارتفاع عدد نزاعات الشغل؛

بطء الترقية في بعض قطاعات الوظيفة العمومية وضعف العدالة الأجرية بين فئات الموظفين؛

تراجع القدرة الشرائية لدى الشرائح الاجتماعية المحدودة الدخل؛

تنامي مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية.

ومن الإجراءات التي نعتبرها في فريق العدالة والتنمية ضرورية لحفظ تدعيم واستدامة السلم الاجتماعي ما يلي:

احترام حرية وكرامة المواطنين، وصيانة المكتسبات التي حققتها بلادنا في هذا المجال؛

تعزيز وترسيخ الخيار الديمقراطي ببلادنا والقطع مع كل مظاهر التردد والتراجع؛

تقوية دور الأحزاب السياسية والنقابات واحترام استقلالية قرارها؛

تعزيز الأدوار التي يطلع بها المجتمع المدني والقطع مع كل مظاهر التضييق على حرية تأسيس الجمعيات؛

اضطلاع المؤسسات الدستورية ومؤسسات الحكامة بأدوارها كاملة وبشكل مستقل؛

الانتباه إلى خطورة بعض المواقع الإلكترونية المشبوهة التي أصبحت متخصصة في القذف والتشهير وتبخيس المؤسسات واستهداف الشخصيات السياسية والحقوقية ذات المصداقية؛

تحسين الأوضاع المادية للفئات الاجتماعية الفقيرة والهشة

والمحافظة على مكانة الطبقة الوسطى؛

وغيرها من الاقتراحات الأخرى.

كما نؤكد أن الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية والقطاع الخاص هو الإطار الأنسب الذي يجب أن تتبلور داخله طرق وصيغ تنزيل عدد من هذه الإجراءات، وهي فرصة ندعو من خلالها الحكومة ومختلف الفرقاء الاجتماعيين للحرص والعمل على بذل المزيد من الجهود من أجل الوصول إلى التوافق المطلوب، بعيدا عن كل الحسابات الضيقة من أجل الاستجابة للمطالب المشروعة للشغيلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تفاعلا مع جوابكم القيم، نود في الفريق الحركي إبداء مجموعة من الملاحظات مرفوقة باقتراحات من شأنها تعزيز السلم والأمن الاجتماعي المميز لبلادنا، والذي صار عملة صعبة في محيط جهوي ودولي مطبوع بالتوترات والصراعات.

واسمحوا لي في البداية أن أشير إلى بعض المرتكزات الأساسية الداعمة لهذا التميز المغربي:

أولا: المرجعية الثقافية والحضارية والتاريخية المبنية على الوحدة في التنوع والتي خلقت شخصية مغربية مطبوعة بالقدرة على التعايش والتسامح والتوافق؛

ثانيا: ملكية حكيمة حاملة لرؤية إصلاحية إستراتيجية متقدمة واستباقية، شكلت دوما وستظل صمام الأمان السياسي والروحي والحقوقي والاجتماعي، ملكية مبادرة قائدة لإصلاحات نوعية همت مختلف المجالات، متجاوبة مع طموحات وتطلعات الشعب؛

ثالثا خيار التعددية السياسية والثقافية والنقابية والجمعوية، الذي جعلته بلادنا خيارا دستوريا لا رجعة فيه منذ استقلالها.

وتلكم السيد رئيس الحكومة خصوصيات ينبغي تحصينها عبر تأهيل دور الوساطة في الحكومة والبرلمان وأحزاب ونقابات ومجتمع مدني، والتي مع الأسف أصبحت مقصرة في دورها التأطيري والتمثيلي، أمام تنامي وسائط جديدة غير منظمة ولا مهيكلة، تستثمر في بناء سياسي عشوائي يعادي المؤسسات ويزرع فكر التيئيس والتطرف، أكان باسم الدين أو العرق أو الحريات الفردية المناهضة لقيم المجتمع الأصيلة المبنية على الوسطية والاعتدال.

بناء على ما سبق، نسجل السيد رئيس الحكومة أن ترسيخ السلم الاجتماعي الذي ليس فقط منطلقا للإقلاع الاقتصادي والتنموي المنشود، بل غاية أساسية يتطلب في منظورنا ما يلي:

أولا: مراجعة السياسات العمومية بما فيها الخيارات الاقتصادية التي أبانت عن عجزها في الرفع من معدل النمو، وفي تعزيز التنافسية وفي مسايرة التحديات الديموغرافية التي تعرفها بلادنا؛

ثانيا: مأسسة الحوار الاجتماعي والخروج به من صيغته التقليدية نحو حوار مجتمعي، يدمج كل التعابير والحساسيات والحركات الاحتجاجية في الجهات والهوامش، جراء تمركز الثروة مجاليا واجتماعيا، وهو ما يتطلب بناء أفق جديد قانوني ووظيفي للوسائط المؤسساتية، حتى لا يصبح الشارع بديلا للمؤسسات، مؤكدين دوما أننا مع الاحتجاج السلمي، لكن شريطة عدم المس برموز وثوابت الوطن ومقدساته؛

ثالثا: الانخراط الفعال الحكومي المركزي في تنزيل خيار الجهوية المتقدمة كإطار لممارسة سياسة القرب وتعزيز الحكامة الترابية المحلية وتوزيع منصف للثروة وللمجهود التنموي بين الجهات والفئات الاجتماعية؛

رابعا: إعادة النظر في بوصلة النموذج التنموي القائم والذي يخدم المجال فقط على حساب الإنسان، ويقوم على سباق سياسوي ضيق، مبني على توزيع الثروة بدل التنافس في إنتاجها. نموذج تنموي نتطلع إلى أن يؤسس لاقتصاد قوي منتج، يوفر الشغل والعيش الكريم لكل المواطنين، وترتبط فيه المسؤولية بالمحاسبة ويقرن الحق بالواجب.

نموذج تنموي جديد عنوانه الكرامة للوطن والمواطنين فوق كل اعتبار.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أكيد السيد رئيس الحكومة هناك علاقة سببية بين السلم الاجتماعي والنمو الاقتصادي، وبلادنا تتوفر في حقيقة الأمر على

المقومات الكبرى للسلم الاجتماعي.

بلادنا أولا أصالة الدولة المغربية التي تمتد على 12 قرن، عندنا ثقافة الدولة وثقافة الشعب وثقافة المؤسسات.

كذلك تاريخيا كان المغاربة طوال هاذ الفترة هذه حريصين على وحدتهم الترابية وما زالوا إلى اليوم.

اليوم فهاذ الألفية الثالثة يمكن أن نقول أننا نتوفر على الترسانة الدستورية والمؤسساتية كشرط للبناء الديمقراطي اللي هو قرينة السلم الاجتماعي، وتوجنا هذا المسار بدستور 2011.

قبل ذلك بطبيعة الحال أنجزنا عدة مهام في بلادنا، المفهوم الجديد للسلطة، مدونة الأسرة، خطاب أجدير، هيئة الإنصاف والمصالحة، الجهوية الموسعة، وبالتالي الإطار الدستوري والإطار التشريعي والإطار القانوني متوفر، لكن هل تمكنت السياسات العمومية داخل هذا الإطار الدستوري وداخل هذا الإطار التشريعي أن تنتج سياسات قادرة على إرساء سلم اجتماعي ببلادنا كفيل بأن يدفعنا وأن يدفع بلادنا إلى نمو اقتصادي حقيقي؟

صحيح كاين إكراهات، لكن الإكراهات لا تنفي أن نقول أن السياسات العمومية اليوم في بلادنا والسلم الاجتماعي هو تراكم، تراكم لسياسات وتراكم لسنوات ولا يمكن أن نحصره في فترة معينة، وبالتالي اختيارات اليوم الاقتصادية والمالية لم تصل بعد إلى أن تحقق النمو الاقتصادي المنشود والإقلاع الاقتصادي المنشود، ما زالت نسب النمو ضعيفة، مازالت نسب العجز قائمة وما زلنا غير قادرين من خلال السياسة المالية والاقتصادية على أن نواجه معضلة البطالة.

كذلك الدعم اللي يقدم للقطاعات الاجتماعية وخاصة التربية والتكوين والصحة، صحيح هناك دعم لكن هل استطعنا أن نواجه الآفة الحقيقية ديال التربية والتكوين وهي الهدر المدرسي والهدر الجامعي؟ عندما نقول الهدر المدرسي والهدر الجامعي نقول الشباب، والشباب هو عنوان الاستقرار وعنوان السلم الاجتماعي، إذا لم يكن الشباب في وضعية مريحة تمكنه من شغل وأسرة ومسار في الحياة فإنه عامل من العوامل الأساسية لغياب الاستقرار الاجتماعي والسلم الاجتماعي.

كذلك الصحة، إذا لم تكن هناك عدالة مجالية وعدالة اجتماعية، أنتم السيد رئيس الحكومة تعرفون جيدا أنه العدالة الاجتماعية (la justice sociale) هي الأساس لنصل إلى سلم اجتماعي، الصحة يمكن نتذكرو مثلا المستشفيات الجامعية اللي من الضروري أنه مثلا جهة بني ملال- أزيلال ضروري خاص المستشفى الجامعي يكون.

كذلك الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، يجب أن نقر جميعا بأنه هناك تعثر حقيقي منذ 2011 سنة توقيع اتفاق 26 أبريل وهناك تعثر لمأسسة الحوار الاجتماعي. تحققت تراكمات في السابق في جولات الحوار الاجتماعي في الوصول إلى تعاقدات في عهد كل الحكومات التي سبقت 2012.

لكن للأسف اليوم ما زلنا لم نعقد بعد حوالي ثمان سنوات لم نصل إلى تعاقد اجتماعي، واستمرار في نفس الآن التقرير ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي يبين أن استمرار المس بالحقوق والحريات النقابية في القضايا الأساسية التي تهم الشغيلة وتهم الإنتاجية وتهم الإنتاج، يمكن نتذاكرو على التسريحات المتعددة وعلى العقوبات وعلى الطرد لأسباب نقابية وعلى المس بالأجور وعلى مدة العمل، على الصحة والسلامة في العمل على غياب المفاوضة الجماعية، غياب الحماية الاجتماعية.

وبالتالي هذا يؤدي لنا لواحد الندرة ديال الأداة الأساسية اللي هي يمكن تعطينا واللي هي (thermomètre) ديال السلم الاجتماعي وهي الاتفاقيات الجماعية.

للأسف بلادنا لم تتطور في هذا المجال. قلتم السيد رئيس الحكومة أنه وصلنا في السنوات الأخيرة إلى 26 اتفاقية جماعية، صحيح هناك مجهود، ولكنه مجهود ضئيل ولكن تقدر بمدى قدرة هاذ الاتفاقية الجماعية أن تكون قادرة على إرساء كرامة العمل داخل المؤسسات وعلى أن يكون هناك منتوج حقيقي للمفاوضة الجماعية.

كذلك لازلنا السيد رئيس الحكومة نعيش في وضعية عدم احترام تشريعات الشغل في عدد من المؤسسات الإنتاجية في القطاع الخاص.

كذلك مازال هناك استمرار فوبيا العمل النقابي بمجموعة ديال المؤسسات الإنتاجية، وكذلك مازال هناك واحد عدم احترام لا الحماية الاجتماعية ولا ساعات العمل ولا التصريح للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبالتالي البحث عن السلم الاجتماعي ينطلق أولا أساسا من احترام التشريعات القائمة، الوصول إلى تعاقدات اجتماعية، وفي مقدمة التعاقدات الاجتماعية أن ينتج الحوار الاجتماعي المركزي ما بين الحكومة والمركزيات النقابية وأرباب العمل ميثاق اجتماعي قادر على أن يخلق واحد المسافة، واحد المسافة أمامنا لنشتغل على الملفات التفصيلية، سواء في القطاع العام، في الوظيفة العمومية، أو في المؤسسات العمومية أو في القطاع الخاص، للأسف الشديد احنا لحد اللحظة، لحد الساعة ما عندناش هاذ الأداة اللي غادي تمكنا باش يمكن نساهمو بشكل إيجابي.

كذلك اليوم السيد رئيس الحكومة هناك توتر حقيقي ما بين الدولة والمجتمع، لأن هناك ضعف ديال منسوب الثقة في المؤسسات، اليوم المطالب تطرح في الفضاء العام بشكل مباشر، ويعبر عنها باحتجاجات بشكل مباشر هذا ماشي شأن مغربي فقط، ولكن شأن دولي، حتى الديمقراطية ملي تتوصل للإشباع أو تتوصل مؤسسات معينة لواحد المسار بحال فرنسا راه تتنوض.. ولكن احنا لابد لكي يكون هناك سلم اجتماعي أن نعيد الثقة للمؤسسات ديالنا من مؤسسات دستورية

وأحزاب ونقابات ومؤسسات مجتمع مدني.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

على الرغم من ما تزخر به بلادنا من خيرات وطاقات بشرية وموقع جغرافي متميز استراتيجيا، فإننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق التنمية المستدامة وبالأحرى اللحاق بالاقتصاديات الصاعدة، فمعدل نمو حوالي 3% ومرتبط أساسا بالتساقطات المطرية لا يمكن تحقيق الطفرة الاقتصادية المرجوة وتوفير الشغل الضامن للعيش الكريم لكل المواطنين، ناهيك عن استمرار الدولة في تملصها من وظائفها الاجتماعية سواء في الصحة، في التشغيل، في الحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى أزمة التعليم المستفحلة بالرغم من تعدد الإصلاحات حيث لا يكاد ينتهي إصلاح حتى تشرعون في إصلاح جديد دون أي تقييم جدي للسابق، كل هذا جعل بلدنا تحتل درجة 124 في مؤشر التنمية البشرية.

السيد رئيس الحكومة،

إذا كان من سمات الإقلاع الاقتصادي هي زيادة حجم الإنتاج بما يتطلب ذلك من حدوث تغييرات في طرق التنظيم بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل فإن العنصر البشري يوجد في قلب هذه العملية تكوينا ومهارة، وبالتالي يساهم في تحريك الإقلاع ويجني ثمارها لأن النتيجة المباشرة لذلك هي زيادة الدخل الفردي المجتمعي وسيادة الرفاه.

سؤالنا المشروع أين نحن من ذلك؟ هل هناك على الأقل بعض المؤشرات على البداية الأولى، اسمحوا لنا السيد رئيس الحكومة أن نصارحكم أننا نعيش الآن في المغرب داخل مجتمع الريب (société de défiance) أي مجتمع فقدان الثقة في كل شيء، لا يمكن الحديث هنا عن كل مظاهره ولكن سنكتفي بذكر بعضها:

1- ظاهرة الهجرة، والحال أننا نعيش هجرات، هجرة من البادية إلى المدينة وما يرافقها من مظاهر التشرد وهوامش الفقر إلى آخره، هجرة الشباب إلى المناطق الحدودية بحرا مغامرين بحياتهم أسفل الشاحنات، وجزء آخر من الشباب يغادرون نحو المخدرات، هجرة الأدمغة والكفاءات وما تشكله من نزيف حقيقي للرأسمال البشري بالرغم من الخصاص المهول عندنا في كل ميادين، ينضاف إلى ذلك هجرة قوارب الموت والتي ازدادت استفحالا في المدة الأخيرة.

2- الاحتقان الاجتماعي، لقد سبق لنا في الاتحاد المغربي للشغل في أكثر من مناسبة أن نبهنا إلى تداعيات الاحتقان الاجتماعي على البناء التنموي المستدام وعلى استقرار البلاد وطالبنا بمعالجة مسبباته، لكن للأسف نلاحظ أن بلادنا تعيش على وقع احتجاجات شعبية وعمالية جراء التهميش والهجوم على القدرة الشرائية وانتهاك الحريات العامة ومنها الحريات النقابية، حيث يتم طرد المسؤولين النقابيين وممثليهم ومتابعتهم بالفصل 288 المشؤوم من القانون الجنائي.

فهضم الحقوق بصفة عامة ضدا على القوانين والتشريعات يؤكد أننا بعيدين كل البعد عن دولة الحق والقانون التي تشكل بدورها مدخلا من مداخل الإقلاع الاقتصادي، وهذا ما أكدته عدد من التقارير الدولية، حيث سجلت تراجع بلادنا بسبع درجات دفعة واحدة سنة 2017 ضمن مؤشر سيادة القانون، المرتبة 67 ضمن 113 دولة، والمرتبة 93 فيما يخص الحقوق الأساسية، إذن لا إقلاع اقتصادي بدون إعادة بناء مجتمع الثقة ولأجل ذلك لابد من سلم اجتماعي.

هل هناك مقومات لهذا السلم الاجتماعي؟

مرة أخرى نسجل السيد رئيس الحكومة أن إشارات حكومتكم هي عكس ذلك، حيث ظلت سجينة التوازنات الماكرو اقتصادية دون مراعاة التوازنات الاجتماعية، فنظرتها للحوار الاجتماعي أنه مجرد كلفة تثقل كاهل الخزينة، غلاف مالي، ولا ترى أنه استثمار للمستقبل، مع العلم أن الحديث عن قيمة الكلفة يتطلب منطق المقارنة وبالتالي وجب مقارنة كلفة الحوار الاجتماعي مع كلفة الاحتقان الاجتماعي، مع كلفة الاحتجاج اليومي، مع كلفة ضياع أيام العمل، مع الكلفة الكبيرة التي لا تقدر بثمن، كلفة مجتمع انعدام الثقة.

لهذا، السيد الرئيس، في الاتحاد المغربي للشغل نجدد ندائنا إلى حوار اجتماعي جاد ومنتج قصد الوصول إلى سلم اجتماعي حقيقي يهيئ الشروط لعقد ميثاق وطني جديد ومنتج كذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر كلمة في هذا المحور لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في الحقيقة كنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل جهزنا كلمة مكتوبة، ولكن بعد جواب السيد رئيس الحكومة ارتأينا أن نتفاعل مع مضمون جوابه.

بداية السيد الرئيس، تكلمتم عن 20 فبراير وهذا بالنسبة إلينا شيء إيجابي، لأنه اعتراف ضمني أن 20 فبراير هي السبب لجعل الحزب ديالكم يقود الحكومة لمدة 7 سنوات، ولكن التساؤل اللي عندنا على الأقل في إطار الاعتراف بجميل 20 فبراير حققتم جزء من مطالب هذه الحركة، في الحقيقة جواب (négatif) يعني استنتاج لا شيء تحقق، بالعكس تعميق الفوارق في مجالات مختلفة، خاصة أن المطالب اللي جاو بها حركة 20 فبراير هي مطالب اجتماعية ومطالب سياسية بطبيعة الحال.

ولكن في المطالب الاجتماعية تنشوفو بأن كاين تعميق إلى بقينا غير تنتكلمو غير على المطالب الاجتماعية، كاين تعميق مجموعة ديال الفوارق خاصة في مجال التعليم وفي مجال الصحة، وحتى الإجراء اللي غادي تديروه في إطار التنفيذ، بعد المصادقة على قانون الإطار في مجال التربية والتكوين، وفرض الرسوم على الطلبة والتلاميذ، طلبة الجامعات وتلاميذ الثانوي التأهيلي، فهو إلا تعميق للفوارق في هذا المجال وتكرس للمقولة اللي كنا تنقولو واحنا طلبة "تعليم طبقي، أولاد الشعب في الزناقي".

السيد الرئيس،

تكلمتو على خطاب 9 مارس حتى هو، ونسائلكم أين نحن من خطاب 9 مارس؟ هل الإجراءات والسياسات اللي قمتم بها منذ 7 سنوات، لأننا تنعتبروكم استمرار للحكومة السابقة، هل قمتم بالاستجابة أو تنزيل مضمون روح خطاب 9 مارس؟ لا نعتقد.

ثم تكلمتم عن استقلال القضاء وتتكلمون، قلتم أن من بين الإنجازات في هاذ الفترة هو استقلال القضاء، وتحدثتم أيضا بان خاصنا الثقة في الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين.

السيد الرئيس،

هنا الشعب ما بقاش عارف كيفاش غادي يتعامل، واش الحكومة تقرباستقلال القضاء أم لا تقر؟ لأن السيد الرئيس في هذا المنبريتحدث عن استقلال القضاء، ولكن في منابر أخرى يتحدث عن شيء آخر، وحتى أشخاص محسوبين على حزبكم يتحدثون عن أشياء أخرى، وبالتالي الشعب في الحقيقة لم يعد يعرف هل هناك استقلال للقضاء أم ليس هناك أي استقلال للقضاء.

السيد الرئيس،

كلما تحدثتم عن الإنجازات خصوصا في الميادين الاجتماعية تتحدثون عن موضوع "تيسير" وبرامج "تيسير" وبرامج الأرامل، وفي الحقيقة هل الشعب المغربي ما كاين غير هاذ الشرائح؟

تحدثتم عن مناخ الشغل وبأن مناخ الشغل أصبح أحسن من قبل، ولكن هذا غير صحيح إلى شفنا غير عدد الاتفاقيات التي تتبجحون بها، 26 اتفاقية جماعية في حين أن المفروض أن تكون مئات الاتفاقيات، والحوار الاجتماعي معطل، ونحن نتحدث عن مناخ الشغل، فكيف لأن يكون هناك سلم اجتماعي والحوار الاجتماعي معطل؟ الحوار الاجتماعي الحقيقي المثمر، ونشير إلى أن هذه الحكومة وسابقتها هما الحكومتين الوحيدتين اللي ما تم خلال الولاية ديالهم توقيع أي اتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

تتحدثون أيضا عن حكومة الإنصات والإنجاز، أي إنصات وشوارع المملكة يوميا فيها احتجاجات على الظروف الاقتصادية والاجتماعية؟

والإنجاز ماذا أنجزتم؟ إلى شفنا مثلا غير بالمقارنة مع ما يحصل في أوربا، قبل طرح المطالب الحكومات تتجاوب مع هذه المطالب.

شكرا السيد الرئيس، واخا الوقت..

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد رئيس الحكومة المحترم لكم الكلمة للرد على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين.

أشكر الجميع على تدخلاتهم، لكن بكل صراحة كاين عدد من الأمور خاصها تصحيح، الثقة في الفاعلين ناتجة خاص المصداقية ديال الكلام ديال الفاعلين، أنا دائما في حياتي متوازن وخا يكون شي واحد، دوزت في المعارضة 14 عام، ولكن إلى كانت شي حاجة كاينة راه كاينة، ما كيناش ما كيناش.

وبالتالي مثلا بعض الإخوان كيقولو ارتفاع معدل البطالة وتدهور بنيوي للاقتصاد الوطني، ما عرفتش هاذ التدهور البنيوي في الاقتصاد الوطني، لا أحد في العالم يقول على الاقتصاد المغربي تدهور بنيوي، بالعكس، جميع المؤشرات ديال الاقتصاد الوطني كلها في الأخضر، جميع المؤشرات ديال الاقتصاد الوطني وآخرها ديال "Doing Business" اللي الحمد لله مشينا من 69 إلى مرتبة 60، واحنا عندنا الهدف المرتبة 50 في 2021 ودبا ازدادت الفرص ديال الوصول إليها. هاذ التدهور البنيوي ما فهمتوش.

الزيادة في الضرائب ما فهمتش هاذ الزيادة في الضرائب فين هي؟

يعني كاين واحد التصريحات ماشي دقيقة بلا ما نقول أنا شي حاجة، ماشي دقيقة.

مجال التشغيل نفس الشيء، ارتفاع معدل البطالة، هاذ الشي غير صحيح نهائيا، آخر تقرير ديال الظرفية البطالة نزلت ب 0.6% من بداية 2006 إلى 2008 تقول لي هاذ النزول ماشي كافي متفق معك، تقول لي هاذ الشي اللي حققناه فهاذ المجال غير كافي معقول، بحال الهدر المدرسي أيضا، مزيان تقول ليا الهدر المدرسي إلى آخره، ولكن الهدر المدرسي سنة 2010 كاين 450.000 سنويا ديال الهدر المدرسي، وكانوا عدد التلاميذ في الابتدائي والثانوي شحال؟ 5.3 مليون، دابا اليوم عندنا ما يقرب من 6 مليون 5.8 ديال المليون والهدر المدرسي نقص ب 50% ولينا في 270.000، مع ذلك تحقق تقدم احنا ما تنقولوش إلى خاصني نصلح واحد المجال راه غادي نصلحو مرة واحدة، مستحيل ياك قلتيها السيد المستشار، قلتي واش هاذ الشي كامل غيتصلح في 3 سنين؟ ما يمكنش تقلصو الفوارق كلها في 3 سنين، ولكن احنا كنحققو البرنامج. النهار الأول تدار برنامج ديال تقليص الفوارق، هاذ البرنامج تدار على مدى سنوات معينة، فهمتيني؟ وغادي يتحقق هذاك البرنامج، أما الفوارق ولكن غيتقلص بشكل كبير جدا، ونحققو أهداف على كل حال أحسن مما حقق من قبل، لأنه كون الحكومات السابقة خدمت كاع ما نوصلو لهاذ الفوارق.

وإلى جيتي نحفرو فهاذ الشي مثلا تنقولو أزمة التعليم، راه جميع الأحزاب الكبرى دازت في التعليم تقريبا، 6 ولا 8 ديال الأحزاب كلها دازت في التعليم، لاش وصلنا لهاذ الشي في التعليم؟ كون خدمو هما كون تهنينا، كاع ما يجي واحد اللي كان فالحكومة 16 سنة ويقول لك التعليم راه أسمو، إيوا 16 سنة فالحكومة وكون صلحتي التعليم ذيك الساعة كون احنا تهنينا. القضية ما كتثارش بهاذ الطريقة، إلى تدار جهد الجهد كاين، باش نقول هاذ الجهد ما كافيش واش يمكن نحققو أكثر؟ متفقين، هذا احنا نتعاونو عليه ونشوفو نحققو أكثر.

وبالمناسبة هاذ القضية ديال الضرائب تضر بالقدرة الشرائية لأن القدرة الشرائية احنا عندنا اهتمام كبير بالقدرة الشرائية ديال المواطن، ودرنا عدد من الإجراءات في هذا الاتجاه، ونقول ليك غير صندوق المقاصة الاستمرار ديالو، كون صندوق المقاصة خصصنا فيه 17 مليار درهم، صندوق المقاصة في قانون المالية 2019، هذا اهتمام بالقدرة الشرائية، فين غادي تمشي هاذ 17 مليار؟ كلها دعم للقدرة الشرائية من السكر والدقيق وبالخصوص الغاز.

إذن هذا.. علاش هاذ صندوق المقاصة من غير جينا نبدو نرونو فيه ونقصو هذيك 17 مليار؟ لأن خذينا بعين الاعتبار الفئات الهشة، الفئات الفقيرة، الفئات المتوسطة، ما نمسوه إلا إلى درنا إجراءات يمكن بها أن لا نضر القدرة الشرائية ديال هاذ المواطنين.

وأكثر من هذا، هاذ قانون المالية اللي اليوم على ما يبدو تصادق عليه في مجلس النواب، هاذ قانون المالية ديال 2019 تعتمدت فيه عدد من الإجراءات لتخفيض الضغط الضريبي ماشي زيادة في الضغط الضريبي، عدد من الإجراءات تدارت فيه، وليس إلا واحد منها أن اللي أشرت ليه أن الشطر الثاني ديال الضريبة على الشركات خفضناه من 20 إلى 17.5%، الشركات الصغيرة والمتوسطة، واش هذاك.. آه، إيوا ديرو شوية ديال..

أنتما كتقولو الشركات و8000 شركة كتسد، وإلى آخره، تخفيف الضغط الضريبي للشركات الصغيرة والمتوسطة هو تخفيف على الطبقة المتوسطة الصغرى، وهذاك راه عندو العائلة ديالو كلهم حتى هما محتاجين، واش الشركات كلهم أغنياء؟ بالعكس احنا درنا واحد الإجراء جريء، خفضنا على هاذ الشركات الصغرى، وزدنا ضريبة تضامنية على الشركات الكبرى اللي عندنا أكثر من 40 مليون درهم ديال الأرباح، وهذا هو خذ من الأغنياء وأعطي للفقراء وللمتوسطين، راه خاصنا نكونو منصفين، ما يمكنش تقول لي ما كافيش تنزل هذيك 40 مليون لأقل، هذيك الشركات حتى هي نزل ليها أكثر وخا، ولكن نزلنا، تدار إجراء، ما يمكنش تقول لي ماشي هذا كيهم الطبقة المتوسطة، كيهم الطبقة المتوسطة، وهناك عدد من الإعفاءات الأخرى لا أريد أن أشير إليها لا في ما يخص (TVA) ولا في ما يخص الإعفاء من الديون على الدولة ديال هذوك المقاولين الشباب، عدد من الإجراءات تدارت هي توجهت إلى هذه الفئات، وما يمكنش نكرو هاذ القضية.

ولكن أريد أيضا أن أشير إلى المسألة ديال الحوار الاجتماعي، أنا متفق معكم، وأنا في الحقيقة متفق مع الأخ ديال الاستقلال اللي قال: خاص الحكومة تنفذ العرض ديالها رغم عدم التوصل إلى اتفاق مع النقابات، أنا راه بغيت نفذو غدا ما نكرهش، ولكن أرا نقول ليك المشكل ديالي، المشكل ديالي أني حريص على ذاك الاتفاق نوقعوه، حريص عليه، بهذيك الجرأة اللي درنا حسنا العرض ديالنا 3 دالمرات، بطلب من النقابات، وحسناه، دبا كيفاش غادي نديرو؟ الحكومة عندها جوج ديال الالتزامات، الالتزام ديال الحوار مع النقابات ونوصلو لاتفاق، على كل راه باقي الوقت، راه الحكومة ديالكم حتى ل 2021 أربع سنين، حتى لآخر هذيك (sprinte) الأخير هذاك الشهر الأخر باش توقع، فهمتني؟ فلذلك راه باقي عندنا قدامنا، ما كاين مشكل.

فلذلك، احنا كنقولو عندنا جوج ديال الالتزامات: عندنا الالتزام الأول هو احنا حريصين على الحوار وإنجاح الحوار والوصول إلى اتفاق مع النقابات، راه وخا تديرو بلاغ وتصعدو فيه، راه احنا باقيين تنبردو، واش غادي نديرو؟ الحرص على ذاك الاتفاق ماشي شي حاجة أخرى، حتى أنا يمكن لي نصعد، ولكن كتقولو شي أمور بعض المرات ماشي منطقية، ولكن ما كاين باس، النقابات هما هاذوك ما عندنا ما نديرو.

هذا الالتزام الأول، عندي التزام ثاني مع المواطنات والمواطنين، التزام مع الفئات الاجتماعية وتحسين أوضاعها، عندي هذا وهذا، واحنا راه كيتصلو بنا الناس كيقول ليك أودي سربيونا، ذاك الشي اللي

قلتو للنقابات غير ديروه لنا احنا.

دابا ما دام انتوما طالبتو بهاذ الشي غادي ندرس هاذ القضية بجدية، انتوما طالبتو بها دابا وعندي ما ندير، وإن كان أريد..

بغيت نؤكد واحد القضية، الحوار الاجتماعي دوزنا فيه عدد من اللقاءات ومن الجوالات هاذ ما يقرب من سنتين اللي دوزنا، عام ونصف دابا دوزناه بعضياتنا، دوزنا هاذ الشي وعقدت لقاءات وحسنا العرض 3 مرات، ولكن أنا شرت لواحد المسألة، الحوار الاجتماعي عندو فضاءات مؤسساتية متعددة وراه هذيك الفضاءات راه مستمرة، الحوار الاجتماعي ماشي غير هذا بوحدو اللي كاين، راه كاين بزاف ديال الأمور فيه، وراه هضرنا على هاذ القضية، هاد مجلس المستشارين عندما تتدخلون وأتدخل وراه هذا جزء من الحوار، راه هذا حتى هو حوار، واش هذا ماشي حوار اجتماعي؟

عندما نلتقي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي راه تنتحاورو راه تنصوبو وثائق.

عندما نلتقي في هيئات ثلاثية التركيب اللي هي كثيرة التي نصت المعاهدات الدولية ونصت مدونة الشغل على بعضها، والتي تنعقد بطريقة منتظمة، هضرت قبيلة على مجلس طب الشغل والوقاية من الأمراض المهنية، هضرت على مجلس المفاوضة الجماعية، كاين لجنة التشغيل المؤقت، كاين المجلس الأعلى لإنعاش الشغل، كاينة لجنة تتبع تطبيق المعايير الدولية للعمل، هذي كلها تتجتمع بطريقة منتظمة وفيها حواروتتدار فيها الاتفاقات على بعض الأمور ومفيدة.

إذن الحوار الاجتماعي راه متعدد ومتواصل، ماشي منقطع، ولكن المهم إنجاح الحوار الاجتماعي مسؤولية مشتركة، مشتركة، إلى ما وصلنا لحتى شي اتفاق راه ما وصلناش ليه لأن باقي ما تفقناش. ليس هناك طرف أولى بطرف باش نقولو هذا اللي إلى آخره، هاذ الشي اللي تنقولو احنا في الحكومة احتراما لكم، انتوما تتقولو هضرة أخرى ما عندي ما ندير، فهمتيني؟ هذا إذن النقطة الثانية.

الاحتجاجات، أنا متفق معكم وعندي الإحصائيات ديال الاحتجاجات راه جبتها معايا ولكن مادام ما شرتوش لها في العمق، باش نعطيوكم حتى الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي فاش تيخرجو الناس، كاين واحد النسبة اللي تتخرج على مسألة ديال التعليم، كاين اللي تيخرج على مسألة ديال الصحة، كاين اللي تيخرج على الطريق، كاين اللي تيخرج..ذاك الشي كلشي محصي فهمتيني؟ وشحال من... ولكن راه ماشي كلهم على الحكومة، راه كاين اللي تيخرجو على الجماعات الترابية، كاين اللي تيخرجو على الجهات، كاين اللي تيخرجو على مؤسسات أخرى ماشي غير على الحكومة فقط.

فلذلك تحسين المناخ الاجتماعي راه هو مسؤولية جميع هاذ المؤسسات كل واحد عندو شوية من السلطة، كل واحد عندو شوية من القرار، ما خاص حتى شي واحد يتملص، وكلنا راه هذاك الشي علاش احنا تنقولو كلنا خاصنا نتعاونو ونخدمو، وإلا فالجميع غالط.

طيب، هاذ القضية ديال الفساد والريع أنا متفق معكم، الفساد والريع هذا واحد المشكل واحنا بطبيعة الحال احنا حرصين على المعالجة ديالو، لذلك أول أو من بين أوائل القضايا اللي حرصت عليها هو إخراج المرسوم المؤسس للجنة الوطنية لمحاربة الفساد وتشكيلها وعقد اجتماع ودابا راه تنستعدو لاجتماع ثاني وربما في آخر هاذ الشهر، لأنه هو خاصو إعدادات الاجتماع، واحنا سعيدين بطبيعة الحال بتعيين جلالة الملك رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة، اللي غادي يكون شريك مهم ومؤسسة دستورية غادي تقوم بدور مهم جدا في التقييم وفي المتابعة وفي التصويب وفي إصدار التقارير وفي غيرها.

واحنا حرصين على المحاربة ديالو، ولكن محاربة الريع والفساد لا تتم بمجرد إصدار القوانين والقرارات، هي مسؤولية مشتركة، مسؤولية مشتركة واحنا حرصين عليه بطبيعة الحال. غير هاذ الأيام الأخيرة تشد واحد المسؤول في السلطة ولكن كيفاش تشد؟ مواطن استعمل الهاتف الأخضر وأعلم، تحركت النيابة العامة، وأوقع به بتهمة الرشوة، وهكذا، بمعنى كاين المواطن والمؤسسات والإعلام عندهم دور في التنبيه، وراه كما قلت غير منذ 3 أسابيع جميع الملفات ديال المجلس الأعلى للحسابات اللي فيها ذات طابع جنائي بطبيعة الحال أحيلت، 115 ملف اللي تحال على القضاء، ولكن خاص القضاء يقول الكلمة ديالو، ما يمكنش نبداو نشهرو بهم، هاد الشي معروف هذه القضية لأن الإنسان بريء إلى أن تثبت إدانته، احنا ماشي محكمة، نبداو نحكمو على فلان ونبداو نصدرو الأحكام على الأشخاص غير بالتهم، غير بالإشاعات، ولهذا خاصنا نحضيو ثاني في الإشاعات، اتهام البريء.

ورغم وجود هذا، فإنه في الإدارة وفي المقاولة ومن البرلمانيين ومن غيرهم من المؤسسات ومن المسؤولين عدد كبير من الشرفاء، لأن كاين اللي خدام بصمت كيخدم البلاد، وكيؤدي، وكاين اللي معوج، والقضاء هو الذي يحسم في هذا المعوج واللي ما معوجش، فهمتيني؟ وخاصنا نحضيو من الإشاعات.

هذه الأيام شحال من واحد مع الأسف بعض البرلمانيين كيقولوها أزمة داخل الأغلبية، ما كاينش أزمة داخل الأغلبية الحكومية، كيبنيو غير على الإشاعات، ليس هناك أي أزمة، هناك اختلافات صحيح، لأن احنا 6 ديال الأحزاب، وقولو باز هذه الحكومة أنجزت هاد الشي كامل، شحال من أوراش، غير الأوراش الهيكلية ياك دبا جاء عندكم مشروع القانون ديال المراكز الجهوية للاستثمار، من 2002 هذه المراكز الجهوية للاستثمار كاينة، واستنفذت أغراضها، واليوم هذه الحكومة تحزمت وخرجناه في وقت قياسي هذاك المشروع وداز في مجلس النواب الحمد لله وأشكر السادة النواب طوروه حتى هما شوية وانتوما درتو تعديلات طوروه وغادي يخرج، غادي نديرو ثورة فيما يخص هذه المراكز الجهوية للاستثمار والدور ديالها في الاستثمار والعلاقة بأسمو.

وعندنا القانون الإطار اللي جبنا، التعليم، غير صحيح ما قاله أحد.. ما عرفتش واش أخ ولا أخت اللي تدخل في هذا، اللي قال كل إصلاح للتعليم يتبعه إصلاح دون تقييم الإصلاح الذي قبله، واش هاد الشي معقول؟ ما كاينش هاد الشي، الإصلاح ديال التعليم اللي كان هو الميثاق، وقبل ما يدير المجلس الأعلى للتعليم الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 قيم من قبل، ودار تقييمات وشاركتو فيه انتوما، كيفاش نقولو هضرة اللي لا أساس لها من الصحة وأنت شاركتي في التقييم، إذا كانت هادوك الممثلين ديالكم كيغيبو ما كيحضروش، ما عرفتش، أنا ماشي عضو في المجلس الأعلى للتعليم، المجلس الأعلى للتعليم دار التقييم، وصاغ استراتيجية بطريقة تشاركية وعندنا إصلاح، واحنا حرصنا من البداية على أن باش نجيبو مشروع القانون الإطار علاش؟ باش يكون هذا الإصلاح مرصد، تكون التوجهات ديالو لا تتغير على مدى 15 سنة حتى ل 2030 لا تتغير باش ماشي كل حكومة تقلب وتشقلب.

أحيانا بعض الوزراء ديال التعليم كيتملصو من بعض.. سابقا، دبا مع قانون الإطار ما بقاش يمكن، غادي يولي قانونيا ملزم، غير القانون الإطار فاش جبناه راه هذا إجراء مهم، وميثاق اللاتمركز صادقت عليه الحكومة رغم صعوبته، 17 خطاب ملكي هو كيقول فين هو هاد ميثاق اللاتمركز، وخدمنا عليه حتى جبناه، واش حكومة فيها أزمة يمكن تجيب هذه المشاريع الهيكلية؟ وغيرها من المشاريع الأخرى بما فيها هذا قانون المالية اللي تصادق عليه اليوم في مجلس النواب، وقوانين أخرى ستأتي، وجبنا الكتاب الخامس اللي هو ربحنا 4 ولا 5 النقط في (Doing Business) لصعوبة المقاولة، اللي هو فيه إجراءات مهمة لوقاية المقاولة من الصعوبات، لوقايتها من الانهيار، لتحسين ظروفها في المرحلة ديال الصعوبات، لتقنين التدخل حتى المراحل الأخيرة، وهذا راه كان عمل مشترك.

وغادي نجيبو مشاريع قوانين هيكلية أخرى في القريب إن شاء الله، وكنشكر الأمانة العامة للحكومة لأنه واكبت معنا هذه الإصلاحات كلها بطريقة متصلة ومضطردة باش تعرفو راه عندنا الحمد لله كفاءات وأطر يشتغلون بالليل وبالنهار، حتى واحد ما كيعرفهم ما كيقولوش أح، لأن تيشوفو النتيجة ديالهم، إذا جا مشروع القانون عندكم وخرج ونشروه في الجريدة الرسمية كيفرحو، لأن هما ساهمو فيه وخدمو عليه، وخدمو على الدقائق ديالو إلخ، فلذلك هناك أمور..

تقولولي هاد الشي ما كافيش خاصنا أكثر، ما كاين مشكل، الأغلبية الحكومية داخل الحكومة منسجمة بقدر معقول من الانسجام، دائما كاين شوية ديال الخلافات داخل الحكومة، أما الأحزاب راه كل حزب راه هو حزب حر في راسو، غادي نتحكمو في الأحزاب واش هذه معقولة؟ القانون أعطى الأحزاب الصلاحيات والحرية والقانون أعطى لجميع المواطنين الحرية واحنا.. داخل الحزب الواحد كتكون خلافات، على كل حال واحد الأخ في مجلس النواب جاوبتو ذاك النهار قلتو على كل حال الأغلبية الحكومية منسجمة أكثر مما منسجمين انتوما داخل الحزب ديالكم، بلا ما نقول شكون، وهكذا جميع الأحزاب على كل حال فيها اختلافات الرأي، فيها نقاشات، فيها أسمو.. وهاد الشي منطقي. احنا ماشي جينا باش نوقفو هاد الاختلافات، لا يمكن.

بالنسبة للحماية الاجتماعية هي آخر نقطة غادي نشيرلها، بالنسبة للحماية الاجتماعية للمستقلين، الحماية الاجتماعية للمستقلين جينا لقينا القانون باقي عندكم في البرلمان، خرج القانون، فاش خرج القانون تدارت عدد من الإجراءات لأن فيه أولا لجنة اللي كتنسق، فيها (CNSS) فيها وزارة الشغل، وفيها وزارة الصحة، توضعت المراسيم التطبيقية، خرجنا هذيك المراسيم لأن ضرورية تطبيقية، بدات اليوم المشاورات، أطلقت المشاورات مع القطاعات المعنية اللي كتهم الفئات المهيكلة، وهذيك المشاورات باش يتحدد الدخل المرجعي الجزافي اللي غادي يعتمد وهاد الشي خاصو يخضع لمشاورات، وإن شاء الله في 2019 غادي تخرج، لأن عندنا هدف في 2019 يخرج عدد معين من الفئات يخرجو يدخلو للنظام ديال التأمين الإجباري عن المرض.

فاحنا غادي نبداو التطبيق ديالو، احنا إذن سعيدين بهذا القانون هذا، أنا كنت في البرلمان باش ناقشنا هذا القانون، فاش كنتو انتوما عندكم وزارة الصحة، السي عبد الواحد الفاسي الله يذكرو بخير رجل طيب، وخرج هذاك القانون ديال التغطية الصحية، وفيه التغطية الصحية المهنية للإشارة، ومنذ ذلك الحين تسنينا 13 العام باش يخرج، وحلل وناقش، قل مزيان باش خرجتوه بعدا تسنينا 13 عام، ماشي تقولو ليا خرجتو بعدا هذا القانون، خرجتو المراسيم، بديتو المشاورات، ونطالب بتسريع المشاورات ما كاين مشكل، والراميد أيضا حتى هو.

فلذلك أنا أريد أن أقول مرة أخرى، احنا كلنا مسؤولين على جو الثقة، على السلم الاجتماعي، كلنا، احنا راه كنتصنتو، كنتصنتو لكم انتوما كمستشارين وكبرلمانيين، كنتصنتو للأحزاب السياسية، وأي حاجة تنشرت راه تنتبهو لها، كنديرو منها ذاك الشي اللي قدينا عليه، ما يمكنش الواحد يدير كلشي.

ولكن الحمد لله هذه الحكومة في سنتين قمنا، جبنا من مشاريع القوانين، قمنا باتخاذ عدد من الإجراءات بعضها غير مسبوق، بحال هذه المباراة المشتركة الموحدة الخاصة بذوي الإعاقة، بحال إجراءات أخرى في مختلف المجالات، واحنا مستعدين بجرأة اقترحتو علينا شي حاجة إيجابية مزيانة ندرسوها ونحاولو ما أمكن نطبقوها على قدر القدرة، واللي ما طبقناهش دبا نطبقوها الأشهر المقبلة، وإلى ما يمكنش التطبيق ما فهش السرعة فيه الدراسة، تصنت للخبراء، تصنت للقطاعات الأخرى، نديرو التشاور الضروري، نديرو عاد نتاخذو قرار ببرودة، غير بشوية علينا، لأن 100 تخميمة وتخميمة ولا ضربة بالمقص، علاش؟ لأن اتخذت قرار حتى تمشي حتى تدخل أش جا ما يردك اللور. تنديروه باش يكون في مصلحة المواطنات والمواطنين وباش يكون فعلا إيجابي وفي مصلحة الجميع ومصلحة الوطن.

ولكن الحمد لله دارت أمور مهمة، غير كافية متفق معكم، بغينا نحسنو أكثر والاقتصاد المغربي لا يعاني إشكالات كبيرة. واش هاذ السنة اللي غادي نوصلو دابا 40 مليار درهم ديال الاستثمارات الأجنبية واش اللي عندو الفلوس تيقولو رأسمال جبان، واش هذو جاو جابوا فلوسهم غير هكاك؟ وكون كان ما عندهومش الثقة في الاقتصاد الوطني والثقة في الإصلاحات اللي تتم، والثقة في السلم الاجتماعي ما يجيبوش فلوسهم، غيدوهم لبلاصة أخرى.

فكرو مزيان والحمد لله في هاذ المشروع قانون درنا إجراءات اجتماعية قوية، من بينها هذيك المساهمة التضامنية هذي خاصكم تصفقو لها وتصفقو حتى لهذوك الشركات اللي قبلو، بالمناسبة حتى الشركات حتى هما خاصهم تصفيق اللي قبلو لمدة سنتين غتدار المساهمة التضامنية.

بطبيعة الحال إلى احتجناها سنتين أخرى نديروها نزيدوها بعد ذلك، باش ناخدو من الشركات الكبرى الأرباح ديالهم ونغديو بها البرامج الاجتماعية التي سنقويها والقطاعات الاجتماعية التي سنبقيها، ولنا عودة إلى قطاع التعليم بعد قليل.

وشكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

طيب، ننتقل الآن لمعالجة أسئلة المحور الثاني، المحور اللي تيتعلق "بتحديات تأهيل الرأسمال البشري"، في هاذ المحور عندنا 7 أسئلة، نبدأها بأول سؤال لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

السيدات والسادة المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

السيد رئيس الحكومة،

نسائلكم عن السياسات العامة التي تنهجها الحكومة لرفع تحديات تأهيل الرأسمال البشري؟ شكرا.

السيد الرئيس:

سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

عكس الصورة الجميلة التي رسمتموها بريشة انتقادكم لردودنا وتعقيباتنا منذ قليل، بلدنا يواجه تحديات غير مسبوقة، بلدنا يعيش على وقع تحولات اقتصادية اجتماعية ثقافية، وبالتأكيد سياسية تتناسل بسرعة مذهلة.

وسؤالنا اليوم في مواجهة مختلف التحديات واش أنتما كحكومة عندكم القدرة اليوم على إنتاج الفهم المناسب لعملية تأهيل الرأسمال البشري؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

سؤال الفريق الحركي.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

الإنسان هو صانع هدف لكل تنمية مستدامة، وعليه نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، المحترم حول استراتيجياتكم في مجال تأهيل الرأسمال البشري؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد العزيز بوهدود:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعتبر تأهيل العنصر البشري رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس نسائلكم عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإرساء الآليات والوسائل الكفيلة بتأهيل الرأسمال البشري بما يجعله قادرا على المشاركة بمواطنة إيجابية في المسلسل التنموي ببلادنا؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

سؤال لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يكتسي موضوع تأهيل الرأسمال البشري أهمية كبرى لدى الجميع، وذلك باعتبار أن الرأسمال البشري يشكل المتغير الأهم في معادلة وسائل الإنتاج ويعتبر العنصر الأساسي لضمان استمرارية ونجاعة خلق الثروة من طرف المقاولات، إلا أننا نسجل بكل أسف التصنيف المتدني لبلادنا في مؤشر جودة الرأسمال البشري للبنك الدولي، إذ يصنف المغرب في المرتبة 98 من أصل 130 دولة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ونحن نتحدث عن تأهيل الرأسمال البشري، فأول ما يتبادر إلى أذهاننا هو منظومة التربية الوطنية والتكوين والبحث العلمي، والتي تعيش على وقع أزمة غير مسبوقة من حيث تنامي العديد من الأعطاب المزمنة، من أهم مظاهرها إشكالية الاكتظاظ ونزيف الهدر المدرسي بشكل لا يساعد على انصهار فضاء المدرسة العمومية مع متطلبات وآفاق سوق الشغل، وفي هذا الصدد نثمن ميثاق التربية والتكوين والقانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، اللذان نأمل أن يساهما في تسريع وثيرة إصلاح المدرسة المغربية.

وفيما يخص منظومة التكوين المهني، نجدد التأكيد على أنها تعيش حاليا مأزقا حقيقيا، فالقطاع يشهد بالتأكيد زيادة كبيرة في أعداد المسجلين، بيد أن البطالة في صفوف خريجي التكوين المهني لا تزال أعلى من المعدل المسجل في صفوف نظرائهم من خريجي التعليم العام، وتحيل هذه الوضعية على ضرورة تعزيز آلية التوجيه والتركيز على جودة التكوين الذي يوفره هذا القطاع أكثر من التركيز على طاقته الاستيعابية، في أفق جعل التكوين المهني وسيلة تحكم بإمكان السياسات العمومية أن ترتكز عليها، وهنا نشير إلى أنه من الضروري جعل مبدأ الطلب مدخلا للتفكير في تدبير الرقي بمنظومة التكوين المهني بدل مبدأ العرض المعمول به حاليا مع مراعاة الجودة في كل مسارات التكوين.

وفي هذا الإطار، فإننا نشيد بالعناية السامية وبمبادرة صاحب الجلالة حفظه الله، الرامية لتقوية منظومة التكوين ببلادنا والارتقاء بها لمستويات عالية، لكي تساهم بشكل فعال وناجح في التأهيل الفعلي للرأسمال البشري، كما نعبر عن عزمنا الكبير للانخراط في اللقاء الوطني حول التشغيل والتكوين، الذي دعا إليه صاحب الجلالة والذي يهدف إلى وضع خريطة طريق مضبوطة للنهوض بالتشغيل والتكوين لترابطهما الوثيق.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وما دمنا في الحديث عن التكوين، فإننا نذكر بأن التكوين المستمر يلعب دورا بالغ الأهمية بالنسبة للأجير والمقاولة على السواء، فهو يمكن الفرد من الترقي المهني والاجتماعي ويمكن المقاولة من مواجهة التقلبات الاقتصادية والتكنولوجية، فهل يعقل السيد رئيس الحكومة أن لا يتجاوز عدد المقاولات المستفيدة من النظام الحالي للعقود الخاصة بالتكوين 1000 مقاولة من المقاولات المنخرطة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أصل أكثر من 228000 مقاولة؟

وهل يريح الحكومة أيضا كون أعداد الأجراء المستفيدين حاليا من التكوين المستمر لا يتعدى 7000 من الأجراء المصرح بهم من أصل 3.38 مليون أجير، جلهم من أجراء المقاولات الكبرى من القطاعين الخاص والعام؟ وهنا يجب الإشارة إلى أن المقاولات الصغيرة والمتوسطة وكذا مقاولات الجهات ليس لها النصيب الأوفر.

وكذلك ندعو لتفعيل مسارات مبتكرة في مجال التكوين المهني كنظام التناوب، إضافة إلى تبني مفاهيم حصيلة الكفاءات وحسن المكتسبات عبر الخبرة والسعي إلى تفعيل شامل للنظام الوطني للإشهاد، وذلك عملا بالقانون 60.17 متعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فضاءات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وستتمكن المقاولة من أن تكون مكونا (formateur) بجانب مؤسسات التكوين من خلال تبني إستراتيجية متكاملة تبدأ بالتخطيط مرورا بالإنتاج وتنتهي بالتقييم حسب نظام الجودة أو الحكامة، وهو ما يقتضي دعم المقاولة عبر تحفيزات جبائية لتكون قادرة على إنجاح دورها في مجال التكوين، وهنا نستحضر التعديلات التي تقدم بها فريقنا على مشروع القانون رقم 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر، من أجل تعزيز الحكامة في هذا المجال بما يتماشى مع دعوة صاحب الجلالة لخلق جيل جديد من مؤسسات التكوين المهني، والتي يجب أن تكون في إطار تدبير مفوض يعهد به إلى المهنيين بما يساهم في ملائمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل.

وفي نفس السياق تعرف منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ببلادنا تعثرا كبيرا، علما أنها تشكل أهم عناصر تعزيز الابتكار والإبداع في منظومتنا الاقتصادية، وهو ما لا يتيح مع الأسف إمكانية تطوير نسيج اقتصادي مبتكر، لذلك فنحن ندعو الحكومة لاعتماد مقاربة مندمجة للرقي بالبحث العلمي بالتنسيق مع المقاولة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لم تبلغ تنافسيتنا الاقتصادية وجودة مناخ الأعمال ببلادنا المستوى الذي نطمح إليه جميعا دون رأسمال بشري عالي المستوى ودائم التكوين، دون أن ننسى من لم يحالفه الحظ في إتمام دراسته العليا أو غيرها، وهنا نذكر بدعوة جلالة الملك حفظه الله إلى اعتماد اتفاقية إطار

بين الحكومة والقطاع الخاص لإعطاء دفعة قوية في مجال إعادة تأهيل الطلبة الذين يغادرون الدراسة دون شواهد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

سؤالنا، أي سياسة عمومية لتأهيل الموارد البشرية الوطنية بهدف تحقيق الإقلاع الاقتصادي والتنموي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

السؤال الأخير في هذا المحور للمستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بدون شك أن بلادنا تعرف مخاض تحول وتغير عميق كاد أن يشمل كل مكونات البلاد مجتمعا ودولة ومؤسسات، فتحققت مؤشرات إيجابية بدون شك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وعلى مستوى الحريات الفردية والحقوق المدنية والسياسية، لكن هناك تحديان أساسيان.

التحدي الأول الذي يؤرق يتعلق بمؤشر إدماج الشباب في المجتمع، حيث يشكل تشغيل الشباب تحديا حقيقيا وخطيرا.

التحدي الثاني يكمن في إشكالية النمو باعتبارها تحديا آخر، لأنها تتطلب إجراء تحول هيكلي عميق لاقتصاد وتحقيق مكاسب كبيرة على مستوى النجاعة.

هذا السؤال الكبير الذي لم نسمع الجواب عنه، ومدى وجود إرادة حقيقية في التغيير العميق للهياكل الاقتصادية والنظام الاقتصادي.

هذه المكاسب الإنتاجية لن تتحقق فقط جراء الرفع من حجم ومستوى الاستثمار في الرأسمال الثابت، ولكن من تعزيز الجهود لمراكمة المزيد من الرأسمال غير المادي، أي الرأسمال البشري والمؤسساتي والاجتماعي، وكلها عناصر مرتبطة ومتكاملة فيما بينها.

ومن الطبيعي أن يكون المغرب عاجزا اليوم عن مواجهة هذه التحديات أمام غياب نموذج تنموي يأخذ بكل هذه العناصر، وأمام غياب رؤية تتطلب إعادة توجيه أولويات السياسات العمومية نحو تنمية الرأسمال غير المادي، ونحو تعزيز حكامة السياسة القطاعية.

وأكيد أن الاستثمار الفعلي يتحقق بالاستثمار في الرأسمال البشري من خلال التدريب وصقله وبممارسة وتقويته بالتكوين والتكوين المستمر مدى الحياة.

كما أن الخلل الذي تعرفه المنظومة التنموية يرجع سببه إلى فجوة أو التباين القائم بين الرأسمال البشري والثروة الوطنية، هذان العاملان اللذان مازال لم يتوافقا في ما بعد، فيبقى الإنسان دائما هو محور التنمية، وما يتطلب ذلك من الاهتمام بتنمية الجوانب النفسية والإنسانية وغير ذلك، وذلك من خلال:

1- تحقيق الدخل المرتفع أساسي وجوهري؛

2- التربية والتكوين من منظور أن التعليم يساهم على تثمين الكفاءات وتطوير المهارات والقدرات على الإبداع؛

3- الصحة، لأن الصحة لا يمكن أن يكون هناك إنسان قادر على الإنتاج بدون صحة سليمة، هنا لابد من التذكير بأهمية هذا الموضوع، أو العلاقة بين الصحة والتعليم يبتدئ في الأشهر أو الساعات الأولى من ازدياد الإنسان من بطن أمه، وهنا تظهر لنا مسألة التعليم الأولي مسألة أساسية؛

4- الرفع من قدرات الموارد البشرية؛

5- تمكين الرأسمال البشري من الخبرات والمدارك.

فالسيد رئيس الحكومة، تعرفون جيدا أن الإدارة هي الأداة القوية والناجعة في تنفيذ السياسات العمومية، فمن خلالها تتجسد وتترجم تجليات نشاط الدولة الرامي إلى تلبية حاجيات المواطنين في شتى المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في إطار الجودة والنجاعة.

وأمام الإشكاليات العويصة والعميقة التي تعرفها الإدارة المغربية مركزيا وترابيا وما يعتري عملها من عوامل مختلفة ومن معوقات لا حد لها، تعرفونها جيدا.

ولاشك، وهو ما يتطلب اتخاذ عدد من الإجراءات لا أظن أنه تم الشروع في اتخاذها إلى الآن، بدل تكثيف اجتماعات اللجن والفرق دون أن يتلمس المواطن، دون أن يرى اقتصادنا أي تطور في اتجاه نحو تحدي النمو وتحقيق النجاعة المطلوبين.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لما كتحرر من الأوراق كتكون أحسن.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة التي استمعنا إليها.

السيد رئيس الحكومة:

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

هذا موضوع مهم، تحديات تأهيل الرأسمال البشري، ولا يخفى أن جلالة الملك حفظه الله، يولي أهمية كبيرة لهاذ الموضوع باعتباره رصيدا حقيقيا لبلادنا ولمستقبلها ولتطورها ولازدهارها.

وتأسيسا على تلك الرؤية الملكية السديدة، اعتبرت الحكومة فعلا أن الاستثمار في الرأسمال البشري تحدي أساسي في سياق مواكبة الديناميكيات التنموية المتواصلة التي تشهدها بلادنا وأيضا تشهدها المنطقة كلها، وأيضا إرساء لمشروع تجديد النموذج التنموي الوطني الذي دعا إليه جلالة الملك حفظه الله.

ويتمثل أهم التحديات التي يطرحها تأهيل الرأسمال البشري ببلادنا فيما يلي:

أولا، تدارك الخصاص في مستوى الرأسمال البشري من خلال محاربة الأمية التي تبقى مرتفعة وتؤثر سلبا على الإنتاجية، وأنتم تعرفون اليوم بأننا عندنا حوالي 8 مليون أمي، بطبيعة الحال هاذ 8 مليون أمي ماشي هاذ الحكومة اللي مسؤولة عليها، مسؤولة على واحد النسبة قليلة جدا، لأن إلى لقينا أمي عندو 30 سنة شوف إمتى خرج من المدرسة، عندو 25 سنة، شوف إمتى خرج من المدرسة؟ عندنا في العمال مثلا أو في الناس ديال اليد العاملة عندنا أمي يعلم الله إمتى أسمو؟

فلذلك، عندنا واحد التحدي ديال تقليص هاذ الأمية والتسريع في البرامج، وهاذ التسريع في البرامج دارت ليه في إطار الحكومة السابقة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، جينا احنا فعلنا هاذ الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، والآن عندها في هاذ السنة برنامج غير مسبوق، الهدف، هي سجلت هذه السنة مليون شخص، وهذا رقم غير مسبوق في سنة واحدة، بطبيعة الحال في السلكين بجوج، في السنة الأولى وفي السنة الثانية، وإن شاء الله غادي نحاولو ما أمكن نعززو هذا العرض، نعززو العدد ديال الناس اللي غادي يندرجو في إطار البرامج ديال محاربة الأمية، وأيضا غادي يتم المتابعة ديالهم والتثمين ديال هاذ التكوين اللي غادي يكون اليوم، وهذا شيء مهم جدا، بطبيعة الحال هاد الشى داخلة فيه جميع القطاعات ماشي قطاع واحد، جميع القطاعات معنية وعدد من القطاعات شريكة وفيه شراكات وقعت حتى مع القطاع الخاص بطبيعة الحال، هذه الأولى.

ثانيا، موازاة مع تمكين المواطنين من الحد الأدنى من التمدرس يطرح تحسين الرأسمال البشري إشكالية مواكبة الدينامية التي يعرفها النسيج الاقتصادي بملائمة التكوينات مع حاجيات الشغل، فيه جزء كمي وجزء كيفي، الجزء الكمي هو فيه توسيع التعميم ديال التمدرس، بطبيعة الحال هذا تدار فيه جهود كبيرة، الحمد لله، في إطار الحكومات السابقة كلها، وفي إطار هذه الحكومة غادي نزيدو هذا الجهد، وفيه واحد القضية مهمة مرتبطة بمحو الأمية، مرتبطة بالشباب اللي ما عندهم لا عمل ولا شغل ولا تكوين لا دراسة، وعندها علاقة بأسمو، وهي التعميم والحد من الجودة الذي يمكن من الاستمرارية.

وهنا تتجي البرامج الاجتماعية اللي هدرت عليها منذ قليل، "تيسير، المطاعم المدرسية، النقل المدرسي"، وغيرها من البرامج اللي في هاذ مشروع قانون المالية كاين الزيادة في جميع البرامج، كاين محاولة التعميم ديالها أكثر مما كانت عليه البرامج السابقة، لأن احنا واعيين بأن هذه البرامج الاجتماعية عندها دور في دعم الفئات الفقيرة والهشة والمتوسطة الدنيا، وخصوصا في المناطق القروية باش ولادهم يستمرو في القراءة مدة أطول، وغادي يمكننا بسنوات الدراسة غادي نطولوها، وننقصو الهدر المدرسي، وهذا راه عندنا فيه هدف الذي ينصب على العمل على تخفيض نسبة الهدر المدرسي إلى 2.5% في سنة 2020 في أفق بلوغ 1% في جميع المستويات في 2024-2025 بالنسبة للعالم القروي بطبيعة الحال، بالنسبة للحضري فهي هاذ نسبة الهدر المدرسي أقل من هذا.

وبينت البرامج بأن هذه البرامج الاجتماعية عندها دور في تقليص الهدر المدرسي، ولكن أيضا أطلق برنامج آخر اللي هو تعميم التعليم الأولي، الأطفال ديال 4 سنين، 5 سنين، وأعطينا الانطلاقة شرطت على هذه الانطلاقة اللي تعطات ديال التعميم، وبدينا هذه السنة في فتح 4000 قسم جديد بتعاون مع عدد من المؤسسات من القطاع الخاص، من الجماعات، راه كلشي كيتعاون، على حسب المناطق، فين ما كان شي واحد يمكن يدير شراكة مع الوزارة باش يبني أو يجهز أو يصلح أقسام درناها باش نوصلو لإدماج 100000 طفل هذه السنة، هذا ما كافيش، ولكن احنا كاين خطة لتعميم التعليم الأولي، وأثبت بأن الأطفال اللي دارو التعليم الأولي عاد دخلوا للابتدائي كيقل عندهم الهدر المدرسي بالمقارنة مع الناس اللي ما داروش التعليم الأولي ب 2/3، معنى ذلك عندو حتى هو دور.

إذن عندنا رؤية إستراتيجية، عندنا تفكير بطبيعة الحال، هاذ الشي كله داخل في الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 وعندنا برامج نطبقها على الأرض ونسير فيها، بطبيعة الحال البرامج ديال هذه السنة ما

كافياش وغادي نزيدو عليها كل سنة غادي ندعمو هذه البرامج وغادي تطور، وهذا بطبيعة الحال الهدر المدرسي إذا قاومناه إذا نقصنا منه إلى الحد الأدنى كنقويو الرأسمال البشري، كنخرجو تلاميذ يمكن لهم يساهمو، ويكونو رأسمال بشري إيجابي بالنسبة لبلادهم.

وهنا أذكر بأن القطاع ديال التعليم وعيا منا بالأهمية ديالو في القطاع ديال التربية الوطنية تزادت في الميزانية ديال السنة الماضية في الميزانية ديال 2018: 10%، وهذه السنة 9% في الميزانية ديالو، مما يعني أن فاش قلنا الأولوية للتعليم كنا نعني ما نقول، الأولوية للتعليم من حيث الميزانية، الأولوية للتعليم من حيث البرامج الاجتماعية ولكن أيضا الأولية للتعليم من حيث العمل على الرفع من الجودة ديال هاذ التعليم، هاذ الأدوات حتى هي تساعد على الجودة، حتى هي تتساعد على الجودة، وتخفيف الاكتظاظ يساعد على الجودة.

ولكن هاذ الشي ما كافيش، احنا باقي عندنا برامج متعددة مرتبطة بالجودة فيه بطبيعة الحال ملائمة العرض البيداغوجي مع حاجيات المحيط وتعزيز مسالك التكوين المهننة، مزيد من الاهتمام ديال المهننة ديالها وهاذ الشي تنحاول ما أمكن عن طريق تقوية عدد الطلبة في المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود، وأيضا في رفع عدد الإجازات المهننة في المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، هذا حتى هو مهم في الجودة وفي العرض البيداغوجي يكون متكيف مع الحاجية ديال المحيط، وهذو يمكن لهم يلقاو الشغل ديالهم.

ثالثا، وهذا مهم أطلقنا الإجازة المهنية في التربية اللي هو مشروع طموح جدا وطلقناه هاذ السنة، وبدا هاذ السنة لتكوين 20000 سنويا، في أفق نكونو 200000 باش نلبي الحاجيات ديال التعليم ونرفعو الجودة ديالو عن طريق أن تكون عندنا الناس اللي غادي يدخلو يوليو أساتذة في الابتدائي أو في الإعدادي أو في الثانوي يكون عندهم تكوين تربوي طيلة هذيك المرحلة ديال التكوين الجامعي ديالهم، غادي يخرج طالب عندو إجازة في فيزياء وفي التربية، في التاريخ والجغرافية والتربية، في الرياضيات والتربية، مع ذلك غادي نقصو هاذ الشكاية اللي تتورد من قبل الفاعلين حتى الأساتذة حتى هما تيحسو بها اللي تيدخلو دابا في مختلف الأكاديميات، على أساس أن مدة التكوين تتكون مقلصة، ولكن دابا احنا مكره أخوك لا بطل، احنا مستعجلين خاصنا نلبيو الحاجية الحالية ديال المدرسة المغربية.

ورغم ذلك راه تحسنت هاذ القضية دالتكوين، السنة الماضية دار لهم 6 شهور، وهاذ السنة غادي نديرو أكثر من 6 أشهر.

إذن هذا دائما الإصلاح البيداغوجي هذا جانب، الجانب الثاني هو التكوين المهني تعطاه اهتمام كبير للتكوين المهني واحنا ما نكرهوش تكوين المهني يزداد الحصة ديالو في مجموع الطلبة اللي تخرجو من الباكالوريا مجموع الطلبة في المؤسسات ما بعد الباكالوريا يتزاد الحصة ديالو كما في الدول، عدد من الدول الكبرى اللي تتعطي اهتمام للتكوين المهني، علاش؟ لأن التكوين المهني يستجيب لحاجيات المحيط، لحاجيات سوق الشغل، لحاجيات الفرد نفسه اللي بغى يخدم، وهذا كاين الدول اللي عندهم 60% من الطلبة ما بعد الباكالوريا مسجلين في التكوين المهني، كاين 70% في الدول الأوروبية نفسها هذاك الشي علاش كان أول قرار اتخذناه في مجال التعليم هو المنحة ديال التكوين المهني ودرناها كأفق استراتيجي ماشي أفق آني ماشي خاص هذوك الطلبة باش يدار لهم منحة وإنما باش نعطيو اهتمام، نرفعو التثمين ديال التكوين المهني حتى هو تكون عندو اهتمام بحال التخصصات الأخرى، وبحال اللي تسجل في الجامعة، السنة الماضية اللي خذاو المنحة في التكوين المهني 11000 فقط، نتيجة لأن النظام الجديد وكان لابد من التطوير والتجويد، رجعنا عاود جودنا.

هاذ السنة إن شاء الله الأفق يكون 60000 تقريبا من المتدربين في التكوين المهني غادي تكون عندهم منح، وهذا شيء مهم.

هذا غادي يعطي الأهمية للتكوين المهني، والتكوين المهني كما تنعرفو هو عدد الناس اللي كيولجو لسوق الشغل بالتكوين المهني هو مرتفع بالمقارنة مع الكليات ذات الاستقطاب المفتوح وهذا شيء مهم جدا، إذن ترفعت الطاقة الاستيعابية ديال التكوين المهني عموما، وهناك عمل لتحسين الجودة ديال التكوين المهني.

هناك أيضا إيلاء أهمية خاصة لملائمة التكوينات مع متطلبات سوق الشغل، سواء في التكوين المهني أو التكوين المستمر بالنسبة للناس اللي أصلا خدامين، وهاذ الشي تدار فيه عمل من قبل مختلف المؤسسات المعنية، سواء فيما يخص تدريس اللغات أو تطوير الحس المقاولاتي اللي غادي نحاولو ندخلوه من الابتدائي، من الابتدائي غادي تدخل هاذ القضية ديال محاولة تحسين الحس المقاولاتي لدى التلميذ والطالب، وبالتالي المتخرج.

برمجة وحدات حول السلوكيات المهنية، وضع نظام للتصديق على مكتسبات التجربة المهنية، وغيره كثير، ولكن بغيت نشير بالخصوص إلى اقتراح إغناء برامج التأهيل عبر التركيز على تعزيز القدرات والسلوكات بصفة عامة، وذلك من خلال وضع الجواز اللغوي، الجواز الرقمي، الجواز السلوكي أو جواز القدرات، الجواز التجاري، هاذي كلها أمور يحتاجها الإنسان، سواء كان طالب يريد أن يتخرج أو كان متدرب في التكوين المهني أو كان إنسان يشتغل، كيحتاجها وكتمكنو باش يولج سوق الشغل.

ودبا الآن إلى ما كاينش اللغات الأجنبية كيجي صعيب للواحد باش يلقى سوق الشغل فواحد المستوى معين، فلذلك تدار الجواز اللغوي، تدار الجواز الرقمي لأن اللي ما عندوش (l'informatique) اللي ما عندوش المعلوميات أحيانا كيصعاب عليه يلقى، لذلك تدار الجواز الرقمي.

هاذي كلها واحد الجوازات، تسمات الجوازات ماشي دبلومات، هي

جوازات في التكوين.

وأخيرا، أريد أن أشير إلى أنه ليست ميدان التكوين بمختلف أنواعه سواء في التعليم العام، في التربية الوطنية أو في التعليم العالي أو في التكوين المهني هما بوحدهم اللي مداخيل لتثمين الرأسمال البشري، بل يمكن أن نقول جودة الحياة، الاهتمام بالصحة هو شيء مهم أيضا.

وبالتالي كان الاهتمام بإخراج التغطية الصحية للطلبة، اللي على الرغم من أن السنة الماضية عدد المسجلين فيها قليل، لأن هاذ السنة إن شاء الله غادي يرتفع بشكل غير مسبوق، تسجلو دبا راه كثير ونتمناو الطلبة هما يتفاعلو مع هاذ الآلية ويندمجو فيها، لأن الدولة كتخلص 110 مليون درهم اللي الدولة كتحطهوم عند (CNSS) باش يمكن هما يلبيو الحاجيات ديال الطلبة فيما يخص التغطية الصحية.

ولكن أيضا عموما تجويد العرض الصحي والخدمات الصحية كلها داخلة في تثمين الرأسمال البشري، الرأسمال البشري ما عندوش مدخل واحد، التعليم هو مهم لأن نبنيو مجتمع المعرفة ونخرجو جيل متعلم هو مهم جدا وقادر على أن يستجيب لحاجيات الحياة مهم، ولكن أيضا نعتنيو به في الصحة ونعتنيو به في جودة الحياة هو شيء مهم وهاذ الشي فيه عدد من البرامج، وتعد الصحة هي الأولوية الثانية، قطاع الصحة هو الأولوية الثانية بعد قطاع التعليم بالنسبة لهذه الحكومة، وهذا يظهر في الميزانية نفسها اللي زدنها حتى هي ب 10% هاذ السنة، وغادي نزيدو ندعموها في السنوات المقبلة، واحنا واعيين بالاختلالات اللي كيعاني منه قطاع الصحة، واعيين بالطلبات ديال الموارد البشرية الصحية، واحنا مصنتين ليها وعازمين على الاستجابة ليها إن شاء الله.

شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس.

نستمع الآن للتعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة.

الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، السيدة المستشارة المحترمة تفضلي.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

بداية لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا أن نؤكد على محورية موضوع تأهيل الرأسمال البشري بالنظر لتحدياته المطروحة.

ولا يجادل منا أحد السيد رئيس الحكومة المحترم، كون الرأسمال البشري يعتبر إحدى المؤشرات الدقيقة التي تقاس بها ثروة أي بلد ولا غرابة أن نجد بلادنا قد فطنت للرهانات المرتبطة بالإمكان البشري كرافعة أساسية لبناء أي مشروع تنموي، ولعل هذا ما استدعى إنجاز تقرير الخمسينية في محاولة بلادنا القيام بقراءة عميقة لمختلف الجهود التنموية منذ الاستقلال واستشراف المغرب الممكن بغية تحديد شروط وإمكانات الاستثمار الإيجابي في الرأسمال البشري، وتأتي راهنية هذا الموضوع في ارتباط بالورش الوطني المرتبط بصياغة نموذج تنموي جديد الذي دعا إليه جلالة الملك في خطاب افتتاح الدورة التشريعية الفارطة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الملاحظ أن المتتبع لمشهد الرأسمال البشري لبلادنا لا يمكن إلا أن يجزم بغياب تام لاستراتيجية حقيقية تضع بين أولوياتها إرساء الآليات والوسائل الكفيلة بجعل الرأسمال المورد الأساسي للنهوض بقضايا التنمية في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هذا الغياب هو ما جعل جلالة الملك يؤكد في خطابه بمناسبة الذكرى 15 لاعتلاء جلالته عرش أسلافه الميامين أن الاستثمار في الرأسمال البشري بمثابة النواة التي يجب أن تنبني عليها قضايا التنمية الآنية والمستقبلية.

لذلك، لم يعد مسموحا اليوم اختزال الإمكان البشري فقط في مؤشرات النمو الاقتصادي أو في برامج محاربة الهشاشة أو الفوارق الاجتماعية والمجالية، بل ينبغي مقاربته مقاربة شمولية وأفقية تربط بين كل مستويات التنمية والإدماج والتأهيل لتحقيق شروط الاستدامة القادرة على التحرير الإيجابي للقدرات البشرية.

وإذ نسجل بتذمر وأسى التصنيف الضعيف والمؤسف لبلدنا حسب جودة الرأسمال البشري، الرتبة 98، وهو تصنيف يعكس سوء الاستثمار الحكومي في الرأسمال البشري.

السيد رئيس الحكومة،

في سياق حديثنا عن تحديات تأهيل الرأسمال البشري تستوقفنا الأهمية المركزية التي تكتسيها منظومة التربية والتكوين، انطلاقا من كون أن الابتكار والإبداع والتفكير من أدق الآليات لقياس قيمة الرأسمال البشري، في هذا الباب نستحضر أيضا خطاب صاحب الجلالة بمناسبة الذكرى 65 لثورة الملك والشعب في 20 غشت 2018، عندما أكد جلالته أنه: "لا يمكن أن نقبل لنظامنا التعليمي أن يستمر في تخريج أفواج من العاطلين، خاصة في بعض الشعب الجامعية التي يعرف الجميع أن حاملي الشهادات في تخصصاتها يجدون صعوبة قصوى في الاندماج في سوق الشغل، وهو هدر صارخ للموارد العمومية ولطاقات الشباب مما يعرقل مسيرات التنمية، ويؤثر في ظروف عيش العديد من المغاربة". انتهى كلام جلالة الملك

السيد رئيس الحكومة،

بناء على الدعوة التي وجهها جلالة الملك بتاريخ 30 يوليوز 2014 للقيام بدراسة لقياس القيمة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و2013، والتي أعدها سنة 2016 كل من بنك المغرب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الرأسمال غير المادي، كعامل لخلق الثروة

الوطنية وتوزيعها المنصف، فإن أبرز التحديات التي خلصت لها هذه الدراسة تكمن في العلاقة المتناقضة بين قابلية الشغل وبين المستوى التعليمي، فبقدرما يرتقي الفرد في المستويات العليا للمنظومة التربوية، بقدرما تتضاءل فرصه في الحصول على عمل في سوق الشغل.

وكما تعلمون، السيد رئيس الحكومة، أن التكوين المهني ركيزة أساسية في تأطير وتكوين جيل من الكوادر والكفاءات المهنية القادرة على مسايرة تطور الاقتصاد العالمي، والملاحظ للأسف أن التعامل الحكومي مع ملف التكوين المهني لازال متعثرا.

وكما نذكركم أن الرأسمال البشري لا ينحصر في التعليم وحسب، بل يشمل مناحي أخرى على رأسها قطاع الصحة الذي لا نحتاج إلى مجهود كبير لتعرية واقعه الجريح، لأن الجميع يجمع اليوم على بؤس المنظومة وإفلاسها البنيوي جراء السياسات الحكومية في هذا القطاع على غرار القطاعات الاجتماعية الأخرى.

السيد رئيس الحكومة،

إن تأهيل الرأسمال البشري يدعوكم وبإلحاح إلى بلورة سياسة مندمجة للرأسمال البشري، يتحمل فيها الجميع مسؤولياته بفلسفة تضامنية تشاركية اتجاه الرصيد الحقيقي للأمة، الذي يشكل الرافعة الأساسية لتحريك عجلة الاقتصاد والتنمية ببلادنا، لأن الغريب في الأمر، كما قال جلالة الملك: "أن الكثير من المستثمرين والمقاولات يواجهون صعوبات في إيجاد الكفاءات اللازمة في مجموعة من المهن والتخصصات.

كما أن العديد من الشباب خاصة من حاملي الشهادات العليا العلمية والتقنية يفكرون في الهجرة إلى الخارج، ليس بسبب التحفيزات المغرية هناك، وإنما أيضا لأنهم لا يجدون في بلدهم المناخ والشروط الملائمة للاشتغال والترقي المهني والابتكار والبحث العلمي، وهي عموما نفس الأسباب التي تدفع عددا من الطلبة المغاربة بالخارج لعدم العودة للعمل في بلدهم بعد استكمال دراستهم". انتهى كلام جلالة الملك.

السيد رئيس الحكومة،

سوف لن نستفيض كثيرا في التجاوزات والاختلالات التي طالت التعيين في المناصب العليا، والتي يعرفها العادي والبادي، فضلا عن التهميش الممنهج الذي يطال المرأة المغربية ككائن بشري حقيقي ونوعي داخل المجتمع المغربي، التي لم تنل حظها من المسؤولية في الإدارة العمومية، وبالرغم من المكانة المتقدمة التي بوأها لها دستور 2011.

في الأخير، وعلاقة بجانب تأهيل الرأسمال البشري والمتعلق بتحدي المحافظة على الكفاءات المغربية داخل وخارج الوطن، نود في فريق الأصالة والمعاصرة في ختام هذه المداخلة أن نثير انتباهكم إلى التعثر الكبير الذي يعرفه إصلاح الإدارة وضعف تفاعلكم مع التوجيهات الملكية في هذا الصدد، والتي أماطت اللثام عن أعطاب الإدارة المغربية.

ومربط الفرس في هذا السياق، يكمن في معادلة الشخص المناسب في المكان المناسب، وهذا ما ألح عليه أيضا جلالة الملك في خطابه الأخير بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2019/2018.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

دعوناكم للحديث عن تأهيل الرأسمال البشري ونرى أنكم أسرفتم في الحديث عن أشياء تربو على الحصر، تقولون أنكم أنجزتموها وهي تهم البناء أكثر من التأهيل، فالتأهيل تأهيل الرأسمال البشري هو المنزلة بين المنزلتين، هو مرحلة ما بعد البناء ومرحلة ما قبل التحرير.

على أي أنا مضطر للتفاعل مع كلامكم السيد الرئيس، حتى وإن كان فيه خلط، في جعبتي أرقام ومؤشرات، جزء كبير منها استحضره من سبقني من الأخوات والإخوة على سبيل التأصيل ومن باب حسن الاستدلال، فقط غادي نوقف عندها لكي أقول لكم أنها فضحت عجزكم على أكثر من مستوى.

فضحت عجزكم على المحافظة على مردودية الرأسمال البشري الذي ورثتموه عن من سبقكم، هذا واحد.

ثانيا، فضحت عجزكم على تحقيق وضمان وتيرة وإيقاع معقولين لتراكم هذا الرأسمال البشري حتى يكون ذخرا لمنقلب، يعني المستقبل، وعرت كذلك عن فشلكم في التعاطي مع مختلف جوانب العجز المرتبطة بالقدرات البشرية، وهذا هو السبب تحديدا في تعطل مسيرة التنمية الإنسانية في بلدنا، مسيرة التنمية البشرية بمفهومها العميق والأوسع.

السيد الرئيس،

لن أعود على بدأ، إذ ليس في الوقت متسع، ولكني سأقف عند حدود ما تذكرته من ملاحظات سجلتها وأنا أستمع إلى ردكم.

أول ملاحظة، الرأسمال البشري ليس قضية، مجرد قضية نحتاج في معالجتها إلى إتباع مسطرة معينة، ليس قضية حتى تكون لغتنا فيه لغة الترافع بانفعال يتطور ليصل في النهاية إلى أن ينفي اتهاما أو يفند إدعاءا يهم الحكومة أو يهم حزب معين أو يهم تجربة معينة.

اليوم، الأمر يتعلق بواحد الحتمية أخلاقية، يتعلق بهدف استراتيجي، وأنا غادي نتكلم معك ماشي فقط بقبعة السياسي ولكن

بقبعة المتتبع للذكاء المجالي ولمركزية المواطن كرافد من روافد التنمية الإنسانية داخل المجال.

اليوم طموح تأهيل الرأسمال البشري كيتطلب جوج ديال الأشياء، ويجب أن يكونا مشفوعين بشيئين أساسيين:

أولا، الإرادة السياسية الحقيقية والقوية؛

وثانيا، القدرة غير الاعتيادية على فهم تركيبة الرأسمال البشري والإلمام بطموح مكونات هاذ الرأسمال البشري، "فلكل أهل فن لغة".

بمعنى السيد الرئيس المحترم، خاص الاستثناء، فهل أنتم حكومة استثنائية قادرة على تدبير ما هو استثنائي؟ المغاربة سئموا الرتابة والترقيع والإنتظارية، ينشدون الاستثناء، وحتى جلالة الملك نصره الله وأيده، ينشد الاستثناء، وقد قالها لكم بصريح العبارة، على الحكومة وهي جزء من هاذ الرأسمال البشري أن تتحمل مسؤوليتها وأن تعطي المثل وأن تكون القدوة.

واسمح لي، السيد الرئيس المحترم، لا يمكن أن تكون حكومتكم القدوة، لأنه غاب عليها الالتزام السياسي القوي والراسخ، هاذ الوضع اللي يخليكم غير قادرين على ترتيب الأولويات ما غاديش يمكنكم أنكم تحدو الفقر والحاجة، لن يمكنكم من الحد من تعاظم الفجوة بين الطبقات، خصوصا بعد أن تآكلت الطبقة المتوسطة رمز الاستقرار وضمان الاستقرار، ما غاديش يمكنكم من أنكم توفرو واحد العرض صحي واسع متنوع يرضي المغاربة، لن يمكنكم من الحد من اتساع الهوة اللي هي أصلا سحيقة، الهوة بين مدخلات منظومة التعليم اللي هي منظومة عليلة "عطس الشيطان في مناخرها" كما قال سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وبين مدخلات سوق الشغل، ما غاديش يمكنكم السيد الرئيس، هاذ الوضع من إعادة النظر في مختلف النماذج والبراديغمات التي استهلكت وتجوزت بعد أن هجرها في من هاجرها مبدعوها، لأنها أصبحت أو لم تعد تسمن ولا تغني من جوع.

الشباب، السيد الرئيس المحترم، أهم مكون من مكونات الرأسمال البشري، الشباب صانع التغيير، مظاهرات 68 في باريس وفي القاهرة وفي بكين، هاذ الفئة هاذي اليوم تعاني الأمرين في إيجاد شغل لائق، وفي تعليم مناسب وفي رعاية صحية مقبولة.

اليوم متاريس مختلفة شائكة، تحول دون انخراطها في الفعل السياسي، اليوم عجزتو كحكومة أنكم تمنحوها القدر الكافي من مساحة الحركة السياسية، وهذا بالذات هو اللي كيفسر هاذ حالة الغليان وحالة الهيجان اللي عبر عليها الشباب في محطات مختلفة، هاذ حالة الهيجان والغليان اللي قد تصل لا قدر الله إلى اليأس.

اليوم، السيد الرئيس المحترم نصيحة، إذا قبل منكم مثقال ذرة، فغدا يمكن أن لا يقبل منكم ملء الأرض ذهبا، هذه نصيحة.

احتجاجات يومية في أماكن متفرقة، ماشي أمام البرلمان، أمام عجزكم عن إيجاد الصيغ والمبادرات المندمجة التي تنعش الأمل في القلوب، والتي تستجيب على الأقل على المدى المتوسط لمطالب شباب أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها مطالب مشروعة، كرسها الدستور وكفلها الدستور.

التوظيف، تجتهدون في التفكير في التوظيف من أجل التوظيف، وحتى يقال بأن الحكومة التي يقودها الدكتور سعد الدين العثماني توظف، اليوم مجهودكم أو نتائج مجهودكم التي لن تنبتها الأرض ولن تنزل من السماء لن يكون لها معنى إلا إذا طورتم نمط وطبيعة التدابير المتخذة والمعتمدة في إيجاد الشغل، وفي حل مشكلة البطالة، ما غادي يكون عندها معنى إلا إذا ربطتموها بسياسة تكوينية، ووفرتو لها الإمكانيات المادية بالمقابل، هذا هو الأساسي، هنا غادي يكون معنى.

موضوع آخر دائما في نفس السياق، أدمغة سامقة استثنائية، مغربية هي اليوم في ديار المهجر، لم تعد تغريها فكرة الالتحاق بأرض الوطن كما كان الحال هاذي سبع سنين أو ثمان سنين، فما هو السبب يا السيد رئيس الحكومة؟

ألم تتأملوا يوما في أسباب عزوف هذه الفئة عن الالتحاق بأرض الوطن؟ وهي فئة لا تنقصها الوطنية الصادقة ولا تنقصها الرغبة الجادة في الإسهام بإخلاص في قضايا الوطن، واش عمركم فكرتو فهاذ الشي السيد رئيس الحكومة المحترم؟

على أي، الوقت يداهمني.

الرأسمال البشري مفهوم باقي ما كملش البناء ديالو حتى وإن كانت مقاصده مكتملة، اليوم لم يكتسب مفهوم الرأسمال البشري هاذ الحمولة وهاذ القوة التفسيرية الكافية، وهذا ما يفتح باب الاجتهاد.

ولكن نتمنى أن لا يبتعد الاجتهاد عن المنشأ أو المصدر على اعتبار أن هاذ الرأسمال هو مصطلح اقتصادي يرمز إلى السيولة المعرفية إلى مخزون الفكر والسمات الشخصية، إلى المواهب والطاقات، وإلى العمل الذي يمكن أن يحول إلى قيمة اقتصادية حقيقية يستفيد منها أو تستفيد منها البلاد ويستفيد منها العباد.

أذكركم بهذا التعريف وهاذ المفهوم السيد الرئيس باش ننبهكم إلى أن أي مجهود مرتبط اليوم بتأهيل الرأسمال البشري، خاصو يستحضر هاذ الفكرة وهاذ ضرورة تحول إلى قيمة اقتصادية وإلى ابتكار خلاق يبعدنا عن تشوهات الفساد والمحسوبية وعلى الأفكار اللي تتعرفوها جميعا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

نشكركم أولا على توضيحاتكم القيمة، وتفاعلا مع جوابكم نود في الفريق الحركي إبراز مجموعة من الملاحظات والاقتراحات بخصوص موضوع من الأهمية بمكان، ألا وهو تحديات تأهيل الرأسمال البشري.

أولا نعتبر في الفريق الحركي أن المغرب نجح إلى حد بعيد في تنمية المجال والمحيط ويبدو ذلك جليا من خلال التجهيزات والبنيات التحتية المنجزة، بالمقابل عرف بلدنا بطئا في مجال تنمية الإنسان، ويتجلى ذلك من خلال مؤشرات التنمية البشرية لسنة 2018، حيث ظلت بلادنا مصنفة في المركز 123 من أصل 189 دولة، ليستقر في نفس الترتيب منذ سنة 2016، وهو تصريف يجعل السياسات العمومية المعتمدة في مجالات التنمية البشرية محط تساؤل.

ثانيا، إن المدخل الرئيسي والمحوري لتأهيل الرأسمال البشري في نظرنا هو إصلاح منظومة التربية والتكوين في شموليتها وعلى وجه الخصوص التعليم العالي.

وفي هذا الإطار، نؤكد إصرارنا على ضرورة بلورة إستراتيجية تربط التكوين بمتطلبات سوق الشغل، وبحاجيات النسيج الاقتصادي مع وضع آليات لمراقبة وتتبع مدى إدماج الخريجين في سوق الشغل ومعالجة الأسباب التي أدت إلى فشل التكوين في مختلف أصناف التعليم العالي.

ثالثا، نلاحظ السيد رئيس الحكومة، أن بلادنا تزخر بمهارات وكفاءات إذا ما توفرت لها الشروط الملائمة ولنا في الأدمغة المغربية خارج أرض الوطن، أو خارج الوطن خير مثال، وهو ما يستوجب إعداد بنيات لاستقبالها وإعادة إدماجها في الحياة العامة بوطنها الأم، بغية استفادة بلادنا من هذا الرأسمال البشري الهام الذي يغذي اقتصاديات بلدان الإقامة ويساهم بقوة في صناعة قراراتها السياسية والعلمية.

رابعا، بالنسبة للتكوين المستمر نسجل في الفريق الحركي غياب سياسة شاملة تهم هيكلة وتطوير التكوين المستمر المقدم من طرف الجامعات وغيرها من المؤسسات وغياب منظومة معلوماتية لتدبير التكوين المستمر. ونقترح في هذا الإطار، ضرورة القيام بالدراسات المسبقة قبل إحداث التكوينات المستمرة وذلك للأخذ بعين الاعتبار حاجيات سوق الشغل.

خامسا، نسجل للأسف كون الميزانية المخصصة للبحث العلمي والتكنولوجي ضعيفة، إذ لا تتعدى 0.8% في الناتج الداخلي الخام، في حين أن المتوسط العالمي يصل إلى 2% عموما و4% في الدول المتقدمة.

وفي هذا السياق، نقترح الرفع من هذه الميزانية وبلورة سياسة واضحة المعالم للنهوض بالبحث العلمي.

في الأخير، نعيد التأكيد، السيد رئيس الحكومة، على أن الإنسان هو صانع كل تنمية مستدامة ولابد أن يكون أيضا هدفها الأساسي والاستراتيجي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

اسمحوا لي في البداية أن أفتح قوسين وأن أبدأ بملاحظتين حول الرقم الأخضر الذي ذكرته في الموضوع الأول، وأنا تهت من كثرة السؤال حول معرفة مفهوم هذا البعبع الذي يسمى بالفساد والذي استشرى في كل القطاعات، بدون استثناء، دون قطاع معين.

هناك أطر نزهاء، هناك رجال أتقياء، هناك مواطنون يشتغلون بصدق وأمانة متشبعين بالوطنية الخالصة، ولكن التشهير بقطاع معين دون قطاع آخر اعتبرته ظلما، وأتمنى أن تكون فلتة لسان.

ورغم ذلك لابد أن أشكركم، السيد رئيس الحكومة، على جوابكم الأكيد والمتعلق بموضوع تأهيل الرأسمال البشري، والأكيد أنكم تشتغلون بروح عالية من أجل الاستثمار في هذا العنصر البشري الذي يبقى عنصر أساسي لإنجاح كل البرامج الحكومية وتنزيلها لكي يحس بها المواطن.

لذلك، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يثمن كل البرامج التي تنوون القيام بها مؤكدين لكم في هذا الإطار أن تأهيل الرأسمال البشري ببلادنا والذي نعتبره في فريقنا موضوعا بالغ الأهمية وأداة محورية لمواجهة رهانات التنافسية الدولية، فلا يخفى عليكم أهمية النهوض بالعامل البشري كأساس لكل رؤية تنموية سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد جعل جلالة الملك محمد السادس نصره الله من تكوين العنصر البشري وتأهيله أولوية وطنية للنهوض بالأوضاع الاجتماعية وتوطيد مسلسل التنمية المندمجة والمستدامة، عززتها الوثيقة الدستورية التي توافق المغاربة بشأنها، حيث نص الفصل 31 منها على إعطاء الأفراد مجموعة من الحقوق، نعتبر أن من أهمها الحق في الحصول على تعليم جيد وذي جودة، يتيح لكل مواطنة ومواطن التسلح بحد أدنى مشترك من المعارف والمكتسبات التعليمية القادرة على إدماجه فعليا داخل المجتمع.

ونظرا لمحدودية منظومتنا التعليمية ونواقصها، فإن تسطير سياسة وطنية لتهيئة الرأسمال البشري من أجل استيعاب هذا القصور أصبح يفرض نفسه بقوة بالنظر إلى الفارق الذي يمكن أن يشكله تواجد موارد بشرية مؤهلة من عدمه بالنسبة لمجموعة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد، لا يمكننا إلا تثمين توجيه صاحب الجلالة حفظه الله للحكومة قصد إعداد إستراتيجية وطنية في مجال التكوين المهني، وهنا ندعو بدورنا الحكومة إلى الانكباب على تنزيل التوجيهات الملكية السامية على أحسن وجه.

كما نثير الانتباه إلى ضرورة أن تشمل أي خطة للتكوين كل المجالات المنتجة، وأخص بالذكر القطاع الفلاحي الذي يشغل اليوم 40% من الساكنة النشيطة نتأسف لإقصائه من هذه الإستراتيجية، حيث يتوجب على الحكومة إيلاء المزيد من الاهتمام بالعالم القروي بحكم احتضانه نسبا عالية من الشباب الراغب في الاندماج المهني والتنموي، علما أنه كان أقل حظا في الحصول على مقومات التعليم الجيد أو اضطرته الظروف الصعبة داخل المجال القروي إلى الابتعاد عن صفوف الدراسة في سن مبكرة.

لهذا فإن النهوض بأوضاع الشباب داخل المجال القروي من شأنه تكوين جيل قادر على إفراز نخبة تساهم في التنمية الشاملة.

نحن في فريقنا التجمع الوطني للأحرار، نعتقد أن من أهم جوانب المسار الذي يجعل من التكوين المهني منظومة تكوينية موازية للمسار التعليمي بعيدا عن ما يمكن أن يشكله اليوم من صورة تتجلى في أقسام مخصصة للتلاميذ اللذين لم يبلغوا مستويات تسمح لهم بمتابعة دراسة أكثر جاذبية، فلا مناص من جعل التكوين المهني الأساس التعليمي لكل الإستراتيجيات الهيكلية كمخططات المغرب الأخضر والتسريع الصناعي وأليوتيس، إلى أخره وباقي المخططات التنموية التي شملت باقي القطاعات المنتجة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تواجه بلادنا جملة من التحديات داخل محيط إقليمي ودولي مضطرب يتجه بقوة نحو الانغلاق الاقتصادي، سيسود معه مناخ تطبعه التنافسية الشديدة لجذب الرساميل وغزو الأسواق، لذا علينا أن نكون يقظين ونشتغل على إعداد رؤية اقتصادية واضحة المعالم، آخذين بعين الاعتبار مقوماتنا الطبيعية والجغرافية التي تتشابه إلى حد كبير مع مجموعة من الدول المنافسة، مما يفرض علينا تواجد مؤهلات بشرية عالية ستكون بكل تأكيد عاملا فارقا في تموقع المغرب داخل الخريطة الدولية، مبرزين أن الاستثمار في تأهيل العنصر البشري سينعكس إيجابا على دخل الفرد والمجتمع على حد سواء وتستفيد معه الحكومة في إبداع الحلول لكل المعضلات الاجتماعية في بلادنا اليوم.

ومن هذا المنطلق، يجب أن يكون الاستثمار في الموارد البشرية هدفا إستراتيجيا ليس فقط لما يمكن أن يجلبه من منافع اقتصادية، ولكن لما سيحدثه من دينامية وفعالية في تدبير المرافق العمومية والخاصة والتي نحتاجها بإلحاح لإنجاح أوراشنا التنموية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أظن أنه استهلك رصيده من الوقت.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

استمعنا بتدقيق وإمعان لجوابكم، حيث اتضح بشكل جلي المجهودات التي بذلتها الحكومة في مجال تأهيل الموارد البشرية وتعبئتها لتحقيق التنمية الاجتماعية وبلوغ أهداف الإستراتيجية التنموية والإقلاع الاقتصادي، كما أن جوابكم السيد رئيس الحكومة رسم بعض التحديات التي من الواجب رفعها.

ونحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نستهل مناقشتنا لهذا الموضوع بمجموعة من التساؤلات.

أولا، لا ننكر التطور الكمي والنوعي في الإنفاق على التربية والتكوين، لكن نتساءل أي وقع وأي تأثير إيجابي لهذا التزايد في التنمية عموما والتنمية البشرية خصوصا؟

ثانيا، الكل يشهد بأن بلادنا تعرف دينامية كبيرة في التنمية الاقتصادية والمشاريع المهيكلة الكبرى، هناك مجهود كبير وبرامج متعددة للإقلاع الاقتصادي ولها وقع الاقتصاد المالي، لكن السيد رئيس الحكومة لماذا يغيب التناسب بين النمو الاقتصادي وتطور الاستثمار على الرأسمال البشري؟

ثالثا، ما أسباب انعدام التناسب بين النمو الاقتصادي والموارد البشرية؟ وما هي الأليات والإجراءات الملائمة الكفيلة لإعادة التوازن للعلاقة بين النمو الاقتصادي وتأهيل الموارد البشرية.

السيد رئيس الحكومة،

نحن في المغرب عشنا كما عاش العالم أجمع مع بعض الآراء القديمة، التي كانت تعتبر أن التربية والتكوين والموارد البشرية مجرد استهلاك، وأن الإنتاج الاقتصادي المادي والطبيعي هو الأساس لأي عملية تنموية.

ولذلك فلا دور لتأهيل الموارد البشرية في الرفع من نسب النمو الاقتصادي، لكن ظهرت وجهات نظر عالمية واقتصادية أكدت على نظرية الرأسمال البشري، وأكتفي هنا بالإشارة إلى رأي مالتوس الذي أكد أن التعليم وسيلة للقضاء على الفقر واعتبر أن الأموال الطائلة التي تصرف مباشرة على الفقراء لا تزيد إلا فقر هؤلاء، لكن التعليم يعتبر الوسيلة الوحيدة لتحسين مستوى الفقراء وإسهامهم في خلق الثروة، التعليم، السيد رئيس الحكومة، هو ما يدمج وما يمكن الفئات الفقيرة والمهمشة في دور الإنتاج الاقتصادي.

السيد رئيس الحكومة،

هناك برامج وإصلاحات كثيرة قامت بها الحكومة المتعاقبة مثل الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تكرست بإنشاء جلالة الملك للمجلس الأعلى للتربية والتكوين، مما مكنت بلادنا من إنتاج ترسانة قانونية وتحديد إجراءات تربوية ونماذج تكوينية وبرامج تأهيلية ترفع من مستوى العنصر البشري، وتجعله أكثر تأهيلا للمساهمة، بل حتى يكون فعالا في خلق التنمية وإنتاج الثروة، بل أبدعت الدولة المغربية في إطار تأهيل الموارد البشرية عدة برامج كبرى يحتدى بها، الآن نموذج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وإحداث وكالة التنمية الاجتماعية وبرامج الدعم الاجتماعي.

وبكل صراحة، السيد الرئيس، لازالت هذه البرامج لا تبلغ مداها ولازالت نتائجها لا نقول ضعيفة بل غير ملموسة على أرض الواقع، فما هي الأسباب يا ترى؟ هل المشكل مشكل حكامة وتدبير وتنزيل؟ هل المشكل في الموارد البشرية المتخصصة في هذا المجال؟ هل المشكل في الخلفية التي نناقش بل نسطر ونبرمج من خلالها؟ بمعنى هل طغيان البعد الإيديولوجي على البعد التنموي في تناول سياسة تأهيل الموارد البشرية هو السبب؟

نجيبكم، السيد رئيس الحكومة، أن قناعتنا هي كل هذه الأسباب تساهم في تبخيس عمل المجتمع في هذا الإطار، لذلك نرى أن تناول هذا الموضوع ومناقشته داخل جميع مؤسسات الدولة ذات الطابع التقريري والتداولي لازال يلزمه الكثير من الشفافية والعقلانية والموضوعية والابتعاد قدر الإمكان عن السياسوية.

وقبل الختام، نؤكد السيد رئيس الحكومة أن الثروة الحقيقية للمغرب هي موارده البشرية القادرة على دعم استمرارية عملية التنمية الاقتصادية، عن طريق الانخراط في العمل في مختلف القطاعات الإنتاجية، كما ورد في مجموعة من التقارير الدولية ولاسيما أن العالم عرف نماذج تنموية تفتقر إلى الموارد الطبيعية واستطاعت أن تحتل مواقع ريادية عالميا، بفضل تأهيل مواردها البشرية بطريقة صحيحة وعملية، مثل النموذج المعروف الياباني.

وأختم قولي بالتأكيد على مضامين الخطابات الملكية السامية والتي أكد فيها جلالته على ضرورة مراجعة النموذج التنموي في أفق يراعي التوازن العادي للنمو مجاليا ولاسيما بالعالم القروي، وكذلك ما أكده في خطاب جلالته أمام البرلمان من دعوة صريحة إلى النهوض بالعالم القروي والفلاحة والتكوين المهني، باعتبار هذه القطاعات قادرة على خلق الثروة وفرص الشغل وتحسين محيط عيش الساكنة، خصوصا بالعالم القروي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد رئيس الحكومة تفضلو للرد على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين في حدود ما تبقى لديكم من وقت.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا لجميع الأخوات والإخوان، السيدات والسادة المستشارين الذين عبروا عن عدد من الملاحظات، احنا ما عندنا مشكل تكون الملاحظات ديال الجميع مرحبا بها، ولكن للإنصاف يجب أن نقول شيئا.

أولا، سنة 2010 عدد الحاصلين على الباكالوريا 136000، 2018 عدد الحاصلين على الباكالوريا الضعف 260000، معنى ذلك أنه عدد الأقسام هو القمة ديال الهرم يتحرك وصل دابا لنهاية الجميع، قيمة الهرم السكني معنى ذلك الحاجيات غادي يتزاد من 2017 إلى 2018 من السنة الدراسية 2016-2017، السنة الدراسية 2017-2018 عدد التلاميذ ديال الباكالوريا تزاد ب18%، ومنتظر السنة المقبلة يزيد حتى لبعد 2020 عاد يبدا يوقع شوية ديال التوقف واحد الشوية.

وهذا معناه أنه الحاجيات اللي كانت من قبل غير كما خلي كيفا، غير الكم اللي كانت من قبل تضاعفت حاجياتنا في التأطير في البنيات في التجهيزات، كل شي في 2010 مبدئيا خاصو يتضاعف في 2018، إذن باش نعرفو بأنه الطلب يزداد.

ورغم ذلك فإن الأداء في الجامعة وخصوصا الزيادة في عدد الطلبة المسجلين في الجامعات ذات الاستقطاب المحدود يزداد، عدد الطلبة اللي في الإجازات المهننة يزداد، عدد الإجازات المهننة كتزيد لأن وعيا منا بأن هذا هو الطريق لتثمين هاذ الموارد ولإعطاء تكوين قادر على أن يكون إنسان يخوض غمار الحياة وهو مسلح، احنا واعيين بهاذ الشي.

فلذلك التحول كنقومو به، ولكن شوفو أش ورثنا وشوفو أش كاين اليوم؟ هاذ المقارنة راه مهمة.

لكن أيضا يجب أن نقارن وراه هضرت على شي حاجة قبيلة ولكن يمكن نعاود نهضرو، ورثنا الهدر المدرسي ب 540000 واليوم هو 270000 نقصنا ب05%، على الرغم من أن عدد التلاميذ تيزيد مع ذلك هذا جهد كبير باش تنقص وهذا غادي يؤثر على نسبة الأمية، غادي يؤثر

على الشباب الذين لا يجدون طريقا إلى الشغل إلا بتكوينات جديدة، ورثنا معدل وفيات الأطفال 30‰ سنة 2011، وأصبح اليوم 22‰ وخاصني ينقص أكثر ولكن نقص.

ورثنا عدد وفيات الأمهات 112 في 100000 ولادة في 2010 و أصبحت 72 في 100000 ولادة سنة 2017 وغادي يزيد، وهذا الشيء غادي يؤثر على ترتيب المغرب في مؤشر التنمية البشرية، ورثنا تغطية صحية بثلث المواطنين وهي الآن تقريبا 60%، ونحن إن شاء الله مع هاذ البرنامج ديال إدماج المهن الحرة والمستقلين من غير الأجراء في التغطية الصحية، سيؤدي إلى رفعها إلى 90%.

إذن نشوفو الإرث ونشوفو الجهد اللي كيتم ماشي فقط يعني، ماشي فقط نشوفو فيها كفكرة عامة وإنما هناك..

أما بالنسبة للتوظيفات في القطاع العام اللي أشار له السيد المستشار المحترم، فالجهد ديال التوظيف ماشي عبثي، ماشي جا ووظفناه، وظفناه وفق حاجيات بطبيعة الحال احنا اليوم جميع القطاعات تطالب بمناصب مالية كنعطيوها على حسب التقدير بعد النقاش وما عمر شي قطاع كتعطى له ذاك الشي اللي بغى كامل، جميع القطاعات تتعطى لها على حسب التقدير ديال الحاجيات الحقيقية، بطبيعة الحال حتى هي الطلبات ديالها انطلاقا من الحاجيات الحقيقية، لأن حتى احنا عندنا حدود في الميزانية، ورغم ذلك تدار جهد كبير ويمكن نقول اليوم مثلا، بأن ذاك الشي اللي تدار احنا نهدركاع، حيث الإخوان كيبغيو يقولو 7 سنين ما كاين مشكل، ذاك الشي اللي تدار في 7 سنين هو الضعف اللي تدار في 9 سنين في 2 حكومات، 2 حكومات اللي قبل من 2011 ها هو الأرقام كاينة، الحكومة ديالكم 71000 الحكومة اللي قبل منها 41000 هي 112000، في هذه الحكومة 246000 في 8 سنوات، الضعف في 8 سنوات، ومع ذلك هناك جهد، وهذا الجهد أنا تنقول بأنه يمكن باقي خاصو التطوير، ولكن كاين جهد كبير جدا وهذا كيساهم في إيجاد فرص الشغل لهؤلاء الشباب الذين يتخرجون حتى هو راه مزيان والأطر والكفاءات واحنا باقي غادي نطورو الوظيفة العمومية باش تكون في تفاعلها مع القطاع الخاص يكون قضية الانتقال أسهل، هاذ الشي غادي نديرو فيه إعادة.

مع أنه اليوم ممكن أن الواحد يجي يعطي الملف ديالو في إطار طلب الترشيحات كمدير مركزي أو كاتب عام أو مفتش عام أو غيرها من القطاع الخاص، ماشي فقط من القطاع العام، وكيجيو أحيانا.

وأريد أن أقول أيضا بأنه فيما يخص التعليم العالي هناك اهتمام كبير بتثمين العنصر البشري وبالجانب البيداغوجي، بطبيعة الحال هذا التحول خاصو يتم ويتم تدريجيا وغادي يتم ولكن احنا غاديين فيه.

أولا وقبل كل شيء، أريد أن أقول بأنه كنت حضرت وأشرفت في مراكش على ملتقى في أكتوبر الماضي لإعادة النظر في المنظومة البيداغوجية في التعليم العالي، المنظومة البيداغوجية كلها في التعليم العالي، وخاصة نظام الإجازة في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، وهاد الملتقى ساهم أو أسهم وخرج عدد من التوصيات اللي كتركز على بلورة التكوينات الجامعية بشراكة مع المقاولة وكتركز على تعميم تدريس الكفايات العرضانية مثل بعض الكفايات اللي هضرت عليها قبيلة، "اللغات، حس مقاولاتي، المعلوميات" وغيرها، خصوصا حس المقاولة والثقافة المقاولاتية.

إعادة النظر في نظام التوجيه على أساس أن هذه الأمور وغيرها أساسي باش نرفعو الجودة ديال التعليم، وقد شارك عدد من الشركاء والأساتذة وغيرهم، شاركوا في هذا الملتقى وأدلوا بآرائهم وخرجت عدد من التوصيات التي ستجد تطبيقها في القريب.

وأيضا في الجامعات، الجامعات كلها تقريبا اليوم بلورت برامج للتكوين المستمر، لتلبية حاجيات المقاولة والمؤسسات الأخرى من غير المقاولة في تطوير قدرات مواردها البشرية، وهي إما كتكون تكوينات بالخصوص قصيرة المدى بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب توضعت هذه التكوينات، خاصة في مجال التسيير، التدبير المقاولاتي، استخدام التكنولوجيات الحديثة، بناء المشاريع، الحكامة وغيرها، فهذا هو أيضا سيرفع، تعطات له إمكانيات وتدعم باش يمكن يعطي.

وأخيرا لابد أن نقول بأن هناك اهتماما خاص بالبحث العلمي، لأن البحث العلمي هو اللي غادي يطور الإمكانيات ديال بلادنا في الإسهام في التطور التكنولوجي الحديث وتطوير العلم ولذلك أحدثت 6 مدن للابتكار بشراكة بين التعليم العالي ووزارة التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي، وذلك من أجل احتضان الابتكار وبراءة الاختراع وتحويل كل هذا إلى مقاولات ناشئة تحتضن في هذه المراكز لمدة سنتين، الربط بين هاذ البحث العلمي وبين المقاولات وبين النسيج الاقتصادي العام من أجل أن تساهم في إنتاج الثروة، وضع برامج للتحفيز لكل هذا من قبل الحكومة كي تستفيد المقاولات، وخصوصا المقاولات الصغرى والمقاولات المتوسطة من هاذ البرامج، وقد انطلقت هذه المدن، بعضها انطلق فعلا.

ولكن لابد أن أشير أيضا إلى مسألة أخرى، وهو هاذ المسألة ديال التكوينات الجديدة في المهن الجديدة، هو شيء تطوير مستمر، كل سنة كيتطور بأشكال مختلفة، ولذلك المستثمرين اللي جاو لبلادنا واستثمرو لقاو عنصر بشري مكون وأبدوا عن سعادتهم بهاذ مستوى التكوين ديال الموارد البشرية الوطنية، بالعكس سواء التقنيين، خريجي التكوين المهني وغيرهم، والمهندسين، اعتبروا بأن التكوين بالنسبة لهم جيد، وهذا جزء مما يجلب هذه الاستثمارات، أن هناك تكوين جيد في بلادنا، ماشي العكس، وربما هذا يفسر أيضا أن هاذ المغاربة فين ما مشاو كيلقاو القدرة على الاشتغال لأن التكوين ديالهم جيد، وخصوصا في المجالات اللي هي حديثة، الطاقات المتجددة، في مجال الذكاء الصناعي، في مجال اللوجيستيك، في مجال الماء والبيئة والأمن الغذائي، مجال صناعة السيارات وكل ما يرتبط بها، في مجال صناعة الطائرات وكل ما يرتبط

بها، في مجال التسيير والتدبير، هاذي كامل راه عندنا فيها مؤسسات الحمد لله، بعضها ورثناها وبعض التكوينات جديدة، الحمد لله، جيدة خاصنا نطورها أكثر، صحيح، وخاصنا نوسعوها باش يمكن يستفد منها أكبر قدر ممكن من الشباب.

هاذ الشي راه احنا حريصين عليه، وغاديين نمشيو فيه، فعلا التوجيهات ديال جلالة الملك في هاذ المجال واضحة، واحنا حريصين على أن نستجيب لها، وإن شاء الله غادي يكون عندها تأثير كبير فيما يخص تثمين الرأسمال البشري وفيما يخص فتح إمكانيات لهاذ الشباب المتخرجين، سواء في التكوين المهني أو في المؤسسات الجامعية بمختلف أنواعها، باش يلجوا إن شاء الله سوق الشغل و يلجوا العيش الكريم وهم مرتاحين، وهاذ الشي عندنا فيه أمل كبير.

ولكن أريد أن أقول باش نحدد مزيان، أريد أن أقول بأن علينا جميع المسؤولية، وأنا ديما كنقول هاذ الهضرة وكنعاودها مرارا في كثير من الأسئلة، راه الخطاب الذي نبثه خاصو يكون خطاب الأمل، نقول عندنا هاذ الغلط ما كاينش مشكل، هذا معقول، حتى هذا جزء من الأمل، لأن ما خصوش يكون الخطاب ديالنا ثاني العام كلو زين، أنا ضد هاذ المسألة، وما ديروهاش أنتما، على كل حال أنتما كتمشيو كاع للجهة الأخرى وما غادي نديرهاش أنا، ياك فهمتني، أنا ضدها، عجباتك هاذي، مهمة.

خاص يكون الخطاب ديالنا معقول، ولكن معقول عن طريق بث روح الأمل، عندنا اختلالات، عندنا مشاكل، ولكن الحمد لله عندنا إنجازات وعندنا أمور كثيرة درناها إيجابية، وأنا حريص باش نكون رئيس الحكومة ديال جميع المغاربة، فلذلك الحكومة راه ديالكم إلى نجحت راه نجحنا جميعا، وحتى أنتما إلى نجحتو كمستشارين فهاذ الغرفة المحترمة راه حتى أنا ناجح، كلنا ناجحين، ماشي فقط.

فلذلك خصنا بث روح الأمل، ونديرو إشارات قوية، وأنا مستعد نستقبل أي فريق أو أي مجموعة من المستشارين بغاو باش يشوفو عمليا وفي العمق بعض الاقتراحات ونطوروها ما كاين مشكل، بالعكس احنا راه الحكمة ضالتنا أنى صدرت ومن أي صدرت، فنحن نرحب بها، ماعندنا مشكل، ونطبقوها وكثير من الأمور اللي اقترحتها يمكن ما طبقناش، باقي غادي نطبقوها بطبيعة الحال إلى اقتنعنا بها، قلت مقترح خلينا نقتنعو، أنا خاصني نطبق حاجة اللي مقتنع بها ماشي فقط لأنه قيلت، ولكن الحمد لله جميع المقترحات إيجابية التي قدمت، خاصنا غير هذاك الخطاب التيئيسي والتبخيسي والتدليسي، ثلاثة الأمور خاصها تخرج من أسمو ديالها.

التدليس هو قلب الحقائق، التبخيس هو واحد الحاجة مزيانة تنقولو ما مزياناش، هاذ الشي ما خاصوش يكون، خاصنا يكون عندنا خطاب واقعي موضوعي، وإلى عندنا خطاب واقعي موضوعي راه حتى المواطنين تيتصنتو.

وأنا قلت مرارا في مجلس النواب ماشي مجلس المستشارين، قلت لهم راه أنتما تهضرو والصحافة تيسجلو، المنظمة الدولية والمستثمرين الخارجيين تيسمعو، آه كقولو كن هاذ الشي ما صحيح كاع ما يقولوها البرلماني، تيقول لك الاقتصاد الوطني في أزمة، تيقول لك التعليم في أزمة، تنقول لهم ما تقولش أزمة، ما كاينش، كاين مشاكل، كاين إشكالات، كاين تأخرات، كاين نقائص، صحيح، أما أزمة هذا غير معقول.

واحد المرة كنت في مؤسسة بلا ما نقولو أشنو هي، جامعية، مشيت درت بطلب منهم واحد العرض، واحد الطالب تيقول لي التعليم في أزمة، قلت له الله يرحم باك راه أنت تتقرا هنا وعندك المنحة وهاذ المؤسسة جامعية جميلة وعندك أساتذة وفرتهم الدولة وما تتخلص والو وتتقول التعليم في أزمة، دابا البلاد اللي ما فيهش هاذ الشي أش غادي يقولو هذوك كاين شي حاجة أكثر من الأزمة، تقول عندنا مشاكل إياه، ولكن ماشي عندهم تما، هذيك المؤسسة، راه مزيان، مشحال من واحد تنتلاقى به تيقول لي والله هاذ الشي اللي تتقول صحيح، ولكن شي وحدين ما مقتنعيش به، قلت له أسيدي أنت اهضر غير على راسك، يعني كل واحد واحد آخر يعني تيدير الغائب، أما هو يقول لك أنا متفق معك ولكن راه ما مقتنعوش شكون هاذو؟ شي وحدين أخرين، لا، خاصنا الواحد اللي يقتنع بشي حاجة يدافع عليها، يدافع عليها ويقولها ونقنعو إن شاء الله.

ونحن على يقين بأننا سنستمر وبغيت نؤكد للأخوات والإخوان ديال النقابات بالخصوص، بأننا حريصين على الحوار الاجتماعي وغادي نمشيو فيه.

ولكن هاذ الفكرة اللي قلتو ليا باش نطبق ذاك الشي من دابا، راه دابا تنفكر فيها، نتمناو على الله يوفقنا جميعا لما فيه الخير ويهدينا سواء السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا لكم جميعا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 196

التاريخ: الثلاثاء 17 ربيع الآخر 1440هـ (25 ديسمبر 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، كما سوف يتلو السيد الأمين بيانا باسم مجلس المستشارين، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بيان مجلس المستشارين.

"على إثر الفعل الإجرامي الهمجي الوحشي، الذي استهدف حياة سائحتين من الدانمارك والنرويج في منطقة إمليل بإقليم الحوز، يعرب مجلس المستشارين بمختلف مكوناته عن تعازيه ومواساته لعائلات الضحيتين، وتضامنه القوي مع شعبي ومسؤولي البلدين الصديقين في هذا المصاب الجلل.

ويؤكد مجلس المستشارين، بهذه المناسبة، أن مثل هذه الأفعال الوحشية دخيلة على المجتمع المغربي، ولا تمت بأية صلة لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، ولا تنسجم مع قيم وثقافة وتقاليد وسلوك الشعب المغربي، الذي استنكر وبشدة وأدان وبقوة هذه الجريمة النكراء.

ويجدد مجلس المستشارين، انخراطه الكامل والدائم وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مكافحة التطرف والإرهاب وتجفيف كل منابعه وإصلاح الحقل الديني، مؤكدا في نفس الوقت مواصلة جهوده في تعزيز كل الآليات القانونية والتشريعية الكفيلة بالتصدي لخطر الإرهاب والتطرف وتكريس ثقافة السلم والحوار والانفتاح والتعايش بأرض المملكة المغربية، وانخراطه في محاربة كل أشكال العنف والتطرف في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

ويشيد مجلس المستشارين بالمهنية والاحترافية والاستباقية واليقظة، التي أبانت عنها مختلف الأجهزة الأمنية في تفكيك الشبكات الإجرامية المنظمة والتصدي لكل المخططات الإرهابية الخطيرة، التي تستهدف أمن واستقرار المغرب.

ويجدد المجلس، تأكيده مرة أخرى، أن هذا الفعل الإرهابي الهمجي لن ينال من عزيمة وإرادة الشعب المغربي في تصديه للتطرف والإرهاب بمختلف أشكاله وأيا كانت مصادره والانتصار لقيم التسامح والوسطية والتعايش". إنتهى نص البيان.

كما توصل مكتب المجلس من مجلس النواب بمقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

كما توصلت الرئاسة بـ:

- مراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير السياحة والنقل الجوي ببرمجة السؤالين الموجهين لوزارته مباشرة بعد الأسئلة الموجهة لقطاع المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، لارتباط السيد الوزير بأنشطة حكومية طارئة؛

- وبمراسلة ثانية من رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، يخبر من خلالها المجلس بتأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة حول موضوع "برنامج الكهربة القروية" إلى جلسة لاحقة لظروف طارئة؛

- وبمراسلة ثالثة من رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، يخبر من خلالها المجلس بتأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع السياحة والنقل الجوي حول موضوع "الاهتمام بالسياحة الجبلية" إلى جلسة لاحقة.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 25 دجنبر 2018 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 41 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 38 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 24 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه لقطاع الصحة، وموضوعه المشاكل التي يواجهها المرضى بالمصحات الخاصة، وهو سؤال موضوع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تقدم أحد السادة المستشارين، تفضل السي العزري.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يشتكي العديد من المواطنين بسبب المشاكل والخلافات من المصحات الخاصة وبعض شركات التأمين والمؤسسات التعاضدية المتعاقد معها، جراء عدم الالتزام بدفاتر التحملات، الشيء الذي يعرقل الخدمات، التي من المفروض تقديمها للمريض بدل خوضه في مشاكل لا علاقة له بها.

لذا نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الوزارة لحل هذا الإشكال وتقديم الخدمات الضرورية للمريض؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

المصحات الخاصة بطبيعة الحال تتلعب واحد الدور مهم، مكون مهم في العرض الصحي، حيث تمثل ثلث الأسرة اللي كاينة على المستوى الوطني، احنا تنعولو عليها أنها تلعب دورها الإيجابي في هاذ الإصلاح ديال المنظومة الصحية الوطنية مستقبلا.

هناك بطبيعة الحال تأطير قانوني أساسي لضمان الجودة والسلامة ديال الخدمات، وهو ممثل في القانون 131.13 ويحدد شروط إنشاء واستغلال المصحات وقواعد تسييرها، والوزارة تقوم بالمراقبة ديال احترام مطابقة المصحات لهاذ المعايير التقنية ومواكبة الإنشاء والاستغلال والتأكد من توفر الموارد البشرية حسب تخصص المصحات.

الهيئة الوطنية كذلك الطبيبات والأطباء- وبهاذ المناسبة تهنيوهم على النهاية ديال المسلسل الانتخابي ديالهم–بدورها تتلعب دور المراقبة ديال احترام القواعد المهنية.

فيما يتعلق بالأسعار ديال الخدمات المطبقة فهي تيتحكم فيها القرار ديال وزير الصحة، بحكم الاتفاقيات الوطنية اللي تتحدد تعريفة وطنية مرجعية والهيئات المدبرة تتقوم بالمراقبة ديال هاذ التطبيق ديال التعريفة الوطنية، ومراقبة الأسعار كذلك المطبقة تتقوم بها الوزارة من خلال التفتيشية ديالها بوجوب الإلصاق ديال الأثمنة وديال التعريفة وديال الأتعاب في المكان ديال الاستقبال.

التغطية ديال المصاريف تتم إما عن طريق الأداء المسبق أو التحمل أو الثالث المؤدى، وهناك واحد العمل اللي تتقوم به هاذ الشركات ديال التأمين أو الهيئات المدبرة من خدمات عن بعد من تقليص المدة ديال الاسترجاع والتكفل، كذلك التنسيق بين الأطراف من خلال التقنيات الحديثة، واحنا كنسعاو أنه نقومو بإعادة النظر في هاذ الاتفاقيات الوطنية، باش المواطن يؤدي أقل مما يؤديه اليوم كباقي أداؤه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات، ولكن لابد لي من أن أذكر بعض الملاحظات، ولكن قبل أن أذكر الملاحظات سأذكر كلمة قسم الطبيب بشكل مجاز" اقسم بالله العظيم أن أراقب الله في مهنتي وأن أصون حياة الإنسان في كافة أدوارها في كل الظروف والأحوال، باذلا وسعي في استنقاذها من الهلاك والمرض والألم والقلق.. إلى آخره، والله على ما أقول شهيد".

فمن خلال هاذ القسم، أريد غير الإسقاط ديالو على تدبير بعض المصحات، وخصوصا المشاكل المتعلقة بحوادث الشغل، فكيف يعقل إنسان وقع له حادثة شغل، وهو في حالة خطيرة جدا، وكيمشي للمصحة اللي هي متعاقدة مع شركة التأمين، وقبل يجب أن تقدم الإسعافات الأولية، فإذا بها كتقول له خاص تجيب (espèce) ولا شيك ضمانة باش يمكن لي نقوم بالعمل، اللي كيضيع واحد الفرصة ديال الإنقاذ ديال عدة أشخاص.

هناك أشياء أخرى في الملاحظات، كيف يعقل أن واحد مصاب ومشى للمصحة وكيطلب منهم الإسعافات الأولية، كيقول له احنا ذيك الشركة ما خلصتناش ديال التأمين، هاذي مشاكل كتعاني منها الشركات في القطاع الخاص إلى غير ذلك.

كذلك ملاحظة أخرى، بمجرد ما تكون شي عملية بسيطة جدا اللي غيدخلو فيها، ولكن من اللي تكون بسيطة معقدة كتهمل، وشحال من حياة ضاعت بسبب هاذ الإهمال هذا.

نزيد كذلك السيد الوزير، بالنسبة للإتفاقيات المتعاقدة مع

المؤسسات العمومية، ك (CNOPS) والتعاضدية، فتنلاحظو بعض المصحات اللي تيدبرو..

شوف كاين أطباء نزيهين، ولكن كاين واحد الملاحظات اللي خصنا نقولها، اللي كيعاني منها مشكل المواطن، كيف يعقل واحد متعاقد وجاب التكفل أو (prise en charge) وفي الأخر كيجي كيأدي واحد التسبيق اللي هو نقدا اللي بدون فاتورة، وكتنلقاو العملية اللي قام بها في ذيك المصحة ربما تساهم في النقد ديالها مخلص كاش، يعني تساوي ذيك العملية، تينوض هو مستافد من حاجة أخرى اللي كاينة.

إذن نطلبو منكم السيد الوزير، خاص تأخذو واحد الإجراءات، لأن الضمير المهني ضروري خصو يستحضر الإنسان.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

احنا ميمكنش نقبلو على أنه حالات استعجالية حرجة يعني مايتمش التكفل بها بسرعة بدون الكلام على المقابل، فخص تكون هناك شكايات في الموضوع، لأنه نتدخل من خلال برنامج سنوي للتفتيش، ومن خلال الشكايات أو الحادث لما كيوقع، الهيئة الوطنية كذلك مطالبة بأن تقوم بالدور ديالها في التأكد من السلامة المهنية واحترام القواعد ديال المهنة، وهاذ الشي اللي تكلمتو عليه أساسي، الدور ديال الهيئة كنعاود نؤكد عليه، ذاك الشي علاش كنهنوهم بهاذ الانتخابات الجديدة، لأن كنأمل في الانطلاقة جديدة كذلك معهم في هاذ الجانب.

ثم مسألة أخرى، هاذ المسألة ديال الفرق، راه اليوم احنا كنتكلمو على اتفاقيات اللي فيها أثمنة يعني مبقاتش موالمة، يعني هناك أثمنة اللي خصها تنزل، وهناك تعريفات اللي خصها ترتفع، هذا واقع، اتفاقيات من 2006.

فبالتالي احنا في هاذ النقاش اليوم والدور اللي كتلعب الوكالة الوطنية للتأمين الصحي (ANAM) أساسي باش تقرب من وجهة النظر بين الهيئات المدبرة وبين مقدمي ديال الخدمات باش يمكن نقربو من الثمن الحقيقي باش نقصو من هاذ الشي اللي تتكلمو عليه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل إلى قطاع وزارة الطاقة والمعادن، وحيث ورد بشأنه طلب بتأجيل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السؤال الموالي دائما موجه لقطاع الطاقة والمعادن، موضوعه تعويض غاز البوطان بالطاقة البديلة في القطاع الفلاحي، وهو موضوع من طرف الفريق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم لوضع السؤال.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات المستهلكة لغاز البوطان والذي يستنزف مالية الدولة، بينما هنالك إمكانية استعمال الطاقات البديلة والأقل تكلفة من غاز البوطان في القطاع الحيوي.

وعليه نسائلكم السيد الوزير، ما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة من أجل تعويض غاز البوطان بالطاقات البديلة في المجال الفلاحي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عزيز رباح وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نبغي نأكد بأنه فعلا قطاع الفلاحة كيستهلك في الفاتورة الطاقية ديال بلادنا حوالي 8%، كنتكلمو ما بين 4 حتى ل 5 دالمليار ديال الدرهم حسب كل سنة تصاعد الفاتورة الطاقية.

تبين اليوم الحمد لله أنه كاين واحد التطور كبير جدا في المجال ديال الحلول التقنية بالنسبة للطاقة بصفة عامة والطاقة البديلة، وبالنسبة للفلاحة الأثمنة تراجعت ب40% ومنتظر في سنتين أنها غتراجع ب 20% بمعنى غنكونو ربحنا 60% من حيث الأثمنة، أكثر من ذلك أصبحت هناك مصانع اللي كتصنع الألواح الشمسية.

المفاوضات الأخيرة مع وزارة المالية ومع كافة المتدخلين أنه منظومة الضخ كاملة الآن (TVA) فيها 0% منظومة الضخ كاملة، فكنبشر الفلاحة مع وزارة المالية أنه ماشي فقط غير البومبا، بل حتى المنظومة بكاملها بمعنى حتى 20%، فإذن إلى زدنا تراجع ديال الأثمنة زائد هاذ المنظومة ديال الضخ اللي 0% زائد أنه إلى جبناها من الخارج يلاه 2.5% كنكونو وفرنا فعلا إمكانيات هائلة بالنسبة للفلاحين، والآن هاذي يمكن نقول ليكم عشرات الآلاف من الفلاحة الآن اللي انخرطو فهاذ الدينامية وتأسست عشرات الشركات خاصة بالفلاحة.

ومع ذلك عندنا اجتماع قريبا مع ممولين دوليين باش إن شاء الله نديرو خط ديال التمويل ديال الطاقة الشمسية في الفلاحة، ثم أيضا غنجلسو مع الأبناك باش نشوفو شنو هي التسهيلات اللي نعطيو للفلاحة، وإن شاء الله غادي تكسب بلاد ديالنا حتى الفلاح، كنبغي نقول ذاك الشي اللي غينفقو غيسترجعو في أقل من 4 سنوات وسيشتغل لمدة 15 سنة و20 سنة فهو ربح للبلد وربح للفلاح.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الوزير على ردكم القيم، بطبيعة الحال احنا نثمن عاليا هاذ المجهودات اللي كتبذلها الحكومة وكتبذلها وزارتكم في إطار دعم الطاقات المتجددة، لا الطاقة الشمسية ولا الطاقة الريحية في القطاع الفلاحي.

في الفريق الحركي، نسجل أولا إرادة الحكومة المعبر عنها بهذا الخصوص، والتي لمسناها منذ أزيد من 10 سنوات عبر تصريحات الوزراء المتعاقبين على قطاع الطاقة والمعادن والفلاحة، وهي إرادة ينبغي أن تنتقل من التشجيع إلى إجراءات ملموسة على ارض الواقع.

ثانيا، إجراءات نتطلع السيد الوزير إلى أن تؤطر بسياسات عمومية مندمجة وما فوق قطاعية، تنبني على التحفيزات ودعم كبير يخلق الجاذبية لدى الفلاحين، خاصة الصغار والمتوسطين، قصد خلق القناعة بأهمية الطاقات المتجددة لا من حيث التكلفة ولا من حيث المردودية، خاصة في مجالات ضخ المياه والتدفئة وأنشطة تربية الدواجن والزراعات المغطاة وغيرها، مما سيمكن القطاع من الولوج إلى عصر الطاقة بدون مقابل، وكذا تقليص تكاليف التعويضات المخصصة لغاز البوطان والانخراط الفعلي في إستراتيجية النجاعة الطاقية.

ثالثا، تفعيل البرنامج يتطلب كذلك السيد الوزير مواكبته إلى جانب حملة تحسيس ببرنامج التكوين والإرشاد، خاصة في البعد التقني لتسهيل استعمال الآليات ذات الصلة بتوظيف الطاقة الشمسية في المجال الفلاحي.

وفي هذا السياق، نتطلع إلى إدماج التكوين في مجال الطاقات المتجددة في معاهد التكنولوجيا، خاصة في أقاليمنا الجنوبية السيد الوزير، أنتم تعرفون أن الأقاليم الجنوبية هي حقل واعد بالنسبة للطاقات المتجددة، لا الريحية منها ولا الشمسية، وهنالك معاهد للتكنولوجيا التطبيقية تتطلب من أجل توفير مناصب الشغل بهاذيك المناطق تشجيع وحث الإدارات التي هي معنية بهاذ الطاقات المتجددة والمتدخلة في هذا القطاع، منها خلق شعب في هذه المعاهد من أجل تكوين شباب هاذيك المناطق، باش تمكن من الحصول على مناصب شغل في هذه الطاقات المهمة.

ختاما نتطلع السيد الوزير إلى مزيد من الجهود لإنجاح هذا برنامج النجاعة الطاقية باستعمال الطاقات المتجددة ترسيخا للأمن الطاقي في بلادنا في عالم تتجه فيه للطاقات الأحفورية النفاذ.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

كنشكر السيد المستشار المحترم، ولكن نبغي نؤكد لكم أنه أولا في مجال التكوين، فعلا هناك طلب متزايد على التخصصات المرتبطة بكل ما هو جديد، سواء تعلق الأمر بالصناعة أو بالطاقة وحتى بالنموذج الجديد ديال الفلاحة.

فإذن هذا الموضوع دالتكوين، ولذلك كاين 3 ديال المعاهد الآن، 2 معاهد الحمد لله أنجزت، وكاين معهد إن شاء الله غادي يكون قريب، ولكن أيضا على مستوى الجنوب، نظرا لكثرة المشاريع الآن في الجنوب، يمكن نقول للسيدات والسادة المستشارين مع ملايير وملايير وملايير ديال الدراهم في الجنوب في المجال الريحي، في المجال الشمسي، في مجال تعزيز المنظومة ديال الكهربة والشبكة، وبالتالي أعتقد بأنه أنا متفق معكم نشتغلو على هذا الأساس باش إن شاء الله الجنوب أن نمكنه من آلية ديال التكوين.

المسألة الثانية فيما يتعلق بالترويج نشتغل مع وزارة الفلاحة مع الغرف على الترويج لهذه الحلول الجديدة، وكان أول لقاء كان في بني ملال مع غرفة التجارة، ومع الفلاحة وحضرو لو الفلاحة وحضرو فيه 10 ولا 12 شركة اللي هي شركة صغرى موجودة في بني ملال خنيفرة اللي كيوفرو الإمكانيات للفلاحة في هذا المجال، وغتكون زيارة إن شاء الله لسوس في هذا الموضوع وغتكون زيارات متعددة يعني بتنسيق مع كافة المتدخلين باش يمكن لنا نبينو الفوائد بالنسبة للفلاح وبالنسبة كما قلنا للبلاد في نفس الوقت.

لكن هناك أمر أنه تتعرفو كأي موضة كلشي باغي يتعاطى لهاذ الشي، ولذلك من الأمور الآن وجدنا واحد المرسوم سميناه مرسوم ديال النجاعة الطاقية ديال الخدمات ما غيمكن تدخل الشركة إلا إذا كتتوفر فيها الشروط حتى لا يتلاعب بهذه الحلول ضد مصالح الفلاح والمستهلكين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم.

ونواصل مع السؤال الآني الأول الموجه لقطاع الوظيفة العمومية، وموضوعه تفعيل المقتضيات المتعلقة بتخصيص نسبة 7% من المناصب المالية المفتوحة للتباري بالقطاع العام لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

السؤال موضوع من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضلو السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن عدم أجرأة المقتضيات المتعلقة بتخصيص حصيص 7% من المناصب المالية المفتوحة للتباري بالقطاع العام لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد بنعبد القادر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

لا ليس هناك عدم إجراء، هناك أجرأة لهذا المبدأ، علما بأن الفصل 31 من الدستور يكرس حقوق المواطنات والمواطنين في ولوج الوظيفة العمومية وفق مبدأي المساواة والاستحقاق، هذا حق مؤطر بنصوص قانونية وتنظيمية ومحاط بكافة الضمانات، وفي مقدمتها اعتماد آلية المباراة كآلية وحيدة لولوج الوظيفة العمومية.

بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، أيضا هناك نصوص تنظيمية وتشريعية لا داعي للدخول الآن لماذا لم يتم تحقيق هاد نسبة 7%، لكن هذه الحكومة وضعت واحد الإطار تنظيمي خاص بالمباريات ديال الأشخاص في وضعية إعاقة بموجب قرار وقعه الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية في 7 نوفمبر، وعلى إثره تم الإعلان لأول مرة على تنظيم مباراة خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك ما تم في أفضل الظروف والشروط يوم الأحد المنصرم (23 دجنبر)، وبطبيعة الحال سنستمر في هذه الآلية ديال المباراة الموحدة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة لتوظيف متصرفين من الدرجة 3 في مختلف القطاعات الوزارية من بين حاملي شهادة الإجازة أو ما يعادلها.

وشكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

فعلا تمت أجرأة هذا المقتضى مؤخرا، وكان الامتحان يوم الأحد، لكن مع كامل الأسف ماشي بتطبيق تام للمقتضيات القانونية، حيث أنه القانون كيلح على 7% من المناصب المحدثة في الميزانية ديال كل قطاع.

مع كامل الأسف، من 1997 كل الحكومات ما خداتش بهاذ التمييز الإيجابي لذوي الإعاقة، قبل 2011 كانت تيتم التوظيف دون مباراة وكانت هناك بعض الإشارات من بعض الوزارات، لكن من 2011 إلى الحادثة اللي وقعت في وزارة الأسرة والتضامن عاد تحركت الحكومة، مع كامل الأسف، واحنا هاذ السؤال كنا طرحناه في ذاك الوقت إبان المعركة اللي كانت، وكان على الحكومة أنها تفتح حوار مباشر مع المضربين، لكن، مع كامل الأسف، بقينا حتى طاحت روح، تزهقت روح–وتنترحمو بهاذ المناسبة على المرحوم–عاد ناضت الحكومة وبمبادرة من البرلمانيين اللي قامو بزيارة واتفقو باش يخصصو 200 منصب شغل في الميزانية ديال 2019 لهاذ الفئة.

الوزارة ورئاسة الحكومة دارت في المناصب المتبقية من ميزانية 2018، وهذا العيب والعار اللي على الحكومة، أنها تجزئ الميزانية ديال 2018 وتدير ما تبقى 7% مما تبقى من المناصب، بينما كان عليها تدير 7% من المناصب اللي كاينة في ميزانية 2018، وإلى درنا هاذ المقتضيات القانونية ما يمكنش نخليو هاذ ذوي الإعاقة، ومع كامل الأسف احنا تنعرفو كمغاربة كيفاش تيحصلو علميا وكيفاش الصعوبات اللي تيولجو كيفاش تيقراو، المعاناة الحقيقية ديالهم.

ورغم هاذ المعاناة تيلقاو معاناة حقيقية في التشغيل ديالهم، في 2011 ما تشغل حتى شي واحد، دائما في إضرابات متتالية وما كيناش حتى مباراة ما تدارت لهم، فعلا تدارت نهار الأحد مباراة تنتمناو في 2019 هاذ المشكل يكون له حد نهائي ويبقاو هاذ الأشخاص ذوي الإعاقة يتمكنو من حقهم الطبيعي في الشغل.

وكذلك تنقولو هاذي عاود ثاني توصية للحكومة والقطاعات الحكومية في إطار العمل ديالهم، ما يبقاوش يتهمشو لأنهم فيهم كفاءات عالية جدا ومعروفين بالاستقامة والنزاهة في العمل ديالهم، خاص تعطى لهم فرصة وغادي نلقاو في هاذ الطاقات ما يفيد الإدارة وما يفيد المواطنين والمواطنات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد المستشار على هاذ الإفادة وهاذ التعقيب.

يبدولي أن الأمر ليس بهذه البساطة، هناك عدة اعتبارات اللي تعذر تفعيل هاذ الإجراء ديال 7%، اعتبارات كثيرة جدا الوقت لا يسمح يمكن في شي سياق آخر نتذكرو فيها، وتتعلق حتى بالتخصصات والتكوينات. 7% الإعلان اللي دارتووزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية هو خاص بالإجازة، ولا يوجد أي قطاع وزاري باقي تيفتح شي مباراة في الإجازة الآن، في الماسترباش تدخل للسلم 10 في المتصرف من الدرجة الثالثة، إذن في الإجازة بمراعاة البعد الاجتماعي والحساسية والخصوصية.

المهم نتوجهو للمستقبل، لأول مرة كاين مباراة موحدة، لأن قبل ملي تنخليو 7% للتقدير دالقطاع راه تيفتح 7% وتيدير الماستروتيقول بغيت في الفيزياء وبغيت في كذا ماشي في التخصصات الأغلبية، لأن عندنا جرد التخصصات ديال هاذ الأخوات والإخوان اللي هما في هاذ الوضعية ديال الإعاقة.

فأحنا راعينا هاذ الوضعية هاذي وأعلنا على المباراة بإرادة سياسية أن تكون في الإجازة أو ما يعادلها في الدرجة الثالثة من المتصرفين، وفعلا قانون المالية رصد 200 منصب زائد النسبة القطاعية ديال 7%، وغنستمرو في الآلية ديال المباراة الموحدة، ما غاديش نبقاو نخليو كل قطاع يتصرف، وهذا أمر، كما سبق وضحت، خاصو يتجاوز التقنيات القانونية ويندرج في الإرادة السياسية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونواصل مع السؤال الثاني وموضوعه اللاتمركز الإداري، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد الحمامي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

سؤالنا في فريق الأصالة والمعاصرة السيد الوزير سنحاول تكييف سؤالنا مع مستجدات مصادقة المجلس الحكومي على مشروع رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، ونسائلكم: إلى أي حد سيساهم هذا الميثاق في تحقيق أهداف ومبدأ اللاتمركز الإداري؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال في هذا الموضوع اللي كيندرج ضمن الراهنية السياسية في بلادنا، المغرب قطع أشواط في التنظيم الترابي، أعني أقصد به اللامركزية على اعتبار أن اللاتمركز هو تنظيم إداري.

إذن في التنظيم الترابي المغرب قطع أشواط من خلال 3 النصوص أساسية: هناك القانون التنظيمي للجهات، والقانون التنظيمي للعمالات والأقاليم، القانون التنظيمي للجماعات، وهاذ الشي ترتب عليه واحد العدد كبير ديال المراسيم التطبيقية وصلت حوالي 70 مرسوم اللي عملت هذه الحكومة على إصدارها، لأن هي اللي وضعت الأرضية الصلبة باش نمشيو للاتمركز الإداري.

اللاتمركز الإداري أصبح واحد الضرورة أساسية لإعطاء المعنى والمضمون للجهوية الموسعة، لأن بلا إدارة لا ممركزة تتمتع بسلطات تقريرية، الجهوية–وهاد الشي كيعرفو الجميع ما عندو معنى–لذلك الخطب الملكية كانت مرجعية أساسية وحاسمة في هذا الشأن، وفي 20 غشت انعقد مجلس وزاري تحت رئاسة جلالة الملك حفظه الله، وترسمت الخطوط العريضة لسياسة الدولة في مجال اللاتمركز الإداري، بعد أيام قليلة انعقد مجلس حكومي وصدر ميثاق اللاتمركز الإداري، واحنا الآن نشتغلو على البرنامج التنفيذي ديالو في أفق 3 سنين من خلال مشاريع ديال التصاميم المديرية اللي غيعتمدها كل قطاع واللي غيحدد فيها أشنو هي السلط والاختصاصات التقريرية اللي غادي ينقل وفقا لأية وثيرة، وما هي الموارد المالية والبشرية التي سيعبئها، حتى نكون بعد هذه الفترة عندنا إدارة لا ممركزة تشكل دعامة للجهات، وتشتغل مع المنتخبين من أجل تحقيق التنمية الجهوية.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيح.

غير طرحنا هذا السؤال كان سابقا على إعداد الحكومة للميثاق الوطني للاتمركز الإداري، وذلك راجع إلى إيماننا العميق بمبدأ الأهمية ولكونه مطلبا ملحا لمختلف الفعاليات، وقضية جوهرية حظيت بعناية ملكية سامية، خاصة بعدما اختار المغرب عن قناعة راسخة اعتماد الجهوية المتقدمة، إلا أنه مع كامل الأسف الحكومة تأخرت كثيرا في إصداره بأزيد من 15 سنة.

انفراد الحكومة بإعداد إطار واضح لمبدأ الديموقراطية التشاركية، فرغم الإشارة خلال هذه المذكرة التقديم أن مرجعيات الإعداد بالاستناد إلى بعض الدراسات المنجزة حول هذا الموضوع، إلا أننا نسجل إقصاء مجموعة من الفاعلين الذين لهم ارتباط وثيق بتدبير الشأن المحلي وموضوع اللاتمركز الإداري، وعلى رأسهم المنتخبون المحليون، خصوصا رؤساء الجهات والجماعات الترابية.

أنتنا تتعرف السيد الوزير المحترم هاذ رؤساء الجماعات ورؤساء الجهات ما شركتهومش، هما أهل العلم، هما أهل المعرفة، هما اللي قرابين للمواطنين، هما اللي تيعرفو المشاكل، هما اللي تيعيشو المشاكل اليومية ديال الإدارة، وانتوما تتعرفو جميع المشاكل وجميع ديال المواطنين، المواطن كيلتجأ للإدارة، علاش هو ملي تيشوف رئيس الجماعة، عندو رئيس الجماعة فيه جميع التمثيليات ديال الوزارة، تيجي عندو على مشكل في القضاء، تيجي عندو على مشكل ديال الماء، تيجي عند مشكل على الضو، كيجي عندو على واحد المجموعة ديال المشاكل، هاذو هما الناس اللي خاصكم تستاشرو معهم باش يكون هاذ الميثاق عندو إيجابيات ديالو، ما يكونش فيه سلبيات.

النقطة الثانية، التنصيص على إحداث العديد من الهيئات، مثل تمثيليات إدارة مشتركة على مستوى الجهات والأقاليم المنصوص عليها في المادة 9، اللجنة الجهوية للتنسيق المادة 30، الكتابة العامة للشؤون الجهوية المادة 33، اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري المادة 38، مما يحد من السقوط في إشكالية التضخم في عدد البنيات الإدارية وإشكالية تداخل الاختصاصات.

عدم تحديد المدة الزمنية لإحداث البنيات الإدارية، فكم من الوقت ستستغرقون لإحداث بنايات إدارية، مما يعني استمرار تعطيل بالميثاق، رغم أنه سيدخل حيز التنفيذ فور الانتهاء بالجريدة الرسمية، وهذا ما يحد من فاعليته.

الفراغ القانوني في المادة مثل المادة "21"، تتحدث في الفقرة الأخيرة من أجل شهر واحد لمصادقة اللجنة الوزارية اللاتمركز، في حالة ما صادقت اللجنة هاذ القانون غيبقى، أنتم غير جيتو وشديتوها بواحد في الفقرة بأنما شهر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الرد لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

مرة أخرى السيد المستشار لا بد من التوضيح أن الأمر يتعلق بقانون يتعلق بمرسوم، والمرسوم كتعرفو بأن الحكومة في كل اجتماع أسبوعي تتخرج 5 و6 ديال المراسيم، علما بأن الاستشارة والديموقراطية التشاركية مطلوبة، ولكن تصور معايا أن المضامين ديال المرسوم غنفتحو فيها نقاش مع الآلاف ديال المنتخبين، علما بأن المجالات ديال التشاور فهاذ القاعة ديال هاد المجلس الموقر عاد كنا فالدورة الثالثة أعتقد ديال الجهات، فالمنتدى ديال الجهات وكيكونو المنتخبين وكتطرح فيها القضية ديال اللاتمركز، اللاتمركز هو تنظيم إداري داخلي، يعني كيفاش الإدارة خصها تنظم رأسها باش تحقق الفعالية والتفريع والقرب والنجاعة الإدارية وتوزيع السلط ما بين الإدارة المركزية والإدارة اللاممركزة، هاذ الشي كان فيه تشاور داخلي بين مختلف القطاعات الوزارية، هذا مرسوم يمكن يتعدل بسرعة، غادي نفتحو فيه نقاش في إطار التقاطع ديالو مع الجهوية.

بالنسبة للآجال محدودة هي الأجل ديال 3 سنين، وبالنسبة للتجميع ديال الإدارات، غادي كل إدارة بعد ما توضح شنو هي السلط اللي غادي تنقل كيمكن آنذاك غادي نفكرو وهذا غادي يتحسم على مستوى اللجنة الوزارية اللي يترأسها السيد رئيس الحكومة، هي لجنة فقط كآلية للتتبع ماشي بنية بيروقراطية غادي تنظر للبنيات الأخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للأسئلة الموجهة لقطاع المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وهي أسئلة آنية وتجمعها وحدة الموضوع، والبداية مع سؤال الفريق الدستوري الاجتماعي، وموضوعه الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، استضاف المغرب أول مؤتمر دولي للهجرة سنة 2018، والذي تم خلاله اعتماد الميثاق العالمي للهجرة، ولعل استضافة المغرب لحدثين دوليين كبيرين حول موضوع الهجرة، يمثل إشادة دولية بتدبير المغرب لمشاكل ومضاعفات تدفقات الهجرة على الصعيد العالمي بشكل عام وفي الفضاء الإفريقي والأورو متوسطي بشكل خاص.

كما يعتبر هذا الاعتراف الدولي تكريسا للبعد الإنساني الذي تضمنته مختلف الخطب الملكية السامية والقرارات الكريمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بتسوية أوضاع المهاجرين من جنوب الصحراء، سيرا على نهج الخصوصيات الوطنية ومميزات الإنسان المغربي المتشبع بقيم التسامح والسخاء والكرم والتضامن الإنساني.

ويأتي أيضا هذا التتويج الدولي لبلادنا، بالنظر للمجهودات التي بذلتها المملكة المغربية في مجال مكافحة الهجرة السرية وغير الشرعية.

لأجل ذلك نسائلكم السيد الوزير، ونلتمس من سيادتكم تنوير الرأي العام الوطني حول مجهودات المغرب في تدبير ملف الهجرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

والسؤال الثاني دائما في نفس القطاع، موضوعه مخرجات المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، وهو موضوع من طرف الفريق الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

وزارتكم نظمت ما بين الخامس والسابع من دجنبر الحالي فعاليات المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، الفريق الاشتراكي بالمناسبة يهنئكم على نجاح هاته التظاهرة التي عرفتها مدينة مراكش الحمراء.

وبالمناسبة، نسائلكم عن المخرجات التي خلص إليها هذا المنتدى؟ وما هي التدابير والإجراءات التي تنوي وزارتكم اتخاذها من أجل اندماج المهاجرين واللاجئين بالمملكة المغربية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في نفس الموضوع، سؤال ثالث موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

عرفت بلادنا خلال شهر دجنبر الجاري تنظيم المنتدى العالمي للتنمية والهجرة، تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، والذي تناول بالمناقشة مختلف الجوانب المرتبطة بإشكالية الهجرة، وتوج بإصدار الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، كما خلص المنتدى إلى جملة من التوصيات التي من شأنها إيجاد حلول لمختلف القضايا التي تطرحها إشكالية الهجرة.

تبعا لذلك، نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها لمتابعة تفعيل توصيات المنتدى العالمي للتنمية والهجرة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

دائما في نفس الموضوع، سؤال موضوع من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

عملت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة على تنظيم منتدى عالمي للهجرة والتنمية بمراكش أيام 5 و6 و7 دجنبر 2018، والذي يعتبر حدثا عالميا بكل المقاييس، مر في ظروف جدية، جعلت منه قبلة لرؤساء دول العالم، تحت رعاية الأمم المتحدة، والذي أصبح يؤرقهم موضوع الهجرة، حيث نوه المشاركون

بمستوى التنظيم الرفيع الذي قامت به بلادنا، وهي مناسبة نهنئكم على المجهودات الجبارة التي قمتم بها رفقة السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون وأطره.

السيد الوزير المحترم،

ما هي مخرجات هذا المنتدى؟ وما هي التدابير والإجراءات العملية لتفعيلها من أجل ضمان تيسير اندماج حقيقي وفعال للمهاجرين واللاجئين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار المؤتمر الدولي للهجرة لسنة 2018، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

انعقد ببلادنا أيام 5، 6، 7 دجنبر الجاري المؤتمر الدولي للهجرة لسنة 2018، واعتمد خلاله الميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة، كوثيقة مرجعية لتدبير أفضل للهجرة الدولية والرفع من تحدياتها وتعزيز حقوق المهاجرين والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما يستدعي تضافر الجهود لإرساء آليات تنفيذ مقاربة شاملة وعادلة ومنصفة لظاهرة الهجرة.

لذا نسائلكم السيد الوزير: ما هي المقاربة المعتمدة والإجراءات المتخذة أو التي تنوون اتخاذها وطنيا لتحقيق شعار المؤتمر المحدد في الأمن والنظام والانتظام في مقاربة ظاهرة الهجرة بشكل فعال وجاد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السادس دائما في إطار نفس الموضوع، وموضوع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

الأخوات والإخوان المستشارين،

كلما تكلمنا عن الهجرة إلا ونتذكر معاناة المغرب كبلد الذي كان في ما مضى بلد العبور، واليوم أصبح والحمد لله، أصبح مستوطن لعدة أجناس، خاصة الأفارقة حيث يمكثون هنا، وهناك مبادرة طيبة من عاهل البلاد حيث أعطى لهؤلاء المهاجرين حقوقهم بما يكفل لهم الحياة الكريمة شأنهم كشأن باقي المغاربة.

اليوم، نسعد ونفتخر ببلادنا، حيث أصبحت مراكش تعتبر المدينة المرجعية، شأنها شأن فيينا وشأن باريس، وشأن روما، هناك اتفاقيات تذكر فيها المدن، هاذ اليوم مراكش عرفت في أوائل هذا الشهر ملتقى الهجرة العالمي، فما الجدوى منه أولا؟ وهل سيخفف من معاناة الحكومة، المعاناة الاقتصادية ليعلم الجميع بتواجدكم السيد الوزير المحترم، ستوضحون ما هي آفاق، وما هي المخرجات، وماذا ستقومون به لضمان هجرة سالمة وآمنة؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على الأسئلة الستة، والمتعلقة بالمنتدى العالمي للهجرة والتنمية.

السيد عبد الكريم ابنوعتيق الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، أريد في البداية شكري الخاص لكل الفرق الذين تفاعلوا مع حدث استضافة المغرب لحدثين أساسيين اللي هو المنتدى العالمي للهجرة والتنمية (النسخة 11)، والمؤتمر العالمي الذي تبنى ميثاقا من أجل هجرة آمنة منظمة منتظمة.

المغرب بالفعل أكد على أنه حاضر دائما في اللحظات الصعبة المعقدة، لتدبير مجموعة من الإشكاليات الكونية، وهنا كنذكركم السيدات، السادة المستشارين، أن إحدى أهم وأعقد المشاكل المطروحة هو تدبير النزوحات البشرية حاليا على المستوى العالمي.

انتقلنا فواحد المرحلة اللي كانت الهجرة شبه اختيارية لتغيير الظروف المعيشية، الآن أصبحنا أمام هجرة أخرى اضطرارية، إما لظروف تدهور بيئي، كوارث طبيعية، كتضطر الإنسان أنه ينزح إما بشكل داخلي أو يبحث على مناطق أكثر أمانا على المستوى الطبيعي، الهشاشة والاستقرار، اللي كتعرفها مجموعة من الدول، واللي أدت لانهيار دول أو انقراض دول واللي ما بقاتش فيها الأمن والاستقرار، وكيأدي لنزوح جماعي بحثا على مناطق آمنة فيها استقرار، وهنا كيف ما كتعرفو جميع الشرائح اللي كتأدي الثمن فهاذ العمليات الصعبة

اللإنسانية هما الأطفال والنساء.

إذن فهاذ المقاربة هاذ، الأمم المتحدة اعترفت لأول مرة، بأنها أمام تدبير نزوحات بشرية هو تدبير معقد يتطلب مرجعيات أخرى جديدة.

في هاذ الإطار، انطلقت واحد المقاربة أممية، واللي كان المنطلق المفصلي ديالها 2015، 2015 ملي أصدرت واحد الوثيقة أممية حول التنمية المستدامة في أفق 2030، ولأول مرة كتأكد بأن الهجرة تساهم في التنمية، لأول مرة، كانت الهجرة تعتبر فقط مساهمة في التنشيط الاقتصادي، غادي نعطي واحد الأرقام للاستئناس فقط وهي أرقام أممية تتبقى دائما حاضرة في التعاطي مع قضايا الهجرة:

كاين 258 مليون مهاجر في العالم، أي 3% من ساكنة العالم عايشين خارج أوطانهم الأصلية.

كاين 457 مليار هي قيمة التحويلات السنوية اللي تتمشي لهاد الأوطانهم الأصلية، اللي كتساهم في التنشيط الاقتصادي، أي 9% من الناتج الداخلي الخام على المستوى الكوني.

إذا معنى هذا، الأمم المتحدة وعت في 2015 وطرحت هذه الفكرة، 2016 كان إعلان نيويورك، إذا مبادرة جريئة ثانية مفصلية، مبادرة نيويورك للإعلان حول المهاجرين وحول اللاجئين واللي أعطانا آنذاك الانطلاق الفعلي للتفكير في صياغة ميثاق من أجل هجرة آمنة منظمة منتظمة.

إلى اخذينا هاذ المنتدى والميثاق، المنتدى هو سبق الميثاق، المنتدى كان عمل المجتمع المدني، الأحزاب، النقابات، أرباب العمل، المنظمات، الخبراء، الحكومات تناقشو لمدة 10 سنين، وهما اللي هيأوا الظروف لهذا الميثاق، بأن التدبير لم يعد تدبير فقط يهم سيادة بلد، نعم أساسية، لكن يهم يجب البحث على آليات لتدبير كوني.

إذن هاذ الميثاق هذا اللي استمر سنتين واللي الأمين العام للأمم المتحدة فهم القوة ديالو، وآنذاك واستطع أنه يعين ممثلة خاصة باش أنها تبت وتتابع هاذ الملف هذا، فإذن أعطانا هاذ الميثاق هذا، والميثاق إذا شفتو التفاصيل ديالو هو كيأكد على واحد الرؤية، هذه الرؤية تبناها المغرب منذ مدة، رؤية استباقية لصاحب الجلالة، عندما المغرب تبنى في 2013 سياسة جديدة للهجرة.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على الإجابة.

ونتقل إلى التعقيبات، دائما في نفس الموضوع، والكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي في إطار التعقيب تفضلو السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه التوضيحات الموجهة من خلالنا إلى الرأي العام الوطني، سياسة بلادنا في التعامل مع هذه الظاهرة والتي نعتبرها حقا لكل إنسان أينما وجد، ومهما كان عرقه أو دينه أو جنسه أو جنسيته.

لكن ما نود التأكيد عليه هو ضرورة ضبط آليات مواكبة وتأطير هؤلاء المهاجرين، والذين اضطروا لذلك قسرا وقهرا على اعتبار أن انخراط المهاجر ومساهمته في إنجاز هذه السياسة هو الكفيل بدحض كل مزايدات الشعبويين في هذا المجال، خصوصا وأن دولا لها وزنا ومع كامل الأسف سقطت في فخ هذه المزايدات الشعوبية، أقول مما جعلها تتخلف عن التوقيع على الميثاق الأممي حول الهجرة.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، استمعنا لجوابكم بإمعان، وبالمناسبة بغيت نقول على أن الأهداف المعلنة في الميثاق 23، إن كانت أهداف نبيلة، فإننا نتساءل مع الحكومة في إطار التعقيب هو عن إستراتيجية ديال الحكومة من أجل إخراج الميثاق على أرض الواقع، والمسألة ديال تفعيل ديال هذه الأهداف 23 على أرض الوجود، احنا الأمر في تقدير الفريق الاشتراكي يحتاج إلى تكريس المسؤولية المشتركة، وبغيت نقول من هذا المنبر بأن الأمر ليس سهلا، لأن الميثاق قد تعترضه بعض الصعوبات من بعض الدول، كما لاحظنا ذلك في بلجيكا في بروكسيل، لأن الأمر قد يصطدم بالمبدأ المتعارف عليه عالميا في القانون الدولي وهو مبدأ سيادة الدول على أراضيها.

إذن فاحنا كبرلمان، كحكومة، علينا أن نجتهد من أجل ملائمة أو تطوير الترسانة التشريعية ديالنا من أجل تحقيق هذه الأهداف 23 على أرض الواقع.

ثانيا، السيد الوزير، أنا بغيت نقول من هاذ المنبر أيضا بأن الهجرة هي حقيقة عالمية، وأن المعالجة لهاته الظاهرة ينبغي أن تكون معالجة عالمية أيضا، بالموازاة مع أصل المشكل، وبالتالي أن أي بلد بمفرده قد يعجز عن إيجاد حلول لمعالجة هذه الظاهرة، وكنقول بأن السياسة

ديال الحكومة التي تعتمد البعد الإنساني، البعد الحقوقي، هي نثمنها ويثمنها الرأي العالمي، ولكن بغيت الحكومة ديالنا في إطار الدبلوماسية الرسمية، في إطار التفاوض، باش يكون التفاوض ديالها مبني على التضامن ومبني أيضا على التعاون، لأن المقاربة الأمنية المقاربة الزجرية ثبت اليوم المحدودية ديالها، ولابد مع الحكومة ديالنا في إطار المناقشة ديالها مع دول الشمال باش تبحث على واحد الصيغة اللي تكون مقاربة شمولية من أجل إدماج المهاجرين على أرض الواقع في دول الاستقبال.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

نشكر السيد الوزير على التوضيحات اللي السيد الوزير اللي كيبذل حتى هو واحد المجهود، تنعرفو عليه، المجهودات ديالو اللي تيقوم بها.

إنما صحيح أن بلادنا قطعت أشواط كبيرة في مجال تدبير هاذ تدفق المهاجرين، وأصبحت تحتل موقع مهم ومحترم على الصعيد الدولي والإقليمي والجهوي، بفضل المبادرة الملكية السامية التي تجسدها الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

وما يزكي هذه المجهودات المبذولة من طرف المملكة ومن كسب ثقة الجمعية العامة للأمم المتحدة باختيار المغرب بالإجماع خلال شهر دجنبر 2017 لاحتضان أشغال المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، والذي انعقد بمدينة مراكش من 5 إلى 7 دجنبر 2018، والذي توج بإصدار ميثاق الأمم المتحدة من أجل هجرة آمنة، منظمة ومنتظمة، وهذا شرف لنا كبير للبلاد ديالنا اللي تنظم.

وإن كنا كمغاربة نعتز بتقدير المجتمع الدولي لبلادنا، لذا أصبح نموذج دوليا وإقليميا على مستوى تدبير إشكالية الهجرة واللجوء، فإننا اليوم أصبحنا معنيين بشكل كبير بالحفاظ على هذا التقدير الدولي لبلادنا والعمل على تحويل هذا التحدي إلى فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

إننا اليوم، راه احنا دابا خرجنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر، يعني خاص نبذلو واحد المجهود اللي هو كبير، واحنا اللي خاص نتعاملو معه أكثر وهو الشباب ديالنا اللي خاصنا نمدو لو واحد المجهود على المستثمرين باش نديرو استثمار كبير ونبذلو فيه واحد المجهود، لأن ولادنا راه احنا محتاجين لهم باش غادي يخرجو يهاجرو ويمشيو لبلدان آخرين، خاصنا أولادنا نخدموهم عندنا احنا، وندبرو لهم فين يخدمو ونتعاونو معهم.

وهاذ المهاجرين اللي كيجيو عندنا اليوم، خاصنا نديرو لهم واحد المجهود، لا في الصحة ولا في التعليم ولا في الشغل، يعني خاص يتبذل واحد المجهود كبير في الاستثمار باش نكونو في المستوى المطلوب ديال بلادنا

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم.

أشكركم على جوابكم وعلى مجهوداتكم التي بذلتموها لتنظيم ورعاية هذا المنتدى العالمي، والذي جاء لتبني ما اتفقت عليه الأمم المتحدة بخصوص هذا الموضوع.

أعتقد أن بلادنا، ولله الحمد، قطعت أشواطا مهمة على درب إصلاح أوضاع المهاجرين من بلادهم وانخرطت بشكل إيجابي في تسوية وضعياتهم، لذلك استحقت بلادنا هذه الرعاية الأممية.

السيد الوزير المحترم، مخرجات هذا المنتدى مهمة جدا ورائدة، وأكيد أن الأمم المتحدة مطالبة بالسهر على تنزيلها وتفعيلها لدى جميع دول العالم، التي أصبحت من مسؤولياتها تيسير اندماج سلس وحقيقي للمهاجرين واللاجئين، كما أنها مطالبة كذلك بدعم حوار "جنوب – جنوب" من خلال دعم الدول التي تكون مصدر هذه الهجرة بإقرار التنمية المستدامة على كافة المستويات، لإجازة الديمقراطية فيها، وحل كافة النزاعات وإيجاد الحلول للمعضلات الاجتماعية التي تتخبط فيها وتجهيزها بالبنايات التحتية الضرورية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات التي تقدمتم بها.

فعلا فموضوع الهجرة اليوم يعني أصبح يفرض نفسه على الجميع،

لأننا نتحدث عن 260 مليون مهاجر عبر العالم، ومن هنا تأتي أهمية تحرك المنتظم الدولي وكذلك أهمية تنظيم مؤتمر مراكش، اللي نهنئ بلادنا ونهنئ أنفسنا على النجاح في تنظيمه.

إلا أن أكبر عائق يبقى أمام خلاصات هاذ المؤتمر هو غياب آلية ملزمة للدول لتنفيذ المتفق بشأنه، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، يبقى السؤال القائم قبل أن نتحدث عن الشعار ديال المؤتمر "هجرة آمنة، منظمة ومنتظمة" هو لماذا يهاجر الناس؟ وبشكل أعمق بالنسبة لنا في المغرب، لماذا يهاجر شبابنا بلاده؟ والجواب ربما يكمن في الرسالة الملكية الموجهة للمؤتمر اللي أشارت في شق منها إلى سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي تهدف إلى الحد من الأسباب العميقة للهجرة الناتجة أساسا عن هشاشة أوضاع المهاجرين.

فبالتالي هشاشة الأوضاع، احنا اليوم هناك أرقام مجموعة من الشباب يغادرون بلادهم، يركبون قوارب الموت في اتجاه ديال المجهول، يرمون بأنفسهم في أمواج ديال المتوسط أو ديال الأطلسي من أجل ماذا؟ بحثا عن أمل قد يتحقق أو قد لا يتحقق، فبالتالي هذا طبعا ليس مهمة قطاع وزاري بمفرده، هذا مهمة تقاطع جميع المبادرات والسياسات العمومية في هذا الشأن، فبالتالي هنا تحدي كبير، السيد الوزير، على الحكومة بمختلف قطاعاتها يجب أن تجيب عنه، هذا من جهة.

من جهة ثانية، بالنسبة للمهاجرين الذين نستضيفهم بعد ما تحول المغرب من فقط نقطة عبور إلى بلد ديال استقرار مجموعة المهاجرين، فبالتالي تحتاج كذلك إلى مجموعة من المجهودات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، أولا، لا يسعني باسم الفريق الاستقلالي إلا أن أنوه بالمجهودات التي تبذلونها في هذا الإطار.

ثانيا، السيد الوزير، تنعرفو كاملين أن الميثاق غير ملزم لجميع الدول، احنا تنشوفو يمكن نطبقو أو لا ما نطبقوش، ولكن هضرنا على الإجراءات، أنا غادي نهضر على اللوجيستيك واش بلادنا غتحظى بواحد التعويض شأنها شأن باقي الدول التي تتلقى مساعدات مهمة ومهمة جدا، احنا تناخذو حصة قليلة وقليلة، لأننا بلد كنعرفوه سائر في طريق النمو، وكنعرفو أن التكاليف، ها المقاصة مشات، ها الفلوس ما كينينش كنعانيو اقتصادنا ماشي متين بزاف، واش غنضمنو أن هاذ الدول غتساعدنا اقتصاديا، التعويضات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيبات في حدود 13 دقيقة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيدات والسادة المستشارين.

أولا الميثاق حظي بأغلبية، صوتوا عليه 152، كانوا ضده 5، 12 امتنعوا.

إذن كاين واحد الإحساس كوني وكاين إجماع كوني بضرورة التعاطي برؤية مغايرة مع ظاهرة النزوح البشري أو ما نسميه بظاهرة الهجرة، هذا معطى أساسي.

كباقي المواثيق الدولية وتذكرو معنا لحظات الخمسينات والستينات، عندما كانت الأمم المتحدة تناقش المرجعيات الكبرى لحقوق الإنسان، ميثاق جنيف، والمرفق له في 1967، لم تكن كلها في البداية ملزمة أو قابلة للنقاش، لكن المراحل الانتقالية أساسية للإقناع للشرح وللتفسير، وبالتالي تقع دائما متغيرات ضمن القوى العظمى وضمن القوى الأخرى، فإذن هذا منطلق أساسي.

بالنسبة لنا احنا كمغاربة، احنا كنا مفتخرين وغنبقاو مفتخرين، كون جلالة الملك حفظه الله منذ 2013 دفع بنظرة استباقية، يمكن نقولو هنا، بأن من القادة الأوائل الذين تفاعلوا مع الهجرة من منظور مغاير، ودفع الحكومة آنذاك تتبنى سياسة جديدة للهجرة، هذا منعرج كبير وتبناها المغرب علاش؟

من بعد واحد التقرير تركيبي اللي قام به المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللي أكد التحول اللي وقع، المغرب كان بلد المنشأ لم يعد فقط بلد المنشأ (un pays d'origine)، المغرب كان بلد عبور لم يعد فقط بلد عبور، ما بقاش فقط (pays de transit) المغرب أصبح بلد استقرار، بمعنى أنه (pays de résidence).

إذن وقعت تحولات، هنا المغرب تبنى هاذ السياسة اللي مرتكزة على 3 ثوابت: إنسانية بمعنى أنها انطلاقة من المواثيق الدولية، شاملة وقابلة للتنفيذ، إذن المغرب تحمل مسؤوليته.

لكن هاذ السياسة الوطنية في حاجة إلى سياسة إقليمية، تنسيق إقليمي، إلى سياسة جهوية، إلى سياسة قارية، إلى سياسة كونية، السياسة الكونية جاوب عليها الميثاق، السياسة القارية إذا كتلاحظو جلالة الملك منخرط باعتباره قائد ريادي على مستوى الهجرة في إفريقيا، وفي القمة 30 في أديس أبابا قدم جلالة الملك الأجندة الإفريقية وطرحات فيها 3 ثوابت أساسية.

أولا، الهجرة يجب أن تكون رافعة للتنمية، بمعنى أن ننظر إليها بمنظور أخر مغاير غير المنظور اللي كنا تنعرفوه تقليدي عادي.

ثانيا، أنها آلية من آليات التضامن، بمعنى خاص يكون فيها البلد الغني والبلد الفقير.

ثالثا، هي اللي غتقوي التعاون جنوب- جنوب، وهنا أمثلة واضحة، في إفريقيا كاين في العالم 32 مليون إفريقي اللي مهاجرين في كل القارات فقط، فيها 16 مليون داخل إفريقيا، بمعنى هجرة إفريقية-إفريقية داخل إفريقيا، إذن الجواب خاصو يكون إفريقي أولا، قبل ما نتجهو.

معنى هذا أنه احنا إلى بغينا نتفاعلو مع الميثاق أول المخرجات ديالو، هو أول رد فعل كوني أممي على الاتجاهات المحافظة، اللي كتستعمل الهجرة كورقة انتخابوية من أجل تحقيق انتخابات وانتصارات كاسحة في الانتخابات داخل دول الاستقبال.

اليوم يمكن نقول الميثاق قادر يفرض نقاش آخر باش ما تبقاش تستعمل كورقة، ولما لا، تطرح من طرف القوى التقدمية والقوى الإنسانية والقوى الاجتماعية أنه ما تبقاش تستعمل كورقة وتكون خط أحمر، لأن تخويف المجتمعات يتم عن طريق بناء الأسوار وعن طريق التخويف الانتخابي من أجل تحقيق الانتصارات، هذا إنتصار كبير.

ثانيا كذلك، إرساء نواة لتعاون دولي، لا دولة في العالم كيف ما كانت القوة ديالها الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية، السياسية، المؤسساتية، ما قادراش بوحديها تواجه تدفق الهجرة، وبدون استثناء، ولاحظنا هاذي عندما تنهار دولة، تنهار قارة أخرى، انهارت دول في الشرق الأوسط وكادت أن تنهار أوروبا عندما كان هناك نزوح كبير نحو ألمانيا ومجموعة من الدول الأوروبية، وكاد أن يتفكك الإتحاد الأوروبي، بنقاشاته حول الهجرة، فإذن هذا معطى أساسي.

ثالثا، وأن الميثاق غادي يسمح للإعلام، اللي كان عندو، عن حسن نية، بعض المعطيات خاطئة في التعاطي مع الهجرة، غتصحح هاذ المعطيات، وبالتالي غادي يتم التعامل في إطار التعاون، بمعنى غادي ننطلقو من النظرة التقليدية اللي كنا كنعتبرو أن كل دولة أكيد خاصها تبقى عندها السيادة ديالها، وهذا ما كيحرمش دول من السيادة، وتبقى عندها حدودها، لكن التعاون الإقليمي، الجهوي، القاري، هو اللي غادي يساعد على محاربة الهجرة السرية، هو اللي غيساعد على وضع أسس لتنمية مستدامة، هو اللي غيساعد على التعامل بواقعية، خارج اللحظات الانتخابية الظرفية العابرة، مادام أنها ظاهرة كونية غتستمر سنوات وسنوات وستبقى معقدة، وإلا إلى كان فراغ أممي، وهنا اللحظة ديال مراكش القوية اللي غادي تبقى تاريخية، غادي نلقاو فراغ أمام مافيات منظمة، اللي كتربح أموال باهظة من الإتجار في البشر عن طريق تدبير لخطط ديال الهجرة السرية.

الهجرة السرية ميمكن تحارب إلا بسياسات وطنية للهجرة، لذلك احنا كنلحو على كل الدول أنها تكون عندها السياسة في الهجرة، الهجرة ماشي معنى أنك توفر سوق الشغل فقط، أنك توفر الظروف الإنسانية للتعاطي الإنساني مع ظاهرة الهجرة.

فإذن كل البلدان أصبحت بلدان المنشأ، كل البلدان أصبحت بلدان عبور، كل البلدان أصبحت بلدان استقبال، هذه خلاصة أساسية، غير ملزم، بالفعل، لكن هاذي واحد الإرادة أممية اللي عندها الأغلبية المطلقة باش أنها تقنع ما تبقى في إطار التفاعل الإيجابي، وإلا العالم سيكون مهدد بغياب تماسك ورؤية متماسكة.

إلى خذينا مثلا طبيعة التصويت والنقاش اللي كان من قبل، راه كان نقاش ديال سنتين، نقاش سنتين اللي كان صعب، قاسي، بعض اللحظات أدى إلى توترات، لكن وصلنا لخلاصات أساسية، وجات مراكش، احنا من اللي كنا كنستقبلو مجموعة من رؤساء الدول ومجموعة من رؤساء الحكومات، صدقوني كنا كنحسو بواحد الفخر والاعتزاز، جاي لمراكش، هما كيعتبرو صاحب الجلالة والمغرب نموذج وقدوة في التعاطي الإنساني مع ظاهرة صعبة ومعقدة وفي الإبتعاد عن التعاطي السياسوي مع هذه الإشكالات المعقدة، بمعنى أنه الرغبة في عدم ترك فئات هشة من النساء والأطفال عرضة للبيع والشراء في أسواق، يا للأسف ورائها مجموعة من المافيات ما عندهومش حد أدنى من الإنسانية.

لا مخرج للتعاطي مع الهجرة إلا بتعاون إقليمي، جهوي، قاري وكوني، المغرب دار خطوات جريئة، تغيرت المنظومة القانونية على مستوى السكن، تغيرت المنظومة على مستوى التعليم، الآن عندنا 6000 طفل وطفلة في النظام التعليمي المغربي هما من أبناء المهاجرين، تغيرت القوانين باش نوصلو للمنظومة الصحية، تغيرت القوانين باش يوصلو للمنظومة ديال التكوين المهني، هذا نموذج بإمكانيات متواضعة لكن بإرادة إنسانية وبإرادة سياسية ممكن لكل بلد أن يتبنى في إطار التكافل، وفي إطار التآزر وفي إطار التعاون.

العالم تيعيش تعقيدات كثيرة، يا للأسف، الأجوبة على التعقيدات قليلة، إذن نوع من الصمود ونوع من التحدي ونوع من الإرادة الإنسانية لإيجاد أجوبة على الأقل لمجموعة من الشرائح تهم نساء وأطفال، هم مضطرون للابتعاد عن أوطانهم الأصلية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال السابع، وموضوعه برنامج يعنى بالثقافة الحسانية بعدد من بلدان استقبال مغاربة العالم، وهو موضوع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس لوضع السؤال إذا شئتم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

باسم الفريق الاستقلالي لابد وأن أنوه بالمجهودات التي تبذلونها في إطار التعامل مع مغاربة العالم، وفي إطار تتويج المنتوج وإشهار المنتوج المغربي، سواء كان في الصناعات، الصناعة التقليدية، أو كذلك في اللهجات والمصطلحات المغربية التي تؤرخ لتاريخ بلدنا الحبيب.

فعلا، نعتز بما أقدمت عليه وزارتكم من حيث عقد سكيتشات ومسرحيات باللغة الأمازيغية، حبذا، وهذا طلب وملتمس، أن تنضاف باقي اللهجات، سيما اللهجة الحسانية، التي نريدها أن تتبوأ أو تحظى بمكانتها العظيمة والتاريخية، شأنها شأن باقي اللهجات سواء الريفية أو السوسية أو الأمازيغية، كلها تؤرخ لمغرب قوي بتراثه، بتاريخه، حتى لماذا ألح الفريق الاستقلالي على الحسانية؟ نظرا لدورها ولمكامنها، نحن اليوم لا نعرف كيف نستنبط خيرات وألغاز ومعاني كبيرة في الحسانية، وخاصة سيما إلى عرفنا أن الحسانية لغة قريبة جدا للغة العربية لغة الضاد، لغة العربية الفصحى.

فهذا تنويه من الفريق الاستقلالي للمجهودات ديالكم وملتمس لإدراج، في نفس النسق، إدراج الحسانية وباقي اللهجات وباقي اللغات، سيما ونحن الآن دستورنا يلح ويعتز ويشرع ويقنن قانون خاص لهذه اللهجات وهذه اللغات، أقول، اللغات حتى لا يفهم كلامي خطأ، فاللغة هي تراث يجب أن نعتز به وننميه، ليعلم أجيالنا أو الأجيال القادمة ما معنى هذه اللغات؟ وما معنى الأثر التي تتركه في نفوس المغاربة؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

أولا، بغيت نشكرك على هاذ السؤال هذا، وكأنك حاضر معنا في تحضيرات البرامج الثقافية.

بالفعل كما تبعتو الوزارة من بين مهامها هو التحصين الثقافي، التحصين الثقافي معناه أنه المنتوج الثقافي المغربي خاصو يبقى دائما رهن إشارة مغاربة العالم، ودرنا واحد التحدي على مستوى المسرح باللغة العربية وصلنا الآن 200 مسرحية، وما تصورش التجاوب ديال المغاربة بحيث بعض الفرق كيضطرو يبقاو 5 عروض في نفس المكان في نفس المنطقة، ما كانتش مبرمجة.

درنا تحدي، ودرنا شراكة اللي وقعناها مع أهل الاختصاص اللي هما المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والآن 51 مسرحية تعرض الآن في أنحاء وفي كل القارات لمغاربة العالم، احنا غادي نشتغلو مع وكالة تنمية الجنوب، أقاليم الجنوب هم أهل الاختصاص، باش أننا نشوفو كل الإمكانيات اللي غادي تخلي روافدنا الحسانية حاضرة بثقلها عند مغاربة العالم وهي حاضرة دائما، لأن هذا تراث مشترك، المغرب بلد متعدد، دستور 2011 أكد عليها، هوية متعددة قوية وبالتالي حضورنا غادي يكون.

لكن احنا دائما كنمشيو لأهل الاختصاص باش أننا ما نخطأوش لا في المقاربة العلمية، لا في المضمون، لا في المناهج، وباش يكون عملنا عمل تنسيقي محض.

فكنواعدكم وهذا عمل بدينا فيه غادي يطلب شوية ديال الوقت، هو كيطلب وقت علمي فقط، ماشي ذلك تدريجيا باللغة العربية، اللغة الأمازيغية غادي نمشيو لروافدنا الحسانية وهذا غادي يؤكد بأن مغاربة العالم هما كينتميو لهذه الهوية القوية المغربية المحصنة المتأصلة المتجذرة في التاريخ.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتك.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع السياحة والنقل الجوي، علما بأن السؤال الأول الذي كان موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة ورد بشأنه طلب تأجيل من الفريق.

والسؤال الثاني موضوعه النهوض بالقطاع السياحي بجهة بني ملال خنيفرة، وهو موضوع من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلو السيد الرئيس لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين والمستشارات،

تزخر جهة بني ملال خنيفرة بمؤهلات سياحية ومقومات طبيعية من شأنها جلب نسبة هامة من السياح.

السيد الوزير، ما هي التدابير التي اتخذت لاستغلال كل المؤهلات المتواجدة بالجهة واستثمارها سياحيا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد محمد ساجد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

قبل ما نجاوب على هاد السؤال ديال السيد المستشار بخصوص الجهة ديال بني ملال خنيفرة، نبغي نؤكد أن هذا القطاع ديال السياحة كان من القطاعات الأولى اللي حظي باستراتيجية تنموية بداية سنة 2000 تقريبا.

درنا المخطط الأول اللي هو معروف كمخطط ديال المخطط الأزرق (le plan azur)، اللي كان مرتكز على السياحة الشاطئية، في 2010 تطور هذا المخطط ديالنا الاستراتيجي ودرنا المخطط ديال 2020 اللي خدا بالاعتبار ضرورة التنمية ديال المجالات الأخرى، بالخصوص المجالات الطبيعية.

طبعا هذه المخططات كلها اللي كانت، كانت مركزة على الاستثمارات الكبرى وعلى المشاريع الكبرى وعلى المحطات السياحية الكبرى، ويمكن ما انتهناش وما عطيناش العناية الكافية لهذه المناطق الجبلية بحال هاذ المناطق ديال بني ملال خنيفرة، اللي فيها مؤهلات طبيعية كثيرة، كبيرة، اللي فيها تقاليد ديال الاستقبال اللي هي من القيم ديال هاذ المناطق، واللي هاذ السياحة يمكن تمثل فيها واحد الرافعة كبيرة ديال التنمية المجالية ديال هاذ المناطق.

فاحنا التوجه الآن والقناعة هو أننا خاصنا نتوجهو لمثل هذه المناطق، ونتوجهو للاعتماد في السياحة ديالنا على هاذ المكونات وعلى هاذ المقومات اللي عندنا، وعلى هاذ المؤهلات اللي عندنا، قبل ما نمشيو نقلدو البلدان الأخرى اللي كتمشي في المركبات الكبيرة وفهاذي، نعتمدو على هاذ المؤهلات الطبيعية اللي عندنا ونعتمدو على هاذ المؤهلات اللي كاينة في هاذ المناطق.

واحنا بدينا كنوقعو اتفاقيات مع السلطات المحلية، مع الجهات، مع الجماعات المحلية، للمساعدة على الرفع من هاذ الديناميكية ديال التنمية ديال هاذ القطاع ديال السياحة فهاذ المناطق مثل منطقة بني ملال خنيفرة.

وفي هاذ السنة ديال 2018 وقعنا اتفاقية مع الجهة ديال خنيفرة-بني ملال، اللي فيها 200 مليون درهم واللي فيها قطاعات متعددة، والقطاع ديال السياحة كيساهم بطريقة كبيرة في تنمية هاذ المناطق الطبيعية ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس، تفضلو.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم الشافي.

أسباب نزول هذا السؤال مرتبط بالزيارة الميدانية التي قام بها فريقا حزبنا بمجلسي البرلمان في إطار انفتاحه وتواصله مع كل جهات المملكة.

حيث قمنا أو توقفنا على المؤهلات السياحية الجبلية أو سياحة ما يطلق عليها بسياحة المناظر الطبيعية، الضخمة والمهمة التي تزخر بها هذه الجهة، وتحتاج اليوم إلى استثمارها في سبيل انتشال الجهة من الركود والجمود الذي تعرفه، هي بالفعل من الجهات الفقيرة وذات الناتج الداخلي الضعيف، على اعتبار أنها تفتقر إلى بنيات إنتاجية، باستثناء القطاع الفلاحي تبقى باقي القطاعات بدون آفاق، لذا فمن مؤهلاتها الطبيعية، خصوصا الجبلية، ستجعل منها قطبا سياحيا واعدا.

السيد الوزير، باستثناء أزيلال وبني ملال، تبقى الأقاليم الأخرى في الجهة غير مستثمرة بالشكل اللائق، ذلك أن إقليم خنيفرة يفتقر إلى مزارات سياحية وإلى بنيات سياحية تجعل منه قطبا سياحيا.

وهنا نتساءل عن مآل العديد من الاتفاقيات التي أبرمت في عهد الحكومة السابقة، بقيت حبيسة الرفوف، والتي أنجزت في إطار برنامج تعاقدي كان يهدف إلى تعزيز رؤية 2020، أبرزها إنجاز محطة خضراء على سد الشهيد "أحمد الحنصالي"، داخل النفوذ الترابي لجماعة واونا، ثم البرنامج التعاقدي "قريتي" والذي سيعزز السياحة الطبيعية والجبلية، لحد الآن لم تفعل هاذين الاتفاقيتين.

ما وقفنا عليه كذلك أنه السيد الوزير، أنه إلى اليوم لم تعينوا مديرا جهويا على الجهة لضمان الالتقائية، ويساعد على إبداع المشاريع المنتجة، والتي تساهم بدورها في تعزيز إمكانيات هذه الجهة على مستوى قطاع السياحة.

السيد الوزير المحترم، أكيد أنكم ونعرفكم تبذلون مجهودات جبارة لتعزيز إمكانيات بلدنا في مجال السياحة.

لذلك ففي هذا الإطار، وأنتم تشتغلون على إعادة ترتيب أولوية رؤية 2020، نطلب منكم إعطاء هذه الاتفاقيات التي تتواجد بأرشيف وزارتكم العناية اللازمة، لأن هذه الجهة لها من المؤهلات ما يجعلها أفضل وجهة سياحية وطنية، وعلى رأسها إقليم خنيفرة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ونشكر السيد الوزير على.. استنفذتم الوقت ديالكم السيد الوزير، 20 ثانية أكثر، إلى كاين شي حاجة اللي مهمة في حدود.

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الأول، موجه لقطاع التربية الوطنية، وموضوعه تأخر افتتاح كلية الطب بطنجة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية مكلف بالتكوين المهني،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

استبشر السكان ديال جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، خيرا ببناء كلية الطب في مدينة طنجة.

إلا أنه بعد مرور الموسم الدراسي الثالث الآن احنا في الموسم الدراسي الثالث ولازال الطلبة لم يلتحقوا بكليتهم بعد، وهذا كيأثر بشكل سلبي على السير العادي ديال الدراسة. وكتعرفو السيد الوزير أن الطلبة خاضوا إضراب يومي 4 و6 دجنبر 2018 احتجاجا على هذه الوضعية.

نسائلكم، السيد الوزير، أنا ما غنتكلمش اليوم على المركز الاستشفائي، لأنه حتى هو باقي متأخر حتى يكون لنا لقاء إن شاء الله مع وزير الصحة.

نسائلكم، السيد الوزير، على السبب ديال التأخر ديال هاذ الأشغال؟ واش كاين شي تاريخ محدد تعطيوه لهاذ الطلبة؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الغراس كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

شكرا أولا على هذا السؤال الهام، بغيت غير نوضح فقط أنه 330 طالبة وطالب و30 أستاذ باحث و13 إطار إداري وتقني، هما الآن كيمارسو المهام ديالهم في إطار كلية الطب والصيدلة بطنجة، ولكن بدات مؤقتا كيف ما كتعرفو في المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية.

ذلك أن الوزارة قامت بتوفير كل التجهيزات والموارد البشرية، وكل شيء، المشكل اللي كاين هو الارتباط بالكهرباء والماء، هاذ المشكل ديال الارتباط بالكهرباء والماء تم الحل ديالو، اليوم أنا هدرت مع السيد الرئيس ديال الجامعة وكيأكد لي بأنه تم حل المشكل ديال الكهرباء والماء، ولكن هناك تغيير في تصميم التهيئة الشيء اللي أدى إلى الحاجة أننا ننشئ واحد القنطرة باش توصل الطريق للجامعة، وهذه القنطرة اللي راه صافي تدارت الصفقة ديالها، وتم الإعلان عليها وغادي تكلفنا زهاء 16 مليون ديال الدرهم، واللي إن شاء الله خاصها تكون واجدة السنة القادمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا على الإيضاحات.

ونحن نشيد بالعمل اللي كتقوم به بلادنا فهذا المجال لسد الخصاص في مجال الطب، هاذ السنة تقريبا أكثر 2200 طالب اللي دخل للمراكز ديال التكوين ديال الأطباء، فعلا هاذ الشي ديال الجهوية 7 ديال كليات في 7 جهات.

هاذ المراكز الاستشفائية اللي مرتبطة بهاذ الكليات، هذا شيء مهم، ولكن نأسف، السيد الوزير، كون أنه هاذ الكلية هاذي السنة الثالثة، أنه الطلبة الفوج الثالث ديال السنة كيقراو بين (ENSA) وبين (FST)، في (ENSA) كيتناوبو الفوج الأول والثاني، وهذا كيأثر على الساعات ديال التمدرس.

كنعرفو على أنه السنة الأولى والثانية الأغلبية أكثر من 90% كيكون ديال (théorique) واللي هاذ الطلبة خاصهم يقراو 6 حتى ل 8 ديال الساعات، الآن كيتناوبو على المدرج كيقراو 4 الساعات.

أنا تابعت مؤخرا الكليات ديال الطب ديال المغرب، مثلا أكادير يلاه فتحت في بداية سبتمبر حتى هي كانت نفس الوضعية ديال طنجة، عندهم 8 ديال (les salles des cours) و6 ديال (salle TD)، 6 ديال (les laboratoires pratiques)، 6 ديال (les laboratoires de recherche)، (centre de simulation)، (centre de conférence)، أي ذيك القاعات ديال المحاكاة، ملاعب رياضية.

عيب، السيد الوزير، نقولو لو الظروف ديالو متوفرة، هاذو ناس

كيدرسو لمدة 3 سنوات في ظروف غير ملائمة حتى من الناحية النفسية، كيفاش الطالب في كلية الطب كيقرا في مدرسة ديال المهندسين وكلية العلوم لمدة 3 سنوات، وعلى ذيك الشي كيديرو الإضرابات لأن انتظرو سنتين وزيادة.

سؤال كان وجهو النائب البرلماني عن طنجة بتاريخ 2018/2/8 إلى السيد الوزير أجاب عنه في 2018/05/21 أي في شهر ماي، كيقولو بهذا اللفظ هذا: "بخصوص وضعية كلية الطب والصيدلة بطنجة، أخبركم السيد النائب المحترم أنه مع حلول الموسم الجامعي 19/18 سيتم الانتقال إلى المركز الرسمي لها مع توفير جميع الشروط الضرورية لضمان جودة التدريس والتدريب".

لحد الآن كاينة مجموعة من الوعود هاذ الناس كيعيشو، هاذ الطلبة، وضعية نفسية متأزمة.

أنا من هذا المنبر أحييهم على الانضباط ديالهم، وعلى المجهود اللي كيبذلو الأساتذة معهم ولكن بداو كيفقدو الثقة في المسؤولين.

فأن الآن كنطالبو بتاريخ، السيد الوزير، تاريخ محدد، أما هاذ الإشكالات ديال الربط الطرقي والربط الكهربائي راه معروفة منذ سنة، والربط الكهربائي 5.7 ديال المليون ديال الدرهم اللي مع أمانديس، فمسائل بسيطة لماذا تأخرت 3 سنوات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم على التذكير بالمجهودات الكبيرة والجبارة اللي كيقوم بها المغرب، الحمد لله، في جميع البنيات التحتية بما فيها تلك المتعلقة سواء بالتربية أو التكوين أو التعليم العالي.

إلا أن كيف ما كتعرفو هاذ الأشياء اللي كتعلق بالبنايات أولا كتعلق بتصاميم التهيئة فهي ماشي من اختصاص الوزارة لوحدها، لأنه كتبقى متعلقة بجهات أخرى.

كيف ما قلت لكم الآن الصفقة يعني تم التعرف شكون هي الشركة اللي غاد تديها، ودبا اللي علينا أننا غادي نتصل ب(la direction des équipements publics) اللي هي كتبقى المشرفة على الإنجاز ديال هاذ البرامج هاذو، ونعطيوكم كتابة السيد المستشار المحترم، واحد التاريخ اللي محدد إن شاء الله لإنجاز تلك القنطرة.

مرة أخرى كنزيد نؤكد ونوضح بأنه بما يخص وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، فقد قامت بتوفير كل ما هو في اختصاصها بما في ذلك الموارد البشرية من أساتذة باحثين وتقنيين وإداريين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوع من طرف فريق الإتحاد المغربي للشغل، وموضوعه تجربة "التوظيف بالتعاقد"، تفضلو السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نسائلكم عن التوظيف بالعقدة وعن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها للاستجابة لمطالب الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا.

يعني باش نذكرو بأن التوظيف بالتعاقد لجأت لو الوزارة هاذي واحد ثلاث سنوات، بالأحرى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، كنعرفو بأن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين هي الآن مؤسسات عمومية، يعني اللي عندها الاستقلالية المالية والإدارية، ولهذا فهي اللي كتشرف على هاذ العمليات من جهة.

من جهة أخرى، فهاذ العملية غتوفر لنا 70 ألف متعاقد في ظرف ثلاث سنوات، وهاذ الشي اللي غادي يجعلنا أننا نحاربو الظاهرة ديال أنه كنا كنتوفرو فقط على 7 ألف منصب في السنة، كانت كتعطيها لنا وزارة المالية، وهاذ الشي ما كانش كيكفي حتى باش أنك تعوض الخصاص، سواء بالنسبة للناس اللي كيمشيو للتقاعد أولا اللي كيديرو (départ volontaire) أو غيرهم.

من الناحية الأخرى فهذا تيمكن لنا نكونو متوالمين مع القانون 69.00 من جهة، ومن جهة أخرى أننا نزلو المضامين ديال الجهوية المتقدمة وما يبقاش يعني التوظيف يعني مقتصر، يعني متحكمة فيه أو

محتكراه المؤسسات المركزية.

وشكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

السيد الوزير،

إن قضية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد زادت الأوضاع بقطاع التربية والتعليم تعقيدا وتأزما، خاصة ما يعانيه هؤلاء من التمييز غير المقبول مهنيا وأخلاقيا وسياسيا وقانونيا.

وقد سبق للجامعة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الإتحاد المغربي للشغل، أن حذرت من تداعيات هذا الخيار الانفرادي للحكومة، بفرض التعاقد وإدخال الهشاشة على القطاع وضرب الاستقرار المهني، واعتبار هؤلاء الأساتذة مجرد مستخدمين مؤقتين مهددين بالطرد والفصل تحت طائلة مخالفة مقتضيات العقدة، أو ما سمي بدون وجه حق النظام الأساسي لأطر وموظفي الأكاديمية.

هذا النظام الذي خلق التذمر والسخط بسبب التمييز الذي يطالهم، إضافة إلى الفئوية التي تستعمل في صياغة مذكرات وزارية التي تصنف الأساتذة إلى الرسمي وغير الرسمي أي المتعاقد، فهم يحرمون من التكوين الأساسي الذي يفرضه التأهيل الحقيقي داخل المنظومة التعليمية، يحرمون رجالا ونساء من المشاركة في الحركة الوطنية، أي الانتقال بين الجهات وتفرض عليهم الحركة الجهوية فقط، يمنعون منعا كليا من تغيير الإطار ومزاولة باقي الوظائف التربوية الأخرى، يفرض عليهم الانخراط في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR) المشبع بالحيف والظلم عوض الصندوق المغربي للتقاعد كباقي زملائهم الأساتذة، تفسخ عقدة عملهم بسبب المرض لمدة ستة أشهر.

السيد الوزير، إننا في فريق الإتحاد المغربي للشغل، نجدد التأكيد على موقف منظمتنا الرافض للتعاقد، ونطالب بإدماج كافة الأساتذة المتعاقدين، الذين فرض عليهم التعاقد وتمتيعهم بتوظيف حقيقي في القطاع وفتح حوار عاجل بخصوص هذا الملف مع الجامعة الوطنية للتعليم، لإيجاد حلول شاملة تضمن حقوق الأساتذة المتعاقدين والمرسبين والمطرودين، وبالتالي تجنيب هذا القطاع الحيوي المزيد من الاحتقان، الذي لا يخدم ورش إصلاح المنظومة التربوية، التي تشكل مدخلا لا محيد عنه لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ببلادنا.

كما تجدر، السيد الوزير، الإشارة إلى أنه هل أصبح من سمات هذه الحكومة هو التوظيف بالعقدة؟ ونذكركم بما يحدث بالنسبة للضمان الاجتماعي، وتوظيف 700 ممرضة وممرض تحت العقدة ولا يتمتعون حتى بالخدمات التي يقدمها الضمان الاجتماعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا التوظيف بالتعاقد لم يفرض على أحد، هذا من جهة، هذا حل وحل مهم اللي لجأنا له باش نوفرو لهاذوك الوليدات ديالنا في المدارس العدد الكافي ديال الأساتذة اللي غاديين يقريو. كما تتعرفو، كان واحد العدد ديال الهدر كبير بسبب أنه تيكون أستاذ واحد وتيقري عدة فصول في نفس القسم. دبا باش أننا نوصلو ل 70.000 متعاقد غيوفر لنا الإمكانية ديال أننا نحاربو هاذ الظاهرة.

من جهة أخرى، كما قلت لكم، كنا عندنا 7000 منصب فقط، الآن تنتكلمو على 70.000 منصب في 3 سنوات، يعني هاذ العدد مضروب ف 10، هذا من جهة.

من جهة أخرى فتم إصدار نظام أساسي خاص بأطر الأكاديميات واللي عندهم فيه نفس الحقوق والواجبات ديال الموظفين الآخرين، يعني كان اللي تيقول لك بأنه حقا المتعاقد راه ممكن تجري عليه في أي لحظة، راه حتى الموظف (اللي يسمى بالرسمي) إلى تقاعس في أداء المهام ديالو راه المسطرة واضحة، تديرلو الإنذار وتديرلو الاستفسار وتدوزو في لجنة تأديبية وبعد تقدر تصيفطو بحالتو.

للأسف ما تيتمش تطبيق هاذ الشي، هاذ الشي علاش الناس تيحسو براسهم في أمان وهما جالسين في الإدارات العمومية كموظفين وماشي كمتعاقدين، أما المتعاقد نفس هاذ المتعاقدين اللي شفناهم كلهم، الحمد لله، قايمين بالدور ديالهم التربوي والتأطيري، شأنهم شأن أخواتهم وإخوانهم في المنظومة، واللي دار خدمتو راه غادي يبقى مستمر فيها بحقوقه وواجباته، واللي طبعا ما دارش الخدمة ديالو راه غادي يمشي في المساطر المعمول بها.

وشكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه تعزيز القيم في المنظومة التربوية بمختلف أبعادها الدينية والوطنية والإنسانية، والكلمة لأحد

السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلو السي بنعزوز.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد كاتب الدولة،

طرح هاذ السؤال أملته العملية الإرهابية الشنيعة اللي وقعت مؤخرا في إمليل، اللي من طبيعة الحال، كما تتبعنا جميع، قطاعات واسعة من شعبنا ومختلف مكونات المجتمع ديالنا عبرت على الغضب والاستنكار الشديدين لهاذ العملية الإرهابية الجبانة.

أقول قطاعات واسعة لأنه دائما هناك من تعشش في نفوسه الأحقاد والكراهية، مع الأسف، وفي عقولهم الظلام والجهل، مع الأسف دائما.

السيد كاتب الدولة،

طرحنا عليكم هذا السؤال أنتما بالضبط كوزارة وليس على وزارة الداخلية، لأنه تنعتبرو على أن الأجهزة الأمنية قامت بشغلها باحترافية وإتقان شديدين، ولا يسعنا إلا أن ننوه بالعمل اللي قامو به، بحيث أنه في زمن قياسي تم اعتقال الإرهابيين وتم التفكيك، وعلى كل حال الأجهزة الأمنية ديالنا بكل تشكيلاتها أثبتت على أنها تقوم بعملها بإتقان وباحترافية كيف ما قلت.

ففي تقديرنا على أنه الكثير من العوامل المشجعة لبعض من شبابنا على اعتناق الأفكار ديال التطرف وديال الحقد وديال الكراهية، هاذ العوامل تتعشش في منظومتنا التربوية السيد كاتب الدولة.

فالسؤال ديالنا ماذا أنتم فاعلون؟ أو أشنو درتو؟ ماشي حتى فاعلون، اشنو فعلتو؟ ماذا فعلتم لتنقيح المناهج والبرامج التعليمية من الحمولات التي تحرض على الكراهية والحقد والتمييز بمختلف الأسباب؟ خاصة أنه التعليمات ديال جلالة الملك حفظه الله في 6 فبراير من العيون 2016 كان واضح التعليمات لوزارة التربية الوطنية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بضرورة مراجعة المناهج والبرامج في التربية الدينية.

وفي هذا الصدد، كان صرح وزير أسبق السي بلمختار في صيف 2016 على أنه في الموسم الدراسي 2016-2017 سيتم تنقيح نصف البرامج التعليمية، وبالضبط 390 كتاب مدرسي.

فكنسولوكم السيد كاتب الدولة: فين وصلتو في تنقيح برامجنا التعليمية، لكي تكون حاملة لقيم التسامح والاختلاف والتنوع والديمقراطية بدلا من الكراهية والحقد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا مسألة القيم ما يمكن لناش نساءلو وزارة الداخلية أولا نساءلو أي وزارة واحدة فقط، ولو أن وزارة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي كتبقى هي اللي مسؤولة على النشء، ولكن هناك وزارات أخرى وقطاعات أخرى، والأهم من ذلك هنالك المجتمع وهناك الأسرة وهناك أنا كأب وأنت كأب وأنت كأخت وأنت كزوجة إلخ، واللي تيخصنا نقومو بالدور ديالنا.

قبل ما نرجع لهاذ الشي هذا، بغيت غير نقول بأنه راه تمت مراجعة المناهج والبرامج التعليمية والكتب المدرسية مع تطبيق مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 2003، هذا في الماضي.

هي الوثيقة المرجعية التي عرفت إجماعا وطنيا وعلى أساسها تم اعتماد على مستوى المناهج الدراسية استحضار المقاربة الجديدة لمراجعة المنهاج لتطلعات وانشغالات المجتمع المغربي، تم انطلاقا من هذه الوثيقة الإطار حول التوجهات والاختيارات التربوية العامة تحديد المواد والدروس والأنشطة الكفيلة بتعزيز قيم العقيدة الإسلامية السمحة، ترسيخ الهوية المغربية الحضارية والوعي بتنوع وتكامل روافدها، ونشر ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة، ترسيخ قيم المعاصرة والحداثة والتشبع بروح الحوار والتسامح واحترام الحق في الاختلاف.

وعلى مستوى الكتب المدرسية، تم التأكيد في دفاتر التحملات باش أنها تكون القيم الواردة من خلال تصفح المفردات والبرامج الدراسية في الكتاب المدرسي، نلاحظ ورود قيم عديدة في سياقات مختلفة، تهدف إلى تربية الناشئة المغربية على قيم الدين الإسلامي الحنيف وقيم المواطنة وحقوق الإنسان.

وكذلك يهدف المنهاج الوطني إلى جعل التلاميذ متشبعين بالقيم الكونية والمبادئ الأخلاقية والثقافية المتمثلة في الحرية والكرامة والعدل والمساواة والتضامن والتسامح، وملمين كذلك بالتراث الحضاري منفتحين على قيم الحضارة المعاصرة ومكتسباتها وقادرين على الاندماج في محيطهم الجغرافي، من خلال تقبل الاختلاف والتنوع والمشاركة الإيجابية في الشأن المحلي والوطني والدولي.

وقامت الوزارة في 2014 و2015 بمطابقة البرامج ديالها مع كل القيم الواردة في دستور المملكة ل 2011، كما تم تعيين 200 منسق للحياة المدرسية بالمؤسسات هذا في أفق تعيين 3000 منسق في الأربع سنوات القادمة، وذلك في إطار برنامج للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والرابطة المحمدية للعلماء، في مشروع دعم الإرتقاء بالتسامح والسلوك المدني والمواطنة بالوسط المدرسي والحد من السلوكات

المشينة.

هذا في ما يخص الإجراءات، ولكن مرة أخرى كنقولو بأنه مهما قمنا به من تنقيح للبرامج والكتب المدرسية، فالولد ديالنا فاش كنكونو ولا بنتنا كيكونو جالسين قدام الانترنيت، راه ميمكن ليناش .. فذاك الأنترنيت كيخصنا بدورنا كمجتمع وكآباء أننا نقومو به وكأحزاب سياسية كذلك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

بقى لكم بضع ثواني السي بنعزوز.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الوزير،

بحال إلى فهمت زعما الوزارة نقحت كلشي، هو السي بالمختار، في صيف 2016 كيقول غنقحو النص، احنا هنا كنسولو واش..

السي كاتب الدولة، الدرس بعنوان الإيمان والفلسفة، في كتاب منارة التربية الإسلامية الأولى باكالوريا، فيه تكفير الفلسفة تكفيرا صريحا باللفظ والمعنى.

اليوم السيد كاتب الدولة، ديرو بعدا خدمتكم ونتذاكرو على المجتمع بشكل عام ديرو خدمتكم أنتما عفاك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي بنعزوز.

ننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه مشكل النقل المدرسي بالعالم القروي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

يواجه التلاميذ بالعديد من الجماعات الترابية بالمملكة معاناة حقيقية بسبب النقص الحاصل في وسائل النقل المدرسي وغيابها في بعض المناطق الأخرى، خصوصا بالمناطق الجبلية، مما يعمق معاناة التلاميذ والأسر ويشجع الهدر المدرسي.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لتوفير النقل المدرسي للتلاميذ بالعالم القروي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا.

الحكومة كتنفذ التعليمات الملكية السامية، واللي جات خاصة في الخطاب ديال 29 يوليوز الأخير، اللي حث فيه سيدنا الله ينصرو، على إعطاء دفعة قوية لبرامج دعم التمدرس والحد من الهدر المدرسي، وهاذ الشي راه ما فهشاي غير النقل المدرسي، راه فيه كذلك البرنامج ديال" تيسير" اللي كيفما كتشوفو غتعمم الحمد لله على المملكة كلها، فكانت هناك بعض الجماعات وحدة حدا الأخرى، وحدة عندها البرنامج ديال "تيسير" والأخرى ما عندهاش، دبا تم تعميمه على كل الناس اللي هما في حاجة.

كذلك هناك هاذ الشي ديال المطاعم المدرسية، هناك المليون محفظة اللي هي في الحقيقة 4 مليون محفظة، وغيرها من برامج الدعم الاجتماعي.

ولكن كنذكر السيد المستشار المحترم، على أن النقل المدرسي هو في الأساس من اختصاص المجالس المنتخبة الترابية من جهات ومجالس إقليمية ومجالس محلية، واللي مشكورة قامت بواحد المجهودات كثيرة من أجل توفير أسطول كبير للنقل المدرسي، بحيث استافد هاذ السنة في 2017-2018 حوالي 154.000 مستفيدة ومستفيد من بينهم 46% من الإناث، ومن المنتظر إن شاء الله باش يوصل هاذ العدد ل 193.000 مستفيدة ومستفيد أي بزيادة ديال 26% هاذ السنة، وإن شاء الله في 2020-2021 غادي نوصلو ل325.000 مستفيدة ومستفيد.

وكيبقى مرة أخرى ولو أنه هذا ماشي اختصاص ديال الوزارة، ولكن كتقوم بمجهودات بمعية المجالس المنتخبة كما قلت، ولكن كذلك هناك (L'INDH) وهناك منظمات المجتمع المدني التي تقوم مشكورة كذلك بتوفير هذه الخدمة الهامة بالنسبة لأطفالنا وطفلاتنا في العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم.

حقيقة مجهود كبير، حقيقة السيد الوزير مجهود كبير كتديرو الحكومة ووزارتكم الموقرة، كذلك وزارة الداخلية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مجالس الجهات، المجالس الإقليمية، مجالس الجماعات الترابية، هذا كلو مجهود كبير كيدار السيد الوزير، ولكن كيف ما قلت السيد الوزير، واحد العدد ديال البرامج اجتماعية، منها النقل المدرسي ومنها المطاعم المدرسية ومنها الإيواء ومنها واحد العدد ديال البرامج فعلا اللي هي مهمة ومهمة كبيرة.

ولكن السيد الوزير هاذ الشي وخا راه ما كافيش، راه أنت منتخب السيد الوزير ورئيس جماعة وكتعرف المعاناة الكبيرة اللي تيعيشو فيها الوليدات.

أنا كندوي ليك على جماعتي السيد الوزير، أنا عندي إعدادية جات في الوسط ديال الجماعة 15 كيلومتر في كل اتجاه، وهاذ الوليدات من 100 طفل من 100 بنية ووليد اللي تيقراو في هاذ الإعدادية راه 4 سيارات ولا 5 سيارات ديال النقل المدرسي لا يساوي شيء مع 800 ديال التليمذات، رغم المعاناة ديال السائقين كيديرو 2 ديال المرات جوج ديال الفاياجات، هاذوك الوليدات اللي تيجيو معطلين على الأقل مرة اللي تيجيو ساعة (retard) ما تيقراش ذيك الفصل، ذاك الشي اللي تيجيبهم فالصباح راه ما تيرجعهومش تيبقاو حتى لآخر النهار عاد تيرجعوهم، فين غياكلو هاذ الوليدات وفين غيشربو وفين غادي يجلسو؟ ملي تتخرجهم من الفصل تيبقاو دايعين فواحد المسائل اللي هي لا..

هذا كله السيد الوزير، احنا ما تنقولوش بأن فعلا كاينة مجهودات كبيرة كتدار، إلى مشينا هاذ الشي كلو ورجعناه كيف ما قلتو السيد الوزير للجماعات الترابية، أنا عندي جماعة هاذيك الميزانية كلها ما غتقدش هذاك النقل المدرسي، وهاذي ولت مؤسسة قائمة الذات، راه لا يعقل ملي تتولي هاذ السيارة تتقام ب 2 ديال المليون فالشهر على الأقل 2 دالمليون فالشهر، السيارة إلى بغيتي ليها الشيفور ديالها والبنوات و(le carburant) هاذ الجماعة آش عندها باش تقد بهاذ النقل المدرسي، راه مجهود كبير تيدار، ولهذا احنا هاذ البرامج نبغيوهم يستهدفو ويمشيو لاستهداف هاذ الوليدات، وخاصة النقل المدرسي لأنه يخفف عبء كبير على الوليدات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

طبعا كيف ما قلتو حتى احنا (لا توصي اليتيم على البكاء)، راه حتى احنا أولاد البادية وولاد العروبية، ومنتخبين فالقرية وعارفين هاذ المعاناة، وسوف نعمل جاهدين إن شاء الله باش نحلو هاذ المشكل.

احنا ماشي تنقولو هاذ الشي تنعطيوهم. راه كاين اختصاص ديال الجماعات واختصاص المجالس المنتخبة كلها، ولكن احنا كذلك كوزارة ممكن أننا نقومو بالدور ديالنا وندعمو فالجماعات اللي ما عندهاش الإمكانيات الكافية باش تقوم بهاذ الشي هذا.

وشكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الخامس والأخير موضوعه التكوين بالتناوب، وهو سؤال موضوع من طرف فريق العدالة والتنمية، تفضلو السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة امال مبصرة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

جاء القانون رقم 36.96 الخاص بالتكوين بالتناوب ليمكن من تقوية الجسور بين التكوين المهني وبين النسيج الاقتصادي، ولجعل التكوين أكثر ملاءمة لتطور المهن، إلا أننا نشهد تطبيقا غير سليم لهذا القانون، فقد أصبح من الوسائل التي تعتمدها بعض المؤسسات في زيادة أعداد المتدربين على حساب جودة التكوين.

لذا نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات المزمع اتخاذها قصد تعزيز التكوين بالوسط المهني؟ وما هي التدابير للتطبيق الأنجع للقانون رقم 36.96 المنظم للتكوين بالتناوب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

فعلا التكوين بالتناوب هو شيء مهم جدا لأنه يجعلنا نوفقو ما بين متطلبات سوق الشغل والتكوين، وهذا اللي كنا نفتقدوه في المغرب لسنين عديدة رغم المجهودات الكبيرة اللي قامت بها البلاد فيما يخص البنيات التحتية والموارد البشرية، ولكن ما كان ينقصنا هو هاته

الجسور، ولهذا جاء هذا القانون، وكذلك كيف ما لاحظتو السيدة المستشارة المحترمة، فمن خلال التوجيهات الملكية الأخيرة، خاصة خطاب 20 غشت وجلستي العمل اللي عقدهم جلالة الملك كان تيأكد على ضرورة ربط الملاءمة ما بين التكوين والتشغيل.

هاذ الشي هذا اللي جعلنا نوقفو واحد الوقفة ديال التأمل لأن فعلا ما قلتيه صحيح، وهناك أشياء يجب مراجعتها، وإن شاء الله، احنا غادي نراجعو القانون كامل وغادي نجيو لكم كمؤسسة برلمانية في القريب، إن شاء الله، ديال هاذ السنة هاذي باش نشوفو أشنا هي مكامن الخلل واللي وقفنا عليها، ولكن باش نتقاسموها معكم فقط وأننا نغيروها في المستقبل القريب جدا.

وشكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة امال ميصرة:

شكرا السيد الوزير على توضيحاتكم.

نعم التكوين بالتناوب جاء لتعزيز التكوين بالوسط المهني وتكريس المقاولة كفضاء للتكوين.

هنا أريد أن نتقاسم مجموعة من الملاحظات على التطبيق غير السليم لهاذ القانون، اللي هو 36.96 الخاص بالتكوين بالتناوب، فوفقا لملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، فإن هذا النظام لم يعد مقتصرا على الشعب التي جاء من أجلها، بل تعداها إلى شعب أخرى لا يمكن أن يتم فيها التكوين بالتناوب في أي حال من الأحوال، نظرا للكفاءات المتعددة التي يتكون فيها المتدرب داخل المؤسسة، بينما نجد في المقاولة لا يستفيد إلا من وحدتين أو ثلاث وحدات مقابل 28 وحدة بالمؤسسة.

أيضا هناك غياب لدفتر التحملات بين المؤسسة والمقاولة وغياب تكوين الأوصيـاء (les tuteures) داخل المقاولة.

نجد أيضا أغلب المتدربين يبحثون عن التدريب بأنفسهم، وأغلبهم لا يتمكنون من إيجاد التدريب نظرا لكثرة المتدربين وقلة المقاولات في العديد من المدن، وحتى وإن وجد ناهيك عن ملاءمته للتخصص المطلوب.

أما فيما يخص المكونين، فهناك غياب التعويض عن التتبع داخل المقاولات، أيضا هناك غياب للتأمين، فالتتبع يتم خارج أوقات العمل، ما يحتم توفير الأمر بمهمة (un ordre de mission) أجل ضمان الحماية للمكونين.

بالنسبة للتقييم البيداغوجي، فإننا لا نجد تقييم يتناسب هذا النوع من التكوين، حيث التقييم موحد لكل من التكوين بالتناوب والتكوين العادي، وهنا نستغرب إذا كان التدريب يمثل 50% من التكوين فهو لا يمثل إلا 1% من التقييم النهائي للمتدرب.

وللإشارة فإن الدول التي تعتمد هذا النظام فالمقاولة هي التي ترسل المتدربين إلى المؤسسات، بينما نجد العكس عندنا تماما، وهذا يمثل سببا لعدم نجاح هذا النظام عندنا، حيث صعوبة انخراط المقاولات وقبولها للمتدربين.

وختاما، وإذا أردنا أن نعتمد هذا النوع من التكوين ل 50% من المتدربين في السنوات المقبلة، فإننا ندعوكم السيد الوزير إلى إعادة النظر في هذا النظام وتحيين القانون المتعلق به.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

فعلا، كما قلت لك، هذا أمر لا يمكن أن يختلف فيه اثنان، كما أن هناك تقارير للمؤسسات الدستورية في هذا المجال وأعطتنا توصيات، ونحن نعمل على تنزيلها بما فيها، كما قلت لكم، التغيير ديال المقتضيات ديال القانون واللي تيخصنا نقومو بها، إن شاء الله جميعا.

هذه مسائل واضحة ما يمكن لناش نغطيو الشمس بالغربال، كيف ما تنقولو، وما يمكن لنا إلا نتفقو عليها، وهاذ الاختلالات نحن بصدد أن نحلها، إن شاء الله، باش يرقى هذا البرنامج للمستوى اللي تنتوخاو منو كاملين، إن شاء الله الرحمن الرحيم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا لمساهمتكم جميعا.

ورفعت الجلسة.